جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

العنوان:

دور الإدارة الاستعمارية في تحديد السياسة الفرنسية في الجزائر (1898-1939)

The role of the colonial administration in determining French policy in Algeria (1898-1939)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر

إعداد الطالب: وليد بوشو

إشراف الدكتور: مُحَّد بلقاسم

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ فريد حاجي	رئيسا	جامعة الجزائر 2
د/ محمد بلقاسم	مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر 2
د/ محمد جلال	عضوا	جامعة الجزائر 2
دة/ ياسمينة سعودي	عضوا	جامعة الجزائر 2
د/ محمد حواس	عضوا	جامعة خميس مليانة
د/ نور الدين ايلال	عضوا	جامعة البليدة 2

السنة الجامعية: 2021 – 2022

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

العنوان:

دور الإدارة الاستعمارية في تحديد السياسة الفرنسية في الجزائر (1898 - 1939)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر

إعداد الطالب: وليد بوشو

إشراف الدكتور: مُحَّد بلقاسم

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ فريد حاجي	رئيسا	جامعة الجزائر 2
د/ محمد بلقاسم	مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر 2
د/ محمد جلال	عضوا	جامعة الجزائر 2
دة/ ياسمينة سعودي	عضوا	جامعة الجزائر 2
د/ محمد حواس	عضوا	جامعة خميس مليانة
د/ نور الدين ايلال	عضوا	جامعة البليدة 2

السنة الجامعية: 2021 – 2022

Algiers 2 University Abou el Kacem saâdallah
Faculty of Humanities and Social Sciences
Department of History

The role of the colonial administration in determining French policy in Algeria (1898-1939)

Thesis submitted to the department oh history in candidacy for the degree of Doctorate Es–Sciences in contemporary history

Submitted by
Mr. Walid BOUCHOU

Supervisor
Dr. Mohamed BELKACEM

Board of Examiners

Prof. Farid HADJI	Chairman	Algiers 2 university
Dr. Mohamed BELKACEM	Supervisor	Algiers 2 university
Dr. Mohamed DHALAL	member	Algiers 2 university
Dr. Yasmina SAOUDI	member	Algiers 2 university
Dr. Mouhamed HOUAS	member	Khemis miliana university
Dr. noureddine ILLAL	member	Blida 2 university

2021–2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهــداء

إلى الوالدين الكريمين أبي وأمي أطال الله عمرهما
وأنعم عليهما الصحة والعافية

إلى إخوتي وأبنائهم وجميع الأصدقاء والزملاء

إلى كل من ضحى في سبيل الوطن
وأحبه دون مقابل

إليهم جميعا أهدي عملي هذا

قائمة المختصرات

1- ش.و.ن.إ : الشركة الوطنية للنشر والإشهار

2- A.N.E.P : Agence Nationale d'Edition et de Publicité

3- O.P.U : Office des Publications Universitaires

4- A.P : assemblée plénière

5- D.F.A : Délégations financières algériennes

6- D.N.C : Délégation des non colons

7- D.C : délégation des colons

8- D.I : délégation indigène، 26 mai 1920.

9- J.O.R.F : Journal Officiel de La République Française.

10- P.U.F : Presse Universitaire de France

11- R.F.S.P : Revue Française de Science Politique

12- R.P.S.A.T.M : Revue des Problèmes Sociaux de l'Algérie، de la Tunisie et du Maroc.

13- S.P : séance plénière

14- S.N.E.D : Société Nationale d'Édition et de Diffusion

15- T.D.S : Territoires De Sud

مقدمة

مقدمة:

عرفت الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي تنظيما إداريا معقدا ومتناقضا جراء تأسيسه تبعا لتباين أهداف السياسيين والفاعلين الاستعماريين واستراتيجياتهم المختلفة، حيث كان يتأثر بشكل غير مباشر بالأنظمة السياسية الفرنسية المتعاقبة، متمثلة في النظام الملكي والجمهوري والإمبراطوري، وبشكل مباشر تبعا لبسط النفوذ العسكري وتوسع الاستيطان وزيادة عدد المستوطنين، والذي كان له دورا مهما في تحديد سياسة الإدارة الاستعمارية.

فبعد تمكن الجيش الفرنسي من إتمام احتلال الجزائر، وكذا توسع الاستيطان وزيادة عدد المعمرين مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ظهرت إشكالية كيفية إدارة الجزائر وسلطة المعمرين والجزائريين فيها، فبعدما كانت إدارة المناطق المحتلة موكلة للقيادة العسكرية، فقد بدأت مطالب المعمرين بأحقيتهم في إدارة الجزائر بحجة كونهم الأوائل الذين ضحوا بأنفسهم وأموالهم من أجل توسيع الاستيطان، واستصلاح الأراضي وتطوير الإنتاج الزراعي.

بدأت مطالب المعمرين تتزايد خاصة في فترة حكم الإمبراطور نابليون الثالث (1852-1870)، والذي تصور فكرة المملكة العربية التابعة لفرنسا، والتي يتساوى فيها الجزائريون والمعمرون. وكان إلغاء الإمبراطورية وإعلان تأسيس الجمهورية الثالثة سنة 1870 فرصة للمعمرين الذين كانوا معارضين للإمبراطور، حيث حصلوا على الحكم المدني في الجزائر في نفس السنة بعدما تم حصر الإدارة العسكرية في الجنوب وبعض المناطق الشمالية الخالية من المعمرين، وأصبحت إدارة معظم مناطق شمال الجزائر تحت إدارة المعمرين عن طريق مختلف مجالس الإدارة الاستعمارية: المجالس العامة والبلدية والمجلس العالي، وكذا ممثليهم في البرلمان، حيث حصل المعمرون بذلك على الصلاحيات الإدارية والقضائية التي كانت تابعة للقيادة العسكرية.

لكن رغم تأسيس النظام المدني وحصول المعمرين على صلاحيات واسعة في إدارة الجزائر، إلا أن السلطة الفعلية في إدارة الجزائر بقيت تحت سلطة الحكومة الفرنسية خاصة بعد إصدار ما يسمى بمراسيم الإلحاق سنة 1881، حيث أصبحت المصالح الإدارية في الجزائر تحت السلطة المباشرة للوزارات المختصة في فرنسا. وعرف هذا الأسلوب الإداري انتقادات عديدة من السياسيين والبرلمانيين الفرنسيين خاصة بسبب شل مهام الحاكم العام الذي أصبح مسؤولا أمام

مختلف الوزارات الفرنسية غير الخبيرة بالوضعية الجزائرية. كما شلت هذه البيروقراطية الجديدة الإدارة المحلية.

وجدت الإدارة الاستعمارية نفسها جراء ذلك مكبلة، وأمام تزايد الانتقادات ضد هذا النظام، تم إلغاء "مراسيم الإلحاق" سنة 1896، وإصدار نظام جديد يوسع سلطات الحاكم العام ويمنح الإدارة الاستعمارية استقلالا جزئيا، حيث تم إنشاء النيابات المالية سنة 1898، ومنح الجزائر الشخصية المدنية والميزانية الخاصة سنة 1900.

كانت هذه التغييرات الجديدة في الإدارة الاستعمارية في فائدة المعمرين، والذين لم يتوقفوا عند هذا الاستقلال الجزئي، وإنما عملوا على جعل الإدارة الاستعمارية خاضعة تماما لسلطتهم عن طريق مقاومة تدخل الحكومة الفرنسية والبرلمانيين الفرنسيين، وكذا حصر سياسة الحاكم العام في صالح أهدافهم واحتياجاتهم، كما كان اضطهاد الجزائريين وسلب كل إمكانية للدفاع عن أنفسهم أساس سياسة المعمرين في الإدارة الجزائرية من أجل استغلالهم والثراء على حسابهم.

أمام هذا السياسة التي ما فتئت تتفاقم، بدأت الانتقادات ضد المعمرين من السياسيين والبرلمانيين والصحفيين الفرنسيين، والذين رغم كونهم مدافعين عن الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، إلا أنهم كانوا ضد الأساليب الاستعمارية المطبقة من قبل المعمرين لسببين أساسيين: الأول هو تناقض سياسة الإدارة الاستعمارية في الجزائر مع مبادئ الثورة الفرنسية التي تقوم على شعار الحرية والمساواة والأخوة، أما السبب الثاني فهو اعتبارهم أن السياسة المنتهجة من قبل المعمرين تمثل تهديدا للمصلحة العليا لفرنسا في الجزائر، حيث يرون أن الطريقة المثلى لإدارة الجزائر وضمان استمرارية الاستعمار هي منح جزء من الحقوق للجزائريين وتقريبهم من الفرنسيين وإدماجهم بفرنسا.

هذه الفجوة في التصور الاستراتيجي لاستمرارية الاستعمار ما فتئت تتوسع خاصة بعد منح الاستقلال المالي للإدارة الاستعمارية سنة 1900، حيث أصبحت السياسة الاستعمارية مختزلة في إشباع رغبات المعمرين دون أي اعتبار لمصالح الجزائريين ولا حتى للمصالح العليا لفرنسا.

أدى هذا الوضع إلى تكوّ ن صراع بين الفرنسيين في فرنسا والمعمرين في الجزائر، ففي فرنسا، قامت عدة حكومات وبرلمانيين وصحفيين وكتاب بمحاولات واقتراحات عديدة للإصلاح، ورغم كونها بسيطة، فقد واجهت من قبل المعمرين في الجزائر حملات شرسة ومنسقة باستعمال الإدارة الاستعمارية التي يسيطرون عليها. ومن هنا تظهر أهمية هذا الموضوع، فإذا كانت الإدارة الاستعمارية مؤسسة من قبل الحكومة الفرنسية من أجل إدارة الجزائر والسكان الأوربيين والجزائريين، هدفها العمل على توفير الظروف الملائمة لإدماج الجزائر بفرنسا وجعلهما أرضا واحدة حسب شعار "الجزائر الفرنسية" وكذا ضمان المصالح العليا لفرنسا في الجزائر، إلا أنها أصبحت تحت سلطة المعمرين مستقلة عن تسيير الحكومة الفرنسية والبرلمان، لدرجة التصادم في المصالح بين الحكومة الفرنسية والإدارة الاستعمارية.

إن دوافع اهتمامي بموضوع الإدارة الاستعمارية ودورها في تحديد السياسة الفرنسية في الجزائر راجع لمحاولة البحث ودراسة فترة من تاريخ الجزائر السياسي والاجتماعي وهي فترة الاستعمار الفرنسي، بالمقارنة بين أهداف واستراتيجيات مختلف الفاعلين في السياسة الاستعمارية في الجزائر، المعمرين والجزائريين والحكومة الفرنسية:

1- تمثل دراسة الإدارة الاستعمارية ودورها في تحديد السياسة الفرنسية في الجزائر جانبا هاما من تاريخ الجزائر تحت الاستعمار، وموضوعا هاما لمعرفة حقيقة الاستعمار في الجزائر والقوى المسيطرة عليه، وتحليل أسباب تباين السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر مع سياساتها في المستعمرات الأخرى. وكذا التناقض بين شعاراتها التي تتغنى بها والتمييز العرقي ضد الجزائريين واستغلالهم.

2- و تمثل الفترة المدروسة الممتدة بين إنشاء النيابات المالية سنة 1898 وبداية الحرب العالمية الثانية سنة 1939 فترة تزايد سيطرة المعمرين على الإدارة الاستعمارية، وتمكنهم من مقاومة سياسات الحكومات الفرنسية وممثليها. أما من الجانب الجزائري، فقد تزامنت مع بدايات تصاعد الحركة الوطنية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، حيث ظهرت حركات منظمة اختلفت مطالبها بين الإصلاح والاستقلال، والتي أثرت على السياسة الاستعمارية والعلاقة بين الحكومة الفرنسية والإدارة الاستعمارية في الجزائر.

3- إن دراسة الإدارة الاستعمارية والقوى المسيطرة عليها، هي من أهم الدراسات التي تساعدنا لفهم الحركة الوطنية ومختلف اتجاهاتها ومطالبها، والتي بدونها يجد الباحث نفسه في أحكام غير مستندة على الواقع الحقيقي والظروف العامة، ونتيجة لذلك يقوم باحثون وطلبة ومختلف أطياف المجتمع بإصدار أحكام ضد حركة وطنية أو تلك، أو ضد بعض الشخصيات، بالاستناد على المبادئ والشعارات الوطنية، وعدم تحليلها تبعا لمختلف السياقات والظروف.

4- كما أن من دواعي اهتمامي بهذا الموضوع هو تحليل أسباب اتخاذ مواقف كل من الفاعلين في السياسية الاستعمارية أو المؤثرين فيها خاصة في الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين، والتي عرفت صراعا ومواجهة سياسية بين المطالبين بالإصلاحات، وهم النخبة الجزائرية خاصة النواب والعلماء، وعدد من السياسيين والبرلمانيين والصحفيين الفرنسيين، منهم حكام عامون ووزراء ورؤساء حكومات، أما الرافضون للإصلاحات فهم المعمرين، والذين يستغلون مجالسهم المختلفة وصحافتهم ونوابهم في البرلمان، بالإضافة إلى نجم شمال إفريقيا الذي كان رافضا لكل المشاريع الإصلاحية، مطالبا بالاستقلال التام، حيث تبين هذه الدراسة أساليب كل قطب، ومناورات المعمرين للإبقاء على سيطرتهم على الإدارة الاستعمارية واستغلال الجزائريين، و نتيجة هذا الصراع على المدى القريب والبعيد.

وتمحورت إشكالية الدراسة حول كيفية تشكيل الإدارة الاستعمارية وتطورها، ومرجعياتها وأساليبها في إدارة الجزائر، ومختلف الفاعلين فيها. وتفرعت إلى جملة من التساؤلات أهمها: سبب تباين السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر مع سياساتها في المستعمرات الأخرى، وما هي أهداف السياسيين الفرنسيين من طلب إصلاح الإدارة الاستعمارية، وكيف تمكن المعمرون من مقاومة المشاريع البرلمانية والحكومية الفرنسية في المسألة الأهلية، وما هو موقف الجزائريين من الإصلاحيين الفرنسيين ومن المعمرين، وكيف كانت سيطرة المعمرين على الإدارة الاستعمارية سببا للقطيعة النهائية للجزائريين مع فرنسا؟.

من أجل الإجابة عن هذه التساؤلات، فقد تم تقسيم الموضوع إلى: مقدمة، وخمسة فصول، وخاتمة، كان الفصل الأول بعنوان: "**الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، مؤسساتها وممارساتها (1830–1900)**، حيث تم في هذا الفصل دراسة كل مؤسسة من مؤسسات الإدارة الاستعمارية على حدة، وتتبع تطورها في الفترة الممتدة بين بداية الاحتلال ونهاية القرن 19، وكذا تأثير المعمرين عليها، وتمثيل الجزائريين فيها، وتتمثل هذه المؤسسات في: 1- الحكومة العامة، 2- المجالس الجزائرية -النيابات المالية والمجلس العالي-، 3- الإدارة الإقليمية، 4- الإدارة البلدية.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان: "**القضايا الأهلية لدى الإدارة الاستعمارية بين 1898–1925**"، حيث كانت الإدارة الاستعمارية في هذه الفترة متميزة عن الفترات السابقة بعد اكتمال سيطرة المعمرين عليها بعد إنشاء النيابات المالية، أما من الجانب الجزائري، فقد تميزت بعزلة الجزائريين وافتقارهم لأي سلاح -سياسي واجتماعي- للدفاع عن أنفسهم. وفي هذا الفصل ندرس كيفية معالجة الإدارة الاستعمارية للقضايا والمسائل التي تهم الجزائريين، حيث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث تمثلت في أهم القضايا التي جرت في الجزائر في هذه الفترة متمثلة في: قضية انتفاضةعين التركي26 أفريل1901، وقضية التجنيدالإجباري، وقضية الإصلاحات، وأخيرا هجرة اليد العاملة الجزائرية نحو فرنسا.

وجاء الفصل الثالث بعنوان: "**تكتل الإدارة الاستعمارية والمعمرين لإعاقة محاولات الحاكم العام موريس فيوليت الإصلاحية 1925–1927**" والذي ندرس فيه شخصية فيوليت ومسيرته السياسية والإعلامية، ومعارضة المعمرين لتعيينه في منصب الحاكم العام للجزائر، وكذا برنامج فيوليت في الحكومة والذي يتمثل في شقين، برنامج في فائدة الاستيطان، وبرنامج في المسألة الأهلية، واللذان يهدفان لتحسين الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لسكان الجزائر من معمرين وجزائريين، ويتكاملان من أجل المصلحة العليا لفرنسا والجزائر الفرنسية، كما سنبين عوائق الإدارة الاستعمارية والمعمرين لمنع تحقيق هذه المشاريع، كما أوضحنا فيه أساليب المعمرين في معارضة إصلاحات فيوليت والتي انتهت بإبعاده عن الجزائر، ومواقف الجزائريين منه.

و حمل الفصل الرابع عنوان: **مواجهة نواب الإدارة الاستعمارية في البرلمان الفرنسي لنشاط فيوليت في المسألة الأهلية وعمله لإعادة تنظيم الإدارة (1927–1936)**، والذي سلط الضوء على الفترة الممتدة بين نهاية مهام فيوليت كحاكم عام للجزائر إلى فوز حكومة الجبهة الشعبية وعودته كوزير في الحكومة مختصا بالشؤون الجزائرية، إذ لم يتوقف فيوليت عن الاهتمام بالمسألة الجزائرية خاصة بسبب تصاعد الحركة الوطنية الجزائرية، حيث درسنا فيهنشاط فيوليت لإعادة تنظيم الإدارة الاستعمارية وإصلاح السياسة الأهلية سنة 1931من خلال كتابه"**هل ستعيش الجزائر؟**" (**L'Algérie vivra–t–elle ?**) الذي نشره سنة 1931 والذي قام فيه بعرض اقتراحات لحل المسألة الجزائرية، وكذا اقتراحه لمشروع قانون 3 جويلية 1931 الذي يمنح حق الانتخاب والمواطنة لبعض الفئات من الجزائريين مع بقائهم على أحوالهم الشخصية. كما تمت دراسة مساءلة فيوليت لوزير الداخلية ريني 22/21 مارس 1935بعرض أفكاره واقتراحاته للإصلاح من خلال مداخلته في البرلمان، وأشكال معارضة البرلمانيين الممثلين للمعمرين، والتي انتهت بمرسوم ريني الذي يدعو إلى اضطهاد كل حركة تطالب بالإصلاح.

وجاء الفصل الخامس والأخير تحت عنوان:"**اهتمام حكومة الجبهة الشعبية بإصلاح الإدارة الاستعمارية وهيجان المعمرين ضدها، وموقف الجزائريين 1936–1939**" درسنا فيه تبني الجبهة الشعبية لمشروع فيوليت، بتوضيح ظروف فوز أحزاب الجبهة الشعبية وأسباب تبنيها للمشروع، ومعارضة المعمرين، كما تم دراسة المؤتمر الإسلامي الجزائري ومواقف الجزائريين من المشروع الحكومي بلوم–فيوليت، مقسم إلى مساندين من خلال النواب والعلماء، ومعارضين وهم مناضلو نجم شمال إفريقيا، وإظهار حجج كل جانب في اتخاذ موقفه، وكذا إفشال المعمرين لمشروع بلوم–فيوليت وردود فعل الجزائريين، حيث تابعنا مسيرة المشروع، وطريقه نحو الفشل وإظهار أسبابه، وكيف كان رد فعل الجزائريين جراء فشله.

أما الخاتمة فتضمنت الاستنتاجات المتوصل إليها، ونتيجة فشل إصلاح الإدارة الاستعمارية بالنسبة للاستعمار الفرنسي في الجزائر، وبالنسبة الجزائريين والمعمرين، وأنهيت دراستي بثبت الملاحق والمصادر والمراجع، وبفهرس الأعلام والأماكن.

ومن أجل البحث وتسليط الضوء على مختلف هذه العناصر، فقد تطلب منا العودة إلى مصادر هذه الفترة، في حين كانت المراجع نادرة، حيث اهتمت بالحركة الوطنية والسياسة الاستعمارية ككل دون محاولة التمييز والمقارنة بين سياسة الحكومة الفرنسية من جهة والإدارة الاستعمارية في الجزائر التي يسيطر عليها المعمرون من جهة أخرى. ومن بين المصادر والمراجع الأساسية في موضوعنا نذكر:

1- **Journal Officiel de La République Française**: والتي تم الاستفادة منها في عدة مباحث من هذه الأطروحة، خاصة في قضية انتفاضة عين التركى وقضية التجنيد الإجباري، حيث عرفت غرفة البرلمان مناقشات بين ممثلي الحكومة الفرنسية وبعض البرلمانيين الفرنسيين من جهة والبرلمانيين المعمرين من جهة أخرى، وكذا المبحث الخاص بمساءلة فيوليت للحكومة الفرنسية حول الإجراءات التي تنوي اتخاذها من أجل الإصلاحات الجزائرية، حيث نشرت هذه الجريدة الرسمية مداخلات النواب في مجلس السينا: خطاب فيوليت، خطابات معارضيه من النواب، وكذلك خطاب وزير الداخلية ريني.

2- **Délégations financières algériennes**: وهي مطبوعة رسمية تنشر أعمال ومناقشات وقرارات النيابات المالية الثلاثة: نيابة المعمرين، نيابة غير المعمرين، نيابة الأهالي، وكذا الجلسات العامة، حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجزائر، تم الاستفادة منها في مسألة التجنيد الإجباري ومسألة الإصلاحات.

3- **Bulletin mensuel du Comité l'Afrique française et du Comité du Maroc:** هي جريدة شهرية أنشئت سنة 1890، صدر أول عدد منها في جانفي 1891، وتواصل صدورها حتى سنة 1939، تهتم هذه الجريدة بالمسائل الاستعمارية الفرنسية، وهي مصدر أساسي لدراسة السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.

4- Maurice Viollette**, l'Algérie vivra t'elle ?**: وهو كتاب نشره الحاكم العام موريس فيوليت سنة 1931، يمثل مصدرا أساسيا لدراسة الولاية العامة لفيوليت بين 1927/1925 وسياسته، حيث شرح فيه مؤلفه طريقة إدارة الجزائر، وأوضاع الجزائريين

المأساوية وإهمالهم من قبل الحكومة الفرنسية، واستبداد المعمرين، كما قام فيه بشرح أسباب عمله على تطبيق الإصلاحات في الجزائر وأهدافه منها، والعوائق التي واجهته.

كما يمثل هذا مصدرا أساسيا من الجانب الوثائقي، حيث نشر فيه فيوليت سلسلة من الوثائق التي تساعد على دراسة فترة حكمه وسياسته، وكذا سير الإدارة الاستعمارية والمسيطرين عليها، حيث تمثل الوثائق أكثر من ثلث صفحات هذا الكتاب.

5- **الشهاب**: وهي جريدة أسبوعية، أنشأها ابن باديس سنة 1924، وحولت إلى مجلة شهرية سنة 1928، تابعت هذه الجريدة كل الشؤون الجزائرية في الفترة الممتدة بين بين 1924-1939 من خلال 15 جزء، حيث أنها بالإضافة إلى كونها شارحة لأفكار جمعية العلماء وطريقتها في العمل الإصلاحي، فقد كانت جريدة إخبارية حول الأحداث الجزائرية.

6- الجرائد الفرنسية: والتي ركزنا عليها في دراسة مواقف المعمرين من مختلف المسائل الجزائرية، حيث كانت الصحافة سواء في الجزائر أو في فرنسا تتابع باهتمام القضايا الجزائرية، كما كانت نفسها صانعة للرأي العام من خلال حملاتها العديدة تبعا لخطها الافتتاحي ولأهدافها ومن هذه الجرائد نذكر: **l'Echo d'Alger, Le Populaire, Le Figaro, Le Temps, Le Parisien, Les Annales Africaines, La Dépêche Algérienne, Oran Populaire, Le Matin.**

7- Emile LARCHER, Georges RECTENWALD, **Traité élémentaire de législation algérienne, l'Algérie: organisation politique et administrative:** هو كتاب نشر سنة 1923، يحتوي على مختلف القوانين والمراسيم المحددة لتشكيل وسير الإدارة الاستعمارية، وشروحات وانتقادات، وبذلك يعتبر أهم مصدر لأي باحث حول الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وقد تم الاستفادة منه في الفصل الأول حول مؤسسات الإدارة الاستعمارية وتطورها.

8- Augustin Bernard, **l'organisation communale des indigènes de l'Algérie**: هو كتاب نشر سنة 1918، والذي يدرس التنظيم البلدي في الجزائر خاصة البلديات كاملة الصلاحيات، وأساليب الإدارة البلدية في الجزائر، وكذا استغلال الجزائريين بحجة الإدماج البلدي.

9- Adolphe Messimy, **le statut des indigènes musulmans**: هو كتاب نشر سنة 1913، درس فيه كاتبه قضية التجنيد الإجباري والإصلاحات المقابلة، باعتباره سياسي تقلد عدة مناصب سياسية، حيث كان نائبا في البرلمان والسينا، ومقررا لميزانية الحرب في 1907-1908، و1914، ومقررا لميزانية المستعمرات 1909-1910 ووزيرا للمستعمرات سنة 1911، ووزيرا للحرب بين سنتي 1911-1912، و 1914، تم الاعتماد عليه في موضوع التجنيد الإجباري للجزائريين.

10- كما اعتمدنا على سلسلة الوثائق التي قام بنشرها كلود كولو، وروبيرت هنري، في كتاب **le mouvement national algérien, textes 1912-1954.**

11- بالإضافة إلى كتابي: فرحات عباس **ليل الاستعمار**، وشارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**.

أما فيما يخص المراجع، فقد تم الاستعانة بعدة كتب ومقالات حول الإدارة الاستعمارية خاصة كتاب كلود كولو: **les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962)** المنشور سنة 1987، وهو مرجع مهم في دراسة تشكيل مؤسسات الإدارة الاستعمارية وأساليبها الإدارية وممارساتها تجاه الجزائريين. بالإضافة إلى كتب ومقالات شارل روبير أجيرون، وجيلبار مينيي، وكذا أهم المراجع الجزائرية التي قامت بدراسة الحركة الوطنية خاصة أبو القاسم سعد الله، ومحفوظ قداش، ومُحَمَّد قنانش، وعبد الحميد زوزو... الخ.

وقد واجهتنا بعض الصعوبات أثناء قيامنا بالبحث وتحرير هذا الموضوع، والتي تعتبر أكاديمية نذكر منها:

1- صعوبة قراءة بعض المصادر المصورة خاصة الجرائد مثل الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، جريدة ليكودالي، جريدة الوقت الفرنسية ... الخ بسبب تصويرها الرديء.

2-الكم الهائل من الجرائد والمطبوعات الرسمية التي كان علينا الإطلاع عليها من أجل التنقيب عن سير الأحداث من خلال النقاشات والقرارات التي تم تبنيها من كل جانب سواء الحكومة الفرنسية، الجزائريين أو المعمرين، وأعمال اللجان البرلمانية.

وفي الأخير لا يفوتني أشكر أستاذي المشرف **مُحَمَّد بلقاسم** عرفانا له على جهده المبذول في إنجاز هذه الأطروحة، فمني له كل الثناء والشكر.

كما أشكر كل من ساندني ووقف إلى جانبي في فترة إنجاز هذه الأطروحة خاصة عائلتي وأصدقائي، وأتمنى لهم التوفيق.

الفصل الأول

الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، مؤسساتها وممارساتها

I- الحكومة العامة في الجزائر وتطورها

II- المجالس الجزائرية والميزانية الخاصة

III- الإدارة الإقليمية

IV- التنظيم البلدي

الفصل الأول: الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، مؤسساتها وممارساتها (1830-1900)

عرفت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر عدة مراحل وتغييرات في نظام الحكم نتيجة تأسيسها على نظام خاص يهدف لتكريس الاستعمار وتوسيع الاستيطان. وقد مرت بتجارب عديدة غير متناسقة أدت إلى اختلافات وانتقادات بين المسؤولين الاستعماريين حول الطريقة المثلى لاستعمار الجزائر وإدارته.

كان التنظيم الإداري الاستعماري يتحدد بعدة عوامل، فبالإضافة إلى ارتباطه بالأنظمة السياسية الفرنسية المتعاقبة، متمثلة في النظام الملكي والجمهوري والإمبراطوري، فإن بسط النفوذ العسكري وتوسع الاستيطان في الجزائر، وزيادة عدد المستوطنين، كان له دور مهم في تحديد تنظيم الإدارة الاستعمارية في الجزائر.

ولدراسة الإدارة الاستعمارية وممارساتها ارتأينا دراسة كل مؤسسة من المؤسسات الاستعمارية على حدة وتتبع تطورها وأساليبها تبعا للظروف العامة سواء في فرنسا أو في الجزائر.

I- الحكومة العامة في الجزائر وتطورها

كانت الحكومة العامة أهم مؤسسة في الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، ورئيسها وهو الحاكم العام أهم منصب في الإدارة الاستعمارية كونه ممثل الحكومة الفرنسية في الجزائر، حيث كانت صلاحياته تجسيدا لمختلف السياسات الفرنسية في الجزائر، وهو ما أدى إلى تعديل صلاحياته باستمرار سواء في مهامه وسلطاته في الإدارة الاستعمارية، أو في علاقته مع مختلف الوزارات في الحكومة الفرنسية.

1- الحكومة العامة مع بدايات التنظيم الاستعماري

لم يكن إنشاء تنظيم إداري وسياسي في الجزائر ذا أهمية بالنسبة لفرنسا في الفترة الأولى للاحتلال، حيث كانت هذه الأخيرة في حيرة وتردد حول المسألة الجزائرية ومستقبلها حسب معظم المصادر الفرنسية. كانت فرنسا في بداية الاحتلال في خضم أزمة سياسية حيث تم

الإطاحة بشارل العاشر بعد ثلاثة أسابيع من الاستيلاء على مدينة الجزائر[1]، و"بدت فرنسا محرجة بشأن غزوها للجزائر، ولم تكن تعرف حقا ما إذا كانت ستحافظ عليها أو ستتخلى عنها"[2]، لذلك لم يكن الاهتمام بإنشاء حكومة أو إدارة بقدر ما كان الاهتمام بالعمل على توسيع العمليات العسكرية والاحتلال[3].

يصف الحقوقيان لارشي وريكتنوالد[4] النظام الاستعماري في الفترة بين 1830-1934 بقولهما: "خلال هذه الفترة الأولى لا يخضع التنظيم الجزائري لأي فكرة واضحة، حيث كان التردد حول الحفاظ أو التخلي عن الاحتلال سائدا، كان يتم اتخاذ القرارات يوما بيوم دون خط سير محدد. ما كانت عليه الحكومة لا يمكن وصفه إلا بكلمتين: " مؤقتة وغير متناسقة"[5].

كان التنظيم الإداري الاستعماري في هذه الفترة بسيطا، حيث أن قائد الجيش هو الحاكم العام للمستعمرة، تساعده في فترة الجنرال دي بورمون (5 جويلية -12 أوت 1830) لجنة حكومة، وقد أسس خليفته الجنرال كلوزال (12 أوت 1830- 21 مارس 1831) لجنة حكومة مكونة من المعتمد العسكري وثلاث أعضاء مكلفين بالعدالة والداخلية والمالية، وفي فترة الجنرال بارتيزان (21 مارس - 6 ديسمبر 1831) تم إصدار أمرية تفصل السلطة المدنية عن السلطة العسكرية بتكليف المعتمد المدني على الأولى، وكانت نتيجة هذا الفصل سلسلة من النزاعات بين المعتمد المدني ورئيس الجيش ما أدى إلى إعادة تحديد سلطات رئيس الجيش والمعتمد المدني حيث تم وضع هذا الأخير تحت أوامر رئيس الجيش[6].

---

[1] Claude COLLOT, **les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962)**, OPU, Alger, 1987, p 7.

[2] Maurice WAHL, **l'Algérie**, Librairie Germer Bailliere et Cie, Paris, 1882, p 225.

[3] Emile LARCHER, Géorges Rectenwald, **Traité élémentaire de législation algérienne**, **l'Algérie: organisation politique et administrative**, tome 1, 3ème édition, librairie Arthur Rousseau, Paris, 1923, p 257.

[4] إيميل لارشي: ولد في 1 جانفي 1869 في نانسي بفرنسا وتوفي في 3 جانفي 1918 في الجزائر العاصمة، هو أستاذ في القانون ومحامي في محكمة الاستئناف بالجزائر العاصمة، يعتبر من أهم المختصين في التشريع الجزائري والقانون الاستعماري. جورج ركتنوالد: متحصل على شهادة دكتوراه في القانون (العلوم القانونية والعلوم السياسية والاقتصادية). وشغل منصب نائب رئيس المحكمة العقارية المختلطة بتونس.

[5] Maurice WAHL, op.cit, p 258.

[6] **Ibid.**

لم يفصل الاستعمار في القضية الجزائرية إلا سنة 1834 بإصداره لأمرية ملكية مؤرخة في 22 جويلية، حيث أصبحت بموجبه "مملكة الجزائر" ملكية فرنسية، يعين على رأسها حاكم عام تحت تسمية "الحاكم العام للممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا"، وهو مفوض السلطة الملكية، تجتمع تحت سلطته وأوامره كل السلطات السياسية والمدنية والعسكرية على كل الأراضي المحتلة[1]، وكان الحاكم العام تابعا لوزير الحرب، يساعده معتمد مدني ونائب عام ومدير المالية على رأس مختلف الهيئات[2]، يقوم الحاكم العام بإعداد الميزانية وإصدار المراسيم الملكية، ولديه الحق في إصدار القرارات في حالات الطوارئ[3]، ويتم إدارة الجزائر عن طريق الأمريات الملكية عوض قوانين الميتروبول، أي عن طريق نظام قانوني خاص، والذي سيبقى حتى سنة 1947[4].

وفي سنة 1845، ومع الإبقاء على نفس صلاحيات الحاكم العام، تم إنشاء منصب المدير العام للشؤون المدنية تابع للحاكم العام، تحت أوامره مدير الداخلية ومدير المالية والوكيل العام للجمهورية ورئيس القضاء، يجتمع هؤلاء المسؤولون الأربعة بعدد متساو من العسكريين: قائد الجيش، وقائد البحرية، والمعتمد العسكري، ومدير الشؤون العربية، بحضور ثلاثة مستشارين مقررين (conseillers rapporteurs) في نفس الوقت، يشكلون مجلس الإدارة العليا، وهم مدعوون لإبداء آرائهم في المسائل التي تهم الجزائر، حيث يبقى رأيهم استشاريا بحتا[5].

2- بدايات إدماج الجزائر في الإدارة الفرنسية

بدأ تحديد سياسة الإدماج الإداري للجزائر بفرنسا بداية سنة 1844 حيث تم دمج المداخيل والنفقات الجزائرية في ميزانية الدولة، وقد قسمت أمرية 18 أفريل 1845 الجزائر إلى ثلاث مقاطعات (provinces) تضم مناطق مدنية تخضع لنفس نظام المقاطعات الفرنسية، وفي سنة 1847 تم إنشاء إدارة الشؤون المدنية في كل مقاطعة، وتم تطبيق القوانين الفرنسية على البلديات، حيث تحتوي البلديات على مجلس بلدي يعينه الملك، يكون ربع أعضائه من المسلمين واليهود والأجانب[6].

[1] LARCHER, **op.cit**, p 50.
[2] COLLOT, **op.cit**, p 7.
[3] Maurice WAHL, **op.cit**, pp225-226.
[4] COLLOT, **op.cit**, p 7.
[5] WAHL, **op.cit**, p 226.
[6] COLLOT, **op.cit**, p 8.

أثرت ثورة 1848[1] بفرنسا على السياسة الفرنسية في الجزائر، فبعد 10 أيام من تشكيل الحكومة المؤقتة في فرنسا، أعلن المرسوم الصادر في 4 مارس 1848 أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية، وتم اتخاذ تدابير مختلفة لتطبيق التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر[2]، وبموجب مرسوم في 16 أوت 1848، تم إنشاء البلديات في كل المناطق المدنية، ومنحها مجالس بلدية منتخبة، وعن طريق عدة قرارات في نفس اليوم، تم فصل مصالح التعليم والعبادة والعدل والجمارك والعقار من وزارة الحرب وإلحاقها بالوزارات المختصة، وقد أدى إلحاق المناطق المدنية بمحافظات فرنسا إلى انخفاض صلاحيات الحاكم العام، حيث لم يعد في الواقع إلا رئيسا للقوات العسكرية وإداري سامي (administrateur supérieur) للمناطق العسكرية[3].

كما صادقت الجمهورية الفرنسية الجديدة على نداء إلى المعمرين، مما جاء فيها: "أيها المعمرون في الجزائر، إن الحكومة المؤقتة منشغلة جدا بوضعكم، وهي تعرف أن سبب حيرتكم راجع من عدم اليقين فيما يخص مستقبل الجزائر، إن الجمهورية ستدافع عن الجزائر كدفاعها عن الأرض الفرنسية وسيتم النظر في مصالحكم المادية والمعنوية وتحقيقها"[4].

وجراء هذا الاهتمام بمصالح المعمرين دون غيرهم، منح دستور 1848 لفرنسيي الجزائر حق انتخاب ممثلين في البرلمان الفرنسي بعضو واحد عن كل محافظة حيث عرفت الجزائر جراء ذلك حركة سياسة نشطة، فكانت الصحف والمرشحون في حركة دائبة لتقديم الوعود للدفاع عن المصالح المحلية الجزائرية، غير أن هذه الحركة السياسية كان الهدف منها الدفاع عن مصالح المعمرين، والتي كانت فيها مصالح الجزائريين مهملة تماما[5]. كما ينشئ هذا الدستور ثلاث محافظات، بمستشارين عامين وبلديين منتخبين من قبل الأوروبيين، يديرها محافظون ونواب

[1] أدت ثورة فيفري 1848 لإسقاط النظام الملكي (حكم الملك لويس فيليب 1830-1848) وتأسيس النظام الجمهوري (الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1851) تحت رئاسة لويس نابوليون بونابارت، غير أن النظام الجمهوري لم يدم طويلا حيث قام هذا الأخير بالانقلاب وإعلان نفسه إمبراطورا سنة 1851.

[2] COLLOT, **op.cit**, p 8.

[3] LARCHER, **op.cit**, pp 259-260.

[4] إيف لاكوست وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 326

[5] نفسه، ص 326.

المحافظين، وتم منحها مجالس المحافظات[1]، حيث ظهرت منذئذ مطالب المعمرين بحق التسيير الذاتي[2].

بدأ الإمبراطور نابليون الثالث الاهتمام بالإدارة والسياسة الاستعمارية في الجزائر وأوضاع الجزائريين، إذ أنشأ سنة 1858 بموجب مرسوم 24 جوان "وزارة الجزائر والمستعمرات" يديرها الأمير جيروم نابليون، حيث تم جمع كل المصالح الجزائرية في باريس في وزارة واحدة، وإلغاء الحكومة العامة ومنصب الحاكم العام، ولم يبق إلا القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية، كما تم توسيع سلطات المحافظين عن طريق مرسوم 27 أكتوبر 1858، حيث أصبح لكل محافظة مجلس عام، يتم تعيين أعضاءها من قبل الإمبراطور عوض انتخابهم[3].

اعتبر الاستعمار الفرنسي بعد فترة قصيرة أن تجربة وضع كل السلطات الإدارية للجزائر في باريس كانت خاطئة، حيث تم وضع حد لهذه التجربة عن طريق مرسوم 24 نوفمبر 1860، وذلك بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات، وتبعا لذلك، تم نقل المصالح من باريس إلى الجزائر وأعيد إنشاء منصب الحاكم العام بصلاحيات مماثلة لتلك التي كانت قبل 1858، وقد طغت النزعة العسكرية على هذا النظام وذلك كرد فعل على السياسة الإدماجية للأمير جيروم نابليون، حيث تم تعيين عسكري برتبة ماريشال حاكما عاما وبرتبة لواء (général de division) نائبا للحاكم العام، في حين يحتل أعلى موظف مدني وهو المدير العام للشؤون المدنية المرتبة الثالثة[4].

تم تعيين الماريشال بيليسيي (Pélissier) حاكما عاما سنة 1860، يساعده مجلس استشاري ومجلس عالي. يمارس الحاكم العام سلطته على الأراضي المدنية من خلال مدير الشؤون المدنية، وعلى الأراضي العسكرية من خلال نائب الحاكم العام وهو رئيس أركان الجيش[5].

---

[1] COLLOT, **op.cit**, p 8.
[2] Jacques DELARUE, « Quelle Algérie française ? » In: **Matériaux pour l'histoire de notre temps**, n°26, 1992. P 3.
[3] LARCHER, **op.cit**, p 261.
[4] **Ibid**. p 262.
[5] COLLOT, **op.cit**, p 8.

ظهر في هذه الفترة مفهوم جديد حول الحالة الشخصية للجزائريين، أدت إلى إصدار مراسيم وقوانين جديدة، وذلك بعد تصور الإمبراطور لفكرة المملكة العربية التابعة لفرنسا، ففي رسالته الموجهة إلى الحاكم العام بيليسيي نشرت في 1863: "الجزائر ليس مستعمرة وإنما مملكة عربية، الأهالي لهم نفس الحق في حمايتي مثل المعمرين، أنا إمبراطور العرب مثلما أنني إمبراطور المعمرين"[1].

كان الإمبراطور يراقب الإدارة الاستعمارية عن قرب، فرغم كون الحاكم العام تابعا لوزير الحرب، إلا أن علاقته كانت وثيقة مع الإمبراطور وهو ما أدى إلى خلق التنافس بين الحاكم العام والوزير. وكان للإمبراطور تنظيما خاصا يوازي الإدارة الرسمية مما يجعله مطلعا على ما قد تخفيه عنه المصالح الإدارية وكانت زياراته في 1862 و1865 مناسبة لتنظيم احتفالات كبرى والقيام بالتحقيقات، حيث تجسدت في عدة قرارات منها الاستشارة المشيخية في 22 أفريل 1863 الخاصة بالملكية العقارية، والاستشارة المشيخية المؤرخة في 14 جويلية 1865، والتي تنص على حق الجزائريين في الحصول على الجنسية الفرنسية بشرط التنازل عن حالتهم الشخصية، غير أنها لم تجد صدى لدى الجزائريين[2].

3- الحكومة العامة بعد انتهاج النظام المدني سنة 1870

1.3- إحلال النظام المدني

جراء سياسة الإمبراطور التي كانت معارضة لآمال المعمرين، وكذا مختلف الأحداث التي أزمت الأوضاع الجزائرية، حيث صاحبت استشارة 1863 جملة من حرائق الغابات في 1864 و1865 واندلاع الثورات بين 1864 و1865. واشتداد الأزمة الاقتصادية التي فتكت بالبلاد لمدة أربع سنوات، تم إرسال لجنة تحقيق برلمانية إلى الجزائر تحت رئاسة الكونت لوهون (Le Comte Lehon)[3] سنة 1868، والتي كان الهدف منها هو "التحقيق الفلاحي"

[1] COLLOT, **op.cit**, p 9.

[2] إيف لاكوست وآخرون، **المرجع السابق**، ص 352.

[3] ليوبولد لويس كزافييه ألفريد، كونت لوهون، سياسي فرنسي ولد في 16 فيفري 1832 في باريس وتوفي في 31 أكتوبر 1879 في باريس. بعد رحلة الحقيق قام بها إلى الجزائر سنة 1868 ، دافع الكونت لوهون أمام الهيئة التشريعية على إنشاء حكومة مدنية في الجزائر.

والبحث في القضايا السياسية، وعند عودة اللجنة إلى فرنسا تم وضع السياسة الجزائرية على بساط البحث[1].

قام البرلمان في شهر مارس 1870 بدراسة أهم مطالب البرلمانيين المتمثلة في إلغاء مناطق الحكم العسكري وتشجيع الاستيطان وتأسيس الملكية الفردية وتوسيع تطبيق التشريع الفرنسي ليشمل المسلمين، حيث تم التصويت بالإجماع على "إحلال نظام الحكم المدني في الجزائر"[2].

تم إعلان إلغاء النظام العسكري وإحلال النظام المدني في 9 مارس 1870[3]، وبموجب مرسوم 24 أكتوبر 1870 المتعلق بـ "توسيع نطاق الحكم المدني"، أصبحت السلطات العسكرية تابعة للسلطات المدنية والقادة العسكريون (généraux administrateurs) للمحافظين، وتم دمج الجزائر بالنظام السياسي الفرنسي ومنحها المؤسسات الفرنسية، ووضعت المحافظات الجزائرية الثلاث تحت سلطة الحاكم العام التابع لوزارة الداخلية، والذي يركز الحكومة والإدارة العليا في مدينة الجزائر[4].

كانت أهم المواد الأساسية للمرسوم الممضى في 24 أكتوبر و10 نوفمبر 1870 تنص على:

المادة الأولى: تحذف وظائف ومزايا الحاكم العام للجزائر وكذا المجلس العالي لحكومة الجزائر ومجلس حكومة الجزائر.

المادة 3: تشكل الجزائر ثلاث محافظات ... تضم إلى المحافظات الفرنسية ليصبح عددها 92 محافظة.

المادة 5: تتمركز الحكومة والإدارة العليا للجزائر في مدينة الجزائر تحت سلطة موظف سامي يحصل على لقب "الحاكم العام المدني للمحافظات الثلاث للجزائر"[5].

---

[1] إيف لاكوست وآخرون، **المرجع السابق**، ص 352.

[2] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919**، ج 1، ترجمة م. حاج مسعود، أ. بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 16.

[3] **نفسه**، ص 30.

[4] Louis MILLIOT, **le gouvernement de l'Algérie**, in, cahiers du centenaire de l'Algérie, publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, 1930, p15.

[5] Joseph BOUDOT, **le régime financier en Algérie**, thèse doctorat, ès-sciences politiques et économiques, Imprimerie Berger-Levrault et Cie, NANCY, 1900, pp 19-20.

أما فيما يتعلق بالمعمرين، فقد تم منحهم تمثيلا في البرلمان الفرنسي، فبموجب قانون 1871، ترسل كل محافظة نائبين -القانون التنظيمي في 30 سبتمبر 1875 يمنحها نائب واحد لكل محافظة جزائرية، وقانون 28 جويلية 1881 يضاعف هذا التمثيل- ينتخبون حسب نفس الطريقة المطبقة في فرنسا، كما يمنح القانون التشريعي في 24 فيفري 1875 وقانون 9 ديسمبر 1884 سيناتورا لكل محافظة جزائرية ينتخب من قبل هيئة انتخابية محددة بالمادة 11 من القانون التنظيمي 2 أوت 1875، من قبل مفوضين بلديين منتخبين من قبل المستشارين البلديين ذوي الجنسية الفرنسية، ولم يكن للمستشارين الجزائريين الحق في الانتخاب[1].

2.3- انعكاسات تطبيق النظام المدني على الجزائريين

نتج عن تطبيق النظام المدني اندلاع ثورة المقراني سنة 1871، حيث كان الجزائريون يخشون تأسيس النظام المدني وحلول الهيمنة الاستيطانية، والتي يأخذ فيها المعمرون دور السادة في الشؤون الجزائرية، حيث عبر الحاكم العام مكماهون (Mac Mahon)[2] سنة 1870 أمام لجنة راندون-بيهيك (Randon – Béhic) عن السخط العميق في أوساط الجزائريين، مرجعا هذا السخط إلى سببين رئيسيين وهما: تقلص نفوذ الأعيان الجزائريين و"زيادة تردي العلاقات بين الأوروبيين والجزائريين كل يوم". حيث يرى أن "الأساليب المنتهجة من طرف الأوروبيين تجاه العرب قاسية وظالمة"، كما انتقد مكماهون حملة المعمرين وصحافتهم ضد الجزائريين بأنهم "يشعلون فتيل العداوة جهارا نهارا وأن الصحافة ماضية في حملاتها ضد العرب فهي تصورهم في أعين المستوطنين في أبشع الصور الممكنة وغرضها من ذلك تحريك الأحقاد والكراهية"[3].

غير أن فشل انتفاضة 1871 كان حسب المؤرخ أجيرون: "بمثابة الانتصار السياسي للمستوطنين"، حيث "اعتبرت المحاكم في الجزائر العسكريين مسؤولين عن الثورة أو متواطئين

[1] Louis MILLIOT, **op.cit**, p 15.

[2] باتريس دو مكماهون (Patrice de Mac Mahon) عسكري وسياسي فرنسي. ولد في 13 جوان 1808، وتوفي في 17 أكتوبر 1893.كان مكماهون ماريشالاً في الجيش الفرنسي، وهو أعلى الرتب الفرنسية العسكرية, كما أصبح رئيساً لفرنسا في الجمهورية الفرنسية الثالثة من 24 ماي 1873 إلى 30 جانفي 1879.

[3] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919**، ج 1 ، ص 15.

معها فجردتهم من أهليتهم واستبعدت كل سياسة تحمي الجزائريين، من ذلك الحين فرض فرنسيو الجزائر إرادتهم، وأصبحت الجزائر جمهورية فرنسية صغيرة لا وزن فيها إلا لمصالح المستوطنين دون غيرهم، وأصبحت بطاقة الناخب لقب الشرف لهذه الإقطاعية الجديدة"[1].

لم يكن التشريع الاستعماري في الجزائر بعد تأسيس النظام المدني يهتم بشؤون الجزائريين إلا من أجل إستغلالهم وتفتيت الروابط القديمة التي تجمعهم، وذلك بحجة إدماج الجزائر بفرنسا، حيث يعترف بذلك الجغرافي والمؤرخ الفرنسي أوغسطين بيرنار (Augustin Bernard) (1865-1947) في كتابه **التنظيم البلدي**:"عوض استعمال الدواليب الأهلية بحجة إصلاح طريقة عملها مثلما فعل الانجليز في مستعمراتهم، ومثلما فعلنا في تونس والمغرب، لم يكن لدينا في الجزائر إلا فكرة واحدة: تدمير وإفساد المجتمع الأهلي"[2].

كما اعتبر بيرنار أن الإدارة المدنية كانت أسوأ من الإدارة العسكرية، ذلك أن هذه الأخيرة قامت بدراسة المجتمع الجزائري، وحاولت الحفاظ على أطره خاصة تنظيم "**الجماعة**" الموجودة منذ القدم، والتي تم الاعتراف بها بداية من سنة 1844، حيث كانت لها استقلالية نسبية في التسيير المحلي، غير أن قرار 11 سبتمبر 1873 قام باستبدال الجماعات المنتخبة بالجماعات المعينة، وجعل الأعيان الجزائريين -الأمين والطمان- عمالا بسطاء يعينهم المحافظ، لذلك يقول بيرنار: "باستثناء محاولة صاباتيي (Sabatier)[3]، لم تقم الإدارة الجزائرية بأي محاولة لإشراك الجزائريين في تسيير شؤونهم الخاصة، ولا من أجل تطوير حكمهم الذاتي المحلي، لم تعرف إلا القوة، وكل تنظيماتها تعتمد على مبدأ التسلط ... إذا كان علينا التعبير عن رأينا، فإن الإدارة المدنية ظهرت أدنى من الإدارة العسكرية في مجال الحرية والانفتاح" [4].

---

[1] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيرون، 1982، ص 79.

[2] Augustin BERNARD, **L'organisation communale des indigènes de l'Algérie**, Emile Larose. Libraire-éditeur, Paris, 1918, p 12.

[3] كاميل صاباتيي (Camille Sabatier): سياسي فرنسي ولد في تلمسان في 10 مارس 1851 وتوفي في 1 جانفي 1919 في تولوز الفرنسية، انتخب نائبا برلمانيا عن الجزائر بين سنتي 1885-1889 جناح الاشتراكيين الراديكاليين.

[4] Augustin BERNARD, **op.cit,** pp 15-16.

4- الحكومة العامة بعد "مراسيم الإلحاق" 1881

تواصلت سياسة الإدماج الإداري، والتي توسعت عن طريق مراسيم 26 أوت 1881 المسماة "**مراسيم الإلحاق**"، فبموجبها تم إخضاع مختلف المصالح الإدارية في الجزائر تحت السلطة المباشرة للوزارات المختصة في فرنسا، حيث أصبح الحاكم العام مسؤولا أمام مختلف الوزارات، وتحت سلطته أمين عام للحكومة مكلف بإعداد بعثة الشؤون المدنية والمالية، ويوجد إلى جانب الحاكم العام مجلس الحكومة المشكل من أهم مسؤولي المصالح الإدارية، والمجلس العالي يترأسه الحاكم العام، مشكل من أهم مسؤولي مصالح الإدارة و18 نائبا من المجالس العامة[1].

أما ميزانية المصالح المدنية للجزائر فقد أصبحت تقررمن قبل الوزراء كل في مجال تخصصه، بعد اقتراح الحاكم العام الذي يأخذ رأي المجلس العالي، وهي ملحقة للميزانية العامة لفرنسا[2].

كانت نتيجة هذا النظام الجديد تلاشي سلطة الحاكم العام الذي أصبح معاقا في حركته، والذي لم يعد حسب جول فيري إلا: "ديكور باهض الثمن بقدر ما هو عديم الفائدة، وعلى أكثر تقدير مفتش للاستيطان في بلاط ملك كسول"[3]، وأصبح نواب الجزائر في البرلمان الذين تضاعف عددهم الوحيدون الذين يمكنهم التأثير على الموظفين الباريسيين، حيث أصبح للنائبين طومسون وأوجين أيتيين في عهد الحاكم العام تيرمان (Louis Tirman 1891-1881) نفوذ كبير لدرجة اعتبارهما أسياد الجزائر الحقيقيون[4]. وبناء على توصية جول فيري عين جول كامبون حاكما عاما للجزائر خلفا لتيرمان[5] بمرسوم من رئيس الجمهورية في 18 أفريل 1891 بعد اقتراحه من قبل وزير الداخلية كونستانس (Constans)[6].

---

[1] Joseph BOUDOT, **op.cit**, pp 23-24.

[2] **Ibid**, p 24.

تم تخفيف صرامة العديد من إجراءات الإلحاق عن طريق عدة مراسيم، فبعد سنة - مراسيم 13 ماي 1881 والتي تلتها- تسمح للوزراء بتفويض الحاكم العام بإمكانية التصرف عن طريق الأمريات (ordonnances) التفويض في الاعتمادات المفتوحة في ميزانية إدارتهم (Joseph Boudot, pp 24-25).

[3] Jules FERRY, « *le gouvernement de l'algérie* », Paris, A. Colin, 1892, p16, in, Jules CAMBON, **le gouvernement général de l'Algérie**, 1891-1997, Librairie ad. Jourdan, Jules carbonël, Alger, 1918, p 3.

[4] أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق**، ص 83.

[5] **نفسه**، ص 85.

[6] Jules FERRY, **op.cit**, p 3.

5- محاولات إصلاح الإدارة وصلاحيات الحاكم العام

1.5- لجنة جول فيريومحاو لات الإصلاح

تم إدراك سلبيات نظام الإلحاق بعد فترة قصيرة، ما أدى إلى اتفاق جل السياسيين المتتبعين للمسائل الجزائرية على طلب تغيير سياسة الحكم والإدارة في الجزائر، حيث قام مجلس الشيوخ بعد اختتام مساءلة النائبين ديد (Dide) وبوليا (Pauliat) في 6 مارس 1891 بتعيين لجنة تحقيق من 18 عضوا، مكلفة بـ "البحث بالتنسيق مع الحكومة، وعرض التعديلات حول تشريع وتنظيم مختلف مصالح الجزائر"[1]، حيث قررت هذه اللجنة بعد اجتماعها تعيين جول فيري رئيسا ومقررا لها، وانطلقت رحلة التحقيق التي واصلت تحقيقاتها في الجزائر بين 19 أفريل و 4 جوان 1892، وكان منهج عملها حسب شرح جول فيري لزملائه: "اللجنة تحمل على عاتقها الدخول إلى المناطق الداخلية للبلاد ورؤية المعمرين والأهالي، وسماع غير السياسيين كذلك"[2].

أظهر المعمرون مباشرة بعد وصول لجنة التحقيق إلى الجزائر عداءهم لها، وأعلنوا رفضهم الإجابة على أسئلة اللجنة حيث قرر مجلسان عامان من ثلاثة الإضراب عن الإجابة، كما امتنع الصحفيون عن الكتابة حول الأخبار المتعلقة باللجنة، وعملوا على تشويه أعمال اللجنة وبالأخص شخص جول فيري، كما رفض النائبان البرلمانيان لوهران أوجين إيتيان (Eugène Etienne) وسان جيرمان (Saint-Germain) الشهادة، أما النائب بورليي (Bourlier) فلم يتحدث إلا عن المعمرين، أما فيما يخص السيناتور جاك (Jacque)فقد كان عضوا في اللجنة، وكان سبب معاداة المعمرين للجنة هو الخوف من تخفيض صلاحيات المستشارين العامين ورؤساء البلديات في مجال إدارة ممتلكات الجزائريين[3].

قام جول فيري بعد عودته إلى فرنسا بنشر نتائج عمل اللجنة، حيث انتقد النظام السياسي والإداري المبني على نظام الإلحاق، وركز جول فيري على الوضع المزري للجزائريين جراء

[1] Jules CAMBON, **le gouvernement général de l'Algérie**, 1891-1997, Librairie ad. Jourdan, Jules carbonël, Alger, 1918, p 4.
[2] Charles Robert AGERON, **De l'Algérie française à l'Algérie algérienne**, édition bouchene, Paris, 2005 pp 161-162.
[3] AGERON, **De l'Algérie française à l'Algérie algérienn**e, **op.cit**, p 163.

الأساليب الاستعمارية: "ستمحى ذكرى الاستعمار الدموي بعد مرور السنوات، وأن ما سيبقى في ذاكرة الجزائريين هو الإجراءات الاقتصادية الظالمة والسيئة، وقساوة نظام الغابات، ومصادرة الأراضي، وأساليب الحجز، واستغلال الدواوير الأهلية من قبل البلديات الكاملة الصلاحيات، والحمل الثقيل للضرائب والتعسف في تحصيلها..."[1].

انتقد جول فيري المعمرين، حيث قال أمام زملائه في اللجنة أن: "المعمر الجزائري لديه عدة عيوب، وهو يعمل على استغلال الأهلي وفرنسا"[2]، كما انتقد حالتهم النفسية والعقلية بقوله بأن المعمرين: "لا يفهمون بالنسبة لثلاثة ملايين إلا القمع ... من الصعب إقناع المعمر الأوربي بوجود حقوق أخرى في البلاد العربية غير حقوقه، وأن الأهلي ليس جنسا لا يصلح إلا للسخرة"[3].

واعتبر جول فيري أن السبب في ذلك يرجع إلى ضعف صلاحيات الحاكم العام أمام ممثلي المعمرين في الجزائر من البرلمانيين والمجالس العامة والبلدية، والذي يجب أن يكون حكما بين مختلف طوائف المجتمع الجزائري، ففي تعقيب على مسودة تقريره كتب: "لا يجب التسليم بأي درجة كانت مصالح الأهالي للعنصر الأوربي ... إن سلطة محايدة وغير منحازة تكون فوق كل الانفعالات المحلية وكل تأثيرات الهيئة المنتخبة هي الوحيدة القادرة على فهمهم وحمايتهم..."[4].

بعد المناقشة على مستوى مجلس الشيوخ، والتي كان فيها الحاكم العام جول كامبون مفوضا للحكومة، قام مجلس السينا في 30 ماي 1893 بتبني نتائج تقرير جول فيري واعتماده في جدول الأعمال، حيث دعا مجلس السينا إلى إلغاء مراسيم الإلحاق وتعزيز صلاحيات الحاكم العام للجزائر[5].

---

[1] Alfred RAMBAUD, **Jules Ferry**, librairie Plon, Paris, 1903, p 477.
[2] AGERON, **De l'Algérie française à l'Algérie algérienne**, **op.cit**, p 165.
[3] **Ibid**. p 179.
[4] **Ibid**. p 173.
[5] AGERON, **De l'Algérie française à l'Algérie algérienne**, **op.cit**, p 282.
نشرت "الجنة 18" بين سنتي 1892 و 1896 عدة تقارير تشكل في مجموعها حسب جول كامبون "أهم وأثمن وثيقة حول تاريخ الجزائر"، متمثلة فيما يلي:
Jules FERRY, **l'organisation et les attributions du gouverneur général de l'Algérie.**
CLAMAGERAN, **Le régime fiscal de l'Algérie.**
Jules GUICHARD, **Le régime forestier de l'Algérie.**

2.5- المراسيم الصادرة بين 1896- 1900

بعد بضع سنوات من مناقشة تقرير لجنة تحقيق مجلس السينا، دعيت غرفة البرلمان في سنة 1896 للبت في نظام الإلحاق بعد مساءلة النائب البرلماني فلوري رافارين(Fleury-Ravarin) حول التنظيم الإداري للجزائر، وخصصت جلسات 8، 9 و 10 نوفمبر 1896 لمناقشة هذه المسألة، حيث كان جميع المتدخلين متفقين على إدانة مراسيم الإلحاق لسنة 1881 والدعوة إلى إلغائها، وتوسيع صلاحيات الحاكم العام[1].

نتج عن إدانة نظام الإلحاق من قبل مجلسي السينا والبرلمان، صدور نظام جديد يوسع سلطات الحاكم العام ويمنح استقلالا جزئيا للإدارة الاستعمارية في الجزائر، وذلك من خلال عدة نصوص يمكن تقسيمها إلى ثلاث فروع: **الأول** هو المرسوم التنظيمي المؤرخ في 31 ديسمبر 1896[2]، مكملا بسلسلة من المراسيم تحدد سلطات الحاكم العام، **الثاني** هي مراسيم 23 أوت 1898 المتعلقة بتأسيس النيابات المالية وإعادة تنظيم المجلس العالي، أما الثالث فهو قانون 19 ديسمبر 1900 الذي يمنح الجزائر الشخصية المدنية والميزانية الخاصة[3].

منح قانون 31 ديسمبر 1896 صلاحيات واسعة للحاكم العام متمثلة في الصلاحيات العسكرية والدبلوماسية، والصلاحيات الإدارية، والصلاحيات في الميزانية، حيث أصبحت السلطات العسكرية في الجزائر تابعة للحاكم العام الذي يتمتع بمجال واسع للمبادرة بعد موافقة وزارتي الحرب أو البحرية بالتنسيق مع الفيلق 19، كما يشرف على إدارة مناطق القيادة

Franck-CHAUVEAU. **La propriété foncière en Algérie.**
Jean DUPUY. **Les officiers ministériels en Algérie.**
E. COMBES. **L'enseignement supérieur musulman. Les médersas.**
Alexandre ISAAC, **la justice française et musulmane. Police et sécurité.**
Emile LABICHE**, la colonisation on Algérie.**(Jules Cambon, op.cit, pp 4-5)

[1] Jules CAMBON, op.cit, p 212.

[2] يحدد هذا المرسوم صلاحيات الحاكم العام الذي "تحت سلطته الإدارة العليا المركزة في مدينة الجزائر" و"الذي يمثل الحكومة الفرنسية في جميع أنحاء الجزائر" لديه اتصال مباشر مع وزير فرنسا في المغرب والوزير المقيم في تونس، ويجب استشارته حول تعيين كل الموظفين السامين، وتعيين قضاة الصلح، حول كل التعديلات على الرسوم الجمركية ورسوم الملاحة والموانئ (Victor PIQUET, **la colonisation française dans l'Afrique du nord, Algérie – Tunisie – Maroc**, Librairie Armond Colin, Paris, 1914, p 18.)

[3] Jules CAMBON, **op.cit**, p 213.

العسكرية –الأقاليم العسكرية في الشمال والأقاليم العسكرية في الجنوب (TDS)[1]– وفي المجالات غير الملحقة، يتمتع الحاكم العام منذ 1896 بصلاحيات وزارية حقيقية في مجالات الاستعمار والتجارة و الزراعة والداخلية والشؤون الأهلية والصحة، ولديه صلاحيات خاصة تابعة للتشريع الخاص بالجزائر، فهو قاضي مدني عندما يقرر حول الإستيلاء على أراضي القبائل أو التصديق على التحقيقات الجزئية بموجب قانون 1897، كما أنه قاضي القمع (juge repressif) لما يعلن عن الاعتقال الإداري للجزائريين أو المصادرة أو غرامات ضد الدواوير بشكل جماعي[2].

لكن رغم توسيع سلطاته، إلا أن الحاكم العام لم يكن قادرا على مواجهة المعمرين وممثليهم في البرلمان وفي المجالس المحلية خاصة في مجال إصلاح أوضاع الجزائريين للحد من استغلال المعمرين لهم، حيث تم عزل كامبون سنة 1897 بعد سنة واحدة من إصدار قانون توسيع صلاحياته[3]، جراء مساعي النائبين البرلمانيين القويين إيتيان (Etienne) وطومسون (Thomson)، حيث يصف المؤرخ جيلبار مينيي صلاحيات الحاكم العام كما يلي: "إذا حاول حاكم عام أخذ زمام المبادرة فإنه يجد صعوبات لتطبيقها تنتهي بعزله، حيث أن صلاحياته ما هي إلا تجسيدا لسياسة القوى الأوربية المحلية المهيمنة على الجزائر"[4].

واكتمل تحكم المعمرين في الإدارة الاستعمارية على حساب ممثل الحكومة الفرنسية – الحاكم العام– بعد إنشاء النيابات المالية، فرغم أنها أنشئت كتنظيم مالي واستشاري مكلف بإعطاء رأيه حول الميزانية[5]، فقد أصبحت تشكل برلمانا استعماريا يقوم بالدفاع عن مصالح المعمرين ومعارضة الإصلاحات التي تصب في فائدة الجزائريين بالاتفاق مع رؤساء البلديات وممثلي المعمرين في البرلمان والذي سنر اه في الفصول القادمة.

---

[1] أقاليم الجنوب (TDS) هي وحدة إدارية منفصلة عن الجزائر بموجب قانون 24 ديسمبر 1902، يتم إدارتها من قبل القيادة العسكرية تحت السلطة المباشرة للحاكم العام، لديها ميزانية خاصة، وهي مقسمة إلى أربع أقاليم: عين الصفراء (مركزها عين الصفراء)، الواحات (ورقلة)، غرداية (الأغواط)، تقرت (تقرت)، على رأس كل واحدة إقليم ضابط سامي برتبة عقيد أو رائد، مقسم إلى دوائر، ملحقات، وبلديات مختلطة وأهلية، يديرها الضباط (Gilbert MEYNIER, **l'Algérie révélée**, Librairie Droz, Paris 1981,p p 21-22.)

[2] Gilbert MEYNIER, **op.cit**, p 14.

[3] تم تعيين جول كامبون سفيرا في واشنطن نهاية سنة 1897 (Jules CAMBON**, op.cit**, p IX).

[4] Gilbert MEYNIER, **op.cit**, p 15.

[5] Maurice VIOLLETTE**, l'Algérie vivra-t-elle?, notes d'un ancien gouverneur général**, Librairie Felix Alcan, Paris, 1931, p 296.

II- المجالس الجزائرية والميزانية الخاصة

عرف النظام المالي وميزانية الجزائر عدة تعديلات سواء في تكوين إدارته أو في صلاحياتها، وذلك بسبب الانتقادات العديدة من بين مختلف القوى الاستعمارية، والذي أثرت عليه مختلف الأنظمة السياسية المطبقة في الجزائر سواء الإمبراطورية (1852-1870)، أو بعد تأسيس الجمهورية الثالثة وتطبيق النظام المدني في الجزائر سنة 1870، وحتى في فترة الإلحاق بين1881 و1896 وبعدها.

تم منح جزء من الصلاحيات في تحضير ميزانية الجزائر بداية من 1860 للإدارة الاستعمارية في الجزائر عن طريق إنشاء المجلس العالي، والتي توسعت بعد إنشاء النيابات المالية سنة 1898 ومنح الإدارة الاستعمارية الجزائرية الميزانية الخاصة سنة 1900.

1- المجلس العالي قبل سنة 1898

تم إنشاء المجلس العالي للجزائر بموجب مرسوم 10 ديسمبر 1860، وهو منبثق من "المجلس العالي للجزائر والمستعمرات" الذي أنشئ في باريس سنة 1858[1]، وتتمثل المهمة الأساسية لهذا المجلس وفقا لهذا المرسوم الأساسي وللمراسيم الصادرة في 22 ماي 1861 و7 جويلية 1864، في إعداد ميزانية الجزائر وتحديد أسس الضرائب توزيعها[2].

كان المجلس العالي يتكون من أعضاء مجلس الحكومة، والمحافظين، والجنرالات قادة الأقسام، ومندوبين من المجالس العامة، حيث كان هؤلاء الأخيرون الوحيدون المعينون عن طريق الانتخاب ضمن أعضاء هذا المجلس. غير أنه وتبعا للتشريع الجديد للإدارة الاستعمارية وتطبيق النظام المدني بعد سنة 1870، ألغى مرسوم 24 أكتوبر 1870 المجلس العالي، وشكل مجلسا أعلى آخر، يكون أغلبية أعضائه من ممثلي المجالس العامة. غير أنه لم يتم تنفيذه حيث ألغي

[1] انبثق "المجلس العالي للجزائر والمستعمرات" نفسه من اللجنة الاستشارية التي أنشئت لدى وزير الحرب بموجب المراسيم الصادرة في 1850 و1851 (Victor PIQUET, **op.cit**, p 91)

[2] LARCHER, **op.cit**, p 306.

بمرسوم 1 جانفي 1871. وبعد فترة قصيرة تم إعادته بمرسوم آخر في 7 أكتوبر 1871 وتم تعديل تركيبة أعضائه بمنح أكبر نسبة للمنتخبين[1].

خضع المجلس العالي لعدة تعديلات في تركيبته تهدف لزيادة نسبة المنتخبين فيه على حساب المعينين، حيث أدى مرسوم 11 أوت 1875 إلى زيادة عدد المندوبين من المجالس العامة في المجلس العالي إلى ستة نواب عن كل مجلس. وبموجب المرسوم الثالث الصادر في 23 أوت 1898 الذي جاء نتيجة لإنشاء مجلس النيابات المالية، تم إعادة تنظيم المجلس العالي بالكامل[2].

كان المجلس العالي حتى سنة 1898 يجتمع كل سنة لدراسة المسائل المودعة إليه من قبل الحاكم العام أو من المجلس نفسه. لكن مداولاته ظلت شكلية، ما أدى إلا إيداع مشاريع عديدة لتحويله إلى هيئة رقابية، وبعد إنشاء النيابات المالية تم منحه طابعا آخر[3].

كان النظام المالي الجزائري منذ فترة طويلة موضوع نقاش، وزاده تعقيدا نظام الإلحاقات لسنة 1881، حيث أصبحت ميزانية الجزائر مشتتة في ميزانيات الوزارات الفرنسية المختلفة، حيث ظهرت مساوئه بعد فترة قصيرة حيث شلت كل المشاريع الحيوية، ما أدى إلى اقتراح أنشاء ميزانية الجزائر الخاصة[4].

بعد إلغاء نظام الإلحاقات سنة 1896، تم العمل على توسيع صلاحيات الحاكم العام والإدارة الاستعمارية، وبذلك تم إنشاء النيابات المالية سنة 1898 وإعادة تنظيم المجلس العالي.

2- إنشاء النيابات المالية وإعادة تنظيم المجلس العالي بعد 1898

تم إنشاء النيابات المالية بموجب مرسوم 23 أوت 1898 من أجل دراسة المسائل الخاصة بالميزانية والاقتصاد، وكان "الهدف من تأسيس النيابات المالية الجزائرية هو دعم الحكومة

[1] LARCHER, **op.cit**, p 306.
[2] **Ibid**. p 307.
[3] **Ibid**.
[4] Victor PIQUET, **op.cit**, p 120.

العامة الجزائرية بالآراء الحرة المستنيرة والرغبات المدروسة، من قبل الممثلين المباشرين لدافعي الضرائب الجزائريين حول المسائل المتعلقة بالضرائب والرسوم"[1].

تشكل النيابات المالية مجلسا واحدا، وهي مقسمة إلى ثلاثة نيابات: نيابة المستوطنين، يمثلون الأرض ومصالح الزراعة والاستيطان، ونيابة غير المستوطنين، وهم دافعو الضرائب من غير المستوطنين يمثلون التجارة والصناعة والخدمات، عدد أعضاء كل مجلس منهما أربعة وعشرين عضوا، ثمانية لكل محافظة. ونيابة الأهالي وهم دافعوا الضرائب الجزائريين الذين يمثلون الزراعة البدائية والصناعة الريفية، يتكون من واحد وعشرين عضوا[2] مقسم إلى قسمين: القسم العربي، يتألف من 15 عضوا، 9 نواب يتم انتخابهم من قبل الناخبين الجزائريين في المناطق المدنية و6 نواب يعينهم الحاكم العام في المناطق العسكرية، وقسم القبائل، يضم 6 نواب يتم تعيينهم عن طريق الانتخاب[3].

تجتمع النيابات المالية كل على حدة، ولا يمكنها الاجتماع إلا عن طريق قرار من الحاكم العام[4].

أما المجلس العالي، فقد تم إعادة تنظيمه بموجب مراسيم 23 أوت 1898، حيث أصبح يضم 60 عضوا:

- 22 عضوا بحكم وظائفهم: الحاكم العام وهو رئيس المجلس، الأمين العام للحكومة، رئيس محكمة الاستئناف الجزائر العاصمة، النائب العام لمحكمة الاستئناف للجزائر العاصمة، رئيس أساقفة الجزائر العاصمة، أميرال قائد البحرية الجزائرية، القائد الأعلى لسلاح الهندسة، الجنرالات قادة الأقسام الثلاثة، محافظي المحافظات الجزائرية الثلاثة، عميد أكاديمية الجزائر، المفتش العام للجسور والطرق، المفتش العام للمناجم، المفتش العام للمالية، حارس الغابات في الجزائر العاصمة، المستشارون والمقررون الأربعة لمجلس الحكومة[5].

---

[1] LARCHER, **op.cit**, p 314.
[2] **Ibid**. p 315.
[3] Jules CAMBON, **op.cit**, p 267
[4] Colin MAURICE, **quelques questions algériennes, études judiciaires, administratives, économiques et sociales**, librairie de la société du recueil général des lois et des arrêts, Paris 1899, p 283.
[5] يتمثل هؤلاء الأعضاء في: الحاكم العام وهو رئيس المجلس، الأمين العام للحكومة، رئيس محكمة الاستئناف الجزائر العاصمة، النائب العام لمحكمة الاستئناف للجزائر العاصمة، رئيس أساقفة الجزائر العاصمة، اللواء قائد =

- 16 نائبا ماليا: 6 أعضاء من نيابة المعمرين و6 من غير المعمرين و4 من نيابة الأهالي (3 من القسم العربي وواحد من قسم القبائل).

- 15 عضوا من المجالس العامة: 5 من كل محافظة (الجزائر، وهران، وقسنطينة)

- 3 أعيان جزائريين و4 أعضاء يعينهم الحاكم العام من بين المسؤولين الفرنسيين في الجزائر وفقا لمعارفهم وخدماتهم[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ تطبيق قانون 9 ديسمبر 1905 بشأن الفصل بين الكنيسة والدولة، تم استبعاد رئيس أساقفة الجزائر من المجلس العالي ولم يتم استبدالها عدديا[2].

كانت المجالس الجزائرية بموجب مراسيم 23 أوت 1898 استشارية بحتة، يتم استشارتها في الأمور الاقتصادية والمالية التي يرى الحاكم العام أنه من المفيد عرضها عليهم، غير أن قانون 19 ديسمبر 1900، قد منحها صلاحيات فعلية فيما يخص ميزانية الجزائر[3].

3- الاستقلال المالي والميزانية الخاصة للجزائر

تم منح الجزائر بموجب قانون 19 ديسمبر 1900 الشخصية المدنية والاستقلال المالي، حيث مكن هذا القانون الإدارة الاستعمارية في الجزائر من امتلاك العقارات، وإنشاء مؤسسات ذات فائدة استعمارية، تسيير مشاريع السكك الحديدية والأشغال الكبرى الأخرى، والحصول على القروض، وهي ممثلة في الحياة المدنية من قبل الحاكم العام[4]. وكانت هذه الإصلاحات استجابة لطموحات المعمرين، والذين وجدوا فيها وسيلة لخدمة مصالحهم وتوسيع استغلالهم[5].

كما يمنح هذا القانون الإدارة الاستعمارية في الجزائر الميزانية الخاصة، حيث يترك البرلمان بموجب هذا القانون المبادرة للحاكم العام وللمجالس الجزائرية – النيابات المالية والمجلس العالي-

---

= البحرية الجزائرية، القائد الأعلى لسلاح الهندسة، الجنرالات قادة الأقسام الثلاثة، حكام المحافظات الجزائرية الثلاثة، عميد أكاديمية الجزائر، المفتش العام للجسور والطرق، المفتش العام للمناجم، المفتش العام للمالية، حارس الغابات في الجزائر العاصمة، المستشارون والمقررون الأربعة لمجلس الحكومة (LARCHER, **op.cit**, p 308).

[1] LARCHER, **op.cit**, p 308.
[2] Jules CAMBON, **op.cit**, p 267, et Larcher, **op.cit**, p 308
[3] Jules CAMBON, **op.cit**, p 267.
[4] **Ibid.** p 271.
[5] إيف لاكوست وآخرون، **المرجع السابق**، 378.

في تحضير مشاريع القوانين المطبقة في الجزائر، واحتفاظه بحق الفيتو في أجل محدد، وتوسيع صلاحية رقابته كلما تقتضي الضرورة[1].

وتبعا لهذا القانون، أصبحت فرنسا تقوم بتسديد النفقات العسكرية والضمانات على السكك الحديدية، وتدفع الجزائر جميع النفقات المدنية وتجمع جميع الضرائب والمداخيل[2].

تم تقسيم ميزانية الجزائر إلى قسمين: الأول يحتوي على ما يسمى بالنفقات السيادية التي هي جزء من الميزانية العامة لفرنسا تدفع من قبل هذه الأخيرة، والثانية تحتوى على نفقات المستعمرة التي لا تكون ضمن النفقات السيادية، وهي تمثل الميزانية الخاصة[3].

يتم إعداد الميزانية من قبل الحاكم العام، تحت إشراف وزير الداخلية، يتم التداول حولها من قبل النيابات المالية كل نيابة على حدة، وتبعا لذلك تكون موضوع أربع تقارير في نفس الوقت قبل اجتماعها للمناقشة والقرار الجماعي[4]، حيث يكون التصويت عليها في دورة الربيع من كل سنة بعد تقرير اللجنة المالية للنيابات المالية، تتكون هذه اللجنة من 11 عضوا يتم انتخابهم من قبل النيابات التابعين لها: 4 نواب من نيابة المستوطنين و4 من غير مستوطنين و 3 من نيابة الأهالي، ثم تحال إلى المجلس العالي، الذي يناقشها ويصوت عليها قبل نهاية الفصل الأول بعد تقرير اللجنة المالية للمجلس العالي التي تضم 9 أعضاء، ولا يمكن للمجلس العالي إلا القبول أو الرفض كليا قرارات النيابات المالية[5]، كما يمكن للنيابات المالية التأثير على قرارات المجلس العالي أثناء المداولات بموجب الحصة الكبرى لأعضائها في المجلس العالي بعدد 16 نائبا[6].

وفي حالة قبولها، تتم الموافقة على هذه القرارات بمرسوم من مجلس الدولة، وتضبط الميزانية بمرسوم بناء على اقتراح وزير الداخلية، ويبقى البرلمان هو المؤهل الوحيد حسب التطبيقات

[1] Raymond AYNARD**, l'œuvre française en Algérie**, préface de M. C. Jonnart, Ancien Gouverneur général Je l'Algérie, - Hachette & C^{IE} , Paris, 1912, p 99.
[2] Raymond AYNARD**, op.cit,** p 105.
[3] Général DONOP, **Lettres sur l'Algérie 1907-1908**, librairie Plon, Paris, 1908, p 14.
[4] Raymond AYNARD, **op.cit**, p 113.
[5] Louis MILLIOT, **op.cit**, p 33.
[6] Colin MAURICE, **op.cit**, p 283.

الدستورية للموافقة النهائية، وفي حالة عدم التصويت على الميزانية والموافقة عليها في بداية السنة المالية، يتم تطبيق ميزانية السنة السابقة تلقائيا[1].

أما أقاليم الجنوب فلديها ميزانية خاصة تحت إدارة الحاكم العام الذي يسيرها دون مشاركة المجالس الجزائرية. كانت الضرائب المحصلة والنفقات في أقاليم الجنوب مقسمة بين ميزانية فرنسا وميزانية الجزائر وميزانيات المحافظات الثلاثة، وفيما يخص النفقات العسكرية فقد كانت تابعة لميزانية وزارة الحر ب[2].

III- الإدارة الإقليمية

عرفت الإدارة الإقليمية الاستعمارية عدة تغييرات في الفترة الممتدة بين بداية الاحتلال وبداية القرن العشرين، حيث تطورت من الإدارة العسكرية نحو الإدارة المدنية بطريقة تدريجية تبعا لمختلف الأحداث الطارئة في فرنسا والجزائر، حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل متمثلة في: الإدارة العسكرية، الإدارة المزدوجة (العسكرية والمدنية)، والإدارة المدنية في الشمال وتشكيل أقاليم الجنوب بإدارة عسكرية.

1- الإدارة العسكرية وبدايات إنشاء الإدارة المدنية (1830-1848)

1.1- الإدارة العسكرية

نتيجة للغموض الذي اكتنف السنوات الأولى للاحتلال، ونقص الغطاء السياسي للجيش المحتل جراء المشاكل الداخلية الفرنسية، كانت إدارة الجزائر موكلة حصرا للجيش، حيث كانت "كل مهمة فرنسا حربية"[3].

قام الجيش لإدارة الجزائر بالتوازي مع التوسع الاستعماري بالحفاظ على المؤسسات الموجودة في المجتمع الجزائري لتسيير المناطق المحتلة وإدارة الجزائر بوساطتها[4]، حيث قام بمجرد

[1] Jules CAMBON, **op.cit**, p 272.
[2] Victor PIQUET, **la colonisation française dans l'Afrique du nord, Algérie – Tunisie – Maroc**, Librairie Armond Colin, Paris, 1914, p 124
[3] Victor FOUCHER, **Les bureaux arabes en Algérie**, librairie internationale de l'agriculture et de la colonisation, Paris, 1858, p 13.
[4] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919**، ج1، المرجع السابق، ص 246.

بدايات التوسع الاستعماري بوضع نظام إداري لإدارة السكان الجزائريين في المناطق الداخلية والقبائل المتواجدة في السهول. حيث تم إصدار قرار في 18 فيفري 1831 يعيد إنشاء منصب الآغا[1]، تلاه قرار آخر في 10 مارس من نفس السنة يضع تحت تصرفه اثني عشر عضوا من الجزائريين منهم قائدين يقومان بقيادة الأرتال (les colonnes) والمراسلات مع أعيان القبائل.

تم تحديد صلاحيات الآغا بموجب قرار 10 نوفمبر 1834، والذي تم تكليفه تحت السلطة المباشرة للحاكم العام بالقيام بالعلاقات مع القبائل وشرطة الإقليم (police du territoire)، وتلقي الشكاوى وضمان السيادة الفرنسية والأمن العام وتنفيذ أوامر الحاكم العام.وفي سنة 1837 تم إلغاء منصب الأغا وإنشاء مديرية للمكاتب العربية بموجب قرار 22 أفريل، الهدف من هذه المديرية يوضحه نفس القرار كما يلي: "إن الغرض من هذه المؤسسة هو تسهيل ودراسة علاقاتنا مع قبائل المناطق الداخلية، وضمهم تحت سيطرتنا من خلال احترام عاداتهم وحماية مصالحهم وتنظيمهم عن طريق عدالة حقيقية مع الحفاظ على النظام والأمن..."، وبعد فترة قصيرة تم إلغاء مديرية مكاتب الشؤون العربية سنة 1839، وأوكلت صلاحياتها إلى هيئة الأركان العامة، ولم يتم إعادة تأسيسها إلا بعد وصول الحاكم العام الجنرال بيجو بموجب قرار 16 أوت 1841[2].

ساد الجزائر في الفترة الممتدة بين 1830 – 1840 حسب المؤرخ شارل روبير أجيرون ثلاث أنواع من الأنظمة الإدارية والاجتماعية، ففي الأراضي التي كانت خاضعة للسيطرة التركية

[1] الآغا في ظل التنظيم القديم كان مسؤولا مهما جدا. فهو قائد المليشيا التركية. يقوم بإدارةمجموعة من القبائل، وإدارة العدالة الجنائية رفقة القياد. كما أنه الوحيد الذي لديه صلاحية الحكم بعقوبة الإعدام. عهد دي بورمون هذه المهمة بعد أيام قليلة من الاستيلاء على الجزائر العاصمة إلى أحد الجزائريين وهو حمدان بن أمير السقا (Alfred Franque, Lois de l'Algérie, du 5 juillet 1830 (occupation d'Alger) au 1er janvier 1841, CORREARD, 1844, p 31)
وفي 7 جانفي 1831 تم إلغاء هذا المنصب ثم أعيد في 1 فيفري 1831، حيث تم تعيين رئيس سرية الدرك منديري (Mendiri) في هذا المنصب في 18 فيفري، وتم استبداله بالحاج محي الدين سرير بن علي المبارك من القليعة في 24 جويلية 1831، وفي مارس 1833، تم إنشاء مكتب عربي لدى الجنرال القائد العام وتم تعيين النقيب دي لاموريسيير رئيسا لهذا المكتب. (**Revue africaine bulletin des travaux de la, société historique algérienne**, quarante-sixième année, numéros 244-245. — 1 et 2ème trimestres 1902, Adolphe Jourdan, libraire-éditeur, imprimerie-librairie de l'académie, Alger, 1902, p 237.)

[2] Victor FOUCHER, **op.cit**, pp 11- 12.

بصورة مباشرة وفي قبائل المخزن، اكتفت فرنسا بإتباع السياسة المنتهجة من قبل الأتراك. وفي المناطق الأقل خضوعا للسيطرة التركية، والتي ساد فيها النظام الإقطاعي، قام قادة الجيش بإتباع السياسة التر كية كذلك، وذلك بالاعتراف بالقيادات الأهلية المتوارثة، واستغلال الخلافات بين العروش والقبائل بتقديم الدعم لقبيلة تارة، وللقبيلة المعادية لها تارة أخرى. وأخيرا في مواطن دولة الأمير عبد القادر، أي في معظم مناطق الوسط الجزائري والشرق الوهراني، التزم الجنرالات الفرنسيون بتنفيذ الأوامر التي أصدرها بيجو المتمثلة في المحافظة على نمط التنظيم والتسيير الإداري الذي وضعه الأمير[1].

أما في فترة حكم الجنرال بيجو (22 فيفري 1841 - 27 سبتمبر 1847)، فقد صمم هذا الأخير هيئات لمراقبة الأعيان الجزائريين، إذ أعاد تأسيس إدارة الشؤون العربية، تكون سلطات مدير إدارة الشؤون العربية على القياد والشيوخ والأعيان المسلمين فيما يتعلق بمسائل الشرطة والإدارة، كما أنه مسؤول عن إقامة علاقات مع القبائل الثائرة والمتمردة. هذا النظام تم ترسيمه بموجب أمرية فيفري 1844 وتم تحديد صلاحياته عن طريق عدة مناشير، وكانت مكاتب الشؤون العربية تحت إدارة الضباط[2].

وتم في نفس الوقت إنشاء نظام عسكري موحد للجزائر، حيث قسمت الأراضي التي احتلها الجيش إلى ثلاثة أقسام (divisions)[3]، وهي الجزائر، وهران وقسنطينة، وكل قسم إلى أقسام فرعية (subdivisions)، لكل منها مكتب الشؤون العربية من الدرجة الأولى بقيادة

---

[1] أجيرون، المرجع السابق، ص ص 247 – 248.
كان الأمير يعين آغا على رأس مجموعة من القبائل تدعى الأغاليك، والخليفة على مجموعة من الآغاليك، وقد حذت الإدارة العسكرية حذوه عند تشكيل الدوائر التي تشمل واحدة أو على عدة أغاليك سابقة، كما احتفظت القيادة الفرنسية على السلم القيادي المتمثل في الآغا والخليفة، وابتكار وظيفة الباشاغا (**نفسه**، ص 247-248).

[2] COLLOT, **op.cit**, p 33.

[3] بعد إنشاء المحافظات في فرنسا، كان لزاما إعادة تنظيم القيادة الإقليمية العسكرية، حيث تم إنشاء الأقسام العسكرية (divisions militaires) في 25 فيفري 1791 التي عوضت الحكومات العسكرية السابقة (gouvernements militaires)، وكان عددها في البداية 23 قسما عسكريا.كلقسم تحت قيادة عسكري برتبة فريق (lieutenant-général) والذي يمكن مقارنته في الرتب الحالية بـ Général de corps d'armée.
وفي ظل الجمهورية الثالثة، تم إلغاء تنظيم الأقسام العسكرية، وتعويضها بالنواحي العسكرية (régions militaires)، حيث أنه بموجب قانون 24 يوليو 1873 المتعلق بالتنظيم العام للجيش، تم إصدار مرسوم 6 أوت 1874، ينشئ 18 ناحية عسكرية في فرنسا، ومرسوم 28 سبتمبر 1873 ينشئ الفيلق 19 في الجزائر.
حول الأقسام العسكرية أنظر (Jean Tulard et Marie-José Tulard, napoléon et 40 millions de sujets, la centralisation et le Premier Empire, Editeur Tallandier, Paris, 2014, pp 161-162)

عقيد، يقوم هذا الأخير بتعيين قياد القبائل بناء على اقتراح مكتب الدائرة (bureau de cercle). ويحتوي القسم الفرعي (subdivision) على عدة دوائر (cercles). وتحتوي الدائرة على مكتب عربي من الدرجة الثانية يرأسه ملازم أو نقيب، وفي بعض الأحيان بسبب المساحة الواسعة للدائرة يتم إنشاء مكاتب عربية ملحقة.لكل مكتب عربي في الدائرة مدير المكتب يساعده ضباط مساعدين وقاضي مسلم (cadi) وسكرتير فرنسي (ضابط صف) وسكرتير عربي ومترجم وشاوش، وهو فريق عمل محدود من 10 أشخاص مختلط في تشكيلته[1]، حيث كتب النقيب هيجوني (Hugonnet)[2]: "إن المكتب العربي هو همزة الوصل بين الجنس الأوربي والجنس الأهلي"[3].

كان تحديد هيكلة المكاتب العربية بموجب المرسوم الوزاري الصادر في 1 فبراير 1844. المكتب العربي هو جهاز عمل يتمتع بصلاحيات واسعة، كما يتمتع رئيس المكتب العربي بصلاحيات متعددة متمثلة في الشؤون الإدارية والمسائل القضائية والمالية،وهومدير التعليم والعبادة، ولديه صلاحيات عسكرية[4].

---

[1] Collot, **op.cit**, p 33.

[2] فرديناند هيجوني عسكري فرنسي خدم في الجزائر خلال أربعينيات القرن التاسع عشر، عين رئيسا لأحد المكاتب العربية في منطقة التل ، نشر كتابا تحت عنوان: **Souvenirs d'un chef du bureau arabe**، وصف فيه العلاقات بين الجزائريين والأوروبيين التي منذ عام 1830، كما انتقد فيه بعض الأحكام المسبقة لبعض الضباط الفرنسيين حول الجزائريين.

[3] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919**، ج1، **المرجع السابق**، ص 249.

كان التسلسل الهرمي للمكتب العربي كما يلي: مكتب القسم (Bureau divisionnaire)، مكتب الفرع (Bureau de subdivision) أو مكتب من الدرجة الأولى، مكتب الدائرة(Bureau de cercle) أو مكتب من الدرجة الثانية، ومكاتب الملحقات (Bureaux d'annexes) إن اقتضى الأمر بسبب شساعة المنطقة. كان عدد المكاتب العربية 21 مكتبا سنة 1844، و49 سنة 1870 مع 200 موظف (COLLOT, **op.cit**, p 39)

[4] يتمتع رئيس المكتب العربي بصلاحيات متعددة: ففي الشؤون الإدارية، يراقب الأعيان الأهالي، ويقترح الإقالات والتعيينات، ويفصل في الخلافات بين القبائل، ويدير الأشغال العامة، ويسجل بيانات الملكية.

وفي المسائل القضائية، فهو ضابط وقاضي جميع القضايا المدنية ويشرف على القاضي المسلم cadi في ممارسة مهامه.

وفي القضايا الجنائية التي تكون من اختصاص المحاكم العسكرية، يلعب ضابط المكتب العربي دور قاضي التحقيق.

وفي حالة وجود دعوى قضائية بين مسلمين وأوروبيين، يكون هذا الضابط كمحام مستشار من الجانب الإسلامي.

كما يتمتع الضابط بصلاحيات في المسائل مالية، فهو الذي يحدد أتاوة (redevance) كل قبيلة ويقوم القايد بإرسال المبالغ المدفوعة إلى الخزانة الفرنسية.

وهو مدير التعليم والعبادة في منطقته الإدارية (circonscription)، إذ يتفقد المدارس القرآنية ويشرف على القادة الدينيين chefs religieux . وأخيرا، لديه صلاحيات عسكرية إذ يقود القوم (goums) وينظمهم ويزودهم بالمؤونة ويقودهم أثناء العمليات(Collot**, op.cit**, p 39).

2.1- بدايات الإدارة المدنية

إذا قامت السلطات العسكرية بإدارة الجزائريين عن طريق نظام عسكري مباشر بوساطة الأنظمة القبلية القديمة مع بدايات الاحتلال، فقد تم إنشاء إدارة مدنية تابعة للسلطات العسكرية لتسيير شؤون الأوربيين منذ سنة 1830 في المدن الكبرى ثم إنشاء البلديات. وحتى إنشاء المحافظات سنة 1848، توالى نظامان للإدارة المدنية، حيث تحصلت المدن منذ عام 1834 على إدارة مدنية ثم إنشاء البلديات فيها، وبموجب مرسوم 1845، تم إنشاء ثلاث مقاطعات لكل منها منطقة مدنية[1].

أ- الإدارة المدنية في المدن والبلديات

بعد إصدار أمرية 22 جويلية 1834 التي تضبط تنظيم الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا، جاءت مراسيم سبتمبر 1834 لتحدد طريقة عمل الإدارة المدنية التي تم إنشاؤها في المدن ذات الأغلبية الأوروبية. حيث تم تعيين معتمد مدني (intendant civil) في إقليم الجزائر، ونائب معتمد مدني في كل من عنابة ووهران. يتمتع المعتمد المدني بصلاحيات المحافظين في فرنسا، غير أن مسائل الشرطة والصحافة والعبادة لم تكن من صلاحياته. يوجد تحت سلطة هذا الأخير موظفي البلديات، وموظفي التعليم، والجسور والطرق، والصحة، والمسؤولين المكلفين بالاستيطان[2]. وفي سنتي 1838 - 1839 أثناء فترة الحاكم العام فالي (Valée)، فكر هذا الأخير بالتمييز بين ثلاث مناطق إدارية وهي الإدارة العسكرية المباشرة، والإدارة العسكرية غير المباشرة والإدارة المدنية[3].

ب- الإدارة المدنية في المقاطعات

تم تقسيم الجزائر بموجب مرسوم 15 أفريل 1845 إلى ثلاث مقاطعات (Provinces) حيث تنص المادة 11 منه على أن: "الجزائر مقسمة إلى ثلاث مقاطعات، وهي مقاطعة الجزائر، ومقاطعة قسنطينة، ومقاطعة وهران" وبذلك أكد هذا المرسوم التقسيم

---

[1] COLLOT, **op.cit**, p 35.

[2] **Ibid**.

[3] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919**، ج1، **المرجع السابق**، ص 254.

الذي كان سائدا منذ بداية الاحتلال، على رأسه كل مقاطعة جنرال يتمتع بسلطات واسعة. وظهرت الإدارة المدنية لهذه الوحدات الجديدة بموجب أمرية 1 سبتمبر 1847، والتي تنشئ في كل مقاطعة منصب "مدير الأعمال"، يساعده "مجلس إدارة" شبيه بمجلس المحافظة. كما تقسم هذه الأمرية كل مقاطعة إلى مناطق مدنية في "الأراضي التي يوجد بها عدد كبير نسبيا من السكان المدنيين الأوروبيين بحيث يمكن تنظيم جميع المصالح العمومية"، ومناطق مختلطة، وهي المناطق التي لم تحصل إلا على خدمات مدنية قليلة، ومناطق عربية تخضع حصرا للسلطة العسكرية[1].

2- الإدارة الإقليمية المزدوجة (العسكرية والمدنية) بين 1848-1870

بعد إعلان دستور 4 نوفمبر 1848 الذي جعل الجزائر جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية، تم إنشاء تنظيم إقليمي جديد أقرب إلى نظام المناطق الإدارية (circonscriptions) الفرنسية. حيث أنه بموجب أحكام المراسيم الصادرة عن رئيس السلطة التنفيذية في 9 و 16 ديسمبر 1848، تم تقسيم كل مقاطعة إلى منطقة مدنية - المحافظة (département)- ومنطقة عسكرية. تشكل الأراضي المدنية للمقاطعة محافظة تخضع من حيث المبدأ لنظام المحافظات الفرنسية، حيث تدار من قبل محافظ، يساعده مجلس المحافظة، وتكون صلاحيات المحافظ والمجلس متطابقة إلى حد ما مع ما كانت عليه إدارة المحافظة في فرنسا. كما نصت المراسيم نفسها على تشكيل مجالس عامة منتخبة، لكن أحكامها لم يتم تطبيقها أبدا. أما الأراضي العسكرية لكل مقاطعة، فهي تدار حصريا من قبل السلطة العسكرية. ففي كل مقاطعة، يكون الجنرال قائد القسم على رأس إدارة المنطقة العسكرية، تحت سلطته قادة الأقسام الفرعية (Subdivision)[2].

كانت إدار ة المقاطعات مزدوجة بين السلطات المدنية والعسكرية في الفترة الممتدة بين 1848-1870، وبذلك سببت هذه الثنائية صراعات عديدة بين المحافظين والجنرالات. ففي الفترة الممتدة بين 1848 و1864 تم وضع المحافظين والجنرالات على قدم المساواة، ثم تم

[1] LARCHER, **op.cit**, pp 664-665.
[2] **Ibid**. p 665.

إخضاع المحافظين للجنرالات حتى عام 1870، وبعدها أصبح الجنرالات تحت سلطات المحافظين إداريا بعد هذا التاريخ[1].

1.2- الإدارة العسكرية والمكاتب العربية

كانت الإدارة في المناطق العسكرية تحت رئاسة الضباط، حيث يكون على رأس كل مقاطعة لواء تساعده مكاتب عربية هرمية[2]. وفي سنة 1858 أنشأ مرسوم 27 أكتوبر بجانب كل جنرال "مجلس الشؤون المدنية"، شبيه بمجلس المحافظة، ولكن بدون صلاحيات هامة[3]، وفي نفس الوقت أنشأ مجالس عامة في المقاطعات عن طريق التعيين في كلا المنطقتين المدنية والعسكرية، ويجتمع أعضاء المنطقتين في كل مقاطعة في مجلس موحد للتعاون في وضع ميزانيات المحافظات المطبقة على العسكريين والمدنيين[4].

غير أنه باستثناء هذه المجالس في الأراضي العسكرية المشتركة مع الأراضي المدنية في المقاطعة الواحدة، فإن معظم الإدارة العسكرية كانت تتكون من مكاتب عربية.

فبعد انتهاء مقاومة الأمير عبد القادر وزيادة الأراضي المحتلة تطورت سياسة المكاتب العربية، حيث يميز مؤرخو الجزائر حسب كلود كولو بين فترتين: مكاتب عربية للحكم، والتي عملت على التهدئة وتنظيم البلد في الفترة بين 1848 و 1858، والمكاتب العربية للإدارة بين 1858 و 1870، والتي أصبحت مهامها بعد إخضاع منطقة القبائل سنة 1857 مركزة على الإدارة وفقا للقواعد المفروضة. كان ضباط المكاتب العربية حسب الكتابات التي تركوها مثل كتاب النقيب ريتشارد **من حكومة العرب Du gouvernement du peuple arabe**) – يعملون في البداية على فرض الخضوع والأمن بالسلاح، وبعدها عن طريق تغيير

---

[1] COLLOT, **op.cit**, p 35.

[2] حسب تعليمة خاصة من الحاكم العام سنة 1869، فإن مصلحة المكاتب العربية تشتمل على ما يلي:
- المكتب السياسي الذي يركز لدى الحاكم العام جميع قضايا الجزائريين: 2 ضابط سامي و 5 نقباء.
- ثلاث قيادات إقليمية: 2 ضباط سامين و 5 ملازم أول.
- 15 مكتب في الأقسام الفرعية: 25 نقيب، 30 ملازم أول، 10 ملازم.
- 35 مكتب دائرة أو ملحقة تحتوي على 33 نقيب، 63 ملازم أول، 15 ضابط صف. أي ما مجموعه 4 ضباط سامين، و 77 نقيب، و 98 ملازم أول، و25 ملازم، = 204 ضابط. إضافة إلى 48 عسكري مترجم (شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919**، ج1، المرجع السابق، ص 251).

[3] LARCHER, **op.cit**, p 665.

[4] COLLOT, **op.cit**, p 38.

نمط حياة الجزائريين[1] من خلال تفكيك نظامهم الإداري والاقتصادي والاجتماعي لتسهيل التحكم فيهم وتغلغل الاستيطان وتوسعه.

كما يشير شارل روبير أجيرون إلى تغير سياسة المكاتب العربية بعد سنتي 1856-1857، حيث أصبحت المكاتب العربية تسير الجزائريين دون وساطة القادة الأهالي، ما جعل وزارة الحرب تفتخر كونها وفقت في "تسيير بلاد العرب تسييرا مباشرا" بفضل "إزالة كل وساطة بين السلطة الفرنسية وقائد القبيلة"، وبذلك لم يبق من الأعوان سوى القياد والشيوخ، أما الآغاوات والباشاغاوات والأعيان فلم تبق لهم سلطات حقيقية. وفي الفترة الممتدة بين 1857 - 1864 واصلت القيادة العسكرية من خلال المكاتب العربية في سياستها إلى التقليل التدريجي من سلطة القادة الأهالي، إذ تمكن الجنرالان غاستو (Gastu) وديفو (Desvaux) من تقويض سلطة القادة الكبار في منطقة الشرق القسنطيني، وكان الحاكم العام بيليسيي (10 ماي 1851- 11 ديسمبر 1851/ 24 نوفمبر 1860 - 22 ماي 1864) قد وجه جهود المكاتب العربية ضد القياد الكبار وحرمانهم من امتيازاتهم الشخصية، وما زاد من إضعاف صلاحيات القادة الأهالي التقليديين في مجالات الضرائب والعدالة والإدارة هي القانون الإمبراطوري سنة 1863 بإنشاء الدواوير البلدية وإسناد هذه السلطات إلى رؤساء البلديات[2].

تحولت المكاتب العربية بذلك إلى إدارة مباشرة، وهو ما جعل الإمبراطور نابليون الثالث بعد زيارته للجزائر من خلال رسالته التي توجه بها إلى مكماهون في 25 جوان 1865 ينتقد بشدة أساليب الإدارة المباشرة التي انتهجتها المكاتب العربية: "لقد أخضعنا القبائل لمختلف المضايقات الإدارية، وحططنا السمعة التي تتمتع بها تلك العائلات التي رفعتها الأيام ... كما قلبنا نظم العدالة الإسلامية رأسا على عقب"، وهو ما جعله يصدر أوامره بقوله: "لا يمكن اعتبار المكاتب العربية مؤسسة إدارية ... فمن الأهمية بمكان ... أن توجه رسائل القادة الأهالي إلى القيادة العليا ... وبهذه الطريقة فإن ضباط المكاتب العربية لن يكونوا سوى ضباطا من قيادة الأركان، منتدبين للشؤون العربية ... ولن تداس كرامة الشيوخ التي تتأتى لهم من نبل مولدهم

[1] COLLOT, **op.cit**, p 40.
[2] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919**، ج1، المرجع السابق، ص ص 250-251.

ومن الوظائف التي يمارسونها ... لن نشاهد بعد اليوم شابا، برتبة ملازم، يصدر أوامر لمن ابيضت لحيته في خدمتنا"[1].

أدت الصلاحيات غير المحدودة الممنوحة للمكاتب العربية إلى عدة تجاوزات، وكثرت انتقادات المعمرين للمكاتب العربية باتهامها بتشكيل دولة مستقلة بميزانيتها وإطاراتها. كما ينتقدون الإدارة العسكرية على معارضة توسع الاستيطان والإفراط في حماية أراضي القبائل. وأدى تأسيس النظام المدني سنة 1870 وإنشاء المحافظات، وكذا وضع القيادة العسكرية في المحافظات تحت سلطة المحافظين إلى إضعاف صلاحيات المكاتب العربية، وكان مرسوم 6 فيفري1871 آخر ضربة لها بجعل ضباط المكاتب العربية تابعين لوزارة الداخلية في باقي الأراضي العسكرية.وهكذا اقتصرت المكاتب العربية تدريجيا على مناطق الجنوب لتصبح جهازا لخدمة شؤون الأهالي في أقاليم الجنوب التي تم إنشاؤها سنة 1902. غير أن البصمة العسكرية بقيت سارية في المناطق التي تم نقلها إلى السلطة المدنية[2].

2.2- الإدارة المدنية

مقابل الإدارة العسكرية في القسم (division) في كل مقاطعة كانت توجد إدارة مدنية في المقاطعة نفسها وهي المحافظة (département)، يكون على رأسها محافظ (préfet)، ويساعده أمين عام بداية من 1858، ثم نواب المحافظين (sous-préfets) سنة 1861، ومجلس عام. أما إدارة الجزائريين في المناطق المدنية، فقد تم تصور إنشاء المكاتب العربية في المحافظات سنة 1854، غير أنه تم إلغاؤها في عام 1868.

أ- المحافظ ومساعدوه

يتمتع المحافظ بداية من سنة 1848 بنفس سلطات المحافظين في فرنسا، حيث يتعامل بشكل مباشر مع وزارة الحرب والوزارات المختلفة المرتبط بها، ولا يخضع لسلطة الحاكم العام إلا في المسائل المتعلقة بالاستعمار والتقارير الدورية. و في 1858 تم توسيع صلاحياته، حيث أصبح -باستثناء مصالح الدولة والشؤون المشتركة للأراضي المدنية والعسكرية للمقاطعة- صاحب

[1] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919**، ج1، ص ص 252-253.
[2] COLLOT, **op.cit**, p 40.

الاختصاص الوحيد في جميع المسائل المحلية في منطقته بمساعدة أمين عام بعد استحداث هذا المنصب بموجب المادة 7 من مرسوم 27 أكتوبر 1858. يكلف المحافظ بمهمة إعداد الجزء المدني من ميزانية المقاطعة. واعتبارا من عام 1861، يساعده نواب المحافظين (sous-préfets) الذين يتمتعون بصلاحيات نظرائهم الفرنسيين وهي الإشراف على البلديات. غير أنه بموجب مرسوم 7 جويلية 1864 الذي يخضع المحافظين للجنرالات، تم حرمان المحافظين من صلاحياتهم تجاه المجلس العام. والتي تم إرجاعها لهم بموجب مرسوم ديسمبر 1870 الذي يلغي الإدارة المزدوجة في المقاطعة، لم يترك سوى المحافظة وضم الأراضي العسكرية إليها، وبذلك استعاد المحافظون الصلاحيات الممنوحة للمحافظين الفرنسيين، أصبح الجنرال قائد المنطقة العسكرية تابعا للمحافظ، ولا يمكنه التواصل مع الحكومة ومع مختلف الوزارات إلا بوساطة المحافظ[1].

ب- المجلس العام

تم إصدار مراسيم إنشاء المجالس العامة في المحافظات بموجب قرارات 16 ديسمبر 1848، حيث تنص المادة 16 منه على إنشاء مجلس عام منتخب في كل مقاطعة، تكون صلاحياته مماثلة لصلاحيات المجالس العامة في فرنسا. غير أن إنشاءها فعليا كان بموجب مرسوم 27 أكتوبر 1858. هذا المجلس يوحد إدارة المقاطعة من خلال جمع نواب من الأراضي المدنية (المحافظات) ونواب من الأراضي العسكرية (الأقسام) في مجلس واحد للتداول حول ميزانية المقاطعة[2]. يتم تعيين أعضائها من قبل الإمبراطور بموجب مرسوم 27 أكتوبر 1858، ولم تتخذ المجالس العامة في الجزائر الشكل الانتخابي إلا بموجب مرسوم 11 جوان 1870[3].

ج- المكاتب العربية في المحافظات

أنشئت المكاتب العربية المدنية في المحافظات بموجب مرسوم 8 أوت 1854، وهي مستنسخة من المكاتب العربية العسكرية منتدبة لدى البلديات، تتقاسم إدارة شؤون المسلمين

[1] COLLOT, **op.cit**, p 41.
[2] **Ibid**.
[3] LARCHER, **op.cit**, p 679.

مع المجلس البلدي، حيث يحصل رئيس البلدية على السلطات الإدارية، والمكتب العربي على المراقبة السياسية[1].

تخضع المكاتب العربية في المحافظات مباشرة للمحافظ، وهي مكلفة بالمراقبة السياسية للجزائريين، وفي الواقع فهي مكلفة بتقسيم القبائل لتسهيل ارتباطها بالبلديات الفرنسية. يتألف المكتب العربي المدني من موظفين مدنيين يتمتعون بصلاحيات موظفي المكاتب العربية العسكرية متمثلة الحق في الغرامة وقمع المخالفات البسيطة، ويقومون بجولات رفقة الحراس الريفيين المسلحين لتسوية المشاكل السياسة للقبائل عن طريق زيارة الأسواق وسماع الشكايات. غير أن تقاسم الصلاحيات مع المجلس البلدي أدى إلى نزاعات مستمرة بين رؤساء البلديات وموظفي المكاتب العربية، وبعد مرسوم 1866 الذي ينشئ مساعدين أهالي في البلديات، أصبح المكتب العربي في المحافظة دون فائدة، وتم إلغاؤه في سبتمبر 1868[2].

3- المحافظات بعد إحلال النظام المدني 1870 وإنشاء أقاليم الجنوب (TDS) 1902

أدت أحداث 1870[3] إلى تنظيم إقليمي جديد، جعل إدارة المحافظات الجزائرية أقرب إلى إدارة المحافظات الفرنسية حيث أعلن مرسوم 24 أكتوبر 1870 عن وحدة التراب الجزائري وإدماجه في فرنسا. وبذلك أصبحت كل مقاطعة محافظة تتألف من مناطق مدنية ومناطق عسكرية، حيث بقيت هذه الأخيرة المسماة "مناطق القيادة" (Territoires de commandement) تتمتع بإدارة خاصة عن إدارة الأراضي المدنية. وبقيت الازدواجية تتزايد بسبب اقتصار مهام الحاكم العام على الأراضي المدنية فقط، في حين تخضع مناطق القيادة حصريا للقائد العام للقوات البرية والبحرية الذي لم يكن تابعا للحاكم العام. ومن أجل توسيع صلاحيات الحاكم العام والإدارة المدنية على حساب الإدارة العسكرية تم إصدار مراسيم 1 و 17 جانفي و 6فيفر ي 1871 ، والتي تسحب من القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية

[1] COLLOT, **op.cit**, p 43.
[2] **Ibid**. pp 43-44.
[3] إسقاط النظام الإمبراطوري وإعلان قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة.

إدارة الأراضي العسكرية، وتجعل ضباط المكاتب العربية تابعين لوزارة الداخلية، كما أصبح الجنرال الذي يقود المنطقة العسكرية في المحافظة تحت سلطة المحافظ[1].

تنقسم المناطق المدنية في المحافظة إلى مناطق إدارية (arrondissements)، ومفوضيات مدنية (commissariats civils)، وبلديات (communes)، يكون على رأس المحافظة المحافظ والمجلس العام، وعلى كل منطقة إدارية نائب المحافظ، وكل مفوضية مدنية مفوض مدني، وكل بلدية كاملة الصلاحيات رئيس البلدية والمجلس البلدي[2].

كانت التقسيمات الإدارية في المناطق المدنية مقسمة على النحو التالي:

- محافظة الجزائر: مركزها الجزائر، المحافظات الفرعية (Sous-préfectures): المدية، وملیانة، و الشلف، وتيزي وزو.
- محافظة وهران: مركزها وهران، المحافظات الفرعية: مستغانم، ومعسكر، وسيدي بلعباس، وتلمسان.
- محافظة قسنطينة: مركزها قسنطينة، المحافظات الفرعية: عنابة، وبجاية، وقالمة، وسكيكدة، وسطيف[3].

أما المناطق العسكرية، فهي تشمل المناطق التي لم ينتشر فيها الاستيطان حيث بقي تسييرها مرتبطا بالقيادة العسكرية.

تشكل المنطقة العسكرية في كل محافظة قسما عسكريا (division militaire) مقسما إلى أقسام فرعية (subdivisions) ودوائر (cercles)، يرأسها على التوالي لواء (général de division)، عميد (général de brigade) وقائد الدائرة (commandant de cercle).

كان التنظيم العسكري في المناطق العسكرية في المحافظة مقسما على النحو التالي:

[1] LARCHER, **op.cit**, p 666.
[2] Henry LEMONNIER, **l'Algérie**, librairie centrale des publications populaires, Paris, 1981, p 129.
[3] **Ibid**.

– القسم العسكري في محافظة الجزائر: مركزه الجزائر. الأقسام الفرعية هي دلس، وسور الغزلان، والمدية، والشلف.

– القسم العسكري في محافظة وهران: مركزه وهران. الأقسام الفرعية هي معسكر وتلمسان.

– القسم العسكري في محافظة قسنطينة: مركزه قسنطينة. الأقسام الفرعية هي عنابة، وسطيف، وباتنة.

يتم إدارة الجزائريين في المناطق العسكرية عن طريق المكاتب العربية الموجودة في الأقسام الفرعية والدوائر[1].

أدى توسع مناطق الإدارة المدنية المستمر إلى تقلص مناطق الإدارة العسكرية في شمال الجزائر، حيث تم تقسيم الجزائر إلى شمال وجنوب، ففي الشمال توجد إدارة مدنية في المحافظات الثلاثة يتم إدارتها من قبل المؤسسات المدنية، أما في الجنوب، فقد تم إنشاء أقاليم الجنوب (TDS) بموجب قانون 24 ديسمبر 1902، وهي وحدة إدارية منفصلة عن إدارة الجزائر، يتم إدارتها من قبل القيادة العسكرية تحت السلطة المباشرة للحاكم العام، وهي مقسمة إلى أربعة أقاليم: عين الصفراء (مركزها عين الصفراء)، والواحات (ورقلة)، وغرداية (الأغواط)، وتقرت (تقرت)، على رأس كل إقليم ضابط سامي برتبة عقيد أو رائد، مقسم إلى دوائر وملحقات وبلديات مختلطة وأهلية، يديرها الضباط[2].

أما فيما يخص المجالس العامة في المحافظات، فقد اتخذت الشكل الانتخابي بموجب بمرسوم 11 جوان 1870، يضم المجلس العام في كل محافظة 30 عضوا، ينتخبهم ناخبو البلديات في المناطق المدنية، من قبل هيئة انتخابية تضم الفرنسيين والجزائريين واليهود والأجانب. ويتم تمثيل المناطق العسكرية في هذا المجلس من قبل أعيان فرنسيين وجزائريين يعينهم الإمبراطور. غير أن أحداث 1870 أدت بحكومة بوردو (Bordeaux) لإصدار مرسوم في 28 ديسمبر 1870 يلغي العمل بمرسوم 11 جوان باعتباره متعارضا مع مبادئ القانون العام، إذ أنه يمنح في الأمور السياسية صفة الناخب وأهليته لغير المواطنين الفرنسيين[3].

---

[1] Henry LEMONNIER, **op.cit**, p 130.

[2] Gilbert MEYNIER, **l'Algérie révélée**, Librairie Droz, Paris 1981, pp 21-22.
حول تقسيم أقاليم الجنوب أنظر الخريطة في الملحق رقم 2 ص 231 .

[3] LARCHER, **op.cit**, p 679.

وبعد نقاشات وانتقادات عديدة تم إصدار مرسوم 23 سبتمبر 1875 والذي يعتبر القانون الأساسي للمجالس العامة في الجزائر، والتي تضم فئتين من الأعضاء: أعضاء فرنسيون وأعضاء جزائريون[1].

كان المجلس العام منذ 1875 حتى الحرب العالمية الأولى مكونا من أغلبية ساحقة من المستشارين الأور وبيين الذين يفرضون إرادتهم في المداولات، حيث كان الفرنسيون يمثلون 4/5 أو 5/6 من المقاعد[2]. يتم انتخاب الأعضاء الأوروبيين في المجلس العام لمدة ست سنوات، مع التجديد بمقدار النصف كل ثلاث سنوات من قبل جميع المواطنين الذكور الذين تزيد أعمارهم عن 21 عاما. ونتيجة لنمو عدد الأوربيين بشكل طفيف ارتفع عدد نواب المجالس العامة من 26 نائبا في 1871 إلى 31 في 1883 لمجالس الجزائر وقسنطينة ، من 24 إلى 27 لمجلس وهران[3].

أما فيما يخص الجزائريين، فقد كانوا حتى سنة 1908 ممثلين في المجالس العامة من قبل المستشارين (les assesseurs) المعينين من قبل الحاكم العام. ومنذ صدور مرسوم في 24 سبتمبر 1908 تم استبدال نظام التعيين بنظام الانتخاب، وتم تحديد عددهم بستة نواب لكل قسم[4]، ينتخبون عن طريق هيئة انتخابية محدودة جدا، وبدلا من اعتماد الهيئات الانتخابية البلدية التي تضم حوالي 60.000 منتخبا، اختارت السلطات الفرنسية الهيئة الانتخابية للنيابات المالية، والتي تضم 5000 ناخبا فقط، بما في ذلك 1060 قايدا على الأقل[5].

ووفقا للمادة 13 من قانون 4 فيفري 1919 بشأن منح الجزائريين الحقوق السياسية تم إصدار مرسوم في 6 فيفري 1919، ينص على أن "عدد لأعضاء الأهالي في المجالس العامة في كل المقاطعات الجزائرية محدد بربع العدد الإجمالي لأعضاء المجلس العام"، يتم انتخابهم من قبل هيئة انتخابية محدودة جدا، وتم توسيعها بموجب المادة 12 من مرسوم 6 فيفري. تضم هذه

[1] **LARCHER, op.cit,** p 681.
[2] COLLOT, **op.cit**, p 41.
[3] **Ibid.** p 54.
[4] LARCHER, **op.cit**, p 683.
[5] COLLOT, **op.cit**, p 54.

الهيئة "جميع الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية للبلديات ذات الصلاحيات الكاملة، وجميع الأهالي في اللجان البلدية والجماعات في البلديات المختلطة"[1].

IV- التنظيم البلدي

خضع التنظيم البلدي في الجزائر لعدة تغييرات تبعا للتغييرات التي طرأت على الإدارة الاستعمارية في الجزائر ككل بعد تطور الاستيطان، ويمكن تقسيمه إلى فترتين: فترة النظام العسكري وفترة النظام المدني.

1- التنظيم البلدي في فترة النظام العسكري (1830-1870)

كانت الشؤون المحلية للجزائريين قبل الاحتلال الفرنسي تسير في تادارت في منطقة القبائل وفي القبيلة أو الدوار في المناطق العربية. ومع بداية التوسع الاستيطاني، قام الاستعمار بتشكيل البلديات بشكل اصطناعي حسب إرادة المشرع عوض إنشائها وتحديد رقعتها وحدودها تبعا للشروط الاقتصادية والجغرافية وعادات المنطقة[2].

كانت أول محاولة للتنظيم البلدي مع بداية الاحتلال في مدينة الجزائر، حيث تم تعيين لجنة مكونة من المسلمين واليهود الأهالي يكون رئيسها مفوضا من قبل الملك، وكانت هذه اللجنة مشابهة لمجلس البلدية، غير أن هذه البلدية لم تكن لها موارد خاصة بها ، حيث يتم دفع نفقاتها من ميزانية الدولة. وفي سنة 1834، تم إنشاء هيئة بلدية في كل من مدينة الجزائر، ووهران، وعنابة، ومستغانم، وبجاية، مؤلفة من فرنسيين وجزائريين تحت رئاسة رئيس البلدية، لكن هذا الأخير لم تكن لديه إلا صلاحيات خاصة بضابط الحالة المدنية، وظلت الإدارة البلدية في يد المعتمد المدني (l'intendant civil)، أو نائب المعتمد المدني (sous-intendant) أو المفوضين المدنيين (commissaires civils)، كما افتقرت البلدية في هذه الفترة للشخصية المعنوية والميزانية الخاصة[3].

[1] LARCHER, **op.cit**, p 683.
[2] **Ibid**. p 695.
[3] **Ibid.** p 696.

تم وضع أول تنظيم بلدي في الجزائر بموجب أمرية 29 سبتمبر 1847، والذي طبق عليه نفس القانون الفرنسي الصادر في 18 جويلية 1837. هذه الأمرية تميز البلديات التي تم إنشاؤها عن المناطق الأخرى. يخضع إنشاء البلديات لشرط توسع الاستيطان والعدد الكافي من معمرين، ويتم إنشاؤها بموجب أمرية، وتسير عن طريق هيئة بلدية تتكون من رئيس البلدية ومساعد أو عدة مساعدين، ومن مجلس بلدي مكون من 8 أو 12 أو 16 عضوا، ربع منهم يمكن أن يكونوا جزائريين. يتم تعيين رئيس البلدية أو المساعدين حسب أهمية البلدية من قبل الملك[1] أو الحاكم العام، ويعين المستشارون من قبل الحاكم العام. أما المناطق التي لم يتم تأسيس البلديات فيها، فيتم إدارتها من قبل مفوض مدني (Commissaire civil)، ويحتفظ فيها الجزائريون بالسلطات القديمة المتمثلة في الشيوخ والقياد تحت سلطة المحافظين أو نواب المحافظين أو المكاتب العربية حسب المنطقة[2].

أثرت الحركة السياسية في فرنسا سنة 1848[3] على الإدارة البلدية في الجزائر، حيث تم إصدار مرسوم في 16 أوت 1948 ينص على تعيين المستشارين البلديين عن طريق الانتخاب، ويحدد نسبة المستشارين الجزائريين والأجانب في المجلس البلدي بالثلث، وفي سنة 1850 تم إلغاء المجالس البلدية وتغييرها باللجان البلدية. غير أن هذه التجربة لم تدم طويلا حيث تم إصدار مرسوم في 18 جويلية 1854 يلغي مرسوم 1848 ويعيد العمل بأمرية 1847[4].

وفي فترة النظام الإمبراطوري، أراد الإمبراطور نابليون الثالث (1852- 1870) توسيع التنظيم البلدي في كل المناطق المستوطنة من قبل الأوربيين، وكذا توسيع مبادئ النظام البلدي في إدارة الجزائريين، حيث شرح ذلك في رسالته المؤرخة في 20 جوان 1865[5]، وتلاها اتخاذ عدة

[1] تم إصدار هذه الأمرية (ordonnance) في فترة حكم الملك لويس فيليب (Louis-Philippe 1830-1848).

[2] LARCHER, **op.cit**, p 697

[3] الإطاحة بالملك لويس فيليب بعد ثورة فيفري 1848 وتأسيس الجمهورية الثانية التي تم إعلان تأسيسها في 24 فيفري 1848 بباريس، وانتخاب لويس نابليون بونابارت رئيسا لها في 2 ديسمبر 1848. لم تدم الجمهورية طويلا، حيث أعلن هذا الأخير نفسه إمبراطورا في 2 ديسمبر 1852، واستمر النظام الإمبراطوري حتى سنة 1870.

[4] **Ibid.** pp 697-698

[5] أرسل نابليون الثالث رسالة إلى الحاكم العام مكماهون (1864-1870) في 20 جوان 1865، وذلك بعد زيارته للجزائر استمرت خمسة أسابيع (3 ماي – 7 جوان)، شرح نابليون الثالث في هذه الرسالة التي تحتوي على 88 صفحة نظرته ونواياه حول الجزائر، لخصها الباحث محفوظ قداش كما يلي:

- ذكر فيها نابليون أن: "هذا البلد هو في نفس الوقت مملكة عربية ومستعمرة فرنسية ومعسكر فرنسي. من الضروري النظر إلى الجزائر من هذه الجوانب الثلاثة: من وجهة نظر أهلية، واستيطانية وعسكرية"

مراسيم مؤرخة في 27 ديسمبر 1866، و20 ماي و18 أوت و 19 ديسمبر 1868، حيث كان الأول هو أهم هذه المراسيم. ففي المناطق المدنية بموجب مرسوم 27 ديسمبر 1866 يتم تعيين رئيس البلدية ومساعديه من قبل الإمبراطور، وتسمى بلديات كاملة الصلاحيات، يمنح فيها للمسلمين واليهود والأجانب تمثيلا خاصا، حيث تحصل كل فئة على التمثيل في المجلس البلدي عند بلوغ عدد سكانها 100 شخص على الأقل[1].

أما في المناطق العسكرية، فيوجد نوعان من البلديات، البلديات الفرعية « communes subdivisionnaires»[2] والبلديات المختلطة « communes mixtes»، تتشكل البلديات الفرعية من مجموعة القبائل والدواوير التي تم جعلها أقساما بلدية (sections) بموجب الاستشارة المشيخية لسنة 1863، والتي تكون خالية من الأوربيين، حيث يتم تسييرها من قبل القائد العسكري للفرع (Commandant de la subdivision)، يساعده مجلس مشكل من قادة الدوائر (Commandants de cercles) ونائب المعتمد العسكري، وقائد الهندسة (Commandant du génie)، والأعيان الأهالي واحد لكل قسم. أما البلديات المختلطة فقد كانت مراكز سكنية يسكنها الجزائريون والأوربيون، عدد الأوربيين فيها غير كاف لجعلها بلديات كاملة الصلاحيات، لديها مواردها الخاصة، وتسير من قبل لجان بلدية مشكلة من أوربيين وجزائريين ويهود، يقوم قائد الإقليم (Commandant du territoire) بمهام رئيس البلدية، وقائد المنطقة (Commandant du place) أو مساعد مدني بمهام ضابط الحالة المدنية[3].

2- التنظيم البلدي في فترة النظام المدني (بعد 1870)

"- كما انتقد فيها الانتهاكات الاستعمارية خاصة مصادرة الأراضي، وتفكيك القبائل، وإنفاق مداخيل الضرائب العربية في فائدة المستوطنين، والمضاربة حول ممتلكات الأهالي وتجاوزات إدارة العقارات والغابات.
"- واعتبر أخيرا أنه من الضروري تركيز كل جهود الاستيطان حول مراكز المحافظات الثلاثة (وهران، الجزائر وقسنطينة)، والمحاولة بكل الوسائل إرجاع البعيدين عن هذه المراكز حفاظا على القبائل من التوسع الأوربي (Mahfoud KEDDACHE, **l'Algérie des algériens, de la préhistoire à 1954**, EDIF, Alger, 2000, p 659).

[1] LARCHER, **op.cit**, p 698.

[2] سميت بذلك لأن مقر الإدارة يكون في عاصمة الفرع العسكري، حيث يلعب قائد الفرع العسكري دور رئيس البلدية وضباط الدوائر دور النواب والأعيان الجزائريين المعينين من قبل الحاكم ودور المستشارين البلديين(COLLOT, **op.cit**, p 90).

[3] LARCHER, **op.cit**, pp 698-699.

أدى إحلال النظام المدني وتوسيع المناطق المدنية إلى ظهور شكل جديد للبلدية وهي البلدية المختلطة في الأراضي المدنية، وبهذا أصبح التنظيم البلدي في الجزائر مشكلا من أربع أنواع من البلديات، نوعين في المناطق المدنية وهي: البلديات كاملة الصلاحيات، والبلديات المختلطة المدنية، ونوعين في المناطق العسكرية: البلديات المختلطة العسكرية والبلديات الأهلية.

1.2-التنظيم البلدي في المناطق المدنية

أ- البلديات كاملة الصلاحيات

تم إلحاق البلديات كاملة الصلاحيات بالتنظيم البلدي الفرنسي بموجب قانون 5 أفريل 1884، والذي يعتبر حسب أغوستين بيرنار "ميثاق البلديات كاملة الصلاحيات"[1]، حيث يتم تسييرها بموجب هذا القانون عن طريق مجلس بلدي مكون حصرا من أعضاء منتخبين وهم: رئيس البلدية والمساعدين والمستشارين. وكانت حجة إلحاقها بالنظام البلدي الفرنسي هي التشابه بينها وبين البلديات الفرنسية، غير أن هذا التشابه ما هو إلا في الظاهر، حيث أن البلديات الفرنسية تمثل سكانا لديهم نفس المصالح، عكس بلديات الجزائر التي لا تحتوي إلا على نواة من الأوربيين، ثم يتم إلحاق الدواوير والقرى إليها، بحيث لا يتم تمثيل هذه الأخيرة ولا الاهتمام بمصالحها في المجلس البلدي[2].

قرر مرسوم 7 أفريل 1884 تحديد عدد المستشارين المسلمين في المجلس البلدي الذي يجب أن لا يتعدى 6 نواب، ولا نسبة ربع العدد الإجمالي للمستشارين، وذلك رغم كون نسبة الجزائريين فيها تكون في بعض الأحيان أكثر من ثلاث أرباع عدد السكان الإجمالي[3]. كما لا يتمتع الجزائريون بكل صلاحيات المستشارين، حيث لا يشاركون بموجب هذا المرسوم في انتخاب رئيس البلدية أو المساعدين، ولا في تعيين المندوبين لانتخابات النواب البرلمانيين[4]، رغم أن هذا الأخير كان مسموحا لهم بموجب قوانين 1876 و1881[5].

[1] Augustin BERNARD, **op.cit**, p 17.
[2] **Ibid.** pp 17-18.
[3] **Ibid.** op.cit, p 20.
[4] Victor PIQUET, **op.cit**, p 129.
[5] Augustin BERNARD, **op.cit**, p 20.

يتم انتخاب المستشارين البلديين الجزائريين عن طريق هيئة انتخابية محدودة جدا، تتمثل بناء على طلبهم في أصحاب الأملاك والموظفين والمتقاعدين من الدولة الفرنسية فقط، وتبعا لذلك "يمكن أن لا يكون التاجر الكبير أو المحامي أو الدكتور في القانون ناخبا بلديا، ويحق لكناس المسجد أو عامل أمي في ترميم الطرقات الانتخاب"[1].

أما فيما يخص تسيير الدواوير، والتي كانت تسير من قبل الجماعة، فبموجب قانون 1884، لم يعد للجماعة أي وجود قانوني في دواوير البلديات كاملة الصلاحيات، وليس لها أي صفة لإدارة ممتلكات البلدية في هذه الدواوير[2].

لم يكن ضم الدواوير إلى البلديات كاملة الصلاحيات إلا من أجل استغلالها ماليا، حيث كانت الوضعية المالية للبلديات كاملة الصلاحيات التي تم إنشاءها حديثا في ضيق مالي بسبب احتوائها على عدد قليل من المعمرين. ومن أجل إيجاد الموارد المالية، تطالب البلديات بإلحاق دواوير عديدة لها بهدف تضخيم ميزانيتها من الضرائب، حيث أعطى جول فيري أمثلة على ذلك في مسودة تقريره: "بلدية من 300 فرنسي ازدهرت منذ منحهم 13 ألف جزائري، ومدينة من 1200 فرنسي لديهم 29 ألف لاستغلالهم"، وهو ما جعله يقول: "البلدية كاملة الصلاحية هي استغلال الأهلي على المكشوف"[3]، كما كتب وزير الداخلية سنة 1886: "معظم البلديات كاملة الصلاحيات تطمع في الدواوير التي تحيط بها، حيث تبحث من خلال إلحاقها عن زيادة في مداخيل الميزانية ولا تنشغل من الجانب الإداري بنتائج هذا التوسيع"[4].

تم منح البلديات الناشئة إمكانية فرض كل الرسومات البلدية على الجزائريين، ورفعها إلى أقصى حد، فحسب الإحصائيات، فإن عددا من البلديات الخالية تقريبا من المعمرين – مثل بلدية قطار العيش (حاليا هي قرية تابعة لبلدية الخروب ولاية قسنطينة) يسكنها 50 فرنسي و2353 جزائري، وبلدية جسر الشلف 77 فرنسي 3029 جزائري- يدفع الجزائريون أكثر

[1] Adolphe MESSIMY, **le statut des indigènes musulmans**, Henri Charles-Lavauzelle, Paris 1913, p 42.
[2] Augustin BERNARD, **op.cit**, p 21.
[3] Charles-Robert AGERON, *« Jules Ferry et la question algérienne en 1892 (d'après quelques inédits)* » in, Charles-Robert Ageron**, de l'Algérie «française» à l'Algérie algérienne,** les éditions Bouchène, Paris, 2005, p 165.
[4] Augustin BERNARD, **op.cit**, p 18.

من 9/10 من الضرائب[1]، ومع ذلك، فلم تكن المجالس البلدية تهتم بمصالح الجزائريين الذين يدفعون الجزء الأكبر من مداخيل الميزانية، حيث تستخدم في صالح المراكز الأوروبية، كما تستحوذ البلدية على الممتلكات الخاصة للدواوير بموجب الاستشارة المشيخية لسنة 1863. وأصبحت الدواوير بذلك في وضع مزري بسبب عدم اهتمام رؤساء البلديات بأوضاع الجزائريين[2]، حيث يقول أغوستين بيرنار: "سألت أحد رؤساء البلديات كاملة الصلاحيات في أحد الأيام أين دواويركم، فأجاب: هناك في مكان ما من الجبل لكن لا أعرف أين، لم أذهب هنالك أبدا"[3].

وصف لويس فينيون[4] استغلال البلديات كاملة الصلاحيات للجزائريين في الدواوير وعدم الاهتمام بمصالحهم عن طريق مقارنتها مع الإدارة المحلية للجزائريين أثناء الحكم العسكري بقوله: "بتخليصهم من السلطة الحازمة، لكن الأبوية في نفس الوقت للإداري (l'administrateur)، دخل الأهالي تحت المراقبة الشديدة لرئيس البلدية الذي لا يحبهم بما أنه أخذهم لهدف واحد وهو جلب الأموال منهم وتركهم لمساعد أهلي، ففي كل سنة وفي كل محافظة نرى أحداثا من هذا النوع: الحي الأوربي فيه طريقين في بعض الأحيان، نظيف وفيه إنارة، ولديه منابع مياه ومنتزه وكشك للموسيقى ومكتب للمساعدة والإحسان، أما بالنسبة للحي العربي والدوار فهو يبقى وسخا، ولا إنارة فيه ودون مياه، وفي بعض الأحيان دون معبر ولا طريق، ودون مكتب إحسان ... المجلس البلدي لا يوافق إلا على أدنى النفقات الضرورية للأهالي"[5].

تبين هذه الشهادات من الكتاب الفرنسيين أن البلديات كاملة الصلاحيات التي أسست على نفس النظام البلدي الفرنسي لم تكن تولي أهمية للسكان الجزائريين في القرى والدواوير بل بالعكس تستغلهم لصالح الأحياء الأوربية، كما كان المجلس البلدي يمثل حصرا

[1] Louis VIGNON, **un programme de politique coloniale, les questions indigènes**, 4ème édition, librairie Plon, Paris, 1919, p 235.
[2] Victor PIQUET, **op.cit**, p 129.
[3] Augustin BERNARD, **op.cit**, p 19.
[4] أستاذ في المدرسة الاستعمارية، وكان عضوا في المجلس الأعلى للمستعمرات، ورئيس الديوان لدى وزير التجارة ووزير المالية.
[5] Louis VIGNON, **op.cit**, p 236

الأوربيين، أما بالنسبة للجزائريين فلا يتجاوز عدد المستشارين فيه ربع العدد الإجمالي للمستشارين، وليست لهم كل صلاحيات المستشارين الأوربيين حيث لا يشاركون في انتخاب رئيس البلدية ومساعديه، كما تم إلغاء الجماعة التي كانت تسير شؤون الجزائريين، فكانت نتيجة ذلك أن مصالح الجزائريين وممتلكاتهم غير ممثلة في المجلس البلدي الذي لديه صفة تسييرها.

ب- البلديات المختلطة المدنية

أنشئت البلديات المختلطة بموجب قرار 20 ماي 1868. وكان إنشاؤها بداية في المناطق العسكرية، ليتم توسيعها لتشمل المناطق المدنية، حيث تطورت في هذه الأخيرة بشكل أكبر من المناطق العسكرية. وهي مؤسسة انتقالية بين الإدارة العسكرية والنظام البلدي كامل الصلاحيات، كان لها دورا مهما في التوسع الاستيطاني والإدماج الإداري التدريجي[1].

يتم إنشاء البلديات المختلطة حسب المادة 2 من قرار 20 ماي 1868 في المناطق التي يسكنها الجزائريون والأوروبيون، ولكن دون احتوائها عددا كافيا من السكان الأوروبيين لتصبح بلديات كاملة الصلاحيات[2]. كانت الفترة ما بين 1871 و 1874 مرحلة تحول البلدية المختلطة، فبعدما كانت لا تحتوي مبدئيا إلا على مناطق محدودة يختلط فيها السكان[3]، أصبحت تضم بداية من 1874 أقاليم أهلية شاسعة من الدواوير والقبائل، وكذا مراكز الاستيطان[4].

[1] René TILLOY, **Le Régime municipal en Algérie, étude sur l'organisation actuelle 1° des communes de plein exercice,2° des communes mixtes de territoire civil et de territoire militaire, 3° des communes indigènes**, extrait du répertoire de jurisprudence, de doctrine et de législation algérienne et tunisienne, Imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1897, p 56.

[2] **Ibid.** p 58.

[3] Alexandre DE PEYRE, **Les communes mixtes et le gouvernement des indigènes en Algérie**, Paris, A. Challamel, 1897, p 10.

[4] René TILLOY, **op.cit**, p 58.

يحصل الموظف المعين على رأس البلدية المختلطة بموجب قرار 24 ديسمبر 1875 على اسم الإداري (Administrateur)[1]، وهو يقوم بمهام رئيس البلدية وله سلطة وصلاحيات واسعة، كما يتمتع بالسلطات التأديبية التي يمنحها إياه قانون الأهالي[2].

يمثل الإداري رمزا للنظام الاستعماري بموجب المهام الموكلة إليه، والتي ورثها عن المفوضين البلديين (commissaires civils) لسنة 1840 ومن المكاتب العربية العسكرية: فهو قاضي ورئيس بلدية ورجل أعمال ومصرفي، حيث تطورت مهامه باستمرار، وكانت مهام الإداري سياسية بالدرجة الأولى، وبعدما تم سحب السلطات التأديبية من صلاحياته سنة 1927 والأزمة الاقتصادية لسنة 1930، أصبحت مهامه اقتصادية واجتماعية[3].

توجد إلى جانب الإداري لجنة بلدية شبيهة بالمجلس البلدي في البلديات كاملة الصلاحيات، مكونة من فرنسيين منتخبين وجزائريين معينين، الجزائريون ممثلون في هذه اللجنة بالمساعدين البلديين، وهم القياد والشيوخ الذين يمثلون الدواوير. وتحتوي البلديات المختلطة على عدد من الأقسام البلدية (sections)، وهي المناطق التي يستوطنها الأوربيون خارج مركز البلدية، يعين على رأس كل قسم مستوطن فرنسي، يقوم بوظائف "المساعد الخاص" (Adjoint spécial)[4].

ينتقد ميسيمي (Adolphe Messimy)[5] تعيين الأعضاء الجزائريين في اللجنة البلدية في بلديات المختلطة عوض انتخابهم، حيث يعتبرها "واحدة من أخطر العيوب في النظام الحالي" وذلك لكونهم يشاركون في انتخاب المستشارين العامين الجزائريين وأعضاء النيابات المالية

[1] يتم توظيف الإداري في البلديات المختلطة عن طريق مسابقة، يقوم بمهام رئيس البلدية، ولديه مهام الحالة المدنية، حيث يقوم بإصدار بطاقات الهوية، ويستقبل ملفات تجنيس الجزائريين، ويحضر ميزانية البلدية، ويسير الجمعيات الأهلية للادخار، كما يتمتع بسلطات الشرطة، حيث يراقب الأعيان الأهالي، ويقنن حمل الأسلحة النارية، يطبق السلطات التأديبية بموجب قانون الأهالي، كما أنه ضابط العدالة لأنه يحل محل قاضي الصلح في البلدية المختلطة، وبداية من 1912، يقوم بتطبيق مرسوم التجنيد الإجباري (Gilbert Meynier, **op.cit**, p 20).

[2] Augustin BERNARD, **op.cit**, p 24.

[3] COLLOT, **op.cit**, p 105.

[4] Victor PIQUET, **op.cit**, p 130.

[5] أدولف ميسيمي سياسي فرنسي ولد في 31 جانفي 1869، وتوفي في 1 سبتمبر 1935، تقلد عدة مناصب سياسية، حيث كان نائبا في البرلمان والسينا، ومقررا لميزانية الحرب في 1907-1908، و1914، ومقررا لميزانية المستعمرات 1909-1910 ووزيرا للمستعمرات سنة 1911، ووزيرا للحرب بين سنتي 1911-1912، و 1914.

الأهلية، حيث يتساءل: "ماذا يعني انتخاب أعضاء أهالي في هذه المجالس، إذا كان ناخبوهم مجرد موظفين تحت رحمة الإدارة؟"[1].

أما الإداري، فقد كان تسييره للبلدية المختلطة تحت ضغط النظام الاستعماري[2]، والذي يفرض عليه خدمة مصالح المعمرين حصرا جراء تمتع هؤلاء الأخيرين بالأغلبية في اللجان البلدية، ومدعومين من قبل الصحافة والسياسيين[3].

2.2- التنظيم البلدي في المناطق العسكرية:

أ- البلديات المختلطة العسكرية

تم تحديد التنظيم البلدي في المناطق العسكرية في الشمال وفي مناطق الجنوب بموجب قرار 20 ماي 1868، وخضع لعدة تعديلات بعد تطبيق قانون 5 أفريل 1884، وكذا المراسيم والقرارات التنظيمية لهذا القانون. فبموجبها يتم إنشاء البلديات المختلطة في الأقاليم العسكرية في الشمال وفي أقاليم الجنوب بنفس الطريقة في المناطق المدنية عن طريق قرار من الحاكم العام بعد التداول حولها في مجلس الحكومة العامة[4].

يشغل منصب الإداري في بلديات المناطق العسكرية ضابط عسكري وهو إما قائد الدائرة (commandant de cercle) أو رئيس الملحقة (chef d'annexe)[5]، ينوب عنه في حاله غيابه رئيس مكتب الشؤون العربية. تساعده لجنة بلدية تضم فرنسيين وجزائريين، حيث يتم انتخاب الأعضاء الفرنسيين من قبل الفرنسيين المسجلين في القوائم الانتخابية، أما الجزائريون -القياد- فيتم تعيينهم من قبل الجنرال قائد القسم في الأقاليم العسكرية

---

[1] MESSIMY, **op.cit**, p 43.

[2] يقول أجيرون حول هذه النقطة: "كان المستوطنون يناشدون نوابهم، من ذوي السطوة والنفوذ، لحمل الإداريين على الامتثال للمطالب وللتخلي عن مواقفهم المتعاطفة مع العرب، لكن حين يرضخ الإداريون لجبروت السياسيين، فإن ذلك لم يكن يجعلهم في منأى عن انتقام السياسيين المنتمين إلى الصف المعارض، كانت بعض الصحف المؤيدة للمستوطنين قادرة على تنكيد حياة أولئك المحافظين بما تشنه ضدهم من حملات تشهير ومساومة قد تصل إلى حد الإساءة لسمعتهم الشخصية..."(أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا ...، المرجع السابق**، ج2، ص 15).

[3] Claude COLLOT, **op.cit**, p 112.

[4] LARCHER, **op.cit**, p 750.

[5] Victor PIQUET, **op.cit**, p 131

في الشمال والحاكم العام في أقاليم الجنوب[1]. كانت توجد سنة 1914 ثلاث بلديات مختلطة في المناطق العسكرية في الشمال: بوسعادة، مغنية، والعريشة، وخمسة في الجنوب[2].

ب– البلديات الأهلية

يتم إنشاء البلديات الأهلية في المناطق العسكرية الأشد انعزالا والتي لا يتواجد فيها العنصر الأوربي، بحيث تصبح بلديات مختلطة بعد وصول عدد ضئيل من المستوطنين[3] وهي نفسها البلديات الفرعية القديمة، وبموجب قرار الحاكم العام الصادر في 13 نوفمبر 1874، يتم إنشاء البلدية الأهلية على رقعة الدائرة (cercle) أو الملحقة عوض الفرع[4].

يكون إنشاء البلدية الأهلية عن طريق قرار من الحاكم العام بعد التداول في مجلس الحكومة العامة، وتخضع هذه البلديات للقيادة العسكرية، إذ لا يوجد أي أساس للانتخاب فيها[5]، حيث يعتبرها المؤرخ جيلبير مينيي أنها "المكاتب العربية القديمة"[6]. يتم إدارة البلدية الأهلية الأهلية من قبل القائد الأعلى للفرع أو رئيس الملحقة، والذي لدية صفة الإداري، يساعده أو يحل محله إن اقتضت الحاجة رئيس مكتب الشؤون الأهلية أو أحد رؤساء المراكز الذين يحملون لقب المساعدين في لجنة البلدية[7]. هذا الضابط لديه سلطة عسكرية، إذ أنه يسير الإدارة والعدالة والعدالة العسكرية، حيث تكون العدالة تابعة لمجلس الحرب، أما الميزانية فيتم تحضيرها من قبل الحاكم العام تشمل أساسا النفقات العسكرية[8].

يساعد هذا الضابط في إدارة البلدية لجنة بلدية تقوم بالتداول حول مختلف القضايا، يكون تكوينها محدد عن طرق قرار من الحاكم العام، تحتوي على عنصرين: العنصر الأوربي ممثل

---

[1] LARCHER, **op.cit**, pp 750- 751.
[2] Gilbert MEYNIER, **op.cit**, p 21.
[3] إيف لاكوست وآخرون، **المرجع السابق**، ص 82.
[4] LARCHER, **op.cit**, p 751.
يتشكل التنظيم الإداري العسكري من: الدوائر (cercles)، والملحقات (les annexes)، والمراكز (les postes)، وتحتوي البلدية الأهلية غالبا على العديد من هذه الوحدات الإدارية، على سبيل المثال بلدية بشار (Colomb) تتشكل من فرع بشار، ملحقة بني عباس ومراكز تاغيت وبني ونيف، كانت مساحة البلدية الأهلية تتعدى عادة بكثير مساحة المحافظات الفرنسية (LARCHER, **op.cit**, p 752).
[5] LARCHER, **op.cit**, p 752.
[6] Gilbert MEYNIER, **op.cit**, p 20.
[7] LARCHER, **op.cit**, p 752.
[8] Gilbert MEYNIER, **op.cit**, p 21. Et Victor Piquet, op.cit, p 131.

خصوصا من القائد الأعلى للفرع أو رئيس الملحق كإداري، والمساعدون يتمثلون في رئيس مكتب شؤون الأهالي، رؤساء الملحقات الآخرين أو رؤساء المراكز، يضاف إليهم في بعض الأحيان عضو أو عضوين من الأعيان الفرنسيين، أما العنصر الأهلي فهم يحتوي في بعض الأحيان على قياد كل القبائل أو عدد منهم معينين لمدة أربع سنوات من قبل قائد الإقليم (commandant du territoire)[1].

كان تشكيل هذه البلديات بشكل مصطنع، حيث كانت المؤسسة الوحيدة التي كان لديها وجود تاريخي وحياة اجتماعية هي القبيلة، حيث كان لكل قبيلة إدارتها الخاصة، يدير أملاكها القايد تحت إشراف قائد الدائرة (commandant de cercle) أو الملحقة (annexe) أو المدينة (poste)، يطلق عليه أيضا اسم آغا أو باشاغا عندما يتعلق الأمر بقبيلة كبيرة، وتساعده "الجماعة"[2].

وفي سنة 1895، وبعد إعادة إنشاء الجماعات في دواوير البلديات الأهلية والبلديات المختلطة. أصبح بإمكانها وحدها بعد موافقة الحكومة، التصرف في ممتلكات البلدية على أراضيها، وتتداول على معظم المسائل ذات الاهتمام المحلي قبل اللجنة البلدية[3]. وفي سنة 1914 كانت توجد بلديتان أهليتان (02) في الشمال: أفلو وبوسعادة، وثمانية في الجنوب[4].

خلاصة:

عرفت الإدارة الاستعمارية عدة تطورات منذ الاحتلال، غير أن إلغاء النظام العسكري وإحلال النظام المدني سنة 1870 قد سرع تطور الاستيطان وحصول المستوطنين على سلطة أكبر في إدارة الجزائر ومنافسة الحكومة الفرنسية حول السياسة الاستعمارية في الجزائر، والتي تجسدت في الأخير بعد سنتي 1898 و 1900 بإنشاء النيابات المالية ومنح الإدارة الجزائرية الاستقلال المالي.

[1] LARCHER, **op.cit**, pp 752 – 753.
[2] **Ibid.** p 753.
[3] Victor PIQUET, **op.cit**, p 131
[4] Gilbert MEYNIER, **op.cit**, p 20

وبداية من سنة 1900، بدأت المقاومة الفعلية للمعمرين ضد سياسات الحكومات الفرنسية والبرلمان فيما يخص إدارة الجزائر، وبدأت المطالب بعدم تدخل المؤسسات الفرنسية ورفض مشاريعها الإصلاحية إلا التي يطالب بها المعمرون باعتبارهم المختصين بالشؤون الجزائرية والمضحين في سبيل الجزائر الفرنسية، حيث ظهر التنافس بين الإدارة الاستعمارية التي يتحكم فيها المعمرون والحكومة الفرنسية والذي ما فتئ ينمو حول تحديد السياسة الاستعمارية، حيث يتجلى ذلك بوضوح من خلال عدة قضايا، والتي سندرسها في الفصول القادمة.

الفصل الثاني

القضايا الأهلية لدى الإدارة الاستعمارية بين 1898-1925

I- قضية انتفاضة عين التركي 26 أفريل 1901

II- فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين والإصلاحات المقابلة

III- الإصلاحات الطفيفة في فائدة الجزائريين

IV- مسألة هجرة اليد العاملة الجزائرية نحو فرنسا

الفصل الثاني: القضايا الأهلية لدى الإدارة الاستعمارية بين 1898-1925
(من إنشاء النيابات المالية إلى تعيين موريس فيوليت حاكما عاما على الجزائر)

عرف الربع الأول من القرن العشرين عدة قضايا أهلية أدت إلى تفاعل مختلف القوى المسيطرة على الجزائر وتبادل الاتهامات بينها حول السياسة الواجب إتباعها في إدارة الجزائر وطريقة إدارة الجزائريين، وكذا سلطة المعمرين فيها. فرغم كون ممارسات الإدارة الاستعمارية غير جديدة بأساليبها القمعية والاستبدادية في هذه الفترة مقارنة بالفترات السابقة، إلا أنه ومع بداية القرن العشرين تحصلت الإدارة الاستعمارية على زيادة في سلطاتها وتحكمها في الجزائر على حساب الحكومة الفرنسية وممثليها من خلال الحكام العامين.

تتميز فترة 1898-1925 عن مختلف الفترات الأخرى بالتحكم التام للمعمرين على الإدارة الاستعمارية، وذلك بعد إنشاء النيابات المالية سنة 1898 ومنح الإدارة الاستعمارية الاستقلال المالي سنة 1900. أما سنة 1925 فهي تمثل تاريخ تعيين موريس فيوليت حاكما عاما للجزائر والذي عمل على إصلاح الإدارة الاستعمارية وسلطة المعمرين فيها، وكذا بدايات تنظيم مختلف اتجاهات الحركة الوطنية من النواب والعلماء والنجم، حيث كان هذا التاريخ بداية للنضال السياسي المنظم للجزائريين لطلب المساواة في الحقوق المدنية والسياسة والمشاركة في إدارة الجزائر.

وبذلك فإن الربع الأول من القرن العشرين يمثل فترة استغلال وتحكم المعمرين أمام عزلة الجزائريين وافتقارهم لأي سلاح –سياسي واجتماعي-للدفا ع عن أنفسهم. ومن أهم القضايا التي شغلت الجزائريين والمعمرين في هذه الفترة وحركت الإدارة الاستعمارية، وأدت إلى شد اهتمام الحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي: انتفاضة عين التركي، التجنيد الإجباري، الإصلاحات الشحيحة في فائدة الجزائريين، وكذا هجرة اليد العاملة نحو فرنسا.

I- قضية انتفاضة عين التركي 26 أفريل 1901

كانت انتفاضة عين التركي إحدى القضايا الأهلية التي هزت الإدارة الاستعمارية ودفعت الحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي للانشغال بالمسألة الجزائرية، حيث بينت هذه الانتفاضة وكشفت الأساليب الاستعمارية واستبداد المعمرين واستغلالهم للجزائريين.

1- أحداث الانتفاضة

جرت انتفاضة عين التركي يوم 26 أفريل 1901، والتي لم تستمر أكثر من يوم واحد، قام بها سكان هذه المنطقة، حيث كان معظم المشاركين فيها فلاحين وعمال في مزارع ومنازل المعمرين تحت قيادة يعقوب بن الحاج أحمد.

كان يعقوب بن الحاج أحمد عاملا في حقول العنب مختصا في زبر الكروم لدى أحد المعمرين وهو مارك جينودي (Marc Jenoudet) - مالك حقول عنب واسعة- وهو من دوار عدلية من عشيرة بوعيا[1]، وحسب جريدة **لوفيغارو** (**Le Figaro**) فإن يعقوب لم يكن مشتبها فيه أنه سيقوم بدور هام في انتفاضة ما وأنه قادر على تعبئة الثوار[2].

كان يعقوب منتميا للطريقة الرحمانية، وهي طريقة معروفة بعدائها للاستعمار وثوراتها ضده، والتي تصفها نشرية **إفريقيا الفرنسية** على أنها "إحدى الطرق الدينية التي تكبر كل يوم بالتوازي مع استيلاء الأوربيين والمسيحيين على أراضي الإسلام"[3].

كانت أولى تحضيرات هذه الانتفاضة حسب مختلف المصادر الفرنسية منذ أيام قليلة من يوم الانتفاضة، والتي لم يكن على علم بها إلا بضع الرجال من المقربين من قائد الانتفاضة يعقوب، في حين كانت الإدارة الاستعمارية باختلاف مؤسساتها تجهل هذا التحضير، ولم تعلم بها إلا بعد اندلاعها يوم 26 أفريل.

تقول المصادر الفرنسية أن بداية الانتفاضة كان بعد شكاية أحد الجزائريين لدى المساعد الأهلي لعدلية[1]، والذي بدوره قام بتحذير القايد الذي بعث تلغراف للمسؤول الإداري لحمام

[1] **Le Temps**, 14 décembre 1902, supplément du journal.
[2] **Le Figaro**, 26 janvier 1902.
[3] **Afrique Française**, 13ème année, N° 03, mars 1903, p107.

ريغة مارل (Marel) يخبره بأن ستة أهالي ممتطين أحصنة يحضرون للانضمام لبوعمامة، ويطلب منه إرسال فارسين اثنين إلى تيزي أوشير على بعد 4 كلم على القرية الاستيطانية مرغريت لمساعدته لمنعهم[2]، غير أن القايد بعد وصوله رفقة الفارسين، وأمام ازدياد عدد الثوار قام بالانسحاب واللجوء إلى منزل حماية الغابات والاختباء فيه رفقة الفارسين حيث لحقه الثوار الذين أصبح عددهم حوالي 30 شخصا حاصروا المنزل وتمكنوا من قتل الحارس الغابي وأسروا القايد، وحسب رئيس الحكومة والداك روسو(Waldeck-Rousseau) فإن الثوار قرروا منذ هذه الفترة السير نحو مرغريت[3].

وصل الجزائريون إلى مزرعة مارك جينودي الواقعة على بعد 2 كلم من قرية مرغريت بعد فترة قصيرة، وهو صاحب أراضي واسعة في المنطقة ومساعد خاص (Adjoints pécial)، ومع مدخل القرية الاستيطانية مرغريت كان عدد الأسرى حسب جينودي 30 أسيرا، وهو ما فرض على الأوربيين حسبه عدم المقاومة، حيث عمل جينودي على ربح الوقت في انتظار وصول المساعدة. وبعدما قام الثوار الجزائريون بتأمين قرية مرغريت، دعا قائد الانتفاضة يعقوب لمواصلة الحملة والتوجه نحو مليانة، غير أنهم اصطدموا في طريقهم نحوها بسرية الرماة حيث تمكنوا من قتل جندي فرنسي وجرح آخر، وقتلت السرية ثلاث جزائريين، أما الآخرون فقد انسحبوا من المعركة، وتوجهوا نحو جبل زكار، حيث انتهت الانتفاضة[4]، وفي المساء وصلت السلطات

---

[1] فيما يخص التحضير للانتفاضة، قال رئيس الحكومة الفرنسية والداك روسو(Waldeck Rousseau) (22 جوان 1899 - 7 جوان 1902) في كلمته أمام البرلمان الفرنسي: "تم تكليف لجنتي تحقيق مستقلتين عن بعضهما البعض= = من أجل التحقيق حول الانتفاضة، الأولى تحت إشراف محافظ الجزائر والثانية برئاسة المختص في الشؤون الأهلية لوسياني (Luciani)، وكانت نتيجة التحقيق كما يلي: بمناسبة حفلة دينية في 22 و 23 أفريل، تم عقد اجتماعين سريين للأهالي، وفي إحداهما ظهر أحدهم المسمى يعقوب بخطاب ملهم، حيث بدأ يبرز عند الأهالي ... من خلال الوثائق التي تحصلت عليها والجديرة بالثقة فقد تم التداول من أجل شراء حصانين وإرسالهما لبوعمامة ... وفعلا تم شراء الحصانين من قبل رفقاء يعقوب، وبعدما قدروا بأن هذه الهبة غير كافية، قام اثنين من الواقعين تحت إلهام يعقوب بسرقة حصان ثالث من أحد الأهالي، وهذا الأخير قام بالاحتجاج لدى القايد صبيحة 26 أفريل"(**Journal Officiel République Française**, 14-15 juin 1901, p 1383.).

[2] **Le Temps**, 14 décembre 1902, supplément du journal.

[3] **J.O.R.F**, 14-15 juin 1901, p 1383.

[4] **Ibid**.

أشار كريستيان فيلين إلى إمكانية وجود قتلى أكثر من الجانب الجزائري مستدلا بشهادة أحد قادة كتائب الرماة الذي تحدث عن 7 أو 8 قتلى (Rapport Bazinet, SHAT 1H 1020) وكذا جريدة **لاديباش ألجيريان** التي تحدثت عن 16 شخصا (**La Dépêche Algérienne**, 29 avril 1901)، (كريستيان فيلين، **انتفاضة مرغريت (عين التركي) 26 أفريل 1901**، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص ص 53- 54).

الاستعمارية مع عدة فصائل يقدرها أحد المعمرين وهو غوتيي (Gauthier) والذي كان من بين الأسرى بـ 2000 جندي[1].

2- التحقيقات حول الانتفاضة

إذا كانت تفاصيل الانتفاضة من الجانب الاستعماري تم معرفتها من خلال شهادات المعمرين، فإنه من الجانب الجزائري تبقى شبه غامضة بسبب سرية الانتفاضة من جهة، وعدم اعتراف الثوار أثناء محاكمتهم بتحضيراتهم ونواياهم.

فتحت الإدارة الاستعمارية عدة تحقيقات مباشرة بعد إخماد الانتفاضة، للبحث عن أسباب الانتفاضة، وكيفية التحضير لها وهدف الثوار منها، حيث يقول رئيس الحكومة والداك روسو: "منذ هذه الفترة، جاءت الاستعلامات من كل المناطق من الجزائر حول حالة الأهالي في كل محافظة، ولم تكن التحقيقات خاصة بالمحافظين والإداريين التابعين لهم فقط، وإنما من مفوضين من الحكومة العامة مرسلين لمجلس الحكومة حيث تم إرجاع عدة أحداث من الانتفاضة إلى حجمها الطبيعي"[2].

ففي رسالة المسؤول الإداري لحمام ريغة مارل للحاكم العام جونار يشرح له الوضع العام ويحدد له الخسائر البشرية: "تم استرجاع الهدوء، وتم قتل حارس غابي فرنسي وجندي من الرماة واثنين من المعمرين، واثنين من الإسبان وإيطالي واحد، كما جرح ملازم أول للرماة ودركيين اثنين، وثلاثة أهالي قتلوا من قبل الوحدات العسكرية[3].

وفي رسالة من الحاكم العام شارل جونار إلى رئيس الحكومة الفرنسية في 13 ماي: "حتى الآن، من المؤكد أن هذه الثورة لم يتم التحضير لها منذ وقت طويل، وإنما كانت بسبب انفجار للتعصب حيث يعطينا تاريخ الجزائر عدة أمثلة عن ذلك. لقد حاول الثوار الاستيلاء على الأسلحة، ولو كانوا قد خططوا لها قبل فترة لقاموا بالهجوم على مرغريت عن طريق خطة أكثر تنظيما ... بعض الأهالي كانوا مسلحين ببنادق قديمة، وكثير منهم بسكاكين وعصايا،

[1] **J.O.R.F**, 24-25 mai 1901, p 1139.
[2] **Ibid**.
[3] **Le Figaro**, 28 avril 1901.

وهذا ما لاحظه النائب البرلماني ليطو (Lutaud) في تقريره بأن هدفهم هو فرض الشهادة والإسلام على المعمرين وإدخالهم في صفوفهم كرفاق أكثر منه كرهائن، ومن بينهم بعض النهابين الراغبين في استغلال الظرف من أجل السلب، ورغم ذلك فإن الحادثة احتفظت بشكلها الديني ..."[1].

كما انتقد الحاكم العام جونار تضخيم المعمرين وصحافتهم للأحداث، فمن خلال تلغراف بعثه لرئيس الحكومة في 28 ماي: "قيل أن أحداث 26 أفريل كانت نتيجة لثورة منسجمة وهي انفجار مستعجل لمؤامرة عامة في كل المستعمرة أو في عدد كبير من القبائل ... كل ظروف القضية تؤكد العكس ... لا يجب السقوط في تضخيم الأحداث والاعتقاد المفرط للخطر"[2].

كما ركز المحققون حول الانتفاضة والصحافة اهتمامهم بشخصية يعقوب من أجل فهم تفاصيل الانتفاضة وأسبابها والهدف منها خاصة من خلال الشهادات، منهم مارك جينودي الذي كان مالك الحقول التي كان يشتغل فيها يعقوب، والذي أسر أثناء الانتفاضة، ففي شهادته أمام المحكمة، أكد جينودي أن عدم وجود خسائر أكثر من الجانب الاستعماري راجع إلى اعتدال يعقوب، وفي سؤال من القاضي: "هل كان ممكنا حصول أكثر خسائر بدون يعقوب، يجيب جينودي: "أكيد، الاعتدال الذي يتصف به السلطان كان مفيدا جدا"[3]، وتقول جريدة Le Temps أن جينودي قال أمام القاضي: "سمعت القول بأن يعقوب قال: أي شخص يقوم بالقتل سأقتله"[4].

أما في تحقيق لجريدة لوفيغارو (**Le Figaro**): "كل المعمرين الذين سألناهم خاصة جينودي و أناستاز (Anastase) اعترفوا بأن يعقوب شخص متنور (illuminé) وليس مجرما يخفي تحت غطاء التعصب الديني إرادته في السلب وإراقة الدماء ... صحيح أنه تم قتل 6 أشخاص، لكن هنا كان يعقوب غير قادر على احتواء وحشية تابعيه وخاصة شراسة ملازمه مُحَمَّد بن صدوق"، أما فيما يخص سير الانتفاضة: "إنه عجيب ملاحظة أنه لم تتم إساءة معاملة أي

[1] **J.O.R.F**, 14-15 juin 1901, p 1384.
[2] **Ibid.** pp 1384-1385.
[3] **Le Figaro**, 9 janvier 1903.
[4] **Le Temps**, 10 octobre 1903.

امرأة أو طفل، وأن الممتلكات تم احترامها، ولا توجد أي حلة سرقة أو نهب، ويعقوب، عندما كان يواصل طريقه كلف أحد رجاله بحماية المنازل الفارغة من أجل ضمان عدم نهبها من قبل النهابين الذين يتبعون الثوار"[1].

3- أسباب الانتفاضة

كانت انتفاضة عين التركي سببا لعدة تحقيقات من قبل الإدارة الاستعمارية حول منطقة ريغة خاصة والجزائر عامة، فبالإضافة إلى البحث عن أسباب الانتفاضة، وأهدافها ونتائجها، فقد بدأت الدراسات حول الأساليب الاستعمارية وأوضاع الجزائريين تحتها من قبل الحكومة العامة للجزائر، والمحافظين والإداريين، بالإضافة إلى البرلمانيين والصحافة، والتي أدت إلى صدامات عنيفة في الرأي العام بين فرنسيي فرنسا من جهة والمعمرين ونوابهم البرلمانيين ومنتخبيهم من جهة ثانية.

ومن خلال دراسة أوضاع المنطقة وسكانها قبل الانتفاضة، يتبين أن مصادرة الأراضي كان السبب الأساسي لاندلاعها، فرغم مظهرها الديني من خلال فرض النطق بالشهادة وارتداء البرنوس والشاشية على الأسرى، إلا أن المصادرة كانت السبب الأساسي في حقد أهالي ريغة على الاستعمار، وكان إعلان يعقوب للانتفاضة تجسيدا لهذا الإحساس.

ففي رد يعقوب أمام القاضي حول أوضاع الجزائريين في المنطقة قال: "يتم التعهد لنا مع بداية الخدمة بمبلغ، وعند وقت الدفع يمنحوننا أقل، وإذا قمنا بالاحتجاج فإنهم يهينوننا، وكنا مجبورين بالقبول باعتبارنا فقراء ... أبي الذي لا يزال حيا كان يملك أراضي تم مصادرتها، وهو أيضا جعلوه كمتسول مثلنا ... نحن فقراء، ومع ذلك فإنهم يحاولون سلبنا مجددا من الجزء الصغير من الأراضي التي بقيت لنا[2].

ويعترف رئيس الحكومة والداك روسو (Waldeck-Rousseau) أمام البرلمان الفرنسي بأن المصادرة نهبت أراضي ريغة، حيث يعطي بعض الإحصائيات: "توجد على أرض البلدية قبيلة كبيرة وهي آل ريغة، ودوار عدلية الذي قدم الشخصيات الأساسية لانتفاضة

[1] **Le Figaro**, 26 janvier 1902.
[2] **Le Temps**, 23 décembre 1902.

مرغريت تم احتلاله عن طريق مصادرة الأراضي في البداية، ثم عن طريق البيع بالرضا والبيع بالمزاد لأراضي الشيوع ... وفيما يخص نزع أراضي الأهالي، توجد أرقام مختلفة، فمن خلال الأرقام التي تم تزويدي إياها من قبل الإدارة فهي كالتالي: حوالي 12 ألف هكتار تم مصادرتها في 1868 تم تخصيصها للرعي، وفي 1877، 1878، 1879، تمت مصادرات أخرى جزئية تضمنت 1835 هكتار، ثم مثلما أشرت إليه سابقا، قام الأهالي ببيع عدد من أراضي بالتراضي في حين أدت آليات بيع أراضي الشيوع وتقسيم الأراضي الجماعية إلى تصرفات أخرى للملكية[1].

كانت آليات بيع الأراضي ذات الملكية الجماعية والعائلية في فائدة الموثقين والمحتكرين والمعمرين عن طريق قانون وارني (Warnier) 1873 الذي يهدف حسب المشرع إلى الاستفادة من فوائد الملكية الخاصة وتحقيق حركية الأرض، غير أنه في الحقيقة هو سلب أكبر جزء من الأراضي من الجزائريين وتحويلها للأوربيين، فيكفي شراء أحد الأوربيين من جزائري لحصته في الأرض العائلية ليطلب شراء كل الأرض العائلية عن طريق العدالة، حيث يقوم عمال مسح الأراضي بمنحه سند يبين حقوقه، لكنهم لا يقومون بإجراءات تحديد الحصص، وبسبب هذه الإشكالية يطالب بالبيع بالمزاد العلني[2]، كما يقوم بعضهم بشراء أجزاء غير مقسمة من أراضي الشيوع، وعندما يجد نفسه بدون إمكانية استغلالها، يطالب تدخل العدالة من أجل ضم الأراضي المتبقية من الأرض الجماعية[3].

أرسل أحد المحققين في سنة 1886 وهو بيشون (B. Buchon) تقريرا إلى محافظ وهران الذي أرسله بدوره إلى الحاكم العام يصف فيه تلك الأساليب كما يلي: "فور تسليم العقود لقبيلة ما فإن الأهالي يتعرضون إلى التجريد والابتزاز من طرف محتكرين لا يحرجهم حياء من طرد أصحاب الأرض من أراضيهم مستظهرين لذلك سندات تعود أحيانا إلى عدة سنوات خلت، إذ يكفي استلاف بعض القطع النقدية بفائدة تصل إلى 50% لمدة ثلاث أشهر أو تسليم شيء من السلع الفاسدة بأثمان خيالية تتحول كل هذه العمليات التافهة في مدة قصيرة

[1] **J.O.R.F**, 14-15 juin 1901, pp 1382-1383.
[2] Luis VIGNON, **Un programme de politique coloniale : les questions indigènes**, librairie PLON, Paris, 1919, pp 197-198.
[3] **Afrique Française**, 13ème année, N° 03, mars 1903, p110.

إلى رأسمال كبير، كان تداعي الإجراءات بعد ذلك معروفا: إمضاء بالموافقة، فمحاكمة، فحجز ..."[1].

ومن خلال هذه الطرق للمصادرة تم نهب معظم أراضي ريغة، فحسب تقرير المسؤول الإداري لحمام ريغة مارل حول أسباب الانتفاضة، فرغم اعتباره أن السبب الأساسي هو التعصب بسبب الزوايا الدينية، فإنه يقول بوجود أسباب أخرى مساعدة أولها هو استيلاء الاستيطان على الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية لدوار عدلية، الذي يحتوي حسب قانون سيناتوس كونسيلت في 22 أفريل 1863 على مساحة 15019 هكتار، 21 آر و 15 سنتآر تم تقسيمه كما يلي[2]:

أملاك الدولة (غابات وأملاك حكومية)	2.701h 69a 05c
الملكية البلدية (غابات خاضعة لمصلحة الغابات)	2.707 00 00
الملكية البلدية (المقابر والزوايا)	29 94 35
الملكية العامة	166 09 86
أراضي الملك التي يمتلكها الأهالي	9.324 47 90
المجموع يساوي:	15.019 21 15
من مساحة	9.324 47 90
من أراضي الملك، تم الاقتطاع من قبل الدولة من أجل الاستيطان 1799 الملكية الخاصة للمعمرين ضمت مساحة مقدرة بـ 3000	4.799 00 00
هذا الرقم تقريبي، عدد من الملاك لهذه الأراضي لا يسكنون فيها، لذلك فلم يكن ممكنا الحصول على معطيات دقيقة.	
المساحة المتبقية للأهالي الجزء الأكبر منها أحراش وغابات.	4.525 47 90
h هكتار a آر c سنتآر	

[1] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**، ج1، ترجمة م.حاج مسعود وأ. بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص ص 188-189.

[2] **Le Figaro**, 15 décembre 1902.

ولم يكن إنشاء قرية مرغريت التي تأسست على أراضي ريغة رسميا سنة 1881، والتي تحتوي على 221 فرنسي و163 أوربي سنة 1901[1] مخالفا لطرق المصادرة، حيث اعترف محامي جينودي أما القاضي سنة 1903 حول انتفاضة مرغريت أن جينودي اشترى من 300 جزائري 1100 هكتار بمبلغ 21800 فرنك، منها 760 فرنك تقاسمها أصحاب الأراضي، و21250 فرنك تمثل مصاريف العدالة[2]، وبعد تعيينه كمساعد خاص لم يكف جينودي عن إيداع مشاريع أخرى للتوسيع بداية من سنة 1895[3]، وفي سنة 1900 أصر جينودي على حصول قرية مرغريت على توسيع رابع والذي يستلزم اقتطاع حوالي 100 هكتار من الجزائريين، غير أن مالكي الأراضي رفضوا كل تنازل، وأرسلوا شكوى لرئيس الجمهورية الفرنسية حيث تم إلغاء عرض جينودي، كما عرضت هذه المسألة مجددا على الحاكم العام جونار خلال زيارته إلى مرغريت في ديسمبر 1900، حيث طلب هذا الأخير من المسؤول الإداري لحمام ريغة إيجاد حل لهذه المسألة غير أن سكان ريغة جددوا شكواهم لرئيس الجمهورية الفرنسية[4].

هكذا يظهر أن السبب الأساسي لانتفاضة مرغريت هو النظام الاستعماري والقوانين الاستثنائية، وخاصة مصادرة الأراضي وكثرة الضرائب، حيث يصفها الكاتب لويس فينيون (Louis Vignon) سنة 1919 بقوله: "هي انتفاضة محلية صغيرة حول مسألة اقتصادية حقيقية والتي كانت للأسف تحت مظهر ديني"[5].

4- موقف غلاة الاستعمار من الانتفاضة

بالرغم من كون انتفاضة عين التركي انتفاضة صغرى في إمكانياتها المادية والبشرية ومدتها، إلا أن صداها كان كبيرا أدى إلى مناقشات واتهامات حول الأساليب الاستعمارية في الجزائر، والإجراءات الواجب إتباعها لتجنب وقوع ثورات وانتفاضات مشابهة للجزائريين.

---

[1] Christian PHELINE, « *Deux cas locaux de résistance paysanne à l'extension des terres de colonisation : la révolte de Margueritte (1901) et l'affaire des Beni-Dergoun (1895-1923*) », in, Didier GUIGNARD, **Propriété et société en Algérie contemporaine. Quelles approches ?**, Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman, Aix-en-Provence, 2017 p4.
[2] Luis VIGNON, **op.cit**, p 198.
[3] Christian PHELINE, **op.cit**, p 6.
[4] **Le Figaro**, 28 avril 1901.
[5] Luis VIGNON, **op.cit**, p 198.

فعوض البحث عن أسباب الانتفاضة ومحاولة التخفيف من الأساليب الاستعمارية، فقد بدأت انتقادات المعمرين ونوابهم ضد الجزائريين باعتبارهم متعصبين ومتخلفين والدفاع عن المعمرين.

ففي مداخلته في البرلمان[1]، دافع النائب البرلماني إيميل مورينو (Emile Morinaud) على المعمرين وأعمالهم في الجزائر، منتقدا الجزائريين والصحف غير المنحازة للمعمرين، ففي تشخيصه لأسباب الانتفاضة يتعجب مورينو: "هل كان أهالي مرغريت والمنطقة يشتكون من المعمرين؟، هل كان هؤلاء الأهالي مساكين قام المعمرون بنهبهم وسرقة ممتلكاتهم ومصادرة أراضيهم؟، بعض الجرائد، بل عدة جرائد للأسف تدعي ذلك في فرنسا، في حين أن الحقيقة مخالفة تماما حيث أن المعمرين كانوا في هذه المنطقة بالخصوص محسنين للأهالي ... لا أريد الحديث عن تاريخ قرية مرغريت، هذه ليست مهمتي، فهي مهمة زميلي نائب عن محافظة الجزائر مارشال (Marchal)... سيقول لكم العمل الحضاري الذي قام به المعمرون الفرنسيون هناك، سيبين لكم هؤلاء الرواد البواسل للحضارة، شارين أراضي بور غير مستغلة، مغطاة بالأشواك والأحجار الضخمة الساقطة من جبل زكار، مستصلحين هذه الأرض عن طريق اليد العاملة الإسبانية التي جعلتها أرضا قيمة، وأنشأوا فيها زراعة كروم رائعة، ووظفوا يدا عاملة أهلية برواتب أعلى من رواتب الفرنسيين في عدة محافظات (départements) في فرنسا ... هؤلاء هم المعمرين الذين اعتبرتهم عدة جرائد سارقين ونهابين وقتلة"[2].

كما انتقد مورينو النظام الإداري الاستعماري، غير أنه عوض انتقاده حول استبداده وجرائمه المرتكبة ضد الجزائريين بوجوب تحسين أوضاعهم وإلغاء القوانين الاستثنائية، فإنه ينتقده لعدم تمكنه من مراقبة الجزائريين ومعرفتة المسبقة للانتفاضة: "كيف يمكن في بلدية مختلطة يتواجد فيها عدد كبير من المستخدمين والمكلف جدا للخزينة: المسؤول الإداري، والإداريون المساعدين، وأمناء الإداريين، والشيوخ، ومحافظي الغابات والحراس البلديين إلخ، وفي منطقة أين توجد قرى عديدة وتنظيم إداري قوي، ينتج تمرد كهذا والذي كان ثمنه قتل ثمانية أوربيين ...يوم الأحد

[1] مباشرة بعد الانتفاضة، تقدم البرلمانيان مورينو ومارشال بطلب مساءلة رئيس الحكومة حول "مأساة مرغريت واللاأمن العام في الجزائر" والتي تواصلت لعدة جلسات بداية من 24 ماي 1901.

[2] **J.O.R.F**, 24-25 mai 1901, p 1140.

كانت هناك حفلة كبيرة لدى أحد المرابطين، وكل شيء تم تنظيمه هناك، والإدارة لم تعرف شيئا وهي تجهل كل ما يجري، وسمعت عن القضية مثل جميع الناس"[1]، كما انتقدت جريدة **إفريقيا الفرنسية** النظام الإداري المبني على سياسة الإلحاق: "قمنا بارتكاب خطأ فادح وهو الإلغاء النهائي للإدارة الخاصة للأهالي في الأقاليم كاملة الصلاحيات وتعقيدها في البلديات المختلطة بتطبيق المبادئ التشريعية الحسنة بالنسبة للأوربيين غير أنها غير مناسبة للحالة العقلية للمسلمين مثل التي نواجهها في الجزائر"[2].

وكان لجريدة **المعمر** (**Le Colon**) نفس رأي مورينو باعتبار أن الإدارة الجزائرية لم تقم بمهامها القانونية المتمثلة في مراقبة الأهالي حسب الجريدة، وإنما انحرفت نحو السياسة حيث تقول: "بالنسبة لنا، من غير المنطقي للإداريين الذين يتوجب عليهم عن طريق قانونهم وطبيعة مهامهم معرفة كل ما يجري في المناطق الأهلية أن يجهلوا بهذه العاصفة حتى الدقيقة المؤلمة... كيف لم تتمكن من إبطال حسابات التعصب واللصوصية وحماية أرواح الضحايا المساكين ... يجب الاعتراف بأن السياسة دفعت الإداريين الجزائريين للانحراف عن واجبهم ..."[3].

طالب المعمرون بتعديل النظام الإداري الاستعماري حتى يتناسب مع متطلباتهم واتخاذ إجراءات عقاب مثالية ضد الجزائريين من جهة ومنح المعمرين كل الوسائل للتمكن من إذلالهم من جهة ثانية حيث كتبت مجلة إفريقيا الفرنسية: "... هذا يبين لنا ما هي الأعمال التي ينبغي القيام بها من قبل إدارتنا، أولا، يجب أن يكون القمع فوريا وشاملا حتى لا يسلم أي شخص، ليس فقط الذين قادوا الانتفاضة، وإنما حتى الذين تبعوهم، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون القمع ملائما لعقلية ونفسية الأهلي، حيث أن الصفح والعفو بالنسبة للعربي دليل على الضعف"[4]، أما مورينو فقد طلب بتسليح المعمرين، وكذا مراقبة الجزائريين والمرابطين والزوايا الدينية، كما طالب بمنح السلطات التأديبية لرؤساء البلديات والمساعدين الخاصين مثل التي يتمتع بها الإداريين"[5].

---

[1] **J.O.R.F**, 24-25 mai 1901, p 1142.
[2] **Afrique Française**, 11ème année, N° 05, mai 1901, p 143.
[3] **J.O.R.F**, 24-25 mai 1901, p 1142.
[4] **Afrique Française**, 11ème année, N° 05, mai 1901, p 143.
[5] **J.O.R.F**, 24-25 mai 1901, p 1144.

وفي نفس السياق نشرت إفريقيا الفرنسية مقتطفات من رسالة أحد المعمرين لها حول قضية مرغريت والإجراءات الواجب إتباعها: "... من غير المنطقي دراسة القانون القمعي من قبل أشخاص لم يروا أبدا بدوي بالقرب منهم ... يجب استعمال القوة على العربي، يجب معاملته كمهزوم، ولا يجب رفعه إلى مستوانا ولا إلحاقه بنا، فهذا خيال خطير"[1].

غير أن رأي الحاكم العام شارل جونار (Charles Jonnart) لم يكن نفس رأي معظم المعمرين ونوابهم، ففي رسالته لمحافظي الجزائر، وهران وقسنطينة في 29 أفريل 1901: "ألتمس منكم قبل كل شي الاهتمام فيما يخص الإداريين في البلديات المختلطة ونواب المحافظين بالقيام بزيارات متكررة في المناطق الواسعة، ويجب عليكم الاهتمام بدقة من الآن فصاعدا بالانشغالات والاهتمامات وحياة السكان الذين تديرونهم -يعني الجزائريين- ... في هذا الصدد، قمت بتأسيس أمانة عامة في مكاتبكم تهتم بالمسائل الأهلية، والتي يجب أن تقوم بجمع كل المعلومات حول حالة كل دوار، واحتياجات كل واحد منهم حول الوسائل التي من شأنها حل الأوضاع الصعبة ... يجب أن يكون في مكاتبكم تاريخ وقائمة جرد حول كل دوار يوما بيوم ... أود معرفة انشغالات رعايانا المسلمين باستمرار، التأثيرات المختلفة عليهم، ومن خلالها يتم علاج الأخطاء والتجاوزات التي يشكون منها[2].

أما رئيس الحكومة، فقد كان رده بوجوب إرجا ع قضية مرغريت إلى حجمها الطبيعي: "... أعتقد أنه لا يجب تضخيم الأحداث والاعتقاد المفرط للخطر"[3] حيث رفض مطلب تسليح المعمرين، أما فيما يخص الإجراءات فقد طلب من الإدارة الاستعمارية بتسيير الجزائر بإستراتيجية ثنائية: "يجب أن تكون إدارتنا الاستعمارية من الآن فصاعدا على وجهين: سياسة تجاه المعمرين وسياسة تجاه الأهالي، فهما الوجهين اللذان لا يجب عزلهما بتاتا لأنني أعتقد أنه عن طريق اتفاق حقيقي حسب متطلبات الجانبين يمكننا التوصل لتحديد سياسة عادلة"[4].

[1] **Afrique Française**, 11ème année, N° 07, juillet 1901, p 230.
[2] **Afrique Française**, 11ème année, N° 05, mai 1901, p 144.
[3] **J.O.R.F**, 14-15 juin 1901, p 1385.
[4] **Ibid**.

5- اعتقال الثوار ومحاكمتهم

بدأت وحدات الجيش الفرنسي التي وصلت إلى مرغريت، في اعتقال الثوار وتفتيش كل المناطق المحيطة بالمنطقة حيث قامت باعتقال كل الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق منهم يعقوب الذي تم إيقافه بعد ستة أيام من الانتفاضة، والتي حسب جريدة Le Temps كانت صدفة على بعد 3 كلم من قرية لافيجري (جندل حاليا) من قبل حارس غابي حيث استسلم يعقوب، وتم وضعه رهن الحبس[1].

بدأت محاكمة الثوار في 15 ديسمبر 1902 أمام مجلس جنايات هيرو (Hérault) بعد 17 شهرا من تاريخ الانتفاضة، وتواصلت حتى 8 فيفري 1903، بعد 45 جلسة[2].

ويرجع سبب نقل مكان المحاكمة إلى مونبوليي (Montpelier) – بلدية فرنسية تابعة لمحافظة هيرو- إلى طلب المحامي لادميرال (L'Admiral) وهو محامي مقرب للأهالي من محكمة النقض تغيير بلد المحاكمة وذلك من أجل التخلص من ضغط الرأي العام في الجزائر من جهة، وكذا الشك في عدالة القضاة في الجزائر وانحيازهم للمعمرين ضد الجزائريين[3]، أما طول الفترة، فبالإضافة إلى طول فترة التحريات القضائية بسبب كثرة المتهمين، فقد كانت القضية شائكة حيث تم إثارة المشاكل الأكثر تعقيدا للمسألة الجزائرية[4].

لقد تمكن الجزائريون أثناء المحاكمة بتغيير وجهة الاتهام نحو تعسف الاستعمار الاستيطاني، والذي أدى إلى صدمة عمقت الاختلاف بين الرأي العام في الجزائر وفي فرنسا حول السياسة المنتهجة في الجزائر والتي تواصلت في الاتساع فيما بعد[5].

وأثناء المحاكمة طلب المدعي العام لافون (LAFON) بفرض أقصى العقوبات على الجزائريين وذلك لاعتبارات سياسية مثلما يطالب به المعمرون أكثر منها قانونية: "المتهمون يدعون أنهم احترموا النساء والأطفال، بالتأكيد احترموهم، لكن حسب عدد من التصريحات للثوار فإنه

[1] **Le Temps**, 23 décembre 1902.
[2] **Afrique Française**, 13ème année, N° 03, mars 1903, p 105.
[3] Luis VIGNON, op.cit, p 11.
[4] **Afrique Française**, 13ème année, N° 03, mars 1903, p 105.
[5] Luis VIGNON, **op.cit**, p 11.

كان بإمكانهم عدم احترامهم في اليوم الموالي حيث احتفظوا بالقرارات الخطيرة، واليوم الموالي سيكون مخيفا، ومن أجل تجنب ذلك، يجب تطبيق عقوبات مثالية ... تذكروا أنه يوجد فرنسيون هناك ينتظرون قراراتكم..."[1].

تم إعلان الحكم حول المتهمين بمجموع 106 أشخاص كما يلي: يعقوب، و طالبي الحاج، وبوركيزة، وعبد الله الهيرتسي حكموا بالمؤبد مع الأعمال الشاقة، وثلاثة أشخاص آخرين بالأعمال الشاقة بين 15 و5 سنوات، وهم طالبي ميلود، وكوشيش سعيد، وبن يوسف سالم، و18 شخصا بأحكام مختلفة تدور بين الحكم بالسجن بـ 5 سنوات و الحرمان من الإقامة لفترة، في حين الحكم بالبراءة على الآخرين بعدد 81 شخص[2].

كانت ردود الفعل حول هذا الحكم مختلفة بين فرنسيي فرنسا وفرنسيي الجزائر، ففي فرنسا اجتمعت الصحافة تقريبا على قبول هذا الحكم، غير أن كل الجزائر من خلال نوابها البرلمانيين، وصحافتها ومنتخبيها كان لها موقف آخر، فرغم الأحكام الثقيلة والتعسفية، فقد تأسفت من "هذه الدرجة من التسامح"، معتبرة أن "التسامح يعني الضعف عند المسلمين"[3].

نقل الأشخاص المحكوم عليهم بالأعمال الشاقة إلى سجن كايان[4] وعددهم 9 أشخاص، حيث توفي الأربعة المحكوم عليهم بالمؤبد تباعا بعد فترة وجيزة من نقلهم، فتوفي قائد الانتفاضة يعقوب وتم التصريح بوفاته في 18 مارس 1904 لدى مصالح الحالة المدنية بجزر الخلاص (LES ILES DU SALUT) وتوفي طالبي في 11 جوان 1904 وعمره 46 سنة، وبوركيزة بعده في 15 ماي 1905 وهو يبلغ 28 سنة، وتوفي عبد الله الهيرتسي في 10 جويلية 1905 وعمره 33 سنة[5]، والذي يرجع أساسا إلى الظروف اللاإنسانية في سجن كايان الذي وصفته أحد التقارير سنة 1904 أنه "حبس القمع بامتياز"[6].

---

[1] **Le Temps**, 24 janvier 1903.

[2] كريستيان فيلين، **المرجع السابق**، ص ص 188 – 189.

[3] **Afrique Française**, 13ème année, N° 03, mars 1903, pp 106-107.

[4] تقع كايان في محافظة غوايانا الفرنسية على الساحل الشمالي الشرقي لأمريكا الجنوبية.

[5] كريستيان فيلين، **المرجع السابق**، ص ص 230 – 233.

[6] ANOM H 5152 in : كريستيان فيلين، **المرجع السابق**، ص 231

كانت انتفاضة عين التركي من خلال أسبابها وتداعياتها من أهم القضايا التي سلطت الضوء وكشفت أساليب الإدارة الاستعمارية، فرغم إمكانياتها البشرية والمادية المحدودة، ومدتها القصيرة التي لم تتجاوز يوما واحدا، ورغم نتائجها الميدانية البسيطة، إلا أنها كانت واسعة في انعكاساتها على الرأي العام لدى المستعمرين في الجزائر وفرنسا، حيث أدت إلى تحريك كل الإدارة الاستعمارية في الجزائر، وشدت انتباه الحكومة الفرنسية فيما يخص السياسة الاستعمارية، وأوضاع الجزائريين ومطالبهم. كما أدت إلى صدامات بين المعمرين في الجزائر ونوابهم البرلمانيين المدافعين عنهم من جهة، والرأي العام الفرنسي في فرنسا، والذي يحاول فهم أساليب الاستعمار المطبقة في الجزائر وبعض المدافعين عن الجزائريين من جهة أخرى.ورغم محاولة الاستعمار تفسيرها على أنها انتفاضة دينية راجعة للتعصب الديني، إلا أن هذه الانتفاضة تمكنت من إدانة الاستيطان وفضح أساليبه المرتكزة على مصادرة الأراضي والضرائب وقانون الأهالي.

II- فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين والإصلاحات المقابلة

لم تمر فترة طويلة عن قضية عين التركي حتى ظهرت قضية أخرى أثارت الحياة السياسية الجزائرية بمختلف طوائفها من معمرين وجزائريين، والذي أيقظ مرة أخرى الجدال بين المعمرين في الجزائري وفرنسيي فرنسا وهي فرض التجنيد الإجباري على "الأهالي الجزائريين".

ففي البداية، قام المعمرون بحملة واسعة لإعاقة تطبيق التجنيد الإجباري، غير أنه ومع إصرار الحكومة الفرنسية على فرضه مع ظهور بوادر الحرب العالمية، فقد تغيرت وجهة حملة المعمرين نحو إعاقة الإصلاحات المقابلة للتجنيد الإجباري، وذلك رغم اعترافهم بمبدأ القيام بنفس الواجبات يقابله الحصول على نفس الحقوق.

1- من التطوع إلى التجنيد الإجباري

كان تجنيد الجزائريين في مختلف وحدات الجيش الفرنسي منذ الاحتلال يتم عن طريق التطوع حيث يحصل المجند مقابلها على راتب ومكافآت ومنحة تقاعدية بعد إتمام 25 سنة من الخدمة، كما تم إدخال التقاعد النسبي بعد 15 سنة من الخدمة، بحيث يجند الرماة الجزائريون

داخل الحدود الجزائرية، ويقومون بالحملات العسكرية في الجزائر وتونس، ويتحصلون مقابلها – حسب الملازم الأول راسباييل (Raspail)– على تعويضات مالية أعلى من الفرنسيين المجندين في فرنسا[1].

كانت هذه الامتيازات تهدف إلى إغراء الجزائريين من أجل التطوع في الجيش الفرنسي، غير أنه مع بداية القرن العشرين تم إصدار عدة قوانين حول تجنيد الجزائريين، منها قانون 1902، الذي ينص على إلغاء الحملات العسكرية على الجزائريين، والذي نتج عنه انخفاضا في المكافآت، وكذلك قانون 3 جويلية 1903، الذي عرضه النائب البرلماني ومقرر لجنة الجيش أدولف ميسيمي (Adolphe Messimy)، الذي نص على تخفيض مدة الخدمة إلى 12 سنة عوض 16، والذي أضعف التقاعد النسبي الأدنى من 350 إلى 144 فرنك، وكذلك تناقص المكافآت الخاصة بالحملات العسكرية[2].

أدت هذه القوانين إلى إضعاف الإغراء نحو التطوع، حيث تناقصت نوعية وعدد المتطوعين، ولم تتمكن عدة كتائب من تجنيد ما تحتاجه من جنود، وقد حاول بعض عقداء الأفواج وضع مشروع حول زيادة المكافآت ومعاشات التقاعد غير أن ذلك لم ينجح، ويرى المؤرخ جيلبار مينيي (Gilbert Meynier) أن ميسيمي كان يهدف من خلال مشروعه هذا إلى إضعاف التجنيد عن طريق التطوع، بانتظار الوقت لعرض التجنيد الإجباري كالإجراء الفعال الوحيد، حيث قام بإضعاف كل الخيارات الأخرى[3].

بالإضافة إلى تناقص عدد المتطوعين الجزائريين، فقد تناقص عدد المجندين الفرنسيين في كتائب الجيش الفرنسي في الجزائر وذلك بسبب انخفاض نسبة الولادات في فرنسا، وكذلك تطبيق قانون 21 مارس 1905 –تحديد الخدمة العسكرية للفرنسيين بسنتين عوض ثلاث سنوات– والذي فرض إبقاء معظم المجندين الفرنسيين في فرنسا[4].

[1] A. RASPAIL (lieutenant de tirailleurs algériens), **étude sur le service militaire obligatoire des indigènes en Algérie**, Librairie Militaire, Paris, 1910, p 7.
[2] **Ibid**. p 7.
[3] Gilbert MEYNIER, **l'Algérie révélée**, Librairie Droz, Paris 1981, p 89.
[4] A. RASPAILL, **op.cit**, p 5.

أمام هذه الأوضاع التي عرضها ميسيمي أثناء دفاعه عن التجنيد الإجباري في تقريره عن ميزانية سنة 1908، بدأ البرلمان بالانشغال بداية من هذه الفترة بهذه المسألة، حيث تم إرسال لجنة تحقيق إلى الجزائر في الأشهر الأخيرة من سنة 1907، والتي قامت بدراسة مسألة التجنيد الإجباري، وقامت بجمع الآراء المختلفة حول الموضوع من العسكريين والمعمرين وكذا الجزائريين[1]، والتي قوبلت بحملة شرسة من قبل الإدارة الاستعمارية والمعمرين.

2- حملة المعمرين ضد مشروع التجنيد الإجباري

مباشرة بعد ظهور مسألة فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين في فرنسا، بدأت معارضة المعمرين على كل المستويات، حيث يرجع ذلك لسببين أساسيين وهما حصول الجزائريين على الحقوق المدنية والسياسية من جهة، و كذا التكوين العسكري الذي يهدد حسبهم السيادة الفرنسية في الجزائر من جهة أخرى، ففي جلسة النيابات المالية في 23 مارس 1908 قام النائب المالي مورينو بإيداع اقتراح ضد التجنيد الإجباري للجزائريين، معتبرا أنه "سيؤدي إن تم تطبيقه إلى نتائج خطيرة على مستقبل فرنسا في الجزائر" كما عبر مورينو عن رأي المعمرين، حيث قال أنه "مرفوض من قبل المعمرين الذين يرون فيه خطرا حقيقيا لأمنهم في المستقبل وعلى السيادة الفرنسية في المستعمرة ... وهم يطالبون بكل احترام بعدم دفع فرنسا في مثل هذه المغامرة المليئة بالأخطار على مستقبل فرنسا في الجزائر[2].

كما عبر المقرر ليسبون (Lisbonne) في تقريره الذي تم تبنيه بالإجماع في نيابة غير المستوطنين في جلسة 7 أفريل 1908 بمعارضته للمشروع بقوله أنه "فكرة طوباوية خطيرة وخطأ غير قابل للإصلاح إن لم نقم بإعاقة تطبيق هذا المشروع ... إن الاعتراض الأول الذي يتبادر إلى الذهن مرتبط بالنتائج السياسية للإصلاح ... هل يمكن فرض التجنيد العسكري على الأهالي دون منحهم الحق المقابل المتمثل في التجنيس؟، سيكون ذلك ظلما لا يكمن قبوله، كيف نفرض على الأهالي الخدمة العسكرية تحت العلم الوطني، ونعرضهم لسكب دمائهم

[1] RASPAILL, **op.cit**, pp 5-6.

[2] **Délégations financières algériennes**, DNC séance du 7 avril 1908, p 654. Signature: Morinaud, Joly, Dgerner, Sèbe, Bratschi, Lisbonne, Bories, Bernard)

والمخاطرة بحياتهم للدفاع عن بلدنا وعن أرضنا الفرنسية واستقلالنا وحقوقنا، في حين لا نمنحهم المواطنة التي وحدها يمكنها فرض هذا الواجب المقدس"[1].

ولم تكن هذه المعارضة التي تظهر كدفاع عن الجزائريين إلا معارضة للإصلاحات السياسية التي يمكن أن يحصل عليها الجزائريون مقابل تجنيدهم، حيث يواصل المقرر ليسبون بقوله: "إن الخدمة العسكرية الإجبارية هي حق الانتخاب وحق المشاركة في إدارة البلد، هيئة انتخابية تحتوي فجأة على مئات الآلاف من المتجنسين الجدد، والتي تنمو بـ 10 إلى 30 ألف أهلي سنويا... لا يمكننا السماح بأن يغرق العنصر الأوربي في العنصر الأهلي"[2]. وهو ما جعل ميسيمي يقول: "السكان الأوربيون في الجزائر يصدرون دوريا مطالب معارضة للمشروع خوفا من منح تعويضات على شكل سياسة ليبرالية"[3].

أما النقطة الثانية التي أثارت المعمرين والتي أشار إليها التقرير هي التكوين العسكري للجزائريين: "سيكون في الجزائر بعد بضع سنوات أكثر من 100 ألف أهلي أتموا تجنيدهم العسكري، هؤلاء الأهالي يعرفون سلاحنا، وتقنيتنا وتنظيم جيشنا، جزء منهم والذين تحصلوا على رتب عسكرية يتعلمون القيادة، فهل نحن مقتنعين تماما بعدم اندلاع أي ثورة في المستقبل؟"[4].

وفي جلسة 14 أفريل 1908 حول المناقشة العامة للميزانية لم ينس مورينو أثناء مداخلته مسألة التجنيد الإجباري للجزائريين، التي اعتبرها "الأخطر على مستقبل البلاد"، بقوله: "كنت من الأوائل الذين أدانوا في الجزائر ما أعتبره من أكبر الأخطار على مستقبل فرنسا في مستعمرتنا، والقيام بحملات يومية حوله في الصحافة"، والذي وصفه بـ "الضار" بسبب خطره على الهيمنة الاستعمارية من الناحيتين السياسية والأمنية، فمن الناحية السياسية يقول: "قد يظن البعض بإمكانية فرض الخدمة العسكرية على الأهالي، وذلك ببساطة لإعفائهم من بعض الضرائب بعد خروجهم من الثكنات، وإعفائهم من قانون الأهالي، وتخليصهم من قوانين

[1] **Délégations financières algériennes**, DNC séance du 7 avril 1908**.** pp 656 – 659.
[2] **Ibid**, p 659.
[3] Adolphe MESSIMY, **le statut des indigènes musulmans**, Henri Charles-Lavauzelle, Paris 1913, p 10.
[4] **Délégations financières algériennes**, DNC, séance du 7 avril 1908, p 661.

المحاكم القمعية، وهي إجراءات خطيرة لمستقبل هيمنتنا في هذا البلد بإعفاء 7 إلى 8 آلاف أهلي كل سنة من قانون الأهالي و من المحاكم القمعية ومنحهم تخفيضات ضريبية ... في اليوم الذي سيتم التصويت على مثل هذا القانون المشؤوم سيتشكل مباشرة في البرلمان مدرسة تطالب بمنح الحقوق الانتخابية للأهالي وهذه المدرسة ستغزو بسرعة الرأي العام والبرلمان، لماذا؟ لأنها سترتكز على مبدأ أن الذي يقوم بالخدمة العسكرية فهو مواطن ولديه الحق في الانتخاب، لا توجد تكاليف عسكرية دون حقوق سياسة مقابلة، وبالنتيجة، بعد فرض التجنيد لثمانية آلاف أهلي كل سنة يجب منحهم بطاقة الانتخاب، وبعد 20 سنة، سيكون عدد المنتخبين الأهالي 160 ألف، وسنجد بالعكس عدد الفرنسيين 110 آلاف منتخب ضد 160 ألف أهلي، سيكون ذلك غرقا تاما للعنصر الفرنسي في العنصر الأهلي ... سيكون دمارا كاملا للهيمنة الفرنسية في هذه البلاد"، أما من الناحية الأمنية: "هؤلاء ال 7 أو 8 آلاف أهلي الذي يخرجون من الثكنات في كل سنة للعودة لأريافنا يعرفون استخدام الأسلحة، وسيأتي وقت، مثل ما جرى في مرغريت، وانتفاضة كانتفاضة 1871، هذه إطارات جاهزة لوحدات الثورة[1].

3- موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري

عارضت مختلف شرائح المجتمع الجزائري التجنيد الإجباري، غير أن سبب معارضتهم كان مختلفا عن المعمرين، ففي الاقتراح الذي قام بإيداعه النائب عبد الرحمان مُحَمَّد ولد أحمد في النيابات المالية العربية في جلسة 28 مارس 1908، ركز هذا الأخير على الأوضاع الاجتماعية والأحوال الشخصية الإسلامية التي تتناقض مع التجنيد الإجباري: "لم يحن الوقت لفرض التجنيد الإجباري على سكاننا الأهالي، حيث أن أوضاعهم المعيشية وعاداتهم وتقاليدهم لم تتأقلم بشكل كاف مع الحضارة الأوربية بسبب وجود عوائق مختلفة تمس دينهم وطبيعتهم أو ما يسمى الأحوال الشخصية، حيث يتم تسييرهم بالقوانين المدنية الإسلامية ويحاكمون عن طريق المحاكم القمعية (قانون الأهالي، المحاكم القمعية) ولإدارتهم يتم توكيل حكام خاصين (إداريين، قادة عسكريين ... الخ)"، لذلك فقد طلب من زملائه الانضمام للمذكرة (Motion) التي تم التصويت عليها بالإجماع، والتي جاءت عباراتها كما يلي: "النيابة العربية ... للاعتبارات

[1] **Délégations financières algériennes**, assemblée plénière, séance du 14 avril 1908, pp 72-74.

الدينية وعادات وتقاليد السكان الأهالي، تطلب بإلحاح الإبقاء على نفس طرق التجنيد السابقة، وتؤيد – إن تطلب الأمر– توسيع التجنيد عن طريق التطوع مقابل المكافئات، ومنح التقاعد، ووظائف محفوظة لهم في إدارة الجزائر"[1].

كان معظم الجزائريين معارضين للتجنيد الإجباري، حيث أن معظم الأعيان الذين تمت مساءلتهم من قبل اللجنة البرلمانية ريديي (Redier) كانوا ضد التجنيد الإجباري، إلا بعض "البني وي وي"، وأقلية من الشبان الجزائريين الذين قبلوا التجنيد مقابل الحصول على الحقوق السياسية دون التخلي عن الأحول الشخصية[2].

لقد أبدى الجزائريون رفضهم للتجنيد من خلال ردود فعل مختلفة، حيث قام أعيان تلمسان بإرسال عريضة في سبتمبر 1908 مرفقة بـ 17 صفحة من الإمضاءات، أعلنوا فيها نيتهم في ترك الجزائر إذا فرض التجنيد الإجباري عليهم، ومع بداية عملية الإحصاء في صيف 1908، اجتمعت جماهير في عدة أماكن أمام المقرات الإدارية من أجل الاحتجاج، كما قاموا بعدة تجمعات أمام مقرات البلديات في عدة مناطق منها تابلاط، أومال (سور الغزلان)، روفيقو (بوقرة ولاية البليدة)، بير خادم ... الخ، وفي مظاهرة بير خادم، أعلن أحد الأعيان أنه يفضل قتل ابنه على تجنيده[3].

كما بدأت الهجرة الواسعة حيث هاجر 140 شابا من مدينة تلمسان، وتبعهم شبان آخرون بين سنتي 1910 و1911، والتي عرفت باسم "الهجرة الجماعية لتلمسان" (L'exode de Tlemcen) أدت إلى أبعاد مقلقة، ورغم التعليمات التي أعطيت للسلطات لمنع كل شخص يحاول الهجرة، فقد تمكن 526 شخصا من الهجرة من تلمسان وبلديات سبدو، والرمشي وندرومة، وقد قدرت جريدة صدى وهران (l'Echo d'Oran)

[1] **Délégations financières algériennes**, délégations indigène, section arabe, séance du 23 mars 1908, pp 72-73.
[2] MEYNIER, **l'Algérie révélée**, op.cit, p 90.
[3] **Ibid**. p 91.

التي قامت بالتحقيق حول هذه المسألة بأن 1200 شخص حاولوا الهجرة من تلمسان من بين 25 ألف ساكن، وكانت قضية التجنيد الإجباري القطرة التي أفاضت الكأس[1].

كانت الفئة القليلة التي قبلت المشروع هي حركة "الشبان الجزائريون"، الذين قاموا بإرسال وفد إلى باريس بقيادة المحامي عمر بوضربة، حيث تم استقبالهم من قبل وزير الداخلية جورج كليمانصو (Georges Clemenceau)، الذي أكد لهم أن الحكومة ستأخذ مطالبهم بعين الاعتبار، في حين أن معظم الجزائريين بقوا معادين له[2].

4- مرسوم التجنيد الإجباري 3 فيفري 1912 وردود الفعل

أمام ردود الفعل الرافضة لمشروع التجنيد الإجباري منذ 1908، قررت الحكومة الفرنسية تنفيذه عن طريق مرسوم رئاسي عوض أن يكون قانونا، وذلك خوفا من معارضة ممثلي المعمرين في البرلمان للمشروع، وكذلك من أجل تجنب المناقشات حول الحقوق السياسية التي يجب منحها للجزائريين كتعويض عن ضريبة الدم[3].

تم فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين بموجب المرسوم الرئاسي 3 فيفري 1912[4]، الذي يحدد مدة التجنيد بثلاث سنوات مقابل مكافآت مالية واجتماعية، كما يؤسس تجنيدا مكملا للتطوع، يتم فيه تحديد عدد المجندين حسب نقص عدد المتطوعين، وبعد القرعة يؤدي المجندون ثلاث سنوات من الخدمة، ويتحصلون مثل المتطوعين لمدة ثلاث سنوات على مكافأة قدرها 250 فرنك، كما أن إمكانية الاستخلاف مقبولة، ويتم تخصيص بعض الوظائف للمجندين القدامى[5].

كما لا يتجاوز عدد المجندين عن طريق التجنيد الإجباري 5% من مجموع المجندين، أما في أقاليم الجنوب التي تجند القوم (les goums) والمخزن (Maghzens) فإنها لم تكن

[1] Charles-Robert AGERON, **Histoire de l'Algérie contemporain, de l'insurrection de 1971 au déclenchement de la guerre de libération 1954**, T2, PUF, Paris, 1979 p 230.
[2] MEYNIER, **l'Algérie révélée**, **op.cit**, pp 91-92.
[3] MELIA, **op.cit**, p 156.
[4] **Bulletin Municipal Officiel de la ville d'Alger**, 15ème année, n° 361, 20 février 1912, pp 67-69.
[5] MEYNIER, **l'Algérie révélée**, **op.cit**, pp 96

ضمن نظام التجنيد الإجباري، وقد كانت التعليمات بدفع التطوع إلى الحد الأقصى من أجل عدم استعمال التجنيد الإجباري إلا بشكل مكمل للتجنيد التطوعي[1].

ورغم محاولة الحكومة إقناع الفرنسيين بأن مرسوم 3 فيفري ليست له أهمية كبرى بسبب العدد الضئيل من المجندين، فإن كل الصحافة الباريسية قد انشغلت بهذه المسألة، وكتب مختص الشؤون العسكرية المقدم ديبون (Debon) في **Le Radical** في 9 جويلية 1912: "أردنا فرض ضريبة الدم على الأهالي الجزائريين، يعني نفس الواجبات التي للفرنسيين، ومن ثمة سيطالبون بنفس الحقوق، لقد علمناهم لسنوات طويلة بأن القيام بالواجب يقابله الحصول على الحق"[2].

كما قامت "لجنة الحماية والدفاع عن الأهالي" (Comité de Protection et de Défense des Indigènes) بإرسال رسالة إلى رئيس الحكومة في 25 جويلية 1912 تشرح فيها تناقض التجنيد الإجباري على الجزائريين مع حالتهم القانونية: "يظهر لنا أنه لا يمكن فرض الحمل الثقيل للتجنيد الإجباري على أناس محرومين من الحقوق السياسية، وخاضعين للجنس الذي هم مدعوون للدفاع عنه"[3].

إذا كان معظم الفرنسيين في الجزائر رافضين للتجنيد الإجباري للجزائريين خوفا من حصولهم على الحقوق السياسية، فإن جزءا طفيفا من النخبة الجزائرية وهم الشبان الجزائريون قد حاولوا استغلاله، حيث قامت "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين" بإرسال بعثة إلى باريس يترأسها بلقاسم بن التهامي، المستشار ببلدية الجزائر والأخصائي في طب العيون، والتي أودعت لدى رئيس الحكومة بوانكار ي (Poincaré) في 26 جوان 1912 نصا يعرضون فيه الإصلاحات التي يطالبون بها مقابل التجنيد الإجباري، والذي أصبح يسمى فيما بعد "بيان الشاب الجزائري"[4].

---

[1] MEYNIER, **l'Algérie révélée**, **op.cit**, p 97.
[2] MELIA, **op.cit**, p 154.
[3] Comité de Protection et de la Défense des Indigènes, **la conscription des indigènes**, imprimerie Edmond Dubois, paris, 25 juillet 1912, p 2.
[4] Claude COLLOT et Jean-Robert HENRY, **le mouvement national algérien, textes 1912-1954**, 2ème ed, OPU, Alger, 1977, pp 23-24

ينص البيان على قبول الجزائريين للتجنيد الإجباري مقابل تحسين حالتهم، فمن جهة يطالب بتخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين، وأن الاستدعاء يكون في سن الواحد والعشرين عوض الثامن عشر، كما تحذف المنحة التي تعطى للمجند[1]، وفي المقابل يطلب تعويضا حقيقيا يتمثل في إصلاح النظام الزجري، وتمثيل حقيقي ومتساو في المجالس الجزائرية والفرنسية، وتوزيع عادل للضرائب، وصرف الميزانية صرفا عادلا بين جميع السكان، ورد بوانكاري بعبارات مؤيدة: يمكنكم التأكد أن فرنسا توافق على ما تعتبرونه مطالب مشروعة، وعلى ما نعتبره نحن كتعويض منصف على الحمل الجديد الذي نفرضه عليكم"، كما قام وزراء برحلة تحقيق في الجزائر، واستقبلوا من قبل النيابات، وطالبت الصحافة إلغاء قانون الأهالي والمحاكم الاستثنائية والمسؤولية للجماعية وتوحيد الضرائب وتقسيمها بالتساوي مع الأوربيين، وعلى الصعيد السياسي طالب "الشبان الجزائريون" انتخاب النواب البرلمانيين والمستشارين العامين عن طريق هيئة انتخابية للمساهمين المسلمين، وزيادة عدد المجالس المنتخبة ومشاركتها في انتخاب رئيس البلدية، ويطالبون بتمثيل جزائري في البرلمان أو في مجلس للجزائر مقره في باريس[2].

غير أن "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين" لم تكن إلا أقلية بالنسبة لمجموع النواب المسلمين في المجالس الفرنسية، حيث قام نواب النيابات المالية العربية (Section arabe des délégations financières) بالتصويت على لائحة في 8 جوان 1912 ضد مطالب لجنة الدفاع: "بعض الصحافة الأهلية اتخذت من قضية التجنيد الإجباري للجزائريين وسيلة للمطالبة بالجنسية الفرنسية لكل الأهالي الجزائريين المسلمين ... مجموعة صغيرة من المحتجين يتهيئون للذهاب إلى فرنسا من أجل طلب الجنسية الفرنسية ... إن أعضاء ما يسمى لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين ليسوا الممثلين الحقيقيين للمسلمين الجزائريين، ولا يعبرون عن وجهة نظر إخواننا ... لم يحن الوقت ليطالب إخواننا المواطنة الفرنسية"[3]، كما تم إرسال عريضتين إلى البرلمان الفرنسي من قبل 51 شخص من دلس و أربع مستشارين بلديين لمدينة الجزائر في 26 و27 ماي 1912 يحتجون فيها ضد مرسوم التجنيد الإجباري الذي يعتبرونه

[1] طالب الشبان الجزائريون بحذف المنحة التي تقدم للمجند حتى لا تكون مبررا للسلطات الفرنسية عن عدم منحهم الحقوق السياسية بحجة حصولهم عن المقابل المالي لتجنيدهم.

[2] AGERON, « *une politique algérienne libérale* ... », **op.cit**, p 225.

[3] Claude COLLOT et Jean-Robert HENRY, **op.cit**, p 23.

مناقضا للديمقراطية كما أنه مذل وغير عادل للجزائريين، ويلتمسون من الحكومة و البرلمان إلغاءه واستبداله بقانون للتجنيد الأهلي يتوافق مع الإجراءات المناسبة للعدالة والمساواة، ويطالبون بتعديل كامل للتشريع الأهلي خاصة إلغاء قانون الأهالي والمحاكم الاستثنائية والمساواة في الأعباء[1].

رغم هذا الحراك السياسي والشعبي الرافض للتجنيد الإجباري من قبل الجزائريين والفرنسيين، فإن الحكومة الفرنسية لم تكن مستعدة للتراجع عنه خاصة مع ظهور بوادر الحرب العالمية الأولى، حيث تم تنفيذه مقابل بعض الوعود بالإصلاحات لفائدة الجزائريين، والتي كانت طفيفة بهدف تهدئة الحملة الشرسة للمعمرين.

5- مطالب للإصلاحات المقابلة للتجنيد وحملة المعمرين ضدها

1.5- مطالب للإصلاحات المقابلة للتجنيد

بدأت الانتقادات الحادة ضد الإدارة الاستعمارية والمعمرين من قبل بعض "الأحرار الفرنسيين" منذ انتفاضة عين التركي والهجوم على قرية مرغريت في 1901 وكذا الهجرة الجماعية لتلمسان باتجاه سوريا في 1911، غير أن مسألة التجنيد الإجباري كانت الدافع الأكبر لإدراج مسألة الإصلاح لدى الحكومة الفرنسية، وبدأت مطالب الإصلاح من عدة جهات.

كانت جريدة **Le Temps** على رأس المطالبين بإصلاح سياسة الإدارة الاستعمارية، والتي تعتبر أن هذه السياسة "ترتكز على عدم ترك أي دور للعنصر المسلم في الحياة العامة" وتنتقد مكانة ودور الحاكم العام في الإدارة الاستعمارية الذي ما هو إلا تجسيدا لأفكار وآمال المعمرين: "افرضوا وصول حاكم عام لقناعة صادقة لمنح حصة منصفة للعنصر المسلم، لا يمكنه تحمل ثمانية أيام ضد الإعصار الذي سيثيرونه"[2].

---

[1] **J.O.R.F**, 6 février 1913, pp 46 – 47.

[2] AGERON, « *une politique algérienne libérale sous la Troisième République (1912-1919)*», **De l'Algérie «française» à l'Algérie algérienne,** éditions BOUCHÈNE, Paris, 2005, p 225.

كتب بول بورد: "الحاكم العام لا يمكنه مثلما يقوم به حاليا إلا أن يركع أمام الأغلبية - التمثيل الأوربي- إذا تحالفت ضد العنصر الأهلي. كما كتب القنصل السابق لمصر في مجلة **The Spectator** : في بلد مثل الجزائر لا توجد أي حكومة تستطيع تحقيق برنامج فعال للإصلاحات إذا كانت القوى المسيرة للإدارة ترفضه، أصعب شيء هو=

في تسع مقالات متنوعة في ماي وجوان 1912 قامت **Le Temps** بقلم بول بور د (Paul Bourde) بدراسة ما يسمى "المسألة الأهلية"، حيث طالب فيها المساواة في الضرائب، و المساواة في الحياة المدنية بين الأوربيين والجزائريين، وبإنشاء هيئة انتخابية جادة والقيام بانتخابات ذات مصداقية وغير مزورة من قبل الإدارة، وإنشاء هيئة للتحكيم في باريس تربط الجزائر بمراقبة الميتروبول ... الخ[1].

كما طالبت عدة شخصيات الإصلاحات منهم شارل جيد (Charles Gide) في عدة مقالات في مجلة **Revue Bleu** في 1913 وفي سلسلة من المحاضرات بوجوب التعاون بين الفرنسيين والأهالي، كما طالب ميسيمي الذي ساهم في تبني مشروع التجنيد الإجباري بالتعويضات المنصفة التي تم وعدهم إياها في المرسوم، وأيد الو زير السابق تيودور ستيق (Theodore Steeg) الإصلاحات، وكذلك رئيس بلدية تبسة شارل ميشال (Charles Michel) من خلال مقالاته في **l'Action nationale** و كتابه "الإصلاح الإداري للأهالي في الجزائر"، كما تم تأسيس تحالف فرنسي-أهلي تحت رئاسة شارل جيد يضم الكتاب والبرلمانيين والصحفيين والعسكريين، وتم إنشاء مجموعة لدراسة المسائل الأهلية في البرلمان تحتوي على 15 نائبا برلمانيا[2].

تم إيداع عدة مساءلات في البرلمان حول "السياسة التي تنوي الحكومة إتباعها فيما يخص الأهالي المسلمين" في ديسمبر 1913، والتي تمت الموافقة على مناقشتها في نفس الوقت مع عرض قانون ألبان روز ي (Albin Rozet) الذي أودعه في جانفي 1909 حول

=إيجاد الشخص القوي الضروري، ليبرالي دون شك، لكنه متمكن من فرض نفسه على الإدارة وعلى العرب" (AGERON, « *une politique algérienne libérale ...* », **op.cit**, p 226).

[1] AGERON, « *une politique algérienne libérale ...* », **op.cit**. p 226.
أثارت هذه المقالات في الجزائر حسب أجيرون انفعلا مفرطا حيث اعتبرها فرنسيو الجزائر "ثورة"، كما أشارت الصحافة المحلية إلى وجود إرادة لمهاجمة حقوق فرنسيي الجزائر، وندد الحاكم العام ليطو (Lutaud) في 9 ماي 1912، أي قبل الانتهاء من نشر المقالات ضد الحملة التي يقوم بها كتاب "يدعون أنهم يخاطبون النخبة الفرنسية"، ثم ختم كلامه بالقول: "إننا نسير مصالح الأهالي المادية والمعنوية بما يتوافق مع طموحاتهم الشخصية ويتوافق مع العبقرية الفرنسية، ومن قال عكس هذا فكلامه مجرد شقشطة لفظية" (شارل روبير أجيرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا**، ترجمة م. حاج مسعود و ع. بلعربي، ج 2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص ص 771 – 772).

[2] AGERON, « *une politique algérienne libérale …* », **op.cit**, pp 228-230.

السلطات الإدارية للإداريين في البلديات المختلطة، بدأت النقاشات في 16 ديسمبر، واستمرت لستة جلسات: 16، 23 و 26 ديسمبر 1913، ثم 27 جانفي 3 و 9 فيفري 1914[1].

كان من بين البرلمانيين المنتقدين للإدارة الاستعمارية النائب دو فيلبوا ماروي (De Villebois-Mareuil) الذي ركز على قضية دفع الضرائب والاستفادة من الميزانية بين المعمرين والجزائريين، وبسبب معرفته بإنكار المعمرين لسياساتهم المطبقة في الجزائر، فقد انطلق من تقرير للنيابات المالية بقوله: "يتم إنكارها في الجرائد الجزائرية لكن يتوجب على ممثلي المستعمرة الاعتراف في النيابات المالية، قال السيد جولي (Joly) في تقريره العام حول ميزانية الجزائر في شهر ماي الماضي في الصفحة 136: إذا تم تطبيق المساواة في الضريبة العقارية بإلغاء الضرائب العربية، فإنه ذلك سيؤدي إلى عجز بـ 10 ملايين في مختلف ميزانياتنا والذي سيعرض سياستنا الاقتصادية للفشل بدون سبب"، حيث يستدل من هذا التصريح أن الضرائب الاستثنائية المدفوعة من قبل الجزائريين والتي تستغل لفائدة المعمرين هي 10 ملايين[2].

غير أن المعمرون لا يستغلون الضرائب الاستثنائية التي يدفعها الجزائريون في فائدتهم فقط وإنما مجمل الميزانية، والتي يصفها دو فيلبوا ماروي بهذه العبارات: "المعمرون لديهم امتياز آخر، فهم يتصرفون في مجمل الميزانيات، ورغم أنهم لا يدفعون إلا جزءا منها فإنهم يتصرفون في 10 ملايين من الضرائب الاستثنائية، كما أنهم أحرار في التصرف في الضرائب العادية المدفوعة من قبل الأهالي في فائدتهم، وبما أنهم سادة الميزانيات، فإنهم يأخذون الحصة التي يودونها ... الأهالي يدفعون غير أن المعمرين هم من يستهلكونها[3].

---

[1] AGERON, « *une politique algérienne libérale* … », **op.cit**, pp 234-235.
أدى الإعلان عن بعض الإصلاحات إلى انفعال شديد لدى المعمرين، حيث احتج المجلس البلدي للجزائر بالإجماع ضد توسيع عدد المستشارين الأهالي، والمجلس العام رفض تماما فكرة توسيع الهيئة الناخبة الأهلية، كما عارض الحاكم العام ليطو المطالب الأساسية للأحرار الفرنسيين، حيث رد على مستشار بلدي في معسكر بقوله: "في اليوم الذي سيصبح للأهالي نفس تعليمنا، وفي اليوم الذي سيعدلون عاداتهم، وفي اليوم الذي سيتخلصون من أفكارهم المسبقة، في هذا اليوم يمكننا قبول مطالبهم ,« *une politique algérienne libérale* … » (AGERON, **op.cit**, p 233).

[2] J.O.R.F, 24 décembre 1913, séance de 23 décembre 1913, p 422.

[3] **Ibid.** p 422.
رد النائب دو فيلبوا ماروي على كيطولي (Cuttoli) الذي قال أن الميزانية العامة ليست تحت احتكار المعمرين حيث تستوجب الموافقة عليها من قبل البرلمان مستدلا بتدخل هذا الأخير في عدة مرات بشكل مستعجل خاصة في 1908 لإجبار المعمرين لتخصيص ميزانية لتعليم الأهالي بقوله - دو فيلبوا ماروي- "لكن ميزانية المحافظات لا=

2.5- حملة المعمرين ضد الإصلاحات وإفشالها

اتجهت حملة المعمرين بعد عدم تمكنهم من إلغاء التجنيد الإجباري نحو معارضة الإصلاحات المقابلة، فرغم اعتراف كل الفرنسيين بمبدأ نفس الواجبات تقابلها نفس الحقوق، وعلى لسان المقرر ليسبون في جلسة النيابات المالية 7 أفريل 1908: "الخدمة الإجبارية هي حق الانتخاب وحق المشاركة في إدارة البلد"، فقد تم تناسي هذا المبدأ.

شن المعمرون حملتهم ضد الإصلاحات عن طريق مختلف مجالسهم وصحافتهم، والتي تجسدت في البرلمان عن طريق نواب المعمرين في البرلمان الفرنسي، خاصة إيميل بروسي (Emile Broussais) وبول كيطولي (Paul Cuttoli) اللذان رافعا ضد الإصلاحات باعتبارها تهدد السيادة الفرنسية وطالبا بإلغائها، كما ركزا على وجوب مناقشة الإجراءات الواجبة من أجل ضمان أمن المعمرين عوض طلب الإصلاحات في فائدة الجزائريين، حيث قال النائب بروسي "لقد فكرت بمناسبة إيداع تقرير السيد روزي والمناقشات حول السلطات الإدارية بإيداع مساءلة للحكومة حول "الوسائل التي تنوي استخدامها لضمان أمن المعمرين وحماية الغابات في الجزائر في حالة ما إذا تم إلغاء التشريع الخاص حول قانون الأهالي أو تعديله"[1].

كما رد النائبان فيما يخص الانتقادات الموجهة للإدارة الاستعمارية حول عدم الاهتمام بمسائل الجزائريينومشاكلهم، بأن الأولوية هي ضمان السيادة الفرنسية في الجزائر، حيث قال كيطولي: "الانتقاد الأسهل هو انتقاد إجراءات الإدارة الجزائرية، يقال لنا أن الإدارة الاستعمارية لا تعرف كيف تكون مفهومة ومحبوبة من قبل الأهالي ... إن الواجب الأول هو الإبقاء على الهيمنة الفرنسية"[2]، وقال بروسي: "أعتقد أن لكل زملائنا في الجزائر نفس الرأي، نحن منشغلون

=تخضع لرقابة البرلمان، ولا أحد في المجالس العامة التي تقوم بتحضير الميزانيات يدافع عن مصالح الأهالي لدرجة أن هؤلاء الأخيرين منسيين تماما، لدي هنا دليلين حديثين من تقرير جلسة المجلس العام لمحافظة الجزائر في 8 نوفمبر 1913، حيث صوت المجلس العام في هذه الجلسة على الإعانات والمساعدات التي يتم منحها كل سنة للمؤسسات والشركات والخواص بمبلغ 81350 فرنك، تذكروا أن لأهالي يدفعون ثلثي ميزانية المحافظات ومن حقهم الحصول على ثلثي نفقات المحافظات، غير أنه حسب القائمة الرسمية من 105 مستفيد، لم يستفد الأهالي إلا على ثلاث حصص من 6100 فرنك. وفيما يخص المنح الدراسية، قام المجلس العام لحافظة الجزائر بمنح ثلاث حصص للأهالي بمبلغ 200 فرنك من مجمل 287 مستفيد بمبلغ 95100 فرنك، وإن ذكرنا هذين المثالين فإن ذلك من أجل وصف الطريقة التي يستغل بها المعمرون مبلغ 6 ملايين فرنك مدفوعة من قبل الأهالي، حيث نرى أنهم يحتفظون بالجزء الأكبر لاستغلالها لفائدتهم"(**J.O.R.F**, 24 décembre 1913, séance de 23 décembre 1913, p 422).

[1] **J.O.R.F**, séance de 26 décembre 1913, p 410.
[2] **J.O.R.F**, séance de 27 janvier 1914, p 245.

بالأهالي ونحبهم مثل الفرنسيين، أتحدث عن الأهالي الذين يستحقون محبة فرنسا، وهذا يعني الجنود المخلصين والأهالي الأوفياء"[1].

أكدت الحكومة أمام البرلمان رغبتها في الإصلاح الضريبي وتوسيع الهيئة الانتخابية وتأسيس نظام بلدي جديد، وفي فيفري 1914 ألغى البرلمان الاعتقال في السجون، وتم التصويت على قانون 15 جويلية 1914 تحل فيه المراقبة محل الاعتقال، ويقلص عدد مواد قانون الأهالي إلى ثلاث مواد، وبالمقابل تم الإبقاء على السلطات التأديبية للإداريين، حيث يصف المؤرخ جيلبير مينيي (Gilbert Meynier) هذه الإصلاحات بالمقولة الشهيرة: "تمخض الجبل فولد فأرا"[2].

وهكذا تمكن المعمرون من خلال ممثليهم في المجالس الجزائرية –النيابات المالية، والمجلس العالي، والمجالس العامة، والمجالس البلدية– وفي البرلمان الفرنسي من اختزال الإصلاحات، ولم يتمكن المطالبون بالإصلاحات لسنوات إلا لزيادة طفيفة للهيئة الناخبة الجزائرية وعدد المنتخبين الجزائريين، حيث حافظ الأوربيون على أغلبية الثلثين 2/3 في المجالس الجزائرية، كما أن المنتخبون الجزائريون ليس لهم الحق بانتخاب رئيس البلدية، أما فيما يخص النيابات المالية والمجلس العالي والمجالس العامة فلم يتغير فيها شيء، ولم يتم إلغاء قانون الأهالي وتم الإبقاء على القوانين الاستثنائية والسلطات التأديبية للإداريين.

في رده على رئيس لجنة الشؤون الخارجة في البرلمان ألبان روزي، قال كيطولي: "هل صحيح القول أن المعمرين الفرنسيين متحدين مع الإدارة، يعملون على إبقاء الأهالي في الجهل مثلما يقول رئيس لجنة الشؤون الخارجية"، رد عليه ألبان روزي بقوله: "تعرفون طلب مجلس المعمرين لإلغاء تعليم الأهالي، هذا تجهيل بالتأكيد" (**J.O.R.F**, séance de 27 janvier 1914, p 249)

[1] **J.O.R.F**, séance de 23 décembre 1913, p 4034.
[2] Gilbert MEYNIER, **op.cit**, p 49.

III- الإصلاحات الطفيفة في فائدة الجزائريين

جبل المعمرون منذ أن وطأت أرجلهم أرض الجزائر على محاربة الإصلاحات والقوانين التي تكون في فائدة الجزائريين مهما كانت ضئيلة معتبرين إياها مهددة لحريتهم في استغلال الجزائريين والأرض الجزائرية وذلك عن طريق فلسفة وعقيدة استعمارية تمنح حق الاستغلال للجنس الغازي.

لقد حارب المعمرون الإصلاحات في كل مجالسهم المنتخبة والمعينة، وكذا في مؤتمراتهم واجتماعاتهم، خاصة النيابات المالية التي كانت تعتبر برلمانا استعماريا يمثل مصالح المعمرين حيث لم تكن نسبة الجزائريين فيها كافية للتأثير على قراراتها، حيث كان المعمرون يستغلون مناصبهم في المجالس المنتخبة والمعينة من أجل الضغط ضد الإصلاحات.

كان تجنيد الجزائريين إجباريا في الجيش الفرنسي وإشراكهم في الحرب العالمية الأولى للدفاع عن "الميتروبول" يفرض على الحكومة الفرنسية القيام بإصلاحات مقابلة للجهد المبذول خلال الحرب، وبسبب عدم استعدادها للقيام بإصلاحات حقيقية بسبب اهتمامها ببقاء الاستعمار ومصالح المعمرين، فقد تم اقتراح إصلاحات بسيطة هدفها ذر الرماد في الأعين.

قامت الحكومة الفرنسية بعد فرض التجنيد الإجباري بعدة محاولات للإصلاح، حيث أصدرت في 13 جانفي 1914 قرارا يوسع الهيئة الناخبة، ويعدل المادة 7 من قانون سنة 1884 الخاص بتمثيل الجزائريين في البلديات كاملة الصلاحيات، حيث نص هذا القرار على زيادة عضوية الجزائريين في مجالس هذه البلديات على أن لا تتجاوز ثلث الأعضاء، ولا عدد إثني عشر عضوا[1].

وبتاريخ 15 جويلية من نفس السنة أنشأ مجلس الشيوخ (Senat) لجنة من 18 عضوا لدراسة الإصلاحات في الجزائر، هدفها البحث عن وسائل الإصلاح في المجالات السياسية والإدارية والاقتصادية[2]، وازداد اهتمام الفرنسيين بالإصلاح في الجزائر سنة 1915 خاصة بعد

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، عالم المعرفة، الجزائر، 2015، ص ص 260-261.
[2] **نفسه**، ص 262.

رفض الجزائريين التجنيد والفرار من الجيش الفرنسي، حيث شرعت فرنسا في دراسة مشاريع إصلاحية، خاصة مع ضغط بعض الأحرار الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائريين، والذين كانوا يطالبون بالقيام بالإصلاحات قبل فوات الأوان[1].

عمل رئيس الحكومة كليمانصو (Georges Clemenceau) الذي وصل إلى الحكم في نوفمبر 1917 على تطبيق الإصلاحات، حيث عين شارل جونار في حكومته، معتبرا أن الإصلاحات يجب أن تكون متوافقة مع المجهود الحربي الثقيل للجزائريين، وبسبب خلاف الحاكم العام شارل ليطو (Charles Lutaud) مع المشاريع الحكومية، قبلت حكومة كليمانصو استقالته، وقامت بتكليف جونار بمهمة مؤقتة لمهام الحاكم العام في 30 جانفي 1918[2].

كان وصول كليمانصو إلى رئاسة الحكومة فرصة لإخراج الإصلاحات من ميدان النقاش نحو التجسيد، حيث أعلن في 30 جانفي 1918 أن حكومته قررت أن تضع موضع التنفيذ "وبدون تأخير جديد" وعد الشرف الذي كان قد أعطي للجزائريين، وتمكن جونار من التأثير على النيابات المالية للتصويت على لائحة تلغي الضرائب العربية في 21 جوان 1918[3].

---

[1] **نفسه**، ص 263.

[2] AGERON, « *une politique algérienne libérale …* », **op.cit**, pp 243-244
من أجل إلغاء مبدأ الإصلاحات مقابل المجهود الحربي على الجزائريين صرح الحاكم العام ليطو أمام المجلس العالي للحكومة في 30 جوان 1916 : "صحيح أن تطوع الجزائريين أصبح كبيرا، لكن يجب الانتباه إلى المنح العائلية التي جعلتهم يقررون التجنيد"، وقال مدير الشؤون الأهلية لوسياني للوزير في 9 أكتوبر 1915: "يبدو أن الوقت قد حان للقول أن الأهالي لم يقدموا في أي فترة خدماتهم لفرنسا بروح الوطنية والتعلق الحقيقي" (AGERON, « *une politique algérienne libérale …* », **op.cit**, op.cit, p 238).
وفي استشارة من الحاكم العام للمحافظين، صرح محافظ وهران لاكومب (Lacombe): "الأجنبي لا يحبنا، الأهلي نادرا ما يحبنا، وسيتم الاتفاق بين هذين الحزبين من أجل تحطيم الحزب الفرنسي"، وطالب محافظ قسنطينة والحاكم العام المستقبلي بورد(Bordes) تأجيل الإصلاحات إلى ما بعد الحرب، كما اعتبر محافظ الجزائر لوفوبير (Lefebure) أن مستقبل المستعمرة في خطر في حال ما إذا تم تطبيق الإصلاحات (AGERON, « *une politique algérienne libérale …* », **op.cit**, p 244).

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، عالم المعرفة، الجزائر، 2015، ص 270. تجدر الإشارة إلى أن إلغاء الضرائب العربية كان في المناطق الشمالية فقط، أما في مناطق الجنوب فقد تواصلت حتى سنة 1948. (Claude Collot**, les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962)**, OPU, Alger, 1987, p 271).

وفي جلسة 7 نوفمبر 1918 قام البرلمان بمناقشة مشروع جونار الذي تم التصويت عليه عن طريق 166 صوت ضد 33، وأصبح بذلك قانون 4 فيفري 1919[1]، والذي اعتبر القانون الأكثر أهمية للتشريع الجزائري قبل قانون 1947[2].

حمل قانون 4 فيفري تغييرا في الهيئة الناخبة الجزائرية، حيث أصبحت تحوي 421 ألف ناخب بعدما كان عددها 5000 فقط. يمنح حق الانتخاب بموجب هذا القانون للعسكريين القدامى والملاك والتجار وأصحاب الشهادات وأصحاب الأوسمة وأعضاء غرف التجارة والزراعة البالغين 25 سنة، كما يمكن للجزائريين أن يصبحوا مواطنين فرنسيين وفقا لشروط إضافية على سيناتوس كونسيلت 1895[3].

أحدثت هذه الإصلاحات أزمة واضطرابات لدى المعمرين، وتعرضت القوانين الصادرة عن الحكومة الفرنسية لانتقادات شديدة، وعاود المعمرون المطالبة بالحكم الذاتي للجزائر[4]، كما كثرت الانتقادات ضد تدخل الحكومة الفرنسية والبرلمانيين الفرنسيين في الشؤون الجزائرية التي يعتبرها المعمرون شأنا داخليا باعتبارهم الخبراء في تسيير "الأهالي" حيث دعا نائب النيابات المالية باسيريو (passerieu) لتكاتف جهود المعمرين من أجل الوقوف ضد مشاريع الحكومة

[1] AGERON, « *une politique algérienne libérale …* », **op.cit**, p 247.
[2] **Ibid.** p 22.
[3] تتمثل هذه الشروط في:
أن يكون مستكملا من العمر 25 سنة.
أن يكون متزوجا بامرأة واحدة أو عازبا.
أن لا يكون محكوما عليه لارتكاب جناية أو جنحة بحكم تسقط من أجله الحقوق السياسية، وأن لا يكون معاقبا في السابق بعقوبة تأديبية على أفعال ارتكبها ضد فرنسا أو على أقوال سياسية أو دينية مضرة أو على دسائس من شأنها الإخلال بالأمن العام.
أن تكون مدة سكناه سنتين على التوالي في بلدة واحدة من فرنسا أو الجزائر أو في دائرة تصريحية مطابقة للبلدة في مستعمرة فرنسية أو وطن داخل تحت حماية فرنسا.
وأن يكون فيه زيادة على ما تقدم أحد الشروط الخصوصية التالية:
أن تكون له خدمة سابقة في الجيوش البرية أو البحرية، وسار فيها سيرة محمودة بشهادة تعطى له في ذلك من لدن الحكم العسكري.
أن تكون له معرفة باللغة الفرنسية قراءة وكتابة.
أن يكون مالكا أو مكتريا لعقار في البادية أو في المدينة، أو مسجلا في الضرائب.
أن يكون صاحب وضيفة عمومية أو معاش ناله بتقاعده من خدمة عمومية.
أن يكون صاحب وسام فرنسي أو امتياز تشريعي مقدم من قبل الدولة.
أن يكون ابن لأهلي متجنس. (عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية**، ج1، دار هومه، الجزائر، 2012، ص ص 91-92).
[4] عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية**، ج1، دار هومه، الجزائر، 2012، ص 176.

الفرنسية الخاصة بالجزائر: "يتوجب على كل منتخبينا وخاصة ممثلينا في البرلمان محاربة هؤلاء الطوباويين الخطيرين الذين لا يعرفون من الجزائر إلا اسمها ... يجب الانتهاء من هذه الوصاية المزعجة والطائشة ... لن نقبل لأي شخص – ولا حتى لوزير بحسن نية– التضحية بشعب بأكمله واستعمار كامل بإجراءات غير مناسبة"[1]، كما انتقد النائب ميرسيي (Mercier) طريقة تدخل البرلمان الفرنسي في الشؤون الجزائرية بعبارات شديدة: "إذا كان البرلمان الفرنسي يمارس علينا حقه في السيادة العليا فهذا معقول، لكن أن تقوم مكاتب مجهولة وغير مسؤولة، والتي تتجسد غالبا في شخصيات موظفيها الذين لم يأتوا إلى هذا البلد الذي لا يعرفونه، ويحاولون فرض نظريات مدهشة وغير معقولة، فهذا يبين أننا خاضعين لوصاية غير عادلة ومضايقة، والتي لا يمكننا قبولها دون احتجاجات[2].

وفي اجتماع للمعمرين في مدينة الجزائر مع بداية شهر جوان 1919 من أجل إنشاء كفدرالية عامة تهدف حسب منظم المؤتمر دروميني (Dromigny) لـ "تلخيص الجزائر من الروابط التي تشلها، ومن الطفيليات لتي تلتهمها، وتنقذها من المضايقات الإدارية، ومنْح الفلاحة الأهمية الأولى في المجال الاقتصادي، هذه هي مهمة كفدراليتنا"، ويضيف مهددا: "كفدراليتنا هي سلاح قوي، لكنها تريد السلم والعدالة للجميع"[3].

في الحقيقة لم تكن معارضة إصلاحات 4 فيفري حالة معزولة، وإنما كانت مبدأ قديما للمعمرين وممثليهم خاصة في المجالات التي يمكن أن يرتقي من خلالها الجزائري ويتساوى مع الأوربي فكريا ومهنيا ويتخلص من استبداد وجور المعمر، وكانت أهم المسائل التي عارضها المعمرون في هذه الفترة هي: تعليم الجزائريين، وإلغاء السلطات التأديبية وكذا هجرة العمال الجزائريين نحو فرنسا.

كانت معارضة المعمرين والإدارة الاستعمارية لتعليم الجزائريين تقوم على حجتين، الأولى هي المبالغ المالية الكبيرة المسددة، أما الثانية فهي رفض الجزائريين للتعليم الفرنسي، ففي جلسة النيابات المالية في 19 ماي 1911 حول مسألة "التعليم العمومي للأهالي" قال النائب لامير

[1] **Délégations financières algériennes**, DNC, séance du 29 octobre 1919, pp 58-59.
[2] **Délégations financières algériennes**, DNC, séance du 29 mai 1920, p 453
[3] **Afrique Française**, 25 juin 1919, p 282

(Lamur): "لا يمكنني إلا أن أتأسف لرؤية الملايين تنفق لتوفير التعليم لأشخاص لا يريدونه، من الأفضل استغلال هذه المبالغ لأقسام الأطفال الأوربيين الذين يطالبون التعليم بإصرار"، وكان رد مفوض الحكومة لوسياني (Luciani) بقوله بأن تعليم الجزائريين ضروري للتطور الاقتصادي للجزائر[1].

وتظهر معارضة المعمرين لتعليم الجزائريين من خلال عدة مداخلات لنوابهم في النيابات المالية، والتي تصب كلها في نفس الغرض، منها مداخلة رئيس بلدية الشبلي والنائب في النيابات المالية أيماس (Aymes) بقوله: "بما أنه لا يوجد قانون يفرض علي بناء مدرسة أهلية فإنني لن أبنيها"[2]، أما النائب كارافانج (Carrafang) فقال: "تأثرنا البارحة عن وضع الأطفال الأوربيين في هذا البلد، البعثة كانت متفقة حول طلب تحسين وضعيتهم، كما كانت متفقة على تخفيض المبالغ المخصصة للتعليم التقني للأهالي حسب ما تتطلبه الحصص الضرورية للأوربيين ... لدينا أطفال يطلبون فوائد ومزايا التعليم والذين يمكنهم العمل في فائدة المستوطنة بدلا من التعليم المفروض على الأهالي الذي لا يجلب أية فائدة"[3]، وهو ما يبين الفرق بين سياسة الحكومة الفرنسية في التعليم الفرنسي للجزائريين من أجل دمجهم تدريجيا في الثقافة الفرنسية والإدارة الاستعمارية التي لم يكن هدفها سوى استعباد واستغلال الجزائريين.

وكانت المسألة الأخرى التي ثار ضدها المعمرون وعارضوها هي إلغاء قانون الأهالي والسلطات التأديبية لإداريي البلديات المختلطة، والتي كانت من بين الوسائل التي استعملتها الإدارة الاستعمارية لاستغلال الجزائريين، دافع عنها المعمرون مرارا وطالبوا توسيعها، وكان إلغاؤها سببا لعدة انتقادات ومطالب بإرجاعها، ففي تدخل للنائب باسيريو (Passerieu) في النيابات المالية طلب هذا الأخير تأييد عرض المجلس العام لقسنطينة المتعلق بتوسيع صلاحيات السلطات التأديبية لإداريي البلديات المختلطة بقوله: "سادتي، من خلال الوثائق التي قدمها لنا جميع الجزائريين فرنسيين وأهالي، وكل مجالسنا والحاكم العام على رأسهم، التمسوا تمديد العمل بقانون 15 جويلية 1914 الذي يعني الإبقاء على قانون الأهالي الذي تم إلغاؤه في غير

[1] **Délégations financières algériennes**, DC, séance du 19 mai 1911, p 208.
[2] **Ibid**. p 209.
[3] **Ibid.** pp 209-210.

أوانه"[1]، منتقدا تدخل الحكومة الفرنسية والبرلمانيين الفرنسيين في المسائل الجزائرية التي لا يفهمون تسييرها حسبه: "لكن لماذا إذن هذه الوصاية على طريقة الأم القاسية؟، لماذا هذا العناد في معالجة المسائل الجزائرية في باريس من أشخاص غير أكفاء أو مثاليين خطيرين؟"[2]، وبذلك فقد طلب باسيريو الإبقاء على قانون الأهالي و"الطلب من الحاكم العام وممثلينا في البرلمان الإصرار بقوة حتى يتم إرضاء المستعمرة"، وهو ما أدى إلى تبني مشروع تمديد صلاحيات الإداريين بالإجماع من قبل نيابة غير المستوطنين[3]، كما قام النائب فينا (Venat) بإيداع طلب إعادة سلطات قانون الأهالي للإداريين[4].

وكان لمؤتمر رؤساء البلديات الذي انعقد في 27 ماي 1920 نفس قرارات النيابات المالية، والتي جاءت كما يلي[5]:

1- إعادة السلطات التأديبية لإداريي البلديات المختلطة

2- العودة لتطبيق الحجز على الأهالي

3- العودة للحكم على الأهالي في المحاكم القمعية

4- إعادة اتخاذ التدابير ضد البدو الرحل، وأن يتم إرسال الفصائل العسكرية إلى المراكز المعزولة

5- أن يتم فرض رخصة التنقل عليهم أثناء تنقلاتهم

6- إلغاء حق الاقتراع للأهالي وتخفيض عدد المستشارين البلديين الأهالي

7- يمكن لجميع السكان الأهالي الحصول على منصب القايد شرط تقديمه كل الضمانات المطلوبة وحسن الخلق

8- زيادة عدد الممثلين الأوربيين في البلديات المختلطة

9- أن يقوم الإداري بوظائف النيابة العامة لدى المحكمة القمعية في الدائرة القضائية

[1] **Délégations financières algériennes,** DNC, 29 octobre 1919, p 58.
[2] **Ibid.** p 58.
[3] **Ibid**. p 60.
[4] **Délégations financières algériennes**, DNC, séance Du 16 mai 1920, p 239.
[5] **Délégations financières algériennes,** DI, séance de 28 mai 1920.

10-إعادة حق الدرك في التفتيش فيما يخص الأهالي دون أمر مسبق من قبل الإدارة القضائية.

وقد تم تبني النقاط التسعة الأولى بالإجماع، أما النقطة العاشرة فقد تم "قبولها مبدئيا تم إحالتها إلى اللجنة الدائمة".

أما النواب الجزائريون في النيابات المالية الأهلية فقد عارضوا مطالب المعمرين، حيث طالب كل من الأمير خالد وقايد حمود و الدكتور موسى إلغاء كل القوانين الاستثنائية وتطبيق القانون العام على كل الجزائريين دون استثناء في الجنس والدين[1]، كما التمس الدكتور موسى من الحاكم العام أبل (Abel) عدم الاهتمام "بالاقتراحات المناهضة للديمقراطية المتبناة من قبل مؤتمر رؤساء البلديات"، والتي لا تهدف حسبه "إلا للإخلال بالوضع الاجتماعي للجزائر من أجل تبرير ضرورة مراجعة قانون 1919"[2].

IV- مسألة هجرة اليد العاملة الجزائرية نحو فرنسا

بدأت فرنسا تتوجه نحو اليد العاملة الجزائرية بداية من سنة 1906 عن طريق منح عدد أكبر من رخص السفر للجزائريين، حيث كانت هذه الرخصة مشترطة ليتمكن أي جزائري من مغادرة مقر سكناهو كان هذا الإجراء يهدف حسب جون ميليا إلى "مراقبة تصرفات الأهالي الذين كنا معهم في حالة حرب بشكل أفضل"[3].

ومع تزايد احتياج المصانع الفرنسية لليد العاملة الجزائرية، وبمبادرة من النائب البرلماني ألبان روزي (Albin Rozet) سنة 1914 تم إلغاء رخصة السفر عن طريق المادة 17 من قانون 14 جويلية 1914 والتي تنص على أنه "لن يتم استلزام رخصة السفر من الآن فصاعدا

[1] **Délégations financières algériennes,** DI, section arabe, séance de 26 mai 1920, pp 47-48
[2] **Ibid.** 18 mai 1920, p 91.
[3] Jean Melia, **Le triste sort des indigènes musulmans**, 5ème éd, Mercure de France, Paris, 1935, pp 135-138.

في كل الأرض الفرنسية والجزائرية والمستعمرات وبلدان الحماية"[1]. وبعد فترة قصيرة وبداية الحرب العالمية الأولى في 28 جويلية 1914، تأكد الفرنسيون أن إلغاء رخصة السفر كان قرارا سليما حيث أنه من التناقض اشتراط رخصة السفر على الجزائريين الذين كانت فرنسا بحاجة إليهم في جيشها ومصانعها[2].

جراء سن هذا القانون واحتياج فرنسا لليد العاملة لتعويض العمال الفرنسيين المجندين، ارتفع عدد المهاجرين الجزائريين خلال فترة الحرب إلى 270 ألف مهاجر، عمل 120 ألف منهم في التجهيزات العسكرية ومعامل الذخيرة وفي المواصلات والمناجم، وحفر الخنادق بجبهات القتال، حيث كان يتم نقل اليد العاملة الجزائرية إلى فرنسا بشكل إجباري أثناء الحرب[3].

أدت معرفة الجزائريين بفرنسا أثناء عملهم فيها وازدياد حاجة هذه الأخيرة لليد العاملة من أجل إعادة البناء إلى زيادة هجرة اليد العاملة الجزائرية بعد الحرب للعمل في المصانع والحقول، حيث أصبحت هجرتهم طواعية بعد انتهاء الحرب بعد ملاحظتهم لفرق المعاملة بين الفرنسيين في فرنسا والمعمرين في الجزائر قائلين حسب تعبير فرحات عباس: "إنهم في فرنسا يحبوننا، إنهم في فرنسا يعاملوننا بالحسنى، إنهم في فرنسا يعلموننا العمل"[4].

بدأت معارضة المعمرين والإدارة الاستعمارية للهجرة ومطالبهم بإعاقتها تشتد، حتى أصبحت من أهم القضايا السياسية والإعلامية في الجزائر، حيث انطلقت حملة الصحافة وضغوطات المعمرين وممثليهم في مختلف المجالس، ففي النيابات المالية سنة 1922 حذر النائب بونيفاص (Boniface) من "خطر السماح باستمرار الهجرة" والتي اعتبر أنها "ستؤدي إلى مخاطر كثيرة" تتمثل في "إفراغ خزان اليد العاملة الجزائرية"، كما تأسف النائب غال (Galle) لعدم إمكانية الإدارة القيام بمنع الهجرة بسبب إلغاء رخصة السفر، حيث أصبحت الإدارة "بدون سلاح"[5].

---

[1] Jean Melia, **op.cit**, p 138.
[2] **Ibid**.
[3] عبد الحميد زوزو، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 15.
[4] فرحات عباس، **الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة الشاب الجزائري 1930**، ترجمة أحمد منور، منشورات الجزائر للكتب، 2015، ص 57.
[5] **Délégations financières algériennes,** DNC, séance de 15 juin 1922, pp 985-986

وأمام طلبات تدخل الإدارة لمنع الهجرة، رد مفوض الحكومة ميرانت (Mirante) بالقول بعجز الإدارة عن فعل أي شيء، مذكرا بأن "رخصة السفر بين الجزائر وفرنسا تم إلغاؤها عن طريق قانون" حيث اعتبر أن الوسيلة المتاحة هي استعمال الإدارة سلطتها المعنوية بمحاولة إقناع الأهالي بنقص فرص العمل في فرنسا"[1].

وجه آبو (Gabriel Abbo) -رئيس فيدرالية رؤساء بلديات الجزائر والنائب البرلماني (1921-1924)- إلى كل البلديات نص أمنية، والتي نشرت في "**جريدة البلديات**" بتاريخ أول ديسمبر 1923 تحت عنوان: "لا بد من تنظيم هجرة العمال الأهالي" مما جاء فيها: "...إن المجلس يعتمد على إخلاص منتخبي المستعمرة والسيد الحاكم العام من أجل المساعدة على تحقيق الأمنية المرسلة ... لتأمين الميتروبول من قدوم أشرار خطيرين إليه والاحتفاظ في نفس الوقت باليد العاملة للزراعة الجزائرية، هي بالتأكيد هزيلة، لكنها رغم كل شيء مفيدة للاستعمال في الجزائر، ولكن في الجزائر فحسب"[2].

كانت كل مطالب المعمرين لإلغاء حرية الهجرة وإعاقتها تهدف إلى إغراق الجزائر باليد العاملة من أجل استغلالها بأبخس الأجور وأسوأ الظروف حيث ازدادت الضغوطات ضد الهجرة الجزائرية من قبل المعمرين سنة 1924، حيث بدأ البحث عن أساليب وطرق جديدة لإعاقتها، حيث اقترح نائب النيابات المالية باسيريو (Passerieu) في جلسة 13 جوان 1924 لنيابة غير المستوطنين طريقة لإعاقة الهجرة بقوله: "مثلما نفرض على المسافرين من الدرجة الثالثة التلقيح عندما يأتون إلى فرنسا، يمكننا كذلك مراقبة الهجرة عن طريق وسائل مشابهة ..."، كما طلب النائب بيليسيي (Pellissie) في جلسة 14 جوان 1924 في نيابة المستوطنين من الإدارة الاستعمارية تحديد الهجرة عن طريق وسائل غير مباشرة إن لم تتمكن من منعها تماما، حيث عرض عدة إجراءات متمثلة في: "المعاينة الطبية، توفير الأموال المطلوبة للسفر، شهادة التوظيف ... الخ، إذا تم إخضاع كل من يحاول الهجرة لهذه الإجراءات المختلفة، فإنكم

[1] **Délégations financières algériennes,** DNC, séance de 15 juin 1922, p 987.

[2] فرحات عباس، **الشاب الجزائري**، المرجع السابق، ص ص 58-59.
يرد فرحات عباس بقوله: "إنه يضع – يعني آبو- الدفاع عن الأهالي ومصلحته في المقدمة من أجل أن يخفي استغلالا دنيئا لهذا الأهلي بالذات ... ماذا علينا أن نستخلص عندما يستغل إقطاعي استعماري هذه الطريقة ذات الإستراتيجية المنحطة من أجل أن يحتفظ بيد عاملة لا حماية لها (**نفسه**، ص 64).

ستحتفظون بها بسهولة"[1]، وأمام إشارة مفوض الحكومة إلى أنه "لا يجب النسيان أن حرية تنقل الأهالي بين الجزائر وفرنسا تم إتمامه عن طريق قانون 14 جويلية 1914"، رد النائب دوسي (Dussaix) بقوله: "في وضعية استثنائية، يجب خلق إجراءات خاصة، لذلك يجب علينا خلقها"[2].

تمكن المعمرون جراء الضغط والاحتجاجات المتواصلة خاصة في النيابات المالية يومي 13 و14 جوان 1924 من التأثير على الحكومة التي رضخت لهذه الضغوطات حيث كانت التعليمات الوزارية بإنشاء نظام للتنقل المراقب، حيث يتوجب على كل مهاجر تقديم عقد عمل، وشهادة طبية، وبطاقة تعريف ليتحصل على شهادة ركوب، وهذا أدى إلى تناقص كبير في عدد الرحلات[3].

كما تعقدت شروط الهجرة أكثر بعد ذلك، حيث تم إضافة شروط أخرى للشهادة الطبية وبطاقة التعريف، تتمثل في بطاقة تلقيح سارية المفعول لمدة 5 سنوات، وإتمام التجنيد العسكري، وكذا محضر السوابق العدلية تثبت أنه لم يكن محل متابعة قضائية في السابق، ومبلغ مالي يضمن له الإقامة في فرنسا أثناء فترة البحث عن العمل قيمته 150 فرنك، وقد أقر مجلس قضاء الجزائر عن طريق قرار 27 جويلية 1927 على أن بطاقة التعريف لديها قيمة قانونية مساوية لجواز السفر، وبسبب الغش في استخراجها تم إصدار مرسوم آخر في 4 أفريل 1928 يضيف شروط جديدة تتمثل في معاينة طبية مضادة عند المغادرة ووثيقة تثبت دفع مبلغ الكفالة، وتذكرة السفر[4].

تم فرض هذه الشروط حول الهجرة جراء حملة كبار المعمرين بمساعدة الإدارة الاستعمارية، والتي تمكنت من التأثير على الحكومة الفرنسية التي كانت مؤيدة للهجرة.

---

[1] Jean MELIA, op.cit, pp 139-140

[2] **Ibid.** p 141

[3] Claude COLLOT, **les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962)**, OPU, 1987, p 302

ردا على التساؤل عن عدم عرض مسألة الهجرة على البرلمان وسنه كقانون، قال مورينو في تحقيق **للوبوتي جورنال (Le Petit Journal)** في 19 فيفري 1925: "... مشروع قانون يهدف لتحديد الهجرة الأهلية سيثير في الغرفة نقاشا حساسا من الأفضل تجنبه" (Jean MELIA, **op.cit**, p 142)

[4] Claude COLLO, **op.cit**, p 303

عارض النواب الجزائريون هذه الإجراءات في مرات عديدة حيث عبر نائب النيابات الأهلية رومان بأن الجزائريين ليس هدفهم الهجرة وإنما البحث عن عمل في الأرض، وبما أنهم لا يملكون أراضي فيتوجب عليهم الهجرة للبحث عن عمل[1]، أما الأمير خالد، ففي رسالته لرئيس الحكومة الفرنسية إدوارد هيريو طلب فيها "الحرية المطلقة للعمال الأهالي من كل الفئات والأصناف في الذهاب إلى فرنسا"[2].

كما نشر فرحات عباس مقالا في أفريل 1924، والذي أعاد نشره في كتابه "الشاب الجزائري" سنة 1930 أوضح فيه معاناة الجزائريين واستغلال المعمرين لهم، منتقدا الأساليب الاستعمارية للاحتفاظ باليد العاملة الجزائرية، حيث أكد أن هدف إعاقة هجرة اليد العاملة الجزائرية ما هو إلا من أجل استغلالها بأبخس الأثمان، حيث يتأسف يقول: "...ألا يحق للعامل الجزائري، وقد أرهقته الضرائب، وقد نافسته في عقر داره يد عاملة قدمت من مختلف أصقاع أوربا، وترك لحاله بلا تعليم ولا قوانين اجتماعية، ألا يحق له أن يهاجر بدوره لتفادي البؤس ورواتب الجوع والإفلاس؟"[3].

خلاصة

وهكذا يتبين أن الحكومة والبرلمان الفرنسيين كانا يحاولان مسايرة تطور الشعب الجزائري، وذلك بالعمل على دمج بعض فئات الشعب الجزائري في القانون العام الفرنسي، وعلى إلغاء بعض القوانين الاستثنائية التي تم فرضها في فترات الاحتلال والثورات الشعبية، غير أن الإدارة الاستعمارية والمعمرين كانوا يحاربون أي تغيير في وضع الجزائريين، وبالعكس من ذلك يطالبون بتوسيع القوانين الاستثنائية وإصدار قوانين أخرى أكثر فضاضة لزيادة ثرائهم عن طريق إفقار الجزائريين.

كان رضوخ الحكومة الفرنسية للإدارة الجزائرية وللمعمرين بسبب اعتبارهم أساس ضمان وبقاء استعمار الجزائر. ورغم محاولاتها للإصلاح، إلا أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة لم تكن مستعدة لمواجهة المعمرين. ومن أجل إيجاد سبل جديدة لتطبيق الإصلاحات، قامت حكومة

[1] **Délégations financière algérienne**, séance plénière, 22 juin 1922, p 580
[2] **Action Française**, 5 juillet 1924, p 3.
[3] فرحات عباس، **الشاب الجزائري**، المرجع السابق، ص ص 55-66.

بول بانلوفي (Paul Painlevé) (17 أفريل - 22 نوفمبر 1925) بتعيين موريس فيوليت حاكما عاما للجزائر سنة 1925 بهدف تطبيق الإصلاحات وتقريب الجزائريين من فرنسا خاصة بعد بدايات ظهور تيارات الحركة الوطنية، وبداية تكتل الجزائريين لطلب الإصلاحات وكذا الاستقلال.

الفصل الثالث

محاولات الحاكم العام موريس فيوليت الإصلاحية و تكتل الإدارة الاستعمارية والمعمرين لإعاقتها (1925-1927)

I- تعيين موريس فيوليت حاكما عاما للجزائر ومعارضة المعمرين

II- برنامج فيوليت في الجزائر وعوائق الإدارة الاستعمارية

III- حملة المعمرين لتنحية فيوليت ومواقف الجزائريين

الفصل الثالث: محاولات الحاكم العام موريس فيوليت الإصلاحية وتكتل الإدارة الاستعمارية والمعمرين لإعاقتها (1925-1927)

أمام تزايد سيطرة المعمرين في الإدارة الاستعمارية ومقاومتهم للمشاريع الحكومية الفرنسية في الجزائر، قررت الحكومة الفرنسية تحت رئاسة بول بانلوفي (Paul Painlevé) تعيين على رأس الحكومة العامة أحد الشخصيات المتمرسة في السياسة والعارفة للإدارة الاستعمارية وأوضاع أهالي المستعمرات، وهو موريس فيوليت خلفا لثيودور ستيق (Theodore Steeg).

كان الهدف من تعيين فيوليت هو العمل على إنقاص سيطرة المعمرين على إدارة الجزائر وتحقيق بعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية لفائدة الجزائريين، وإيجاد السبل السياسية والقانونية لإدماج بعض الفئات من الجزائريين في الحياة السياسية الفرنسية. وأمام هذه المساعي، قام المعمرون وممثليهم في الإدارة الاستعمارية بحملات شرسة ضد هذا الحاكم العام سواء في سياسته الاستعمارية وشخصه، وبذلك، فقد كانت فترة حكم فيوليت هي فترة تنافس في أهلية إدارة الجزائر بين الحاكم العام -ممثل الحكومة الفرنسية- من جهة، وكل المعمرين ومجالس الإدارة الاستعمارية والصحافة من جهة أخرى كما سيتبين ذلك في هذا الفصل.

I- تعيين موريس فيوليت حاكما عاما للجزائر ومعارضة المعمرين

1- موريس فيوليت وسيرته السياسية والإعلامية

ولد موريس فيوليت في جانفيل (Janville) في 3 سبتمبر 1870[1].انتقل إلى باريس لدراسة الحقوق بعد حصوله على البكالوريا، حيث كانت العادات العائلية تفرض عليه التسجيل في كلية الحقوق للحصول على شهادة الليسانس ليصبح محامي لأنها الطريق التي تقود إلى السياسة[2].وفي 1892 تحصل على الليسانس وأصبح محامي، حيث دخل في خدمة البرلماني ألكسندر ميليران مؤسس الاشتراكيين في الغرفة[3] كسكرتير برلماني (secrétaire

[1] جانفيل هي بلدية فرنسية تقع في محافظة أور ولوار (Eure-et-Loir) وهي تقع في إقليم بوص (Beauce). وهي تقع جنوب باريس بـ 76 كلم بخط مستقيم.

[2] Françoise GASPARD, « un homme trois républiques », in **De Dreux à Alger, Maurice viollette 1870-1960**, l'Harmattan, Paris, 1991, pp 13 - 14.

[3] Françoise GASPARD, « un homme trois républiques », **op.cit**, p 14.

parlementaire)، والذي أدى به للتردد على أروقة قصر البوربون، ولما أصبح ميليران وزيرا للتجارة سنة 1900 في حكومة والداك روسو (Weldeck Rousseau)، رافقه فيوليت كرئيس ديوانه (chef de cabinet)[1].

انتقل فيوليت لأول مرة إلى درو[2](Dreux) لخلافة ميليران، حيث تم اختياره مرشحا للراديكاليين في نوفمبر 1901، لذلك فقد انتخب نائبا عن منطقة درو في البرلمان سنة 1902، والذي تم إعادة انتخابه باستمرار حتى 1919[3].

بداية من 1902، شغل فيوليت عدة مهام سياسية، جعلته جديرا أن يكون من الأوائل فيما يخص طول المهام الانتخابية حيث شغل منصب رئيس بلدية لمدة 51 سنة، مستشارا عاما لمدة 56 سنة، رئيسا لمجلس محافظة أور ولوار لمدة 40 سنة، وبرلمانيا لمدة 36 سنة[4] وسيناتور لمدة 10 سنوات.

وبالإضافة إلى التزامه السياسي، فقد اهتم فيوليت بالمجال الإعلامي، حيث قام بإنشاء جريدة نصف أسبوعية محلية في درو وهي **L'Action Républicaine** في 1902، كما كان مديرا لجريدة يومية تابعة للمحافظة وهي **L'Indépendant d'Eure-et-Loir**، حيث كانت سيطرته على وسائل الإعلام هاتين عنصرا لإستراتيجية انتخابية، ووسيلة لتعزيز مكانته في المنطقة[5].

كتب فيوليت حوالي 3000 مقال افتتاحي في **L'Action Républicaine** بين 1902 و 1960، وعدة مئات في **L'Indépendant d'Eure-et-Loir** بين 1920 و 1948، ثم في اليومية الجهوية **La République du Centre** بين 1948

[1] Marius MOUTET, « Maurice Viollette », **Bulletin des amis de Léon Blum,** n°10, décembre 1961-avril 1962, p 11.

[2] تقع شمال فرنسا، شرق باريس ب 73 كلم بخط مستقيم.

[3] **Ibid**.

[4] Françoise GASPARD, « un homme trois républiques » **op.cit**, p 9.

[5] Françoise GASPARD, « Maurice Viollette, patron de presse et éditorialiste », in, **De Dreux à Alger, Maurice Viollette**, l'Harmattan, Paris, 1991, p 55.

و 1960، بالإضافة إلى المقالات التي كتبها في الصحافة الوطنية، حيث استمر في الكتابة بانتظام لمدة 60 سنة للتعليق على الأوضاع السياسية على ممر الأحداث[1].

أما في المجال الإيديولوجي، فقد انظم فيوليت إلى الماسونية، حيث تم استقباله في أحد المحافل الماسونية التابعة لرهبانية *Grand Orient*[2] في 1893 بعمر 23 سنة، وبقي مخلصا لها حتى وفاته[3].

لقد استفاد فيوليت منذ وصوله إلى درو من مساندة الماسونية عن طريق الكاتب الماسوني ديرانتل (Durantel)، الذي ساعده على انتخابه نائبا برلمانيا في ماي 1902، وبعد انتخابه فقد قام فيوليت بجمع الماسونيين، في محفل جديد قام بإنشائه في درو في 11 نوفمبر 1904 تحت تسمية "Justice et Raison"، والذي لم يقبل رئاسته إلا في 1914، حيث كان هذا الأخير ورشة سياسية، أعضاؤه يشاركون في كل الحملات الانتخابية لفيوليت، كما كان هذا المحفل أساس إنشاء جمعية للتعليم، ولوحدة من رابطة حقوق الإنسان في درو، حيث كان الماسونيون حاضرون في كل الجمعيات الجهوية، وهو ما سهل الترسيخ السياسي لفيوليت، والذي عين رئيسا لبلدية درو في 1908، وتم إعادة انتخابه نائبا برلمانيا في 1910 و 1914[4].

لقد كانت سيطرة فيوليت على الصحافة المحلية في درو، وانضمامه إلى الماسونية، عاملين أساسيين لاستمرار مسيرته السياسية الطويلة بين 1902 و1960، حيث تم انتخابه وتعيينه في عدة مهام ومناصب سياسية، فبالإضافة إلى المناصب التي ذكرناها، فقد كان عضوا في لجنة الميزانية موكل بتقارير ميزانية المستوطنات في 1910، نائب رئيس مجلس النواب بين 1914 و1917، وزير للتموين والنقل البحري في حكومة ريبو (Ribot) في 1917 لمدة أربعة أشهر، مقرر عام للميزانية سنة 1924، وحاكم عاما للجزائر في 1925، كما انتخب نائبا

[1] Françoise GASPARD, «Maurice Viollette, patron de presse et éditorialiste»,**op.cit**, p55

[2] هي أقدم رهبانية ماسونية في فرنسا، وأهمها في أوربا، أنشئت في 1773 وذلك بتحويل المحفل الماسوني الكبير الذي أسس في 1738 إلى هذه الرهبانية، تشمل عام 2015 على 1250 محفل ماسوني، و52 ألف عضو.

[3] André COMBES, « Maurice Viollette, Franc-maçon », in, **De Dreux à Alger, Maurice Viollette »**, l'Harmattan, Paris, 1991, p 36.

[4] André COMBES, **op.cit**, p 41.

برلمانيا في 1928 بعد عودته من الجزائر، وأصبح سيناتورا بين 1929 و1938[1]. ووزير دولة في حكومة الجبهة الشعبية بين 1936 و 1838.

أثناء الاحتلال الألماني، ألغيت مهامه في رئاسة بلدية درو في 11 ديسمبر 1940، وفرضت عليه الإقامة الجبرية في 1 فيفري 1941، ولما عاد إلى درو في 1944، أعيد انتخابه رئيسا لبلدية درو بين 1944 و1959 -استمر فيوليت في رئاسة البلدية بين 1908 و1959، ولم ينقطع إلا بين 1940 و 1944-، وبرلماني بين 1946 و 1955، ومستشار عام ثم رئيس المجلس العام بين 1945 و1960، وتوفي يوم 9 سبتمبر 1960 بعمر تسعين سنة[2].

أما فيما يخص المستعمرات، فقد بدأ فيوليت اهتمامه بها بداية من 1910، حيث كان عضوا في لجنة الميزانية مقررا لميزانية المستعمرات، ما أدى به لدراسة تقارير المفتشين العامين للمستعمرات والاستعلام حول سير الإدارة الفرنسية فيها. وقد جلبت هذه التقارير اهتمامه حيث قام بفضح وكشف الإدارة الاستعمارية وممارساتها في الهند الصينية[3] وإفريقيا الاستوائية[4]

[1] Marius MOUTET, **op.cit**, p 11.

[2] www.assemblee-nationale.fr .

[3] بعد دراسته لتقارير المفتشين العامين للمستعمرات، ثار فيوليت ضد السياسة الذي يقوم بها الاستعمار في منطقة أنام (Annam)، حيث قام بكشف جماعة من المعمرين في هذه المنطقة من الفيتنام، على رأسهم عضو المجلس الأعلى للمستعمرات دو مونبيزات (De Monpezat) والذين يقومون باللصوصية والإجرام ضد الفائدة العليا لفرنسا. كما اتهم فيوليت الحاكم العام للهند الصينية Klobukwski في استجوابه للحكومة حول السياسة الأهلية في الهند الصينية، حيث قامت الحكومة بإنهاء مهامه وعرض منصب الحاكم العام على فيوليت، غير أنه رفضه بسبب شرط التخلي عن عهدته البرلمانية (Françoise MODORE, « Viollette l'arabe, le gouverneur général », in **De Dreux à Alger Maurice Viollette**, l'Harmattan, Paris, 1991, p 99)

[4] كانت إفريقيا الاستوائية مقسمة على 42 شركة، لكل منها امتياز تجاري، قام فيوليت بالتحقيق حول إحدى هذه الشركات، وهي نغوكوسانغا، وهي شركة استعمارية تدعي أنها تقوم بتجارة المطاط، لكنها في الحقيقة مكرسة لتجارة الأسلحة والمخدرات[4]. كانت منطقة عمل نغوكوسانغا لها حدود مشتركة مع الكامرون مستعمرة ألمانيا، وكانت الشركة تحتج باستمرار عن تعدي التجار الألمان على إقليمها، وتطالب بتوسيع امتيازاتها بصفة تعويض لها، وتستغل كل حدث صغير في إقليمها للمطالبة بتعويضات أخرى، عن طريق ابتزاز الحكومة وتهديدها بفرض غرامات مالية على الشركات الألمانية في وقت كانت فيه العلاقات بين فرنسا وألمانيا متوترة بسبب التنافس الذي كان قائما بينهما على المغرب. قام فيوليت بتفكيك هذه الحيلة، وكشف التصرفات التي تقوم بها هذه الشركة وأعوانها لبلوغ أهدافهم، حيث وجه فيوليت باتهامات عنيفة ضدها، فتبنت الغرفة موقفه ورفضت بأغلبية ساحقة التعويض الذي تم عرضه (Françoise MODORE, **op.cit**, pp 101-102.).

كما قام بعرض مشروع لتجنيس أهالي المستعمرات[1] حيث كان يهدف من ذلك لإيجاد الوسائل لإدماج الأهالي تدريجيا ضمن حقوق المواطنين"[2]، غير أنه لم يكن ضد الاستعمار[3]، وإنما كان يرى وجوب إصلاحه من أجل ضمان استمراريته، ومن هذه القناعة، فقد وصل إلى الجزائر بإصلاحات سياسية واجتماعية في فائدة الجزائريين، ودعم المستوطنين الصغار، وكذا إعادة تنظيم الإدارة الاستعمارية وإنقاص سلطة المعمر ين فيها.

[1] قام فيوليت بعرض مشروع قانون يتمثل في تجنيس الأهالي أودعه سنة 1915 في مكتب الغرفة البرلمانية، من أجل إدخال النخبة الأهلية في المواطنة الفرنسية، حيث يقترح أسلوبين للحصول على المواطنة حسب هذا القانون: أ- الأهلي الذي يقوم بالتخلي عن أحواله الشخصية، يمكنه الحصول على المواطنة الكاملة بشرط إقامته بالبلاد الفرنسية 10 سنوات، أو قام بمهام لفائدة فرنسا. ب- الأهالي الذين لا يريدون التخلي عن أحوالهم الشخصية يمكنهم الحصول عليها بشكل شخصي، بشرط: صليب الحرب، أهلية فلاحية، أهلية مدنية ... إلخ، وهذا التجنيس يمثل نصف مواطنة (Françoise MODORE, **op.cit**, p 101.).

[2] **Ibid**.

[3] تظهر فكرة في هذه المسألة بجلاء من خلال خطابه في المؤتمر الوطني لرابطة حقوق الإنسان لسنة 1931 الذي خصص لدراسة ظاهرة الاستعمار، حيث دافع فيوليت عن الاستعمار باعتباره حدثا تاريخيا لا يمكن انتقاده: "كيف يمكن التفكير اليوم باسم أفكارنا لسنة 1930 بوصف ظاهرة تمتد على طول كل عصور التاريخ؟" حيث اعتبر أن المسألة الوحيدة التي يمكن دراستها هي "مسألة الحقوق" والتي اعتبرها فيوليت غير ناتجة عن حادثة الاستعمار، لذلك فإن "المسألة الوحيدة التي يمكن دراستها -حسبه- هي: بأي شرط الأمم المتطورة لديها الحق بالاحتفاظ بالسكان الذين احتلتهم، وفي أي شرط يمكنها القيام بذلك؟" (Ligue des droits de l'homme, **Le congres national de 1931, compte-rendu sténographique 23-25 mai 1931**, paris, 1931, p 311).

كانت حجة فيوليت في دفاعه عن الاستعمار في هذا المؤتمر تتمثل في نقل الحضارة إلى البلدان المتخلفة: "إذا كان -الاستعمار- في الأصل عن طريق القوة، فإن ذلك ليس أقل صحة من قيامه بنقل بعض المنافع"، حيث أن "الحدث الاستعماري يفرض واجبات كبرى جدا" تتمثل في "العمل على إنهاض هذه الشعوب البائسة والسماح لها بالتطور". كما يعتبر فيوليت أن الحادثة الاستعمارية لا يمكن انتقادها ولا تقييمها، وإنما يجب على الجميع النضال ضد المشاكل الاجتماعية: "أؤكد أنه في المستوطنات كما في فرنسا، المشكل الاجتماعي هو الذي يجب أن يطرح، عن طريق النضال ضد البؤس والشقاء، ضد الكحول، وضد أجور المجاعة، وضد كل استغلال لهذه الشعوب ..." (**Ibid**. p 321).

انتقد شالاي (Challay) -عضو رابطة حقوق الإنسان- أفكار فيوليت حول الاستعمار، حيث رد عليه بقوله: "تقول لنا بأن الاستعمار مشروع عندما يحمل الشعب المستعمر معه كنزا من الأفكار والعواطف لشراء الشعوب الأخرى، نعم، ولكن من يقدر هذا الكنز من الأفكار والعواطف؟، من سيقدر هذه الحضارة؟، نحن من يقوم بتقديرها لأنفسنا بفرضها على الآخرين ... ماذا سنقول مثلا لو جاء الأمريكيون يقولون « هؤلاء الفرنسيون، ما هذه الحالة الحضارية المتخلفة التي يعيشون فيها ... لنحمل لهم فوائد حضارتنا !» فلن يكون لنا ما نقوله" (**Ibid**. p 295)

2- تعيين فيوليت حاكما عاما ومعارضة المعمرين

1.2- تعيين فيوليت:

كان تعيين موريس فيوليت على رأس الحكومة العامة للجزائر نتيجة لتغيير حكومي في فرنسا، فبعد سقوط حكومة هيريو في أفريل 1925، قام رئيس الجمهورية قاسطون دوميرق (Gaston Doumergue) بتعيين الاشتراكي وصديق فيوليت بول بانلوفي (Paul Painlevé) رئيسا للحكومة، حيث أدى هذا التغيير الحكومي إلى تغييرات كبيرة في الإدارة العليا لفرنسا. أما في الجزائر، فبعد تعيين ثيودو ر ستيق (Steeg) وزيرا للعدل، أصبح منصب الحاكم العام شاغرا، فقام بانلوفي بعرض هذا المنصب على فيوليت رغم أن هذا الأخير رفض في عدة مرات مناصب فيما وراء البحار[1]، حيث رفض من قبل: منصب سفير في أنقرة، الحكومة العامة في مدغشقر، الحكومة العامة للهند الصينية، وأخيرا في 1925 المفوضية العليا للسلام[2].

غير أنه قبل هذه المرة الحكومة العامة للجزائر، حيث اشترط تعيينه في "مهمة" من أجل احتفاظه بالنيابة البرلمانية، كما طلب من الحكومة تأخير نشر تعيينه إلى ما بعد الانتخابات البلدية التي ستكون في 3 ماي 1925. وتم قبول هذه الشروط، حيث حمل المرسوم على تعيين "موريس فيوليت في مهمة مؤقتة في الحكومة العامة للجزائر"، ولم يتم إمضاءها من قبل رئيس الجمهورية إلا في 5 ماي 1925، ونشرت في الجريدة الرسمية في 13 ماي 1925[3].

وصل موريس فيوليت إلى الجزائر في 27 ماي 1925 برفقة زوجته ومكتبه الخاص، وتم استقباله من قبل محافظ الجزائر ورئيس بلديتها رافي (Raffi) الذي تعهد أمامه بالإخلاص التام للسكان والإدارة الجزائرية، ورد فيوليت على هذه الكلمات بقوله: "جئت كممثل لفرنسا، سأحكم من أجل فائدة البلاد، وليس باسم أي حزب حتى لو كان لي"، وبعدها شرح برنامجه، والذي أنهاه بهذه العبارات: "سيادة رئيس البلدية، أتمنى أن نحتفل معا بعد بضع سنوات بعيد المئوية، والعلم الفرنسي يغطي الجزائر بحمايته لها، ليس لدينا إلا خمسة سنوات من أجل التحضير

[1] Françoise MODORE, **op.cit**, p 97.
[2] Françoise GASPARD, « un homme trois républiques », **op.cit**, p 20.
[3] Françoise MODORE, **op.cit**, pp 97-98.

لهذا العيد التذكاري، يجب علينا سيادة الرئيس أن نذهل العالم بإظهارنا له ما يستطيع فعله... السلم الفرنسي الكبير"[1].

2.2- معارضة المعمرين:

كان تعيين موريس فيوليت على رأس الحكومة العامة للجزائر كقنبلة في الجزائر كما في فرنسا، حيث شن النواب البرلمانيين منذ معرفتهم بهذا التعيين هجوما حقيقيا ضد رئيس الحكومة بانلوفي ليتراجع عن قراره، كما قام سيناتور وهران ديرو ونائب الجزائر فيوري (Fiori) بالذهاب إلى باريس لإبداء رفضهم لهذا التعيين.

لم تبدأ هذه المعارضة بداية من تعيين فيوليت، وإنما منذ احتمال تعيينه في 18 أفريل 1925، حيث كتب الصحفي إيميل بوري (Emile Buré) في جريدة **l'Avenir** في 19 أفريل 1925: "لا يريد بانلوفي إعطاء حقيبة وزارية لفيوليت في حكومته لأنه شخص عصبي، فقام بإرساله إلى الجزائر ... فيوليت ليست له المواصفات التي تسمح له للقيام بأداء مهامه..."[2].

وبعد تعيينه كتبت **les annales africaines** في عددها 21 بتاريخ 22 ماي 1925 بأن: "كانت مسألة تعيين فيوليت بشكل طريف، حيث أنه تم إبعاده عن الحكومة بسبب تشدده وخشونة آرائه، وكان رد فعل فيوليت أن قام بالتهديد بالقيام بالفوضى حيث كانت له وسائله الناجعة، مما أدى بالحكومة للقيام بتعويض له ...وبما أن منصب الحاكم العام كان شاغرا، فقد تم تعيينه لهذا المنصب دون مراعات إن كان مؤهلا لهذا المنصب، كما لم يتم استشارة المستوطنين والبرلمانيين ... هذا التعيين يمثل عملا لا أخلاقيا من الذين قاموا به، ولا يمكن إعطاء صفة أخرى لتعيين حاكم بلد كبير من خمسة ملايين من السكان، ولمهمة صعبة جدا، رجل لم يهيأ أبدا، ولم يقدم أي خدمة للوطن ... إن هذه المعاملة للجزائريين تمثل احتقارا لهم"[3].

[1] Françoise MODORE, **op.cit**, p 102.
[2] **Ibid**. p 98.
[3] **Les Annales Africaines**, n° 21, 22 mai 1925.

ولم تكن هذه المعارضة لفيوليت إلا بسبب سياسته وماضيه المتمثل في انتقاده لتعسف بعض أشكال الاستعمار، وعرضه قانون 1915 حول تجنيس الأهالي، ومعرفتهم بأنه سيهاجم سلطة المعمرين وسياسة الإدارة.

II- برنامج فيوليت في الجزائر وعوائق الإدارة الاستعمارية

لا شك أن قبول موريس فيوليت بمنصب الحاكم العام للجزائر راجع إلى مكانة هذه الأخيرة بالنسبة لفرنسا وسياستها الاستعمارية، فإذا كان قد رفض كل المناصب السابقة الذكر التي عرضت عليه، فإنه وافق في هذه المرة بهذه المهمة الصعبة، رغم معرفته بأنه "سيجازف بالضرورة بتوازنه الشخصي عندما يحاول تحقيق الإصلاحات"[1].

تظهر فكرة فيوليت حول أهمية الجزائر بالنسبة لفرنسا حينما يتحدث حول المستعمرات الفرنسية وكيفية تسييرها بطريقة ناجعة، حيث أورد في كتابه **هل ستعيش الجزائر؟**: "بدون شك، يجب الاحتفاظ لكل واحدة من مستوطناتنا بأصالتها، لكن جميعها يجب أن يلحق ويربط بالجزائر"[2]، ويضيف في موضع آخر: "إن فرنسا لا تستطيع التخلي عن رقابتها على هذه البلاد -الجزائر- التي تمثل ركيزة إمبراطوريتنا الكبرى"[3].

وإذا قبل فيوليت بهذه المهمة في الجزائر، فإن ذلك كان بهدف تهيئة الجزائر وجعلها امتدادا طبيعيا لفرنسا، ومجالا حيويا لها من خلال حل المسائل الشائكة التي تهدد هذا الهدف، لذلك فإن وصول فيوليت للجزائر كان ببرنامج اقتصادي اجتماعي وسياسي، غير أنه لم يبدأ بتطبيق سياسته إلا بعد القيام بتحقيقات وأبحاث ميدانية عن المشاكل التي تعاني منها الجزائر ككل.

[1] Maurice VIOLLETTE, **l'Algérie vivra-t-elle ?, note d'un ancien gouverneur général**, Librairie Felix Alcan, Paris, 1931, p 287.
[2] **Ibid**. p 283.
[3] **Ibid**. p 316.

ومن خلال سياسته الجزائرية، وبرنامجه الإصلاحي، يظهر بأن برنامجه ذو شقين: برنامج من أجل الاستعمار، وبرنامج في فائدة الأهالي، وهما برنامجان يتكاملان من أجل المصلحة العليا لفرنسا والجزائر الفرنسية.

1- برنامج فيوليت في فائدة الاستيطان

1.1- مساعدة الاستعمار الصغير والمتوسط

كانت مساعدة وحل مشاكل المستوطنين الصغار والمتوسطين أساس برنامج فيوليت في فائدة الاستيطان، حيث يعتبر أن نجاح هذا الأخير لا يمكن "إلا عن طريق العائلات المتأقلمة التي قامت بالتمرن القاسي على الزراعة الجزائرية"[1]، كما يرى أن نجاح المستوطنين الصغار والمتوسطين يمثل أساس استقرار فرنسا في الجزائر: "يجب الإدراك أنه ليست الأسباب الإنسانية هي الوحيدة التي يجب أن تحثنا على الدفاع بكل قوة على الاستعمار الصغير والمتوسط، ازدهارهما ضروري إذا أردنا استقرارا حقيقيا ومستداما في إفريقيا"[2].

بدأ فيوليت فيما يخص مساعدة "الاستعمار الصغير والمتوسط" بدراسات وتحقيقات حول الوضعية التي يتواجد فيها المستوطنون في الجزائر، ومن أجل تقدير دقيق للأوضاع، فقد أمر في 1927بتحقيق في مختلف المحافظات الجزائرية حول نتائج الاستعمار والذي لم يتم بشكل كلي إلا في محافظة الجزائر.

وقد أظهر هذا التحقيق -الذي نشر فيوليت نتائجه في كتابه **هل ستعيش الجزائر؟**- تراجع الاستعمار الصغير، فمن مجموع 8000 عائلة تم توطينها عن طريق الإدارة، لم تبق منها إلا 1200، بينما اختفت كل العائلات الأخرى، و"تم التهامها في معظم الحالات من قبل الاستعمار الكبير"[3].

بالإضافة إلى هذا التحقيق، فقد استلم فيوليت عدة رسائل "محزنة ومؤلمة" من عدد من المستوطنين الصغار، الذين "جاءوا إلى الجزائر عن طريق الوعود الخلابة ... وكانوا ضحايا الإدارة

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 26.
[2] **Ibid**. p 36.
[3] **Ibid**. p 23.

التي أخذت أموالهم، وفي الأخير لم تعطهم شيئا مما وعدتهم"[1]، يقول فيوليت: "منذ الآن، لا أحد يمكنه أن يستغرب بأن هذه الوضعية وضعت في نفسي قلقا لا يمكن أن يتركني بدون فعالية".

قام فيوليت من أجل حل هذه المسألة بإرسال تعليمات إلى المحافظين في 21 أكتوبر 1927، يبين فيها نتائج التحقيق، والإصلاحات التي ينوي القيام بها: "قمت بفحص نتائج التحقيق الذي أمرت به حول الإجراءات الواجب اتخاذها للبحث عن الوسائل المساعدة للاستعمار الصغير والمتوسط، ويظهر من خلال التحقيق بأن هذه الحالة هشة جدا، وفي بعض المناطق تدعوا لليأس، وهذا ما تؤكده الشكاوى التي وصلتني في عدة مرات ...إذا كانت عدم كفاية الحصص الممنوحة والنظام القاسي هما السببان الأساسيان لهذه الحالة، فتوجد أسباب أخرى ثانوية:نقص القروض، ونقص وسائل الاتصال والنقل التي تجعل استغلال الأراضي ممكنا، كما أن غياب المياه الصالحة للشرب ومياه السقي تهدد بشدة مستقبل الفلاحين الأوربيين كما الأهالي..."[2].

اتخذ فيوليت أمام هذا الوضع عدة إجراءات: "سأقوم بالانشغال بمسألة القرض بإصلاح مؤسسة الخزينة العمومية ... وتخفيض النفقات الطبية ... وتعبيد الطرق ... وفيما يخص توسيع الأراضي فإن مطالب البلديات يجب أن ترفقها معلومات محددة حول الوضعية الاقتصادية لعائلات المستوطنين بشكل يبرر منحهم حصة إضافية من جهة، وطبيعة الأراضي التي يمكن أن تقوم بإرضائهم ومن جهة أخرى"، كما عمل فيوليت على حل مسألة مياه الشرب والسقي "أنا أبحث عن إمكانية تنظيم بعثة هيدروليكية في كل محافظة، وأتمنى أن يتم ذلك قبل نهاية الشهر"، وينهي فيوليت تعليماته بقوله: "لا يمكنني الحكم حول إمكانية إرضاء المطالب، أو وجوب التماس مبالغ مالية من النيابات المالية إلا بعد معرفة ضرورة الاحتياجات المبررة"[3].

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 27.
[2] **Ibid**. p 31.
[3] **Ibid**. pp 31 - 32.

رغم كل الدراسات والتحقيقات التي قام بها فيوليت، والسعي للبحث عن الحلول والإجراءات، فلم يتم تطبيقها، حيث تمكن مدير الزراعة الذي كان معاديا لهذه الإصلاحات من التأثير على خليفة فيوليت بيار بورد (Pierre Bordes) للتخلي عن هذه القضية[1].

ويظهر من خلال التعليمات التي أرسلها فيوليت للمحافظين، بأن المستوطنين لا يعانون من مشاكل سياسية ولا اجتماعية، وإنما المشكل الأساسي يتمثل في المسألة الاقتصادية المحصورة في الإنتاج الزراعي للمستوطن، لذلك، فقد عمل فيوليت كل جهده من أجل إنجاح الإنتاج الزراعي للمستوطنين، والذي يتمثل في تشجيع المنتجات الزراعية الجزائرية، القرض الزراعي، والسياسة المائية ...الخ.

2.1- تشجيع المنتجات الزراعية الجزائرية

إن سعي فيوليت من أجل تطوير الإنتاج الجزائري كان بعد دراسة ميدانية جادة، ومتابعة متواصلة للتجارب الرائدة في الميدان الزراعي.

فإذا لاحظ أن الاستعمار في الجزائر قد وصل إلى درجة الكمال فيما يخص الكروم[2]، فإنه واصل الإجراءات التي تضمن التطور المتواصل، حيث قام بحذف العلاوة الضريبية في 1927، التي تعفي الأراضي التي تم غرسها حديثا من الضريبة، حيث يرى أنه "من أجل الدفاع عن المعمر، فإن الكروم ضرورية له، وذلك لأنها لا تستلزم نفس كميات المطر كزراعة الحبوب"[3].

لكن الشوط الأكبر في الزراعة الجزائرية عند فيوليت كان من أجل تطوير زراعة الحبوب، حيث أنها تمثل "الوجه الأكثر هشاشة للاستعمار في الجزائر"[4]، ومع ذلك فإن قناعة فيوليت هي إمكانية تطوير هذا الإنتاج، حيث يقول: "رغم كل شيء، ما زلت مقتنعا بأن الجزائر يمكنها زيادة إنتاجها في القمح"، ومن أجل مضاعفة هذا الإنتاج، "يجب أن تكون هناك سياسة جادة، وتوفير المياه، ودعاية لأفضل المناهج الزراعية"[5].

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 32.
[2] **Ibid**. p 38.
[3] **Ibid**. p 39.
[4] **Ibid**. p 43.
[5] **Ibid**. pp 48 - 49.

بدأت محاولة فيوليت لتطوير الإنتاج عن طريق الدعاية لأفضل المناهج الزراعية، حيث قام بوضع منافسات زراعية بلدية في الأوساط الجزائرية الأوربية، والتي فصلها في التعليمات التي قدمها في 25 أوت 1925:

"ضروري القيام بجهد كبير من أجل تطوير إنتاج الحبوب في الجزائر ... يجب أن تكون الجزائر في مأمن من المجاعات أو حتى الندرة، ويجب عليها أن تصبح مصدرة للحبوب التي تحتاجها فرنسا ... سيتم منذ الآن تحديد مكافآت في كل بلدية تمنح عن طريق المسابقات..."، وتتمثل هذه المسابقات في : مكافأة استعمال الأسمدة، مكافأة تنظيف المحاصيل، مكافأة العامل برفقة عائلته، مكافأة الحاصل على أكبر إنتاج...الخ.

ويبدوا أن العائق الأكبر لفيوليت لم يكن طبيعيا ولا ماليا، وإنما العائق يتمثل في النيابات المالية، حيث يقول: "في كل منطقة من فرنسا يتم تنظيم منافسات زراعية ... وفي إيطاليا استطاع موسوليني دفع تطوير زراعة القمح عن طريق المنافسات من هذا النوع، لكنني أخشى بأن الاستعمار الكبير والذي يسيطر على النيابات المالية سيقوم من أجل فائدته الخاصة بمعارضتها بسبب الحرية الاقتصادية للفلاح"[1].

3.1- الانشغال بحل مسألة المياه

لقد عمل فيوليت منذ وصوله للجزائر من أجل حل مسألة المياه، التي هي ضرورية لنجاح الإنتاج الزراعي: "مهما كان تطور المؤسسات التعاونية والقرض في الجزائر، فإن العامل الموزع للثروة وحتى الحياة هو الماء، إذا وجد الماء يوجد محصول جيد، أما عدم وجوده يعني الخراب والشقاء"[2].

فقبل مجيئه للجزائر، قام الحاكم العام السابق ستيق بدق ناقوس الخطر حول أزمة الموارد المائية، حيث لم يتواجد في هذه الفترة إلا سد واحد وهو سد فرقوق (جنوب شرق معسكر) وهذا الأخير كان "ممتلئا بالوحل، سعته قد نقصت إلى النصف تقريبا"[3].

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 55.
[2] **Ibid**. p 77.
[3] **Ibid.**

قام فيوليت بعدة إجراءات: "قمت بدفع كل الدراسات، واستطعت تنظيم مناقصات متتالية في بعض الأشهر لسدود واد فضة، وثلاثة سدود كبرى ... وحين ذهابي، وضعت مناقصات أخرى لثلاثة سدود في إقليم الشمال والجنوب، وهذه السدود التي وضعتها للمناقصة تمثل سعة احتفاظ من مليار متر مكعب، ونفقة من 350 مليون"[1].

وقفت النيابات المالية في وجه فيوليت، حيث قامت بتأخير إنشاء هذه السدود محتجة بالأسباب الاقتصادية رغم أنها وافقت على نفقات من 300 مليون من أجل تزويد السكك الحديدية بالكهرباء، والتي يعتبرها فيوليت بدون ضرورة هامة[2].

ويصف فيوليت معانات سكان الجزائر في مسألة المياه وعدم اهتمام النيبات المالية بقوله: "عند اجتيازنا الأرياف الجزائرية، كانت مطالب كل رؤساء البلديات وكل الإداريين: سيادة الحاكم العام، المياه، المياه، وحتى في المدن مثل قسنطينة وسطيف وسكيكدة، فهي محرومة من المياه في فترة من السنة ... لم أفهم بعد كيف يتم تجاهل المبادرات في هذا المجال والقضاء عليها عوض بذل جهد كبير فيها حيث أنها تصب في الفائدة العليا للمستعمرة"[3].

وإذا كان مشروع بناء السدود الذي حاول فيوليت القيام به لم يتم تحقيقه ميدانيا، فقد حاول عوض ذلك إيجاد سبل أخرى للحصول على الموارد المائية، منها استعمال المياه الارتوازية والاستفادة منها، حيث قام بإرسال منشور إلى المحافظين في 17 نوفمبر 1927، يتمثل في التعليمات والوسائل التي تضمن نجاح هذا الهدف:

"السادة المحافظين، التحقيق حول الاستعمار الصغير والمتوسط أظهر لي استعجال القيام بتنظيم منهجي قادر على إرضاء مطالب البلديات فيما يخص المياه...".

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, pp 78-79.
[2] **Ibid**. p 79.
[3] **Ibid**. p 80.

وتتمثل هذه الإجراءات بالإجمال في إنشاء فريق في كل محافظة يقوم بكل الأعمال التي تخص البحث عن مياه الشرب والسقي، برئاسة مهندس مختص، لديه تحت تصرفه آلة تنقيب 150 متر[1].

قامت النيابات المالية مرة أخرى بإعاقة هذا المشروع، حيث تأسف بقوله: "كنت أتخيل أن المستوطنين في الداخل قد تم تزويدهم بالمياه بغزارة، غير أنه لم يتم القيام بأي شيء، حيث تم استغلال الأموال في أمور أخرى، وما يؤكد بأنه كانت لي نوايا سيئة هو أنني اعتبرت أن ذلك – التزويد بالمياه – أهم من إنشاء ملهى في مدينة الجزائر"[2].

4.1- القرض الفلاحي

إن مسألة رؤوس الأموال للفلاح كانت ترمي بكل ثقلها على نجاح الزراعة أو عدمها، فإذا تمكن المستوطنون الكبار النجاة من هذه المسألة، فإن المستوطنين الصغار والفلاحين الجزائريين خاصة كانوا يعانون منها، وذلك لعدة أسباب يجملها فيوليت في كتابه بقوله: "إن مشكل بيع المحاصيل هو مشكل أساسي، حيث لا يتمكن الفلاح من بيع محاصيله بثمن طبيعي إلا بصعوبة، والفلاح الصغير الأهلي، في سوق نادرة بسبب غياب المشترين، وبسبب ضغط الحاجة والفقر فإنه يبيع سلعته مقابل أثمان رخيصة لدرجة لا تصدق، والتي تؤدي إلى سقوط الأسعار في السوق ... يجب إذن تنظيم القرض الفلاحي"[3].

تلقى فيوليت مباشرة بعد وصوله إلى الجزائر عددا كبيرا من البرقيات من عدة خزينات قامت بإرسالها في شهري أوت وسبتمبر 1925، والتي طلبت تدخله لجعل بنك الجزائر يقبل القرض الفلاحي[4].

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 81.
[2] **Ibid**. p 85.
[3] **Ibid**. p 67.
[4] **Ibid**. p 69.

قام فيوليت بداية بمحادثات مع محافظ البنك المركزي الفرنسي مورو، حيث أظهر هذا الأخير أن سبب تعليق القرض راجع إلى أخطاره، وأنه لا يمكنه السقوط في نفس الأخطاء التي سقط فيها أسلافه، وكان مورو بموقفه هذا مؤيدا من قبل معظم برلمانيي الجزائر[1].

قرر فيوليت الذهاب إلى باريس لتسوية المسألة: "بداية من وصولي، قمت بجمع ممثلي الجزائر في مكتب من غرفة البرلمان لشرح الوضعية الخطيرة، وإقناعهم بأنهم مخطئين بتجاهل مطالب المستوطنين المشروعة، وأنه من غير الممكن بقاء الأوضاع على حالها"[2].

طلب فيوليت من ممثلي الجزائر مرافقته إلى مكتب الوزير مورو لإشراكهم في المناقشة، وكانت هناك ثلاثة جلسات طويلة، حيث أستطاع فيوليت إقناع النائبين فيوري (Fiori) و طومسون (Thomson): "عرضت الحجة القاطعة عندما عبرت بأنه من غير الممكن بأن يتم معاملة المستوطن الجزائري بطريقة سيئة بخلاف الفلاح في فرنسا، في حين أنه أكثر حاجة للقرض من أولئك، كما أن البنك الجزائري لا يمكنه القيام بعمل أقل للفلاحين والخزينات الجزائرية مما يقدمه البنك الفرنسي للخزينات والفلاحين في فرنسا"[3].

وفي نهاية هذه الجلسات، تمت الموافقة على تطبيق النظام المعمول به في فرنسا، وتبني بنك الجزائر من الآن فصاعدا القرض الفلاحي، حيث قام بتسبيق مبلغ 20 مليون لإنشاء بنك فلاحي[4].

يقول فيوليت: "لقد تم تحقيق تقدم كبير فيما يخص القرض الفلاحي، الوسيلة إذن موجودة، يجب فقط جعلها في فائدة الجميع ... إذا كان القرض الفلاحي قد ساعد الاستعمار الكبير، فإنه يوزع بكل أسف في ظروف هشة جدا للاستعمار الصغير والمتوسط، ويؤسفني أنه لم يكن لي الوقت الكافي لحل هذه المشكلة المعقدة جدا"[5].

---

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, pp. 69 - 70.
[2] **Ibid**. p 71.
[3] **Ibid**. pp 71-72.
[4] **Ibid**. p 73.
[5] **Ibid**. p 76.

أمام المجهودات الكبيرة التي قام بها فيوليت في سبيل القرض الفلاحي، فإن النيابات المالية رغم أنها تعارض في كل مرة مشاريع فيوليت، إلا أن النائب هافارد (Havard) أعلن في جلسة للنيابات المالية: "سادتي، أعتقد بأني سأقوم =

2- برنامج فيوليت في المسألة الأهلية

تمثل المسألة الأهلية الشق الثاني لبرنامج فيوليت في الجزائر والأصعب له على الإطلاق، فإذا كانت المعارضة فيما يخص المسألة الاستعمارية تواجهه برفض مشاريعه، فقد قامت فيما يخص المسألة الأهلية بالعمل على إبعاده من الجزائر وتشويه سمعته.

قام فيوليت قبل بداية تطبيق سياسته في المسألة الأهلية بعدة جولات في مختلف المناطق في الشمال والجنوب كما قام بدراسة الشكاوي والتقارير حول وضعية الجزائريين والتي أشار إلى بعضها في كتابه **هل ستعيش الجزائر؟**،منها كشف (bulletin) في سنة 1925، متعلق بالأوضاع المعيشية للعمال الفلاحين الأهالي لمنطقة Beja: "...رغم بساطتهم وقلة احتياجاتهم، فإن هذا الأجر غير كاف ... لا يكاد يكفي من أجل الغذاء، في الصباح يرضون برغيف من الخبز، وفي المساء تجتمع العائلة حول صحن من الكسكسي أو الحشيش المقطوف من الحقول بقليل من الزيت، لكن الخبز يكلف 1.75 فرنك للكلغ، والزيت من نوعية رديئة ثمنها 8.30 فرنك ... تستهلك العائلة التي تحتوي على ثلاثة أطفال معدل 3 كلغ من الخبز يوميا. وبما أن العامل ليس له إمكانية شراء برنوس، فإنه يلبس معطف عسكري، و نلتقي في كل خطوة مع رجال ليس عليهم إلا الملابس الأساسية"[1].

وفي كشف آخر في سنة 1926 بعنوان **"رأي أحد الأهالي عن الوضع الاقتصادي"** ما يلي: "لم يبق للأهالي ثقة في فرنسا، كل الناس يشتكون من عدم وجود السلطة، ويتساءلون إلى متى يبقى تصاعد ثمن الأغذية الأولية ... لماذا تدير فرنسا ظهرها لنا في مثل هذه الأزمة الشديدة، وأكثر من ذلك تدفعنا بأيد مقيدة للمحتكرين ولعمال الضرائب"[2].

رأي آخر في 1926 يقول: "يتوجب جلب انتباه الحكومة حول الوضعية الحالية للعمال الأهالي بعد الارتفاع الجديد للأسعار، في حين أن الأجور لم ترتفع حيث أن الأجرة العادية للعامل المتوسط هي 8 فرنك، وهي أجرة الأغلبية الساحقة من العمال الأهالي في مدينة الجزائر،

=بواجب تقديم الشكر تقديرا للمجهودات التي قام بها الحاكم العام من أجل إيجاد حل في باريس حول مسألة القرض الفلاحي" (**Ibid**. p 75.).

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, pp 128 – 129.
[2] **Ibid**. p 129.

أما مرتب 10 فرنك فهو نادر. من غير المفيد التذكير بأن الخبز بـ 2.35 فرنك، وأن الزيت 9.5 فرنك، والخضر لم تصل أبدا للأسعار الحالية في هذا الفصل، والطماطم بـ 10.5 فرنك مثلا، في هذه الشروط يمكن القول بأنه لا يمكن العيش إلا للعمال العازبين أو المتزوجين بدون أولاد، وإذا زاد عدد أفراد العائلة عن شخصين يبدأ البؤس والشقاء، في حين تصبح الحالة المعيشة يرثى لها حين يكون للعامل 3 أو 4 أطفال، أو يكون الوالدان تحت رعايته"[1].

وقد عمل المعمرون على الإبقاء على هذه الظروف حيث قاموا بحملة واسعة ضد هجرة اليد العاملة الجزائرية للبحث عن سبل العيش بالضغط على الحكومة لوضع قانون يحفظ وفرة اليد العاملة في الجزائر[2]، بهدف زيادة عدد البطالين والذي سيؤدي إلى تدني الأجور[3]. كما قاموا بمعارضة محاولة فيوليت لزيادة أجور العمال الجزائريين بعد إرساله منشور للمحافظين يطلب منهم السعي لزيادة الأجور، حيث ثار المعمرون ضده بحجة أن الزيادة ستجعل الجزائريين لا يعملون إلا أياما معدودة في الشهر، في حين أن "أحد أهم الشخصيات لمحافظة قسنطينة" كتب إلى فيوليت أنه مندهش بهذه المبادرة، وأنه يجب بالعكس تحديد أجر العامل الأهلي الذي يجب أن لا يتعدى "ما هو ضروري للعيش"[4].

وهكذا إذا، فإذا كان الأجر اليومي للعامل الجزائري لا يكفيه حتى للغذاء، فإنه يظهر إلى أي مدى كان الجزائري بعيدا عن شروط الحياة الأساسية التي تتمثل في الصحة، والتعليم، والسكن ... الخ.

---

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 130.
أمام هذا الوضع، قام فيوليت من أجل -ما أسماه- "الوقاية من المجاعة"، بمنع خروج القمح والدقيق حيث شرح ذلك بقوله: "يفهم لماذا كان علي بعد حصاد سيء بالتوسل للحكومة أن تتركني أتخذ الإجراءات التي أعرف أنها غير قانونية لكسر المضاربة، ومنع خروج القمح والدقيق من محافظة وهران..." (VIOLLETTE, **op.cit**, p 131)

[2] VIOLLETTE, **op.cit**, pp 132 - 133.

[3] قام رئيس فيدرالية رؤساء بلديات الجزائر آبو بطلب تحديد هجرة الجزائريين، والذي ظهر في "جريدة البلديات" بتاريخ أول ديسمبر 1923 تحت عنوان "لا بد من تنظيم هجرة العمال الأهالي" جاء فيه: "إن المجلس البلدي يعتقد أن من واجبه أن يلفت نظر الإدارة الجزائرية العليا، ونظر برلمانيي المستعمرة، ونظر فيدرالية رؤساء البلديات، ونظر الحاكم العام إلى وضعية ما فتئت تستفحل أكثر فأكثر من جراء نزوح الجماهير العمالية الأهلية عن المستعمرة"، كما قام آبو بتفصيل الوضع غير المستقر للجزائريين، والذي يهدد -حسبه- فرنسا باستقبالها = =لهذه العناصر المشاغبة، وعن الأمراض التي ينقلونها خاصة السل الذي يسكنهم (Ferhat ABBAS, **De la colonie vers la Province, le jeune algérien**, ANEP, Alger, 2006, pp 27-28).

[4] VIOLLETTE, **op.cit**, p 389.

سطر فيوليت برنامجه في المسألة الأهلية بعد دراسته لحالة الجزائريين، والذي يمكن تقسيمه إلى شقين: المسألة الاقتصادية، والمسألة الاجتماعية.

1.2- المسألة الاقتصادية للجزائريين

أ- **المسألة الغابية:** كانت المسألة الغابية من المسائل التي عمل فيوليت حلها لتحسين الأوضاع الاقتصادية للجزائريين، حيث اعتبر أن أفضل طريقة هي إيجاد حل وسط بين إدارة الغابات والجزائريين من أجل تمكن هؤلاء الأخيرين من الاستفادة من المنافع الغابية، حيث يقول: "الغابة هي كل شيء بالنسبة للأهلي، يرعى قطيه وتزوده بالمواد المنزلية"[1]، ويضيف: "بسبب انشغالها بحماية الغابات تقوم مصلحة الغابات للأسف بالإكثار من العقوبات حول أصغر خطأ"، ويعطي مثلا على ذلك بمنطقة السعيدة، حيث "يوجد فقراء لم يملكوا أبدا عشر فرنكات، تم عقابهم بما بين 15 و 20 ألف فرنك"[2].

أرسل فيوليت ثلاث مناشير للمحافظين، لتطبيق "بعض معايير الانفراج"، ففي المنشور الثاني، من الحاكم العام إلى محافظي الجزائر وهران وقسنطينة في 11 جويلية 1927، يقول:

"راغب في إعطاء التسهيلات للأهالي الفقراء من أجل السماح لهم بجمع وبيع الخشب الميت، والذي يؤدي بهم إلى ربح معيشتهم بالعمل ... قررت بأنه في المستقبل، الأهالي الذين يحصلون على بطاقة معوز، مسلمة من قبل رئيس البلدية أو الإداري بعد طلبهم لها، يتم منحهم بطاقة دائمة من قبل مصالح الغابات صالحة لمدة سنة ... سيتم نزع بطاقة كل مستفيد يقوم بجنحة أو إفراط ... أما فيما يخص غير الفقراء ... فإن البطاقة صالحة لمدة شهر واحد، ويتم الدفع عند استخراجها بـ 5 فرنك لكل حمار - حمولة حمار- ولكل شهر"[3].

وينتقد فيوليت طريقة فرض الغرامات المالية من قبل إدارة الغابات، حيث يعتبرها قابلة للنقاش عندما تتمثل في عدم المشاركة في إطفاء الحرائق: "بالتأكيد يمكننا فهم الغرامات الجماعية

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 143.
[2] **Ibid**. p 144.
[3] **Ibid**. p 254.

عندما تشب الحرائق ولا يحاول سكان الدوار إطفاءها، ولكن عقاب الدوار بالكامل بسبب حريق من جهة ما من القرية فهذا يمثل إفراطا، وفي بعض الأحيان ظلما"[1].

ب- **مسألة الملكية**: اعتبر فيوليت أن ضمان الملكية يمثل أساس المسألة الاقتصادية للجزائريين، والتي تضمن لهم الاستقرار والعمل، حيث يرى أنه "لا يجب نزع ملكيات الأهالي الذين لا يعملون أراضيهم، وذلك لأنهم يستغلونها برعي المواشي، خاصة بعد منع الرعاة الأهالي من دخول الغابات" ويقول بأن "نزع الملكيات يجب أن يمحى نهائيا إلا في حالات خاصة بضمانات أكيدة"[2]، كما ينتقد الإدارة بأنها "تنزع أراضي الأهالي باستمرار -ويرى بأن- نزع الأراضي يجب أن يكون بسبب معقول مقابل تعويض شرط أن لا يكون نقدا"[3].

كما طلب فيوليت التعويض على المباني المنشأة على أراضي الدولة من خلال تعليماته إلى محافظي الجزائر وهران وقسنطينة، يدعوهم إلى القيام بتعويض الجزائريين على مبانيهم المنشأة على أراضي الدولة عند احتياج الإدارة لاستخدامها بعد أن سمحت لهم بالاستقرار فيها، وذلك رغم أن القانون الفرنسي لا يقر بذلك، حيث جاءت التعليمات في 19 نوفمبر 1927 كما يلي[4]:

"لقد شد انتباهي حول حق التعويض للأهالي الذين يقومون بالبناء بالحجر والطين وبأغصان الشجر، والمنشأة على أراضي الدولة، عن طريق الكراء منذ مدة طويلة نسبيا، حيث احتاجتها الإدارة لاستخدامها،

"حقيقة أنه في القانون الفرنسي، البناءات المنشأة على أراضي الغير تعود لمالك الأرض، حيث لا يمكن لصاحب البناء المطالبة إلا بما يحدده القانون المدني،

"المكان الذي استقر فيه هؤلاء الناس هو مكان ضروري، وأنه من العدل تعويض قيمة البناءات التي شيدها هؤلاء الناس الفقراء،

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 156.
[2] **Ibid**. p 88.
[3] **Ibid**. p 90.
[4] **Ibid**. pp 91 - 92.

"أقرر بأنه في كل مرة تقوم الإدارة باسترجاع الأراضي التي سمحت باستقرار الأهالي فيه من قبل، ووجب إخلاءها، سيتم تعويض صاحب البناء بقيمتها من أجل الاستقرار في مكان آخر، حيث أن الثمن سيحدده الخبير، على أن لا تكون أقل مما حددته مصلحة الضرائب".

وبالإضافة إلى عمل فيوليت على حل المسألة الغابية والملكية، فقد عمل كذلك على إيجاد موارد العيش للجزائريين حيث ركز على الصناعات الحرفية، عن طريق التعليم المهني، والذي سنقوم بدراسته في المبحث الخاص بالتعليم المهني.

2.2-المسألة الاجتماعية

رغم مجهودات فيوليت في المسألة الاقتصادية – أجور العمال، ضمان الملكية، إيجاد سبل حصول الجزائريين على أسباب العيش- فإن المجهود الكبير له كان فيما يخص المسألة الاجتماعية للجزائريين: تطبيق القوانين الاجتماعية (المساعدات)، ترقية قواعد الصحة، ونشر التعليم الابتدائي والمهني.

1.2.2- تطبيق القوانين الاجتماعية

تظهر حيرة فيوليت حول عدم تطبيق القوانين الاجتماعية في الجزائر وذلك رغم الحالة المزرية التي يعيشها الجزائريون من خلال تدخلاته أمام النيابات المالية، المجلس العالي، وفي كل فرصة أمام المختصين في الشؤون الاجتماعية.

ففي الاجتماع السنوي لأطباء الاستعمار، قام فيوليت بتدخل لشرح وتحديد أفكاره حول هذه المسألة: "... لدى هؤلاء السكان في الجزائر، أين يوجد للأسف كثير من المساكين الذين هم في حالة من سوء التغذية التي لا يجهلها أحد، واضح بأن الأضرار ستصبح مخيفة جدا ... كانت لي الفرصة لقول ذلك أمام النيابات المالية ... ما دام بلد مثل الجزائر لا يمتلك إلا 90 إلى 92 طبيب ريفي، فهذا يمثلا إثباتا أنه ليس لنا الحق أن نكون فخورين..."[1].

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 206.

ويعترف فيوليت بأن البؤس قد انتشر لدى كل الجزائريين بسبب إهمال الحكومة الفرنسية لمسائل الجزائريين منذ الاحتلال، أي قرن كامل تقريبيا من الاستغلال، ففي برنامج حول المساعدات قام بإيداعه لدى لجنة المساعدات التابعة للنيابات المالية في 11 فيفري 1927، يقول: "فيما يخص البرنامج المرتقب، فهي بسعة إلى درجة أنه لا يمكن أن يكون عملا لا من ميزانية، ولا من تشريع، ولا حتى ممكن من جيل..."[1]، كما يؤكد بأن المشكل يجب أن يتم دراسته دراسة كاملة قبل القيام بالحلول حتى وإن كانت جزئية وصغيرة[2].

وفي كتابه **هل ستعيش الجزائر؟** يقول: "مهمة مصالح المساعدات في الجزائر كبيرة جدا، وذلك خاصة بسبب الأمراض التي ليست فردية، وإنما جماعية غالبا، وذلك بسبب السكن والتغذية، أريد الحديث عن السيفيليس، والسل، وحمى المستنقعات، وتراخوما (Trachome)، والتيفوس، وكلها رهيبة لكل الذين هم في حالة من العجز الجسدي، والتي تمثل آفات اجتماعية حقيقية"[3].

ويستشهد فيوليت بتقرير مجلس مراجعة التصنيف الأهلي 1926 لإقليم مستغانم، الممضى من قبل الدكتور جيرود (Dr Giroud)، وهو تقرير كتب بعد مجيء طبيب من فرنسا إلى مستغانم، وقيامه بجولة حيث كانت النتائج كارثية، وقد تضمن هذا التقرير ما يلي: "الطبيب الذي جاء من فرنسا، وعمل لأول مرة في الجزائر، حمل على أن الوضع المعيشي في الجزائر مزري للغاية، وأن الجزائر تمثل متحفا لعلم الأمراض"، ويشير التقرير إلى أن معظم الأشخاص هم ناقصين دائمين للغذاء منذ صغرهم، كما يبين أن الأمراض العديدة التي دخلت المجتمع الجزائري كانت جراء نقص التغذية وسوء المعيشة، والذي أدى إلى الإرهاق الكامل لأجسام الجزائريين، لدرجة عدم تمكنهم من تأدية الخدمة العسكرية[4]، لذلك فقد عمل فيوليت عل تطبيق القوانين الاجتماعية وهي: المساعدات للأمهات والرضع، ترقية قواعد الصحة، ونشر التعليم الابتدائي والمهني.

---

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 231.

[2] يقول فيوليت:"... لكن ليس بدون فائدة وضع المشكل في أهميته الكاملة، فحتى التحقيقات الجزئية لا يمكن أن تنطلق بذكاء إلا باشتغال الكل، المهندس لديه الحق بمباشرة جناح واحد من العمارة إذا كانت الإمكانيات المالية محدودة، لكنه سيرتكب خطأ فادحا إذا باشر هذا البناء دون وضع تحت أعينه الرسم الكلي للصرح المراد بناءه ".

[3] VIOLLETTE, **op.cit**, p 174.

[4] **Ibid**. p 139.

أ- المساعدات للأمهات والرضع

كانت المساعدات للأمهات والرضع من أولى اهتمامات فيوليت، حيث يشرح ذلك بقوله: "لقد اعتبرت بأن تطبيق القوانين الاجتماعية يجب أن تبدأ بالمساعدات للأمهات والرضع ... فإذا كان الطفل في فرنسا يتحصل على المساعدات والضمان حتى بلوغه 13 سنة عن طريق قانون العائلات الكبرى، فإن الأطفال الأهالي حتى سن 13 سنة لا يحصلون على أي شيء، حيث لا توفير المدارس إلا لـ 25 % من الذكور و5 % فقط من الإناث، وأمام عدم وجود الإعانات، يجد الطفل الأهلي نفسه مضطرا للعمل منذ صغره بأجر دنيء جدا"[1].

وتتمثل هذه المساعدات في جناحين: الأول، إنشاء جهاز من الممرضات الزائرات، الثاني: مرتبات المساعدة.

ففيما يخص الجناح الأول، فقد قرر فيوليت إنشاء جهاز من الممرضات الزائرات، تنظم زيارات إلى الدواوير، وتقوم بالعلاج والتوليد ومراقبة صحة الأطفال، حيث يلخص فيوليت هدفه من ذلك بقوله:"من أجل تأمين قطاع كهذا، لا يجب التوكل على الأطباء، فبالإضافة لعددهم القليل، يوجد سبب آخر، وهو مقاومة معظم العائلات الأهلية لتقرب طبيب من امرأة، خاصة إن كان الطبيب من أصل أهلي، كما أن عددا من النساء يفضلن الموت على أن تخضع لفحص طبيب خاصة فيما يخص التوليد"[2].

أما فيما يخص مرتبات المساعدة، فقد حاول فيوليت وضع قاعدة عامة على الأوربيين مثل الجزائريين: "من أجل الإنقاص من مقاومة النيابات المالية، بدأت بمبالغ مالية صغيرة بداية بـ 15 فرنك في الشهر في المدن، و 10 فرنك في التجمعات السكانية الأخرى، وهذا الاختلاف راجع لغلاء المعيشة في المدن مقارنة بالدواوير، ومن جهة أخرى فإن الطائفة الأوربية تتواجد تقريبا في المدن، ومن ثم كان ممكنا تطبيق مبدأ المساواة بين الطائفتين الأوربية والمسلمة"[3].

[1] VIOLLETTE, **op.cit,** pp 153 - 154.
[2] **Ibid**. p 154.
[3] **Ibid**. p 155.

ورغم كل هذا الحذر، فقد بدأت المعارضة من قبل النيابات المالية، "وقد قام أصدقاء حقيقيين، والذين رأوا تنظيم المعارضة، بالتوسل إلي لإيقاف البرنامج، كما نبهني الأمين العام دوبياف (Dubief) بالمشاكل التي ستعترضني إذا لم أوقف البرنامج، ورئيس مكتبي دعاني لمعرفة أن مبادرتي أصبحت تعتبر حمقاء، غير أنني أغلقت الموضوع، وصرحت بأن قراري أصبح نهائيا"[1].

قام فيوليت بطلب أول مبلغ بـ 5 ملايين، وقد تحصل عليه من قبل النيابات المالية التي هدفت من قبول هذا الطلب لضمان السلم الاجتماعي، حيث يشرح فيوليت ذلك: "في الحقيقة تحصلت على هذا المبلغ بفضل الشيوعيين، حيث أننا كنا في مسألة الريف، وكان الشيوعيون يساندون الثورة، وقمت بعمل مضاد ضد الشيوعيين، لذلك فقد تحرجت النيابات المالية في هذا الظرف من معارضة حاكم عام قرر العمل على ضمان السلم العام"[2].

وقد أخذ فيوليت هذا المبلغ من أجل الممرضات الزائرات، في حين أن "المعركة الكبرى" كانت من أجل المرتبات.

استغل فيوليت جلسة 12 جوان 1926 للنيابات المالية من اجل الدفاع عن برنامجه، حيث حاول إقناع أعضاء النيابات المالية بهذا الخطاب: "... هذا المرتب من 30 فرنك في ثلاثة أشهر لأم، ألا ترون أن له دور معنوي أكثر منه مادي، ألا ترون أن الأم عندما ترى بأن فرنسا تهتم بطفلها الصغير الذي تحمله في ذراعيها، وعندما يولد هذا الطفل تتحصل على مساعدة، ألا تعتقدون أنه سيكون له دور حساس لدى هذه الأم، خاصة أنه في بلد، جزء كبير من الشعب يعاني غالبا من نقص التغذية ... هل تعتقدون بأن البلدان الأخرى التي تهتم بالحفاظ على قلوب شعوبها، تتردد بإنفاق بعض الأموال، هل تعتقدون أن بعض المجهودات التي تقوم بها بعض الأمم غير البعيدة عنا والتي تحاول أن تصبح من أكبر القوى الإسلامية، والتي، من أجل البقاء مع هذه الشعوب التي تريد طردهم، ألا تقوم بالتضحية؟، وأي تضحية حاليا، 4 أو 5 أو

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 156.
[2] **Ibid**. p 56.

6 ملايين في العامين المقبلين ... هل تعتقدون أنه مال ضائع؟، إنها جزء من الدعاية التي أطلبها منكم، إنني أطلبها باسم بلادي، ومن أجل بلدي والجزائر كاملة"[1].

لقد واجه فيوليت معارضة شديدة من قبل المقرر الدكتور بوردراس (Bordéres) الذي ثار ضد هذه المرتبات، وذلك بحجة أن مواليد الجزائريين كبيرة، ولا يوجد سبب للحفاظ عليها، حيث رد على فيوليت بقوله: "لا يمكن القيام بالأعمال عن طريق الشعر، ولا عن طريق العواطف وفرنسا في مثل هذا الوضع ... هل يوجد عندنا نقصان في المواليد؟، لا لأن شعبنا يتكاثر بطريقة منظمة، لذلك لا يوجد أي سبب لمنح المساعدات للمواليد في بلد نسبة المواليد فيه كافية، لهذا أقول بأن هذا البرنامج قد أنشئ برؤية من فرنسيين من فرنسا وليس من فرنسيين من الجزائر"[2].

ويصل بوردراس إلى القول بأن الوفيات لدى الأطفال الأوربيين أكثر من الأطفال الأهالي، غير أن فيوليت يفند ذلك عن طريق إحصاءات البروفيسور لافرون (Laffront)من كلية الجزائر، حيث يقول أن وفيات الأطفال الأوربيين أقل من عامين 22 بالألف في حين الأهالي 38 بالألف، وأن ما بين 20 إلى 25 من 38 ألفا يتوفون بسبب الأوضاع الصحية والجهل[3].

غير أن بوردراس أنهى تدخله بالقول: "ما زلنا سادة ميزانيتنا، لذلك أطلب منكم التصويت على الاقتراح المتبنى من قبل المستوطنين، غير المستوطنين، ولجنة المالية[4].

يقول فيوليت: "بعد تدخل النواب الثلاثة، أصررت بهذه العبارات: "... أعتقد أنني منذ وصولي لإدارة الشؤون العامة، لم أتهاون فيما يخص فوائد المستوطنين التي هي فوائد الجزائريين عامة ... أنا مجبر على ملاحظة وجود عنصرين في الجزائر، واللذان يجب أن يتعاونا، أنا مجبر على رؤية وجود طائفة أوربية، وطائفة أهلية، وتوجد ضرورة للتوافق بينهما"[5].

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 157.
[2] **Ibid**. p 158.
[3] **Ibid.** p 158.
[4] **Ibid**. p 160.
[5] **Ibid.**

ورغم كل هذا الجهد والحذر من فيوليت، فإن مشروع مرتبات المساعدة لم يتم التصويت عليه: "رغم ندائي، الرئيس الذي جاء إلى جانب عرض بوردراس قال: إلغاء المنح من 10 فرنك في الشهر، وبعدها لن يتم أي مساعدة مالية مطلوبة من البلديات، وهذا المقترح تم تبنيه من قبل 30 صوت ضد 26، ومن بين 26 صوت 15 نائب أهلي، ومن 30 صوت عدد كبير منهم اعترفوا بخطئهم"[1].

ب- المساعدة الطبية

بعدما تمكن فيوليت من إنشاء جهاز من الممرضات الزائرات، عمل على زيادة عدد أطباء الاستيطان من أجل تقديم المساعدات الطبية، حيث قام بإرسال منشور (circulaire) إلى المحافظين جاء فيها: "بموجب القرار الصادر، ستجدون نسخة مرفقة منه، يتعين عليكم إعداد قوائم خاصة بالمساعدة ... أوجه انتباهكم إلى الكيفية التي ينبغي أن تكون عليها هذه القوائم. فبالنسبة للأوربيين تكون القوانين المعمول بها هي نفسها المعمول بها في فرنسا، أما بالنسبة للأهالي في البلديات المختلطة أو في البلديات كاملة الصلاحية بأغلبية من الأهالي، فيتم إنشاء القوائم بإدراج أسماء الذين يتوجب عليهم دفع ثمن العلاج، وذلك بسبب العدد الكبير من المستحقين للعلاج المجاني"[2].

وجاء في هذا المنشور وثيقة باللغة الفرنسية والعربية[3]، جاء فيها: " لقد تم تعيين طبيب للاستيطان في القرى الفلاحية، حيث يستفيد من العلاج المجاني:

الأوربيون والأهالي الفقراء، الأوربيون والأهالي المحتاجين،
إنشاء قوائم للمستحقين للعلاج المجاني للأوربيين،
إنشاء قوائم لغير المستحقين للعلاج المجاني للأهالي.

ويوجد أيضا في هذه الوثيقة: ماذا يعني المحتاج (تعريفه حسب المداخيل وعدد أفراد العائلة)، في حين تكون الاستشارة الطبية عند الطبيب أو أثناء جولات الطبيب في الدواوير، ويقوم الطبيب

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 161.
[2] **Ibid**. p 168.
[3] **Ibid**. pp 168 - 169.

بالتنقل عندما يتعذر نقل المريض، أما في الليل فلا يقوم الطبيب بالتنقل إلا في الحالات الخاصة مثل الموت أو الولادة.

وفيما يخص الدواء، فإن المستشفى الجواري يوزعها مجانا على الفقراء، أما غير الفقراء، فإن الضمادات تكون بثمن زهيد معلن في أماكن العلاج، وهذا الثمن المعتدل جدا لا يترك أي فائدة للمستشفى".

يقول فيوليت: "يجب أن أقول بأن هذا التنظيم لم يحرك أي احتجاج لا من قبل الأطباء، ولا من قبل النواب الماليين، ويمكن القول بأنها دخلت حيز التنفيذ بدون أي صعوبة"[1].

كما كرس فيوليت جهوده في مسألة المساعدة المدرسية ومساعدة العمال الحرفيين، والتي سيتم دراستها في المبحث الخاص بالتعليم الابتدائي والمهني.

2.2.2- ترقية قواعد الصحة

بالإضافة إلى المساعدات الطبية التي قام بها فيوليت من خلال إنشاء الممرضات الزائرات وزيادة عدد الأطباء والأدوية المجانية للفقراء التي تم دراستها أعلاه، فقد عمل فيوليت على إصلاح المؤسسات الاستشفائية وتقريبها من الجزائريين: "يجب معرفة أن الأهلي في القرى بعيد جدا عن الطبيب، وهو جاهل بشكل كلي لأساسيات للقواعد الصحية، ولا يمكن السيطرة على الآفات الرهيبة إلا بإيصالها -القواعد الصحية- إليه في بيته"[2].

ومن أجل هذا المسعى عمل فيوليت على: إنشاء المستشفيات الجوارية، وإصلاح السكن الأهلي.

أ- إنشاء المستشفيات الجوارية

يصف فيوليت "العيادات الأهلية" التي كان يتعالج فيها الجزائريون بالوضع الكارثي سواء فيما يخص وضع البنايات أو الإمكانيات المستعملة فيها: "معظم العيادات الأهلية التي وجدتها عند وصولي إلى الجزائر تتحدى كل وصف، في بنايات في بعض الحالات متعفنة بسبب الرطوبة،

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 171.
[2] **Ibid**. p 175.

عدة جدارات ذات علو 60 سم عن الأرض من أجل إنشاء الأسرة، وأفرشة مخيفة ... هذه هي العيادات!... لا توجد في الجزائر إلا حوالي 15 منشأة كانت مقنعة ومهيأة"[1].

وفي تقرير عن تحقيق في 9 ماي 1927، جاء فيه ما يلي: "مركز البويرة، العيادة كانت مغلقة عند زيارتي، وذلك ليس شرا، لأنني أتساءل كيف يمكن إيواء مرضى بعتاد وسخ ومكسر كهذا ..."[2].

بسبب هذه الوضعية، فقد عمل فيوليت على تغير هذه العيادات الأهلية التي يسميها "الأكواخ القذرة" بإنشاء "المستشفيات الجوارية"، والتي "تحوي إمكانية استقبال الأوربيين والجزائريين، مع غرفة للعمليات الجراحية في الحالات الاستعجالية[3].

قام فيوليت بإعطاء التعليمات للمحافظين في 30 ديسمبر 1926، جاء فيها: "كما قمت بإعلامكم حول ذلك في عدة مرات، أعرض في مجال تنظيم العيادات الأهلية تعديلات من أجل السماح لها بالقيام بدور أكثر أهمية في مجال المساعدات العامة، هذه التعديلات تستجيب للإشغالين التاليين: الأول، وضع هذه المنشآت في حالة استقبال الأوربيين والأهالي، الثاني، تبني طريقة التسيير التي تضمن اشتغالها بالحد الأدنى الضروري فيما يخص مشاركة ميزانية المستعمرة تحت شكل الإعانات ... وبما أنه لا يمكن استقبال الأوربيين في العيادات الحالية التي لا تمتلك إلا أدوات بدائية في أغلب الحالات ... فيجب إذن تحسين الأدوات أو تجديدها ... قررت أنه من الآن فصاعدا، سيتم تغيير تسمية "العيادات الأهلية" باسم "المستشفى الجواري"، والذي يقدم للسكان مفهوم أكثر دقة للأعمال التي يمكن الاستفادة منها ..."[4].

ب- تهيئة وإصلاح السكن

يعتبر فيوليت أن غياب المساكن التي تتوفر على الشؤون الصحية هي من الأسباب الأساسية لانتشار الأمراض الوبائية[5]، حيث يصف مساكن الجزائريين بقوله: "مؤسف حقا رؤية

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 184.
[2] **Ibid**.
[3] **Ibid**. pp 185 - 186.
[4] **Ibid**. pp. 187 - 188.
[5] **Ibid**. p 225.

إلى أي درجة فضيعة وصلت مشاكل الأهالي في الدواوير، بأكواخهم المصنوعة عن طريق تشابك الأغصان، أكيد أن المنازل بالحجارة بدأت تظهر خاصة في بلاد القبائل، لكنها أقل شروطا للصحة، وأقل تهوية بالنسبة للكوخ"[1]، وهو ما أدى به للعمل على تهيئة وإصلاح "السكن الأهلي" عن طريق سلسلة من الإجراءات.

ففي المنشور الذي أرسله إلى المحافظين في 13 أفريل 1927 من أجل حل مسألة السكن، اعتبر فيوليت بأن "مسألة السكن يجب أن تكون من أولويات انشغالاتنا"، فبالإضافة إلى أن غياب الشروط الصحية للسكن قد أدى إلى انتشار الأمراض الوبائية، فإن "تفرق السكنات يمثل أيضا نقطة مؤسفة ومحزنة، فهي تجعل المعيشة صعبة جدا للساكن للذي يتواجد في عزلة كاملة، بعيدا عن الحماية الإدارية، بعيدا عن الأطباء، وبعيدا عن أماكن العمل، والتي تعطي بعض اليسر للعائلات"[2].

لذلك، فقد كان حل هذه المسألة عند فيوليت يتمثل في "إنشاء قرى أهلية تضمن اجتماعية الأهلي"، حيث تم إنشاء في كل من سطيف ومكيرة "قريتين أهليتين، تضمنان من جهة تقاليد المسلمين، ومن جهة أخرى الشروط الصحية العصرية"[3] ويستعرض بذلك النتائج التي تم التوصل إليها في كل من سطيف (الوفيات تناقصت بشكل كبير)، ومكيرة (La Mekerra) (إصلاح 3000 هكتار، و400 حصة مختلفة المساحة، و30 هكتار من أجل الطريق)[4].

ومن أجل إنشاء قرية حقيقية، يرى فيوليت وجوب "تخطيط الطرقات، وشبكة المياه، وبناء حوض مائي، وإنشاء مدارس للذكور والإناث، وكذا مركز للعمل ومحل للبناء"[5]، كما يبين الشروط التي يجب أن تتوفر في القرية: "ضمان الأراضي للسكان، وعدم بيع الأراضي لهم وإنما بعقد إيجار بـ 99 سنة[6]، ووجوب وجود صانعين أو ثلاثة للحديد والخشب وإصلاح الآلات

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 223.
[2] **Ibid**. p 225.
[3] **Ibid**. p 223.
[4] **Ibid**. p 225.
[5] **Ibid**.
[6] يعلل فيوليت سبب منحها بعقد إيجار غير منتهي الصلاحية عوض الملكية بقوله: "من أجل عدم توريثها، لفرض رقابة الدولة عليها، ولتوفير الشروط الصحية" (VIOLLETTE, **op.cit**, p 224).

الفلاحية والبناء في القرية، ويكون نوع السكن حسب إمكانيات البلد، يتم طلاءه من الداخل بالجير مرتين أو ثلاثة في العام، وتطهير الأرضية كل شهر،ويجب وضع النوافذ من أجل التهوية، كما يتوجب بناء المدارس والمعامل بسرعة عند الإمكان"[1].

ويشرح فيوليت هدفه من إنشاء هذه القرى – رغم أنه لم يكن له الوقت للبداية فيها– بأن "مسألة السكن مهمة جدا من أجل تطور سكاننا الأهالي ... منذ كسب الأهلي بيتا قريبا من الشكل الأوربي وبعض المواد، تظهر أولى انشغالاته وهي الرفاهية، حيث سيبحث عن أشياء خارج شؤون الطبخ وهي السرير والساعة والمرآة، لكن فضوله لن يتوقف عند هذا الحد"[2].

3.2.2- نشر التعليم الابتدائي والمهني

أ– التعليم الابتدائي

كانت مسألة التعليم المطروحة في الجزائر أثناء حكم فيوليت تتمثل في التعليم الابتدائي، حيث أن التعليم الثانوي والعالي يكاد يكون منعدما[3].

انتقد فيوليت عدم قيام الاستعمار بجهد من أجل تعليم الجزائريين[4]، حيث أعطى بعض الأرقام التي تبين ذلك: عدد المتمدرسين 60 ألف، عدد الأطفال بدون دراسة 800 ألف، المدارس الواجب إنشاؤها 20 ألف قسم، في حين أن وتيرة إنشاء الأقسام هي 15 قسما في السنة، والتي يصفها فيوليت بأنها "لا تكفي حتى لتكاثر السكان، لذلك فالتأخر لا يمكن تعويضه، وإنما سيكبر مع الزمن"[5]، وبالمقارنة مع الأوربيين، التي تقول النيابات المالية من أجل عدم إنشاء المدارس للجزائريين بأنها مساوية بين الأوربيين والجزائريين، يرد فيوليت بأن "60 ألف أوربي لا يجدون المدارس، غير أن الجهد أكبر من أجل الحل، كما أن الولادات لدى الأوربيين

[1] «Circulaire du gouverneur général de l'Algérie à mm, les préfets d'Alger, d'Oran et de Constantine », in VIOLLETTE, **op.cit**, pp 226 – 227.
[2] VIOLLETTE, **op.cit**, p 229.
[3] **Ibid**. p 258.
[4] يصف فيوليت مطالب الجزائريين للتعليم الابتدائي بأنها "إجماعية ومتحمسة، وتقريبا متحمسة أكثر من المطالبة بالماء"، ويقول أن "الأهالي يريدون المدرسة الابتدائية، يريدون المدرسة الابتدائية الفرنسية، ويجب أن نعترف أننا لا نعطيها لهم إلا بالقطارة"(VIOLLETTE, **op.cit**, p 258).
[5] VIOLLETTE, **op.cit**, p 258.

أقل من الأهالي" وأنها "تتناسب تقريبا مع احتياجاتهم، غير أن احتياجات الأهالي بعيدة جدا"[1].

وتظهر أهمية تعليم الجزائريين عند فيوليت من خلال **ملخصه حول المساعدات** الذي أودعه لدى لجنة المساعدات للنيابات المالية: "... لا أتردد كثيرا في تصنيف المدارس من بين المؤسسات التي يجب الانشغال بها بكل عجلة، مدارس للبنات كما للذكور"، ويضيف: "إن التعليم يمثل أولى الأولويات ... أعترف بالمجهودات التي قام بها أسلافي، والمجالس المالية، غير أن المهمة كبيرة، والإمكانيات تقلصت"[2].

كما عمل فيوليت من أجل نجاح المدارس على إنشاء المطاعم المدرسية التي "لا يمكن تجزئتها من المشكل المدرسي"[3] وذلك بسبب قناعته بعدم إمكانية نجاح التعليم في الجزائر دون حل هذه المسألة "لا يمكن أن ينجح التعليم خاصة في بلد فقير مثل الجزائر إن لم تتوفر على مطاعم مدرسية"[4].

وفي نفس الملخص، يقول فيوليت بأن "التجربة تؤكد بأنه يمكننا عن طريق مبلغ صغير نسبيا تشغيل هذه المساعدة بطريقة نظامية، والتي قامت بها بعض البلديات ... يمكننا بمبلغ 40 سنتيم ضمان وجبة مغذية للطفل، إذا سجلت المستوطنة في ميزانيتها حوالي 800 ألف فرنك، فإنها تمثل إعانة من 10 إلى 12 سنتيم لليوم، وإذا منحت كل محافظة 250 ألف فرنك لنفس الهدف، فإنه لن يبقى تحت تكليف البلدية إلا 5 إلى 6 سنتيم، الجهد إذن ليس كبيرا جدا، وستكون نتائجه ذات أهمية كبرى"[5].

ورغم هذه الدراسات، وجهد فيوليت من أجل إيجاد حل لهذه المسألة، فلم تسانده النيابات المالية التي لم تضع تحت تصرفه إلا مبلغا صغيرا، في حين أن المجلس العام للجزائر قد رفض أن يهتم بالتعليم "ولو بفرنك واحد"[6].

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 259.
[2] **Ibid**. p 234.
[3] **Ibid**. p 234.
[4] **Ibid**. p 263.
[5] **Ibid**. pp. 234 - 235.
[6] **Ibid**. p 263.

ومن أجل تسيير هذا "المبلغ الشحيح بأفضل طريقة"، قام فيوليت بإرسال تعليمات للمحافظين، جاء فيها بأن الاستفادة من المطعم المدرسي تكون للذين ليست لهم القدرة على التعويض، وتكون لمدة خمسة أشهر:نوفمبر، ديسمبر، جانفي، فيفري، مارس، حيث يستفيد كل طفل من 2 فرنك في الشهر، بالإضافة إلى محاولة الحصول على المساعدات من المؤسسات والمتبرعين[1].

ب-الصناعة الحرفية والتعليم المهني

لم تكن مسألة الصناعة الحرفية أقل أهمية في سياسة فيوليت الأهلية من مسألة التعليم، وذلك من خلال التكوين المهني والمساعدات فيما يخص المواد الأولية ومحلات العمل الضرورية.

ففي وصفه للمهن الحرفية في الجزائر، وطريقة استغلالها من أجل تحسين شروط العيش في برنامج للمساعدات قام بإيداعه لدى النيابات المالية في 11 فيفري 1927، يقول: "... مليون ونصف مليون من النساء لا يشتغلن في فائدة عائلاتهم وفائدة المجتمع إلا بجزء صغير من الأعمال التي يمكنهن القيام به، وليس ذلك بسبب سوء النية من قبلهن، ولكن بسبب الجهل فيما يخص الأعمال المفيدة، وغياب الأسواق التجارية، والمساحة الكبيرة التي تفصل بين كل مركز، وكذلك وجود يد عاملة مشتتة لا تتوافق مع المجهود الصناعي ... لا يمكن لفرد أن ينجح إذا لم يتم مساعدته من المجتمع"[2].

ويعتبر فيوليت أن "مسألة الصناعة الحرفية لدى الأهالي ترتبط مباشرة بالمساعدة الاجتماعية، وذلك أن الصناعة الحرفية ليست قبل كل شيء إلا مساعدة عن طريق العمل"[3]، غير أنه يعطيها أهمية أكبر: "فيما يخص السياسة الأهلية، وبالخصوص في سياسة المساعدات، أعطي للمهن الحرفية المكانة الأولى"[4].

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, pp 263 - 264.
[2] **Ibid**. p 232.
[3] **Ibid**. p 210.
[4] **Ibid**. p 232.

ومن أجل تطبيق أفكاره فيما يخص هذه المسألة، قام فيوليت بإصدار مرسوم في 25 نوفمبر 1925[1].

من بين الفصول الموضحة لهذا المرسوم:

الفصل الأول: تم إنشاء "دار للصناعة الحرفية للأهالي" في مدينة الجزائر، بهدف تسهيل وتشجيع و تعزيز العمل اليدوي للمرأة الأهلية في المستعمرة، خاصة عن طريق قرض من الآلات والمواد الأولية للعمل في المنزل.

الفصل الثاني: هذه المنشأة تتكون أيضا من: قاعة لعرض المنتجات الفنية والصناعية للأهالي، قسمان لتكوين المدرسين المكلفين بتعليم صناعة النسيج والصوف، وصناعة الأحصرة والتطريز في الدواوير والمراكز الأهلية.

الفصل الثالث: تتركب هذه المنشأة من عدة موظفين: مدير مجموعة النسيج، مدير مجموعة الأحصرة والتطريز، عدة رسامين ورسامات، محاسب، شخص مكلف بنظافة المحلات والوسائل والمواد الأولية.

و لشرح وتفسير هذا المرسوم، قام فيوليت بإرسال منشور للمحافظين في 26 أفريل 1926، متعلق بتنظيم التعليم المهني[2]، يقول فيه بأن "الوقت قد حان للانشغال بدراسة تنظيم منطقي للتعليم المهني في الجزائر، فإذا أردنا زيادة رفاهية الأهالي، فيجب إعطاءهم وسيلة جلبه من عملهم ربحا مشروعا ومفيدا".

كما شرح المشاكل التي يعاني منها التلاميذ الذين أتموا الدراسات المهنية بقوله: "سهل ملاحظة أنه في أغلب الحالات، عند خروجه من الدراسات المهنية، يجد التلميذ المتميز نفسه من دون عمل، إنه مؤسف رؤية الذي اكتسب مهار ة عالية -خاصة في عمل النحاس- يقع بعد خروجه من المدرسة في المهن الصغيرة في الطرقات"، وذلك بسبب "عدم امتلاكه للأموال اللازمة

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 216.
[2] **Ibid**. pp 217 - 219.

لإنشاء المعمل وعدم وجود الأسواق من أجل صرف الإنتاج"، ويرجع فيوليت ذلك إلى أنه "لم يتم ربط العلاقة بين الصناعة والتجارة من جهة، والصناعة الحرفية الأهلية من جهة أخرى".

أما في مسألة عمل النساء، فقد طلب فيوليت من المحافظين تزويده بالاستعلامات بعد أخذ رأي الأعيان الأهالي المؤهلين، "لأن سكاننا الأهالي لديهم عادات والتي يجب أن نحترمها" عن:

"كيف يمكن أن تكون المحلات المهيأة؟، ما هي الأماكن التي يمكن للمرأة الأهلية المجيء للتعلم والعمل؟، ماهو نوع العمل المناسب لميل وقدرات كل منطقة؟، هل يجب وجود معلمة؟، ما هو الأجر الذي يتم ترقبه؟، أيتم منح الأجر بعد إتمام المهام أم بالأجرة اليومية؟".

لقد استطاع فيوليت خلال سنتين التوصل إلى نتائج ميدانية، قام بإجمالها في كتابه **هل ستعيش الجزائر**[1]، حيث يعتبر أنه "لا يمكن إغفالها"، منها:

"فيما يخص التكوين المهني والصناعة، قامت دار الصناعة الحرفية بإنشاء ورشات للخيط والصوف في الجزائر، بوسعادة، تابلاط، والتي انشغلت بتحسين صناعة الأحصرة؛

كما تم إنشاء مراكز عمل جديدة للنساء الجزائريات تم فتحها في ميلة، معسكر...الخ، حيث مكن ذلك النساء الجزائريات بصناعة الحايك والبرنوس في مدة 4 أيام عوض 25 أو 30 يوما؛

مشاريع إنشاء ورشات في قيد الدراسة أو في طريق التحقيق في قلعة سيباو، أفلو، فورناسيونال، عزازقة، تيقزيرت، جامع صهاريج، بجاية، جيجل، قالمة، بريكة، باتنة ...الخ؛

وفي الورشات المنجزة، أو في طور الانجاز، تقوم المعلمات بتلقين دروس حول قواعد الصحة للنساء الجزائريات؛

المجموعة البنائية تم التحاقها بعدة مدارس لضمان وجود حرفيين في الدواوير، ويمكنهم إصلاح أو تحسين المنزل الأهلي والأوربي؛

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, pp 219 - 222.

تم منح تسبيقات من إدارة الشؤون الأهلية في البلديات المختلطة: مغنية، رمشي، المينا، أعالي سيباو، ذراع الميزان، الصومام من أجل السماح للحرفيين بشراء المواد الأولية لصناعاتهم".

وبذلك يعتبر فيوليت أن مسألة تصريف المنتجات تبقى العقبة الأخيرة في الصناعات الحرفية، ويقول: "أكيد أنه إذا توصلت منتجات الأهالي بفضل المنافسة التجارية إلى احتلال مكانة هامة في الأسواق، فإن الصناعة الحرفية ستعطي ازدهارا كبيرا في الأوساط الإسلامية"[1].

III-حملة المعمرين لتنحية فيوليت و مواقف الجزائريين

1- حملة المعمرين لتنحية فيوليت

لا شك أن السيطرة السياسيةوالاقتصادية التي استطاع المعمرون الكبار التوصل إليها كانت عن طريق الاستغلال الفاحش للجزائريين والأرض الجزائرية، وذلك بعد قيام الاستعمار بسن القوانين الاستثنائية لفائدة أبنائه على حساب الشعب الجزائري، كما "منح للأقلية الأوربية حريات باهظة في حين أن الجزائري بقي أعزل لا سلاح له في الميدان السياسي للدفاع عن نفسه"[2].

عمل المعمرون من أجل الإبقاء على هذا الوضع بمحاربة كل إصلاح وكل فكرة تدعوا إلى أي تغيير محتمل في الوضع السياسي والاقتصادي للجزائر، حيث يظهر ذلك جليا من خلال معارضة الإصلاحات ومحاربة الحكام العامين الذين يحاولون القيام بها.

يصف فيوليت هذه الوضعية بقوله: "إن الحاكم العام يجازف بالضرورة بتوازنه الشخصي عندما يريد تحقيق الإصلاحات، لأنه سيكون إلى جانب تغيير الأشياء السيئة بالأشياء الحسنة، حيث أن حتى الأشياء السيئة لديها من يدافع عنها، والذين يدافعون عنها لهم القوة الكبيرة ماداموا نجحوا في إبقاء الظلم أو على الأقل شل التقدم"[3].

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 222.

[2] فرحات عباس، **ليل الاستعمار، المرجع السابق**، ص 53.

[3] **Ibid**. p 287.

لقد ظهرت المعارضة ضد فيوليت -كما تم الإشارة إليه أعلاه- منذ إثارة احتمال تعينه حاكما عاما على الجزائر، وذلك بسبب سياسته الاستعمارية التي تتعارض مع مصالح المعمرين الكبار، لذلك فقد كانت كل الوسائل مسموحة ومتاحة لإطاحة به وطرده الجزائر.

فبعد وصول فيوليت إلى الجزائر، والذي اعتبر أن المعمرين الكبار هم الذي يهددون بقاء فرنسا في الجزائر بسبب العمل لفائدتهم الخاصة على حساب المصلحة العليا لفرنسا في الجزائر، فقد كانت فكرته الأساسية تتمثل في أن الاستعمار الكبير "يجب مراقبته ووضع حد له في بعض الأحيان، عندما يقوم بالتسرع من أجل النجاح، فيقوم بإخضاع كل شيء لفائدته الخاصة، وعندما لا يعتبر بأنه يوجد في الداخل عدد من المستوطنين الذين لديهم هم أيضا حق العيش والازدهار ... قلة مسيطرة اقتصاديا، مهما كان دورها القيم الذي لعبته، لا يمكنها التفكير في السيطرة السياسية والاقتصادية للبلاد، السكان الأهالي على سبيل المثال لديهم الحق هم أيضا بالمطالبة بالحرية الاقتصادية، وفرنسا، بقوتها وسيادتها تحقق للجميع ضمان الثروة مهما كنت كبيرة وضخمة، واجبها تحقيق السياسة التي تضمن له دعم ومودة الجميع، وتدين بالمقابل كل المواقف التي تحرض الكره بين الأجناس، والتي تستطيع في المستقبل التسبب في متاعب خطيرة"[1]، كما أن "الحاكم العام يجب أن يدير شؤون الجزائر، بوجوب التوفيق بين مصالح المستوطنة والمصالح العامة للأمة بالكامل ... الجزائر تعتقد أن لها الحق بحكمها من وجهة نظر جزائرية، وفي هذه الحالة أرى أنه يجب تسييرها من وجهة نظر فرنسية"[2].

وبسبب برنامج فيوليت حول مساعدة الاستعمار الصغير والمتوسط، وبرنامجه حول المساعدات للجزائريين، فقد قام المعمرون الكبار بالرد عن طريق وأد كل مشاريعه سواء حول الاستعمار[3]، أو حول المساعدات للجزائريين[1] - والذي تم دراسته أعلاه- حتى التي لا تمس بأي شكل مصالحهم، وذلك من خلال "النيابات المالية التي يسيطر عليها الاستعمار الكبير"[2].

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, pp 7-8.
[2] **Ibid**. p 284.
[3] يتساءل فيوليت: "كيف يتم الامتناع عن التطور فيما يخص الوسائل الاقتصادية للبلاد، السدود، الموانئ، المدارس، الطرقات، حيث أن غيابها يجعل عدة مراكز استيطانية غير ممكنة السكن فيها" VIOLLETTE, **op.cit**, p (XIX)

غير أن المعمرين وجدوا أن هذه الطريقة غير كافية لإيقاف مشاريع فيوليت بسبب إصراره على الإصلاح، حيث لم يستسلم لعوائق النيابات المالية، وواصل مهمته بين الجزائر وفرنسا، واستطاع تطبيق بعضها مثل الصناعات الحرفية، المطاعم المدرسية ... الخ، لذلك فقد تغير شكل المعارضة من معارضة مشاريعه إلى تشويه سمعته والعمل على إبعاده عن الجزائر.

وبسبب إصراره على تطبيق سياسته خاصة في المسألة الأهلية، فقد انطلقت حملة تشويه ضد سياسته وسمعته، حيث كان محرك الحملة الصحافية التي انطلقت من أجل إبعاده من الجزائر، والتي تطورت بداية من صيف 1926 هو جاك ديرو (Jacques Duroux)، عضو مجلس الشيوخ للجزائر، وزعيم المعارضة ضد فيوليت، حيث لم يغفر هذا الأخير له المرسوم الذي يمنع خروج القمح الصلب من الجزائر، والذي حرم صاحب مطحنة الجزائر من الأرباح الكبيرة المجسدة لمنافع الاستعمار الكبير[3].

عمل ديرو من أجل الضغط على فيوليت وعلى إصلاحاته بالعمل على إثارة الرأي العام عن طريق إمبراطورية الصحافة: l'Echo d'Alger, l'Algérie, Les Nouvelles, Le

---

وفي مكان آخر: "لا يمكنني الفهم حتى الآن، كيف ليس فقط لا يتم القيام بجهد ضخم في هذا المجال -الإصلاح الزراعي-، لكن كذلك يتم التنكر والقضاء على المبادرات التي هي في الفائدة العليا للمستوطنة" (VIOLLETTE, **op.cit**, p80)

[1] يقول فيوليت: "الاستعمار الكبير يقبل بالأهلي إذا كان خاضعا لأهدافه، ولكنه ينزعج منه عندما يقوم بأعماله الخاصة ... ويقلق كلما ظهر سبب يؤدي إلى رفع قيمة عمل الأهلي مثل الهجرة التي تنقص اليد العاملة، المساعدات التي تنمي الأهلي بعض الشيء فيما يخص حالته، ومن ثم يصبح أكثر مطالبة بأجرة مناسبة، أو زيادة في عدد الأهالي، والذي يؤدي إلى خفض التفوق الأوربي" (VIOLLETTE, **op.cit**, p 389).

[2] VIOLLETTE, **op.cit**, p 55.

[3] Jacques CANTIER, **op.cit**, pp 32 - 33.

جاك ديرو، هو إبن لجندي بسيط للجيش الإفريقي، والذي أصبح نموذجا للمستوطن الجريء، بعد الدراسات القانونية، دخل في ميدان الصناعة، وقام بأعمال ضخمة في تجارة الطحين، قبل أن يشتري أملاك ضخمة في متيجة، حيث كان سنة 1914 مالكا لغالبية المطاحن في الجزائر، مصنع للمواد الكيماوية، أكثر من ألف هكتار من الأراضي، الحرب انتهت إلى إرساء ثروته، وكرست دخوله في السياسة، مستشار بلدي لـ maison-carré في 1912، ثم مستشارا عاما في حسين داي في قوائم اليمين المعتدل، قام بالاقتراب من الراديكاليين لانتخابه عضوا لمجلس الشيوخ للجزائر، في 9 جانفي 1921، ثم تأييده من قبل الوجوه الرئيسة من اليسار المعتدل: آبو، فيوري، غوستافينو، مالارمي، رافي، ظهر كواحد من الرجال السياسيين الأكثر نفوذا في ذلك الوقت (Jacques CANTIER, **op.cit**, pp 32-33).

Quotidien du Soir, Journal du Matin[1]، حيث كانت أفضل وسيلة لذلك هي انتقاد السياسة الأهلية لفيوليت، مستغلا بذلك تعصب المستوطنين ضد الجزائريين[2].

كانت هذه الحملة تهدف لإظهار فيوليت بأنه يقوم بتحريض الجزائريين ضد الفرنسيين، عن طريق نشر فكرة أن فيوليت لديه النية بطلب تجنيس مجموع الأهالي في المواطنة الفرنسية، وقد نجحت في ذلك، حيث أن عددا من المستوطنين "وجدوا أنفسهم حسب الاستعلامات العامة في حتمية صعود الباخرة والعودة إلى أرض الأجداد"[3].

وقد اشتدت هذه الحملة وأصبحت أكثر شراسة بعد ذهاب فيوليت إلى فرنسا نهاية أوت 1926، حيث انتشرت إشاعة أن الحاكم العام سيقابل و زير الداخلية، وأن مسألة تحديد مهمته ستطرح في هذا اللقاء[4]، حيث كتبت جريدة ديرو **ليكودالجي** بأسلوب ساخر حول أفكار فيوليت بتجنيس الجزائريين: "فيوليت تصور في يوم ما القيام بالتجنيس الكلي والإجباري للأهالي مع منحهم كل الحقوق السياسية للمواطنين الفرنسيين، وعندما تلفظ بهذا الجنون أمام دهشة مستمعيه، قام بالتراجع لفترة زمنية، وتحدث بتجنيس النخبة فقط، أي حوالي 20 ألف لكل محافظة، إجراء مذهل يسمح له بالقيام بانتخابات على طريقته"، كما اتهمت فيوليت بأنه يحاول التقرب من الجزائريين للسيطرة على الفرنسيين: "بينما يتصور الجزائريون -الأوربيون- الأمن والازدهار للبلاد عن طريق التقارب التدريجي للعناصر العرقية، باقتسام المنافع، وسياسة حرة

---

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 32.

[2] يصف فرحات عباس تعصب المستوطنين بقوله: "إن الفرنسيين والإيطاليين، والإسبانيين، واليهود الذين يكونون هذا المجتمع يتكارهون ويتباغضون، ولكنهم تجمعهم فكرة واحدة هي العنصرية وكره العربي، كما لهم مصالح مشتركة في نطاق النظام الاستعماري الذي يدافعون عنه دفاع المستميت ... إن العنصرية المناوئة للعرب هي الرابطة القوية التي تجمع تلك الطبقات فتجعل منها بناءا مرصوصا ... حتى يرى العامل الأوربي نفسه أسير نعمة المعمر، فإن هذا العامل البسيط الساذج واع كل الوعي بهذا الحيف، ولذا تجده أكثر عنصرية وأشد تعصبا من الأغنياء والمعمرين الكبار" (عباس فرحات،**حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار**، ترجمة أبو بكر رحال، منشورات ش.و.ن.إ،الجزائر، 2005، ص 117).

أما Albert Memmi، فيقول: "بالتأكيد، ليس كل أوربيي المستوطنات متسلطين، ولا يتمتعون كلهم بآلاف الهكتارات، كما لا يسيرون كلهم الإدارات، كثير هم ضحايا أرباب الاستعمار، فهم مستغلين اقتصاديا، مستعملين سياسيا فيما يخص الدفاع عن المنافع التي ليست لهم أي علاقة بها، غير أن المستعمر الصغير في الواقع متضامن مع المعمرين، ومدافع عنيف عن المزايا الاستعمارية ... للدفاع عن منافعه المحدودة جدا، فإن عليه أن يدافع عن منافع كبيرة للغاية" (Albert MEMMI, **portrait du colonisé**, ANEP, Alger, 2012, pp 18 – 19).

[3] AGERON, **Histoire de l'Algérie Contemporain**, **op.cit**, p 293.

[4] Jacques CANTIER, **op.cit**, p 33.

لكنها حذرة، يقوم السيد فيوليت بالمزاد العربوفيلي (Arabophile) ويستخدم الأهالي للفصل بين الفرنسيين"[1].

وقد تواصلت حملة **ليكودالجي**، حيث كتبت في 19 سبتمبر 1926 باستهزاء: "محيط فيوليت يكلفنا كثيرا، أسفار فيوليت أيضا تكلفنا أموالا كبيرة ... أضف إلى ذلك أن فيوليت ساكن، يقوم بالتسخين والإنارة والاغتسال، ويملك سيارة يستخدم فيها بنزين وزيت وسائق مأجور". وحول تعيينه حاكما عاما للجزائر: "إذا تم مجازاتنا بفيوليت، فذلك لأنه غير مرغوب به في فرنسا، لا في مجلس الحكومة ولا في مجلس المالية ... لقد بعثوا إلينا منفي سياسي ... لكن ليس بطريقة أولئك المبعوثين في سنة 1852، في كل الأحوال فإن أولئك قاموا بالمساهمة بإنشاء جزائرنا، وفيوليت يقوم بالخدمة من أجل إزالتها" ومن أجل الدعاية لإنهاء مهامه في الجزائر، كتبت **ليكودالجي**: "إن أيام فيوليت كحاكم عام معدودة، ويبدو أكيدا بأن مهمته النصف سنوية والمنتهية بعد عدة أسابيع لن تكون مجددة"[2].

بررت **ليكودالجي** كلامها اللاذع وحملتها المتواصلة ضد فيوليت، إلى استبداد هذا الأخير وعدم وجود إمكانية للتفاهم معه، حيث كتبت في 25 سبتمبر : "فيوليت غير راض أبدا بالاهتمام الذي نظهره له منذ عدة أسابيع، عفوا سيادة الحاكم العام، لكننا سنواصل ما دام لازال لدينا فيما يخصك بعض الأشياء الصغيرة المهمة لروايتها لقرائنا الجزائريين ... فيوليت يخطئ في غالب الأحيان، ويقوم أثناء إقامته القصيرة بيننا بكثير من الهفوات وحتى بأخطاء خطيرة ضد الجزائر"[3].

ومن مشاريع فيوليت التي لاقت المعارضة الكبيرة والاستهزاء، مشروعه حول النساء الحوامل والرضع، حيث كتبت **ليكودالجي**: "...مشروع فيوليت المتعلق بالنساء الحوامل والرضع يمكن تسميته "فن القيام بالحماقات بتبذير الملايين ... إن تجربة فيوليت دامت طويلا، وتمديدها مرة أخرى سيؤدي إلى نكبة"[4].

---

[1] **L'Echo d'Alger**, 11 septembre 1926.
[2] **L'Echo d'Alger**, 19 septembre 1926.
[3] **L'Echo d'Alger**, 25 septembre 1926.
[4] **L'Echo d'Alger**, 29 septembre 1926.

وقد كثرت المقالات حول فيوليت، والتي تبررها **ليكودالجي** بمحاولة إخطار المواطنين لتدارك الأوضاع: "للأسف، لا يمكننا التوقف عن فضح الأخطاء والهفوات التي يقوم بها فيوليت، لأنه من واجبنا إنذار مواطنينا حول الأخطار التي تعترضهم، وذلك من أجل محاولة تداركها، لأن فيوليت ما هو إلا خطر عمومي"[1].

بالإضافة إلى **ليكودالجي**، كتبت **l'Evolution Nord Africaine** في 17 سبتمبر 1926: "فيوليت باشا ... يحلم بتحويل الجزائر إلى إمارة عربية، والتي سيكون فيها للروميين الذين يمثلون عشر السكان المسلمين من الآن فصاعدا الاختيار بين القرآن والباخرة"[2].

لقد قامت عدة جرائد بالكتابة حول حملة ديرو ضد فيوليت، منها جريدة **Les Annales Africaines** التي كتبت سلسلة من المقالات تحت عنوان "مبارزة"، تشرح فيها ضعف فيوليت أمام ديرو، وأن نهاية فيوليت وشيكة، ففي عددها الصادر في 3 سبتمبر 1926، تكتب: "... يسهل التوقع لدى الذين يعرفون الوسائل التي يمتلكها كل واحد بأن هذه المبارزة ستنتهي بالانتصار الكامل لديرو، يبدو أن فيوليت مع مرور الأسابيع والأشهر قد عرف أن ديرو يمتلك في يديه تقريبا كل دواليب الحياة السياسية في الجزائر، وأن السيد الحقيقي هنا ليس الحاكم العام، وإنما السيد هو ديرو، وعرف الخطر الذي يداهمه بسبب عداوته له ... لو قام بالملاحظة، والتأمل وخاصة الاستعلام من المصادر الصحيحة، فإنه سيرى بوضوح وضعية جديدة له، وسيقول في نفسه: "يوجد من بين الذين أحكمهم، رجل لديه سلطة واسعة، والوسائل التي يستعملها لا تقاوم، هذا الرجل لديه بين يديه السلطة التي تمكنه من هزيمة كل الآخرين والتي تتمثل في الصحافة اليومية، ولديه كذلك أصدقاءه وعملاءه في أكبر المجالس المنتخبة: بلدية الجزائر، ورئاسة المجلس العام، ورئاسة النيابات المالية، ورئاسة نقابة التجار ... كما أنه سيناتور، ويخضع له نائبان برلمانيان واللذان يدينان له انتخابهما، حتى أنه الرئيس المسلم به لتمثيل محافظة الجزائر في البرلمان، وضعيته تستند على ثروة شخصية الأكثر ضخامة على الإطلاق، هذا الرجل الجبار الذي لا يمكن لأي شيء أن يزعزعه، يجب علي أن أجامله..."[3].

[1] **L'Echo d'Alger**, 30 Octobre 1926.
[2] Jacques CANTIER, **op.cit**, p 33.
[3] **Les Annales Africaines**, 3 septembre 1926.

وفي مقال آخر لها في 17 سبتمبر، تتوصل إلى درجة اعتبار أن فيوليت لا يمثل شيئا بالنسبة لديرو: "هل هي مبارزة؟، المصطلح يبدوا غير صحيح ... توجد مبارزة عندما يكون السلاح في اليد، ويريد كل واحد ضرب الآخر، لكن لا توجد أي مبارزة إذا كان الواحد منهما يتلقى ضربات، وليس له لا سيف ولا بندقية، ولا هراوة للدفاع عن نفسه ... هي الحالة تقريبا بالنسبة للحاكم العام فيوليت أمام السيناتور ديرو، حيث أن هذا الأخير مسلح بقوة جرائده الثلاثة ... هذا جلْد، حيث يبقى البائس الحاكم العام متألما وساخطا"[1].

وتكتب في 24 سبتمبر: "مبارزة فيوليت- ديرو، أو بالأصح سلخ الحاكم العام فيوليت من قبل السيناتور ديرو يستمر مع تسلي الشعب الجزائري عن طريق صدى بكلام لاذع، أو بمقالات أكثر قساوة والتي يوجهها ضد البائس الموظف العالي الذي يتلقى ضربات دون استطاعة ردها"[2].

وبقيت جرائد المعمرين تتربص بفيوليت حول أي زلة لسان أو أي خطأ، حيث انطلقت حملة جديدة ضده متهمة إياه بأنه صرح لصحفي في باريس بأن الأهالي في الجزائر يتم معاملتهم كعبيد، ورغم قيام فيوليت بإرسال برقية إلى الصحافة ينفي ذلك، إلا أن الحملة لم تهدأ، حيث قامت باستغلال ذلك من أجل مواصلة دعايتها ضده، وحسب الجريدة الأسبوعية **l'Avenir de l'Est Gazette Algérienne**، فإن فيوليت لم يقل ذلك، وإنما الصحفي أضافها في مقاله[3].

وبفعل كل هذه الحملات المعادية له، فقد أجبر فيوليت على الاستقالة، حيث تصف فرانسواز مودوري (Françoise Modoré) هذه الوضعية بقولها: "مهاجم حتى من إدارته، مسلم لحقد النيابات المالية ... مشتوم من قبل الصحافة، يستسلم فيوليت تحت ثقل الكراهية

[1] **Les Annales Africaines**, 17 septembre 1926.
[2] **Les Annales Africaines**, 24 septembre 1926.
[3] **L'Avenir de l'Est Gazette Algérienne**, 29 janvier 1927.

وعدم الفهم ... متعب وكاره، قدم استقالته للحكومة، وحافظ على شرفه"[1]، حيث عرض استقالته على وزير الداخلية، مطالبا إياه بالاحتفاظ بها بسرية حتى الخريف[2].

2- موقف الجزائريين من فيوليت وسياسته

لم يكن للجزائريين قبل تعيين موريس فيوليت حاكما عاما للجزائر سنة 1925 أي سلاح في الميدان السياسي للدفاع عن حقوقهم، ولم يكونوا منظمين للدفاع عن مصالحهم، فباستثناء حركة الأمير خالد الذي طالب ببعض الإصلاحات السياسية والاجتماعية التي انتهت بنفيه، فلم يوجد أي حزب ولا حركة ولا جمعية تدافع عن الجزائريين، وكل ما كان يأمله الجزائريون في هذه الفترة هو قيام الحكام العامين بتسيير عادل، أو انتظار المشاريع الإصلاحية من أحرار فرنسا وذلك بعد فشل كل الثورات الشعبية.

ورغم بداية تجمع العلماء خلف الشيخ عبد الحميد ابن باديس تحت جريدة **المنتقد** ثم **الشهاب**، والتي بدأ العلماء فيها بكتابة مقالات عن الإصلاح الديني، وانتقاد التعسف والاضطهاد الاستعماري، وتجمع النواب والمنتخبين خلف ابن التهامي على المطالبة بالإدماج والمساواة مع الفرنسيين، فإن الجزائريين لم تكن لهم أي قوة سياسية تمكنهم من إيصال صوتهم أو المطالبة بالإصلاحات حيث لم يكن للجزائريين تمثيلا في البرلمان، ولا تمثيلا حقيقيا في المجالس المحلية.

أمام هذا الوضع، ومع وصول فيوليت للجزائر وبدايته في تطبيق أولى إصلاحاته الاقتصادية والاجتماعية رغم معارضة المستوطنين، فقد كبر في نظر الجزائريين، حيث قال فيه الشيخ عبد الحميد ابن باديس: "لم نر في جميع الولاة من يضاهيه في الاعتناء بالمسألة الأهلية"[3]، كما كتب الإبراهيمي بعد ذلك بسنوات، سنة 1936: "لم يظفر سياسي بمثل ما ضفر به من

[1] Françoise MODORE, **op.cit**, p110.
[2] Jacques CANTIER, **op.cit**, p36.
[3] **الشهاب**، السنة الثانية، العدد 37، 12 جويلية، 1926 ص72.

حب الجزائريين وتقديرهم وامتلاك قلوبهم، كل ذلك لكلمة خير قالها فيهم، وسعى صالح مسعاه في مصلحتهم"[1].

لا شك أن هذا الاحترام والتقدير راجع إلى الأوضاع المعيشية التي كان يعيشها الجزائريون ماديا ومعنويا، فبالإضافة إلى التجويع والأمراض الوبائية، وكذلك تبعات القوانين الاستثنائية – الضرائب، والغرامات، وسلب ونهب الممتلكات... الخ- فقد عانى الجزائريون من شتم واحتقار ضد دينهم ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم، لذلك فمع أولى تصريحات فيوليت حول المساواة بين الجزائريين وغيرهم بقوله: "إن المساواة بين الأهالي وغيرهم من الجاليات الأخرى مرحلة يجب الوصول إليها"، فقد اعتبره ابن باديس "رجل عظيم من رجال فرنسا المتشبعين بالمبادئ الديمقراطية"[2].

لقد كانت إصلاحات فيوليت المتمثلة في تطبيق القوانين الاجتماعية، وترقية قواعد الصحة، ونشر التعليم الابتدائي والمهني، والمساواة في الخدمة العسكرية، وحرية النقل وإنهاء القوانين الاستثنائية تتمثل في صلب مطالب الجزائريين المستعجلة.

ففي العدد 21 من جريدة **الشهاب**، كتب ابن باديس حول مطالب الأمة الجزائرية: "نؤكد لحضرته -فيوليت- أننا نعرب عن فكر السواد الأعظم من الأمة، ذلك السواد الذي لا يحسن أكثره الإعراب عن نفسه ... نريد الالتفات قبل كل شيء إلى الإنسان الجزائري، إلى حالته العقلية المنحطة، إلى حالته الأخلاقية الفاسدة بسبب قلة مدارس التعليم والتهذيب، إلى حالته الصحية بسبب قلة أو عدم المستشفيات في كثير من القرى والإسعافات الطبية، إلى حالته الاقتصادية بفقد المدارس الفلاحية وعدم الإعانة لصغار الفلاحين، نريد العدل في العلم حتى يوحد برنامج التعليم فلا يبقى برنامجا خاصا كأنه مخلوق خاص، نريد العدل في الإسعافات"[3].

أما مطالب النواب والمنتخبين فقد كانت تتمثل في: التمثيل المتساوي في المجالس الجزائرية وفي البرلمان، إلغاء القوانين الاستثنائية، المساواة في الخدمة العسكرية وتقلد جميع المناصب المدنية

[1] **الشهاب**، مجلد 12، جزء 5، جويلية 1936، ص197.
[2] **الشهاب**، السنة الأولى، العدد 5، 14 جويلية 1925، ص90.
[3] **الشهاب**، السنة الأولى، العدد 21، نوفمبر 1925، ص411.

والعسكرية، حرية النقل والصحافة، تطبيق القوانين الاجتماعية وتطبيق القانون المتعلق بالتعليم الإجباري، وفصل الدين عن الدولة للدين الإسلامي[1].

كانت مطالب الجزائريين من النواب والعلماء متوافقة مع الإصلاحات التي عمل فيوليت على تطبيقها، لذلك فقد اعتبر هؤلاء أن بقاء فيوليت على رأس الحكومة العامة للجزائر يمكن أن يكون فرصة لتطور الجزائريين وازدهارهم، حيث كتبت الشهاب: "إن وجود مثل سموه على رأس الإدارة العليا فرصة سعادة تخطو بها الأمة الجزائرية بنت فرنسا خطوات نحو الأمام ...لذا كان على الجزائريين أن يبتهجوا بتجديد ولايته، ويتمنوا طولها والإسراع بإنجاز مصالحهم فيها"[2].

وقد ساند الجزائريون فيوليت ضد المعمرين، حيث كتبت **الشهاب** مقالا بعنوان: "م. فيوليت وعصبة الغلاة من المستعمرين"، جاء فيه: "لو كان لعصبة الغلاة شيء من الإنصاف والتدبير، أو شيء من احترام المبادئ الفرنسية ومراعاة مصلحة فرنسا نفسها، لكانوا يلاقون تلك الخطب بالتصفيق الشديد، ويكونون مع م. فيوليت في تنفيذها بالتعاون والتأييد ولكن أنى يكون لهذه العصبة إنصاف وهي لا ترى الجزائري إلا كالحيوان الأعجم لا يصلح إلا للعمل"[3]، كما قامت **الشهاب** بالتنديد ضد الحملة التي قام بها المعمرون من أجل إبعاد فيوليت من الجزائر وذلك "لذنبه الوحيد ... وهو عزم الرجل على تحسين حالة الجزائريين الفرنسيين تدريجيا مجازاة لهم على إخلاصهم، واحتفاظا بقلوبهم ... لهذه العصبة نقول إننا مع تقديرنا لأعمال م. فيوليت التي ساءتكم، وشكرنا على مقاصده التي أخافتكم، فإننا لا نراها إلا نزرا يسيرا مما نستحقه من فرنسا العظيمة بخدمتنا وإخلاصنا"[4].

لكن رغم مساندة الجزائريين لفيوليت، فلم تكن لهم أي قوة لا في الميدان السياسي ولا في الميدان الإعلامي من أجل الضغط لإبقائه في منصبه، حيث نجح المعمرون في مدة قصيرة في إجباره على الاستقالة، وهو ما حصل فعلا.

[1] فرحات عباس، **ليل الاستعمار، المرجع السابق**، ص ص 138-139.
[2] **الشهاب**، السنة الثانية، العدد 37، 12 جويلية 1926، ص ص 72- 73.
[3] **الشهاب**، السنة الثانية، العدد 61، 11 أكتوبر 1926، ص 404.
[4] **الشهاب**، السنة الثانية، العدد 61، 11 أكتوبر 1926، ص ص 405-406.

ومع سماعهم لخبر استقالة فيوليت، فلم يتمكن الجزائريون إلا بإظهار تقديرهم وشكرهم له على أعماله والطلب منه البقاء لخدمة الجزائر وفرنسا، حيث اجتمع نواب عدة جمعيات: جمعية الموظفين العامة، جمعية جرحى الحرب، جمعية عمال الطرق الحديدية، نواب الحزب الاشتراكي، جمعية النواب الأهالي، الجمعية الودادية لتلامذة المدارس، نادي الترقي ... الخ، وعدد كبير من الناس انظموا إلى الوفود، حيث سار الجميع من أجل الإلحاح على فيوليت، والطلب منه الرجوع عن استقالته[1].

ومع وصول الجميع إلى قصر الشتاء، والالتقاء بفيوليت، تقدم رئيس فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين - تأسست في 18 جوان 1927- ابن التهامي حيث خطب باسم الحاضرين وقال: "إنكم يا حضرة الوالي العام تشخصون هنا فرنسا وعطفها وشرفها ... كلنا هنا فرنسيون ومسلمون نعلن بصوت عال أن الأعمال التي شرعتم في خدمتها تستحق الاعتبار، فأعمالكم هاته ظهرت نتائجها في كل المواضع، وفي أقصى الدشر تلهج الألسن كل يوم بالثناء عليكم والدعاء لكم، فمستوطنون ومسلمون وموظفون وتجار وفلاحون وعمال، كلهم يحمدون ويتشكرون أعمالكم والاختراعات والتحسينات التي قمتم بها في هيأة الجزائر الاجتماعية والاقتصادية، ولكن كل هذه الأعمال وإن كانت عظيمة فإنها لم تتم إلى الآن، أنتم بنيتم أساس هذه الأعمال، فلا يمكن إنجازها وخروجها للاستثمار إلا بكم، إن وطن الجزائر كله يطلب منكم أن تبقى لنا لتتم البناء الذي وضعتم أحجاره الأولى"، كما عبر ابن التهامي أن بقاء فيوليت في الجزائر وعدم استقالته "ضروري لتمكين الروابط التي تلحقهم -الجزائريين- بفرنسا"[2].

وقد رد فيوليت بأنه بذل كل جهده من أجل إصلاح الحالة الجزائرية، غير أنه لا يمكنه الجواب إلا للحكومة ووزير الداخلية الذي هو تحت تصرفهم[3]، وقد علقت **الشهاب** بأن "ما قاله ابن التهامي هو ما يقوله كل جزائري، وفي ذلك الدليل القاطع على عرفان الجزائري للجميل، وتقديره للرجال، وتعلقه بفرنسا الحقيقية"[4].

[1] **الشهاب**، السنة الثالثة، العدد 121، 10 نوفمبر 1927، ص ص 418-419.
[2] **الشهاب**، السنة الثالثة، العدد 121، 10 نوفمبر 1927، ص 419.
[3] **الشهاب**، السنة الثالثة، العدد 121، 10 نوفمبر 1927، ص 420.
[4] **الشهاب**، السنة الثالثة، العدد 121، 10 نوفمبر 1927، ص ص 420-421.

لم تكن لهذه التظاهرة أي تغيير لمجريات الأمور، حيث لم يلبث فيوليت أن غادر الجزائر، وقد اجتمع الجزائريون مرة أخرى لوداعه "حتى امتلأت المحطة مع وسعها" ويروي ابن باديس حادثة وداع فيوليت حيث يقول: "شعرت هناك في جملة المودعين بروح واحدة تشهد لـ م. فيوليت بحسن أفكاره وعلو آرائه وإخلاصه بأعماله للوطن"، وبعد أن أخذ المركب في السير نحو شواطئ فرنسا "شعرنا حينئذ بأن الأكباد كادت تتمزق وهطلت الدموع"[1].

إن طرد فيوليت بسبب محاولته للقيام ببعض الإصلاحات في فائدة الجزائريين كانت دافعا جديدا لاتحاد الجزائريين فيما بينهم، حيث كتب ابن باديس بعد تأكد استقالة فيوليت: "مهما كان الحال، يلزمنا أن نعتمد على أنفسنا، ونترقب الظروف لانتهاز الفرص فلا نيأس ولا نأمن، يلزم أن نكون دائما على حذر ويقظة، مستعدين للعمل مع الفرنسيين الأحرار، وأن نتحقق بأن الحقوق نؤخذ ولا تعطى ... نظموا أنفسكم معشر الوطنيين، واعملوا لما يحييكم، واتركوا سفاسف الأمور، ووجهوا قواكم نحو غاية واحدة هي سعادة الجزائر بجميع سكانها ...وكونوا كالبنيان المرصوص"[2].

أما النواب، الذين لاحظوا الفيدرالية القوية لرؤساء البلديات، فقد شعروا بضرورة توحدهم، حيث قاموا بتأسيس فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين في 18 جوان 1927 بهدف "الإتحاد وتنسيق جهود المنتخبين المسلمين في مختلف المجالس والنيابات وغرف التجارة من أجل الدفاع عن مصالح السكان الذين يمثلونهم"[3].

أما فيوليت فإن ذهابه عن الجزائر لم يكن إلا جسديا، حيث واصل عمله من أجل تغيير السياسة الجزائرية، فمباشرة بعد وصوله إلى فرنسا، فقد بدأ في العمل على تحضير مشروع إصلاحي، سمي باسمه، والذي تحكم في الحياة السياسية الجزائرية طيلة الثلاثينات.

[1] **الشهاب**، السنة الثالثة، العدد 125، 8 ديسمبر 1927، ص ص 488-490.
[2] **الشهاب**، السنة الثالثة، العدد 123، 24 نوفمبر 1927، ص 450.
[3] Claude COLLOT et Jean-Robert HENRY, **le mouvement national algérien, textes 1912-1954**, 2eme éd, OPU, Alger, 1977, p 40.

الفصل الرابع

مواجهة نواب الإدارة الاستعمارية في البرلمان الفرنسي لنشاط فيوليت في المسألة الأهلية وعمله لإعادة تنظيم الإدارة الاستعمارية (1927-1935)

I- نشاط فيوليت لإعادة تنظيم الإدارة الاستعمارية وإصلاح السياسة الأهلية سنة 1931.

II- مساءلة وزير الداخلية ريني 22/21 مارس1935، ومعارضة نواب المعمرين في البرلمان وقرار ريني.

الفصل الرابع: مواجهة نواب الإدارة الاستعمارية في البرلمان الفرنسي لنشاط فيوليت في المسألة الأهلية وعمله لإعادة تنظيم الإدارة الاستعمارية (1927-1935)

تأكدت سيطرة المعمرين على إدارة الجزائر مرة أخرى بعد تمكنهم من طرد الحاكم العام فيوليت المعين من قبل حكومة بانلوفي من أجل توسيع إصلاحات جونار، كما تمكنوا جراء حملاتهم وضغوطاتهم العديدة من التأثير على الحكومة الفرنسية لتعيين بول بورد على رأس الحكومة العامة.

عرف عن بول بورد (Paul Bordes) انحيازه للمعمرين منذ تعيينه محافظا لقسنطينة سنة 1917[1] حيث أقام علاقات وطيدة مع ممثلي المعمرين في البرلمان الفرنسي واشتغل في صالحهم، كما تم تعيينه أمينا عاما للحكومة العامة سنة 1919 في فترة الحاكم العام شارل جونار (29 جانفي 1918 - 29 أوت 1919)، غير أن خليفة هذا الأخير أبل (Abel) (29 أوت 1919 – 28 جويلية 1921) سرعان ما انزعج من مبادرات أمينه العام، حيث اعتبره أداة طيعة في أيدي المنتخبين الفرنسيين في الجزائر، وهو ما أدى بمدير ديوان رئيس حكومة كليمانصو لإقالته وتعيينه في منصب إداري في محافظة Meurthe-et-Moselle في فرنسا. وبعد 6 سنوات عاد إلى الجزائر بعد تعيينه محافظا لمحافظة الجزائر سنة 1926، أين جدد علاقاته مع المنتخبين، حيث قام هؤلاء الأخيرين بحملة واسعة لتعيينه محل فيوليت، وتمكنوا من ذلك بعد فترة وجيزة[2].

تم تعيين بورد حاكما عاما في 20 نوفمبر 1927، وكانت فترة حكمه فترة انحياز تام للمعمرين، فإذا كان فيوليت يمثل رمزا للمصالحة بين فرنسا والجزائريين، فإن بورد كان رمزا

[1] تعود مسيرة بورد في إدارة الجزائر إلا سنة 1913، حيث استدعاه الحاكم العام شارل ليطو (Charles Lutaud) للعمل إلى جانبه، وتم تعيينه بذلك تباعا على رأس المديريات المهمة في الجزائر: إدارة السكك الحديدية في الجزائر، الأمن العام، وكذا إدارة أقاليم الجنوب. وفي فبراير 1914 تم تعيينه محافظا لمحافظة سارت (Sarthe) الواقعة شمال فرنسا.

[2] Jacques CANTIER, « les gouverneurs Viollette et Bordes et la politique algérienne de la France à la fin des années vingt », in, **Revue Française d'Histoire d'Outre-mer**, Tome 84, n° 314, 1er trimestre 1997, pp 299-301.

لتمجيد الاستعمار المنتصر حيث عمل في فائدة المعمرين على حساب الجزائريين[1]، وقام بإلغاء عدد من المشاريع التي عمل فيوليت على تحقيقها في صالح الجزائريين.

وعكس فيوليت الذي كان سياسيا يحدد أهدافه وإستراتيجيته وفقا لعدة معايير خاصة تطور المجتمع الجزائري والوضع العالمي، فإن بورد الذي كان إداريا لم تكن له نفس الحنكة السياسية والواقعية التي كان يتمتع بها فيوليت، حيث لاحظ هذا الأخير أثناء فترة حكمه بداية تصاعد الحركة الوطنية الجزائرية، فبعدما كانت قبل هذه الفترة تتمثل في بعض الشبان الجزائريين الإدماجيين، فقد ظهرت ثلاث تنظيمات جزائرية تدافع عن مصالح الجزائريين وتنتقد التعسف الاستعماري، وهي النواب بقيادة ابن جلول وفرحات عباس، العلماء خلف الشيخ عبد الحميد ابن باديس، ونجم شمال إفريقيا في فرنسا تحت زعامة مصالي الحاج، وقد كانت هذه الحركات مختلفة في إيديولوجياتها وسياساتها ومطالبها، إلا أن هدفها كان واحدا وهو الدفاع عن مصالح الجزائري المسلم ماديا ومعنويا.

لقد عملت هذه الحركات على تنظيم المجتمع الجزائري، حيث عمل ابن باديس على نشر التعليم العربي والإسلامي منذ عودته من تونس في 1913 من خلال إنشاء المدارس، كما أسس جريدة "المنتقد" في 1925، والتي جعل منها مدرسة للتعليم والتهذيب، وكذلك "الشهاب" التي خلفتها بعد إيقافها من السلطات الاستعمارية، حيث كانت جهود ابن باديس والعلماء تهدف إلى إعادة الروح للمجتمع الجزائري وتهيئته لمواجهة الأزمات والمشاكل التي يعاني منها.

كما قام النواب بتأسيس "فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين" في 1927، حيث أجمع النواب من الآن فصاعدا بطلب المساواة والإدماج بشرط عدم المساس بالشخصية الجزائرية الإسلامية.

كما ظهرت حركة ثالثة في فرنسا وهي "نجم شمال إفريقيا" في 1926، والتي تشكلت من المهاجرين المغاربة الذين وجدوا حرية أكثر في التعبير، واكتسبت بعض المؤيدين في فرنسا

[1] قرر رئيس الحكومة تارديو (Tardieu) في فيفري 1930 إبعاد بورد من أجل عدم إزعاج احتفالات المئوية ورحلة رئيس الجمهورية غاستون دوميرغ (Gaston Doumergue)، حيث تم منحه مهلة للاستقالة. وأحيل على التقاعد في 26 أكتوبر 1930 حيث غادر الجزائر دون رجعة غاضبا ومتفاجئا من هذا القرار (Jacques CANTIER, **op.cit**, p 299).

خاصة من الحزب الشيوعي، والتي صادق أعضاؤها على مبدأ الاستقلال التام خلال اجتماع 30 جانفي 1927 في قاعة "لافارج أوبيل"[1].

أمام هذه الحركات التي بدأت تنشط داخل المجتمع الجزائري، فقد استشرف فيوليت مآلها، لذلك فبداية من ذهابه من الجزائر فقد كثف جهوده فيما يخص المسألة الجزائرية من خلال اقتراح سلسلة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية، والتي يعتبرها الوسيلة الوحيدة لإخماد الحركة الوطنية في مهدها، حيث كرس منذ هذا الحين جل حياته السياسية حتى بداية الحرب العالمية الثانية من أجل "الجزائر الفرنسية"، حيث عمل على إعادة تنظيم الإدارة الاستعمارية وإصلاح السليسة الأهلية، وذلك من خلال نشره كتاب تحت عنوان "**هل ستعيش الجزائر؟**"سنة 1931، وعرض مشروع قانون في نفس السنة حول تجنيس النخبة الجزائرية ومنح بعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين، كما قام بمساءلة الحكومة في البرلمان سنة 1935 حول السياسة الفرنسية في الجزائر حيث طالب بالإصلاحات، والذي لاقى معارضة شرسة من قبل نواب المعمرين في البرلمان.

I- نشاط فيوليت لإعادة تنظيم الإدارة الاستعمارية وإصلاح السياسة الأهلية (1931)

1- كشف أساليب الإدارة الاستعمارية وطلب إعادة تنظيمها من خلال كتابه "هل ستعيش الجزائر؟ (L'Algérie vivra-t-elle?)

تمكن فيوليت بعد السنتان اللتان قضاهما في الجزائر كحاكم عام من معرفة دقيقة للوضعية الجزائرية في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وباعتباره مختصا في مجال القانون، فقد حاول إيجاد حل يوفق بين الاستعمار وحقوق الجزائريين.

وقد أدت المدة التي قضاها في الجزائر، والتناقضات التي انتشرت خلال ولايته، وكذا عداوة المعمرين والإدارة الاستعمارية للجزائريين رغم أن هؤلاء الأخيرين لا يطالبون إلا بالمساواة إلى استشراف المستقبل السيئ لفرنسا في الجزائر.

[1] محمد قنانش، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص ص 37-38.

فبعد كل محاولاته الميدانية للإصلاح، والتي فشلت في معظمها بسبب المعارضة التي انتهت بإبعاده عن الجزائر وتغييره ببورد (Bordes)، وبعد إيداع مشروعه على مستوى الغرفة سنة 1928 والذي لم يكن أحسن حظا، فقد اعتبر فيوليت أن من واجبه إنذار الرأي العام الفرنسي والحكومة الفرنسية بالخلل الموجود في الجزائر، والعواقب المتأتية جراءه، وهو ما دفعه إلى نشر كتاب تحت تسمية "**هل ستعيش الجزائر؟**" (**L'Algérie vivra-t-elle ?**) سنة 1931، أي عشية مئوية الاحتلال.

وتظهر من خلال عنوان هذا الكتاب "**هل ستعيش الجزائر؟**" النظرة التشاؤمية لفيوليت، وذلك بسبب قناعته بحتمية فقدان الجزائر واستقلالها في حال لم يتم تدارك أخطاء الإدارة الاستعمارية في الوقت المناسب والطريقة المناسبة، وهو ما أدى به بمحاولة إنقاذها بكل الوسائل المتاحة والممكنة، منها حشد الرأي العام.

ففي توطئة الكتاب، يشرح سبب نشره لـ "**هل ستعيش الجزائر؟**"، والذي يتمثل في تحذير الفرنسيين من عواقب السياسة الفرنسية في الجزائر: "على مرور عامين ونصف والتي مارست فيها وظائف صعبة في الحكومة العامة للجزائر، فقد أدت بي إلى ملاحظات حول الرجال وحول الأشياء ... أعتقد أنه حتى عشية المئوية، آن الأوان لقول الأشياء الضرورية، وعود جميلة قطعت ولم يتم تطبيقها، ولا أحد اهتم بها، ويظهر أن أولئك الذين حضروا الاحتفالات متحمسين بروعة الجزائر لم يدركوا حتى وجود مسألة جزائرية، أغلب مواطنينا لا يرون الجزائر إلا من خلال الروائع واحتفالات 14 جويلية، أو المجلة الجزائرية الكبرى ... أطلب السماح بزعزعة هذه الطمأنينة القاتلة والتذكير بوجود في الجهة الأخرى من المتوسط مشاكل خطيرة جدا وصعبة جدا، وخطير جدا ترك التفاؤل يغزونا متولد من روعة الطبيعة، والسعي الجميل والحقيقي للاستعمار"[1].

أما في مقدمته، فقد أعاد فيوليت الخطاب الذي وجهه في افتتاح جلسة المجلس العالي لسنة 1927، والذي يشرح حسب فيوليت "كل مصاعب مهمتنا في الجزائر"، والمتمثلة خاصة في الأخطاء المرتكبة من قبل النيابات المالية: "أتأسف بأنني لم أستطع إقناع النيابات المالية -فيما

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p XII.

يخص الدفاع الوطني-، وأحزن أكثر بسبب عدم اعتبار واحترام ضباط وضباط الصف لجيشنا الإفريقي الرائع"، وفيما يخص إعاقة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرها فيوليت فيقول: "إنه من العبث محاولة إيقاف تطور نفقات بلد، والذي ينموا بمئات الآلاف من السكان في السنة، كما أنه من العبث تثبيت حجم ملابس طفل أثناء نموه ... كيف يتم مثلا الامتناع عن التطور فيما يخص الإمكانيات الاقتصادية للبلاد، السدود، الموانئ، المدارس، الطرقات، حيث أن غيابها يجعل عدة مراكز استيطانية غير ممكنة السكن فيها ... كيف يتم كذلك منع التطور فيما يخص نفقات التضامن، و التي لا تمثل حاليا إلا جزءا صغيرا من ميزانياتنا، إنه شيء غير ممكن"[1].

وفي فصله عن الاستعمار الصغير والمتوسط، يبين فيوليت الوضعية المأساوية التي يعيشها المستوطنون الصغار: "عند اجتياز ضواحي موانئنا الجزائرية ذهلنا حقيقة بهذه الأرض، لكن هذه الأرض الجزائرية التي يتم التماسها بشدة ...متسترة بالخراب والمآسي، من إذن يمكنه أن يفكر بها؟، من يمكنه أيضا أن يفكر بهذه المأساة الحالية بمقدار أن هؤلاء المستوطنون الصغار الذين هم بعيدون عن الساحل، مقيمون في شروط معيشية غير محتملة، بإدارة جد بيروقراطية، يطالبون بقلق، كم من يوم آخر يمكنهم البقاء على قطعة الأرض التي استنفذوا فيها توفيرهم وخربوا آمالهم، وغالبا صحتهم"[2].

وكذلك فيما يخص المسألة الأهلية، اعتبر فيوليت بأنه "يجب إنذار الرأي العام الفرنسي بالمشكل الجزائري، حيث أنه أثناء المئوية التي تم الاحتفال بها برعونة، لم ير البرلمانيو ن والسياح في الجزائر إلا روعة النتائج الأوربية، والأدب الكامل للقادة الأهالي، الذين لا تعطى لهم الكلمة إلا للمدح، ولم يسمح مثلا لشكيكن بأخذ الكلمة لأنه حاول التذكير بأنه تنقص في الجزائر بعض الإصلاحات"[3].

هذه الأسباب إذن هي التي يعتبرها فيوليت خطيرة على مستقبل فرنسا، ومن أجل التعجيل في حلها، حاول من خلال كتابه حشد الرأي العام الفرنسي حول الإصلاحات

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, pp XVI – XIX.
[2] **Ibid**. p 2.
[3] **Ibid**. pp 131 – 132.

الواجب تطبيقها وذلك بعد معرفته بعدم إمكانية الحكام العامين تطبيق الإصلاحات مهما كانت سياساتهم ومعارفهم الميدانية.

لقد قام فيوليت بتقسيم كتابه إلى أربعة أجزاء، متمثلة في: الاستعمار، المسألة الأهلية، الإدارة في الجزائر، والوحدة الجزائرية، الذي وضع فيه المشكل الجزائري في إطاره التاريخي بتحليل الأوضاع الجزائرية على ضوء تطورات الحركة الوطنية الجزائرية، وعقلية الجزائريين، وكذلك على ضوء التطورات الإقليمية منها حرب الريف، والدولية مثل الأفكار الشيوعية، ومبادئ ويلسون، وذلك من خلال تجربته الجزائرية.

ومن خلال دراسة الكتاب، يمكن تقسيمه إلى جانبين، جانب ميداني يمثل تجربته في الحكومة العامة في الجزائر، والصعوبات التي واجهها، وجانب فلسفي وقانوني، يتمثل في اقتراح السياسة الواجب إتباعها من أجل إنقاذ "الجزائر الفرنسية".

وإذا تم دراسة الجانب الأول أعلاه في الفصل الثالث، فإن الجانب الثاني -اقتراح السياسة الواجب إتباعها- هو موضوع دراستنا في هذا المبحث، حيث اعتبر فيوليت أن حل القضية الجزائرية يتمثل في نقطتين أساسيتين: 1- إصلاح الإدارة والتسيير الجزائري، 2- ربط المسلمين بفرنسا.

1.1- إصلاح الإدارة الاستعمارية

يعتبر فيوليت أن طريقة تسيير الجزائر من قبل الحكومة الفرنسية والإدارة الجزائرية هو سبب وضعية الجزائر "المقلقة"، والتي ستؤدي إلى انفصال الجزائر عن فرنسا، فبعدما شرح بدقة الأخطاء التي وقعت فيها في الجزء الأول والثاني من كتابه حول : الاستعمار، والمسألة الأهلية، فقد خصص الجزء الثالث من أجل اقتراح مشاريع إصلاحها، والمتمثلة خاصة في مراقبة الحكومة الفرنسية للإدارة الاستعمارية، منصب الحاكم العام، والنيابات المالية.

أ- مراقبة الحكومة الفرنسية

أدى إهمال الحكومة الفرنسية للجزائر حسب فيوليت إلى استقلال الإدارة الاستعمارية في الجزائر في سياستها وقراراتها، وهو ما أدى بها إلى القيام بمصالحها الخاصة دون النظر إلى المصلحة العليا لفرنسا، حيث يرى أنه يجب على الحكومة الفرنسية القيام بالتسيير المباشر للجزائر دون وساطة الإدارة الاستعمارية، كما انتقد هذه الأخيرة حيث اعتبر أنه لا يحق لها المطالبة بالاستقلال إداريا ولا اقتصاديا عن فرنسا: "إذا كانت الجزائر تعتقد أن لها الحق بحكمها من وجهة نظر جزائرية، فإني في هذه الحالة أرى أنه يجب تسييرها من وجهة نظر فرنسية"[1].

كما ينتقد فيوليت طريقة تسيير الجزائر من قبل الحكومة الفرنسية بسبب عدم اهتمامها المباشر بها، حيث أنها إذا كانت تابعة لوزارة الداخلية، فإن هذا الوزير "ليس له وقت من أجل الاهتمام بالجزائر التي يجهلها كليا غالبا ... وزير الداخلية ليست له أي وسيلة لإنشاء وجهة نظر شخصية، فإذا كان مدير الشؤون الجزائرية غير موضوعي، فإن الوزير سيجهل دائما الشؤون الجزائرية ... إذا فإن مدير الشؤون الجزائرية هو الوزير الحقيقي للجزائر"[2].

لهذا يعتبر فيوليت أن مراقبة فرنسا على الجزائر "ليست إلا نظرية"، غير أن وجودها ما هو إلا "من أجل شل عمل الحاكم العام"[3]. وبسبب الأخطاء التي تم ارتكابها، والخطر المرتقب جراء السياسات المنتهجة، فقد عرض فيوليت إصلاحها.

يقترح فيوليت لإصلاح إدارة الجزائر بإنشاء وزارة لإفريقيا الشمالية تكون مهمتها تسيير شؤون شمال إفريقيا وتضمن التسيير المباشر للجزائر من الحكومة الفرنسية، والذي يعني إلغاء منصب الحاكم العام، حيث يشرح سبب ذلك: "أيت غالبا اتصالات المخابرات من الدر جة الأولى، وهي مرمية في أرشيف لمكتب وزارة الحربية، وأنا مقتنع بأن وزير الحربية لم تكن له أي معرفة بذلك، وأكثر من ذلك وزير الداخلية"، ويضيف: "لو كان وزير إفريقيا الشمالية لما حصل الحادث المؤسف وهو إنشاء مدارس إيطالية في تونس"[4].

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 284.
[2] **Ibid**. pp 272 – 273.
[3] **Ibid**. p 272.
[4] **Ibid**. pp 280 – 281.

وحول الانتقادات المحتملة حول إنشاء هذه الوزارة، يرد فيوليت: "سيعارض ذلك بشدة وزير الحربية، لكن مجالنا الاستعماري أوسع لأن تسيره إدارة واحدة فقط"[1].

ب- إعادة تحديد صلاحيات الحاكم العام

بما أنه لم يتم إنشاء وزارة لإفريقيا الشمالية بعد، والتي لا زال فيوليت ينتظرها[2]، فقد عرض إعادة تحديد صلاحيات الحاكم العام وذلك بسبب صعوبة مهمته، وعدم تمكنه من القيام بمهمته الأساسية التي تتمثل في "إدارة شؤون الجزائر بوجوب التوفيق بين مصالح المستوطنة والمصالح العامة للأمة بالكامل"[3].

يبدأ فيوليت بتصوير وضعية الحاكم العام في الجزائر: "دور الحاكم العام في الجزائر صعب، في بلد تتنوع فيه الأجناس، وأين توجد المصالح المتناقضة، مع قوى خفية كبرى"، حيث أن "الطريقة التي يمكن أن تجعل مهمة الحاكم العام يسيرة هي قبوله تسيير الشؤون الجارية"[4]، والذي يعني عدم فرض أي سياسة أو إصلاح ماعدا ما يطلبه المعمرون ومنتخبوهم.

كما استشهد فيوليت بالنشرة الرسمية لـ لاسال (Lassel) الذي لخص فيها الأسباب المتنوعة لتبديل الحكام، حيث علق عليها بقوله "الحاكم العام يجازف بالضرورة بتوازنه الشخصي عندما يريد تحقيق الإصلاحات، لأنه سيكون إلى جانب تغيير الأشياء السيئة بالأشياء الحسنة، حيث أنه حتى الأشياء السيئة لديها من يدافع عنها، والذين يدافعون عنها لهم القوة الكبيرة ماداموا نجحوا في إبقاء الظلم أو على الأقل شل التقدم"[5]. لذلك، فإن "الحاكم العام لم يصبح إلا رئيسا للمجلس مسؤولا نظريا أمام الحكومة الفرنسية، لكن تطبيقيا أمام النيابات المالية فقط"، وبسبب هذا الوضع، فإن الحاكم العام لا يمكنه "الحكم ولا الإدارة إلا إذا كان على اتفاق كلي مع النيابات المالية"[6].

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 281.
[2] **Ibid**. p 285.
[3] **Ibid**. p 284.
[4] **Ibid**. p 284.
[5] **Ibid**. pp 286 – 287.
[6] **Ibid**. p 291.

ويعتبر فيوليت أن "جور النيابات المالية راجع إلى التشجيع من قبل باريس"خاصة من وزارة الداخلية، كما أن "معظم البرلمانيين الجزائريين هم إلى جانب النيابات المالية ضد الحاكم العام"[1].

من أجل القيام بمهامه كاملة، يعرض فيوليت منح الحاكم العام سلطات كبيرة: "يجب أن يكون للحاكم العام سلطات كبيرة، لأن لديه دور أزلي وهو التحكيم ، يجب عن طريق قرار ثابت الوصول إلى إعطاء كل حق حقه"[2]، كما "يجب أن يكون الحق للحاكم العام كسائر الحكام العامين بالحضور في مجلس الوزراء فيما يخص الشؤون الجزائرية"[3].

وينهي فيوليت بدعوته إلى "دراسة إشكالية سلطات الحاكم العام، هل يطبق سياسة الحكومة برقابة البرلمان، أو يطبق سياسة النيابات المالية" ويقول: "الإشكالية خطيرة، لكن يجب حلها بشكل أو بآخر"[4].

ج- إصلاح النيابات المالية

يعتبر فيوليت أن النيابات المالية (les Délégations Financières)[5] هي العائق الأكبر لاستمرارية فرنسا في الجزائر، وذلك من خلال شلها لمهام الحكام العامين الذين يمثلون السيادة الفرنسية في الجزائر، حيث قامت النيابات المالية فيما يخص فيوليت بتجميد معظم مشاريعه أثناء ولايته، وهو ما جعل فيوليت يطالب بتعديل قانونها وتحديد صلاحياتها.

يبدأ فيوليت أولا بدراسة قانونها التأسيسي، معتبرا أنها قد تعدت حدودها التشريعية، حيث يتساءل: "ماذا عرض لافريار (Lafferrière)[6] بالضبط عندما تخيل إنشاء النيابات

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 293.
[2] **Ibid**. p 288.
[3] **Ibid**. p 285.
[4] **Ibid**. p 295.
[5] تتشكل النيابات المالية من ثلاث مجالس: مجلس المستوطنين 24 نائب، مجلس غير المستوطنين 24 نائب، مجلس الأهالي 15 نائب عربي 6 نواب قبائل.
[6] إيدوارد لافيريار، (26 أوت 1841- 2 جويلية 1901): سياسي ورجل قانون فرنسي، حاصل على شهادة الدكتوراه الدكتوراه من كلية الحقوق باريس سنة 1883، تم تعيينه نائبا لرئيس مجلس الدولة بين 1886 – 1898، وحاكم عام للجزائر بين 26 جويلية 1898 – 3 أكتوبر 1900.

المالية وليس النيابة المالية؟"، ويقول: "في الحقيقة لافريار، لم ير مجلسا موحدا مثلما أصبح حاليا، وإنما ثلاث مجالس ... وهي تمثل بالأصل تنظيم مالي واستشاري موكل بإعطاء رأيه حصريا حول الميزانية"[1]، كما "يتوجب على كل مجلس القيام بالتداول بشكل منفصل، ولا يستطيع الاجتماع لدراسة إشكالية من المنفعة العامة إلا عن طريق قرار من الحاكم العام الذي يوضح هدف التداول المشترك، والإشارة إلى النيابات التي ستقوم بالاجتماع"[2]، لذلك، يقول فيوليت: "نحن بعيدون عن الحقيقة الدستورية"[3].

كما انتقد فيوليت تمثيلية هذه المجالس المالية، حيث أن بعض النواب الماليون "يستطيعون هكذا أخذ حكمهم عن طريق هيئة انتخابية محدودة جدا تمثل أقل من 100 ناخب"[4]. حيث يستشهد بتقرير أنتونيلي (Antonelli) لميزانية 1930 لتأكيد عدم تمثيليتها بقوله: "نرى بأن 24 نائبا من المستوطنين يمثلون كلهم أصحاب أملاك عقارية، ولا واحد منهم منتخب بأكثر من 1000 صوت ... و24 نائبا ماليا لغير المستوطنين، 11منهم أصحاب أراضي فلاحية كبرى، وأخيرا 21 نائب أهلي عربي أو قبائلي، لا يوجد إلا 3 منهم ليست لهم فوائد في الزراعة" وهكذا يظهر أن "53 نائبا من 69 يمثلون حصريا فوائد الملاك الزراعيين"[5] وفيما يخص يخص الهيئة الناخبة: "24 نائب مستوطن ينتخبهم 12 ألف ناخب، 24 غير مستوطن ينتخبهم 40 ألف، و21 أهلي ينتخبهم 54 ألف"[6].

لهذا يقول فيوليت بأن "إصلاحات النيابات تفرض نفسها، وحتى النيابات تطالب بها، ولها الحق في ذلك، يجب على البرلمان القول: النيابات أصبحت قوية جدا، ويجب أن تتوقف هنا" ويتعجب فيوليت: "ألم تأت لرؤية رئيس المجلس بدون معرفة الحاكم العام، جاءت إلى باريس، تتناقش مع رئيس المجلس مسألة ضرائب الجزائر والنفقات العسكرية"[7].

---

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 296.
[2] **Ibid**. p 297.
[3] **Ibid**. p 293.
[4] **Ibid**. p 298.
[5] **Ibid**. p 303.
[6] **Ibid**. p 318.
[7] **Ibid**. pp 314-315.

وقد كانت القطرة التي أفاضت الكأس لدى فيوليت هي رفضها لمساعدة فرنسا للجزائر أثناء احتفالات المئوية: "مجلس يقوم برفض مساعدة بـ 150 مليون في وقت ليس له مدارس ولا قوانين اجتماعية، ولا مجاري مياه، وكل ذلك من أجل بقائه سيدا في إدارة مصاريفه. وكذلك يصعب فهم هشاشة الحكومة التي لا تقوم بممارسة حقها عشية الحدث السياسي الكبير والذي يمثل الاحتفالية ... يجب الانتهاء من هذا النظام الهجين"[1].

2.1-ربط الجزائريين بفرنسا

إذا كان أكبر تهديد ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر آت من الجزائريين، وذلك بطلبهم للاستقلال عاجلا أم آجلا، فإن فيوليت قد سارع من أجل حل هذه المسألة بعرض مسألة ربط المسلمين الجزائريين بفرنسا لإنهاء التهديد ضد الاستعمار، حيث أن هذا الربط له جانبان، ربط السياسي وربط فكري و معنوي.

أ- ربط الجزائريين بفرنسا سياسيا

لقد كانت فكرة فيوليت هي إيجاد صيغة قانونية فيما يخص التمثيل الأهلي وصفة المواطنة، وذلك بعد فشل التجنيس الفردي، حيث اعتبر أن عدم تجنيس الجزائريين بالجنسية الفرنسية، وعدم تعيين ممثلين لهم في البرلمان الفرنسي للدفاع عن مطالبهم سيؤدي إلى التباعد بين الطائفتين، المسلمة والأوربية، والذي سيؤدي إلى الاصطدام.

بدأ فيوليت فكرته في كتابه **هل ستعيش الجزائر؟** بالاعتراف بأن "حل المشكل صعب جدا"، وذلك لعدة أسباب منها أعمال الإدارة التي انتقدها بالقيام بالفضائح خلال انتخابات المجلس العام لسنة 1929، والتي لقبها "بالمطبخ السياسي المزعج"،والمتمثلة في: تزوير النتائج، تعيين مستشارين ملاحقين قضائيا، منع مرشحين لديهم حظوظ للفوز عن طريق التهديد، وكذلك، خلافة صاحب المنصب المنتهية عهدته بأحد من أهله رغم أنه أمي[2].

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 321.
[2] **Ibid**. pp 439-440.

وبعدها باشر دراسة مسألة التمثيل البرلماني للجزائريين، حيث يرى أن "فرنسا لا يمكن أن تبقى إلى الأبد منكرة كليا للأهالي، والتي لا يمكن الدفاع عنها عقليا ولا قانونيا، عدد المثقفين الأهالي ينمو كل عام، تطور الحقوق السياسية للأهالي هو شيء مفروغ منه ... إذا حزننا أو لا، فهو الواقع، والواقع يؤدي دائما إلى النتائج التي لا يمكن اجتنابها[1].

يقترح فيوليت لذلك منح الجنسية الفرنسية لبعض الفئات من المسلمين دون التخلي عن أحوالهم الشخصية وذلك من أجل تجنب الاصطدام : "لنبحث إذا عن الوسائل الممكنة لتحقيق بأدنى جزء من الاصطدامات وببرودة، مشاركة المسلمين في السيادة الفرنسية، ونترك ما يسمى الأحوال الشخصية، حيث أننا لم نطالب البلديات الأربعة في السنغال وشعوب الهند بتركها من أجل استشارتهم حول صفة المواطنة"[2].

إن فكرة فيوليت حول النيابة البرلمانية للجزائريين مرتبطة بالمواطنة الفرنسية، وذلك بعدم إمكانية المشاركة في انتخاب النواب البرلمانيين إلا المواطنون الفرنسيون، عكس المشاريع الأخرى التي تقترح الهيئة الانتخابية الأهلية، والتي يشارك فيها كل الجزائريون دون أن يكونوا مواطنين، حيث ينتقد فيوليت هذا النوع من الانتخاب – الهيئة الانتخابية الخاصة –بقوله: "هل يجب إنشاء هيئة انتخابية أهلية خاصة؟ ... أرى بأن هذا الحل له عدة سلبيات" متمثلة في توسيع التباعد بين المسلمين والأوربيين، والذي هو معاكس لهدف فيوليت: "يوجد خطر وهو إنشاء هيئة انتخابية دينية ... الأهالي أحرار الفكر ليسوا إلا قلة صغيرة، وبذلك ستصبح الهيئة الانتخابية الأهلية هيئة انتخابية مسلمة، لديها نزعة معارضة الهيئة الانتخابية اليهودية–المسيحية، والنتيجة ستكون تفريق فرنسيي الجزائر إلى هيئتين حسب ديانتهم، وهذا سيكون ضد الهدف الذي يجب العمل من أجله، وخاتمتي هي صريحة: لا اقتراع عام للأهالي"[3].

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 448.
[2] **Ibid**.
[3] **Ibid**. p 442.

كما يحذر فيوليت من الإدماج الجماعي للجزائريين في المواطنة الفرنسية[1] خوفا من تهديد التفوق الأوربي حيث يقول: "من المستحيل سكب كل الشعب الأهلي في الهيئة الانتخابية الأوربية"[2].

لذلك فإن فيوليت يدعوا إلى "إيجاد وسيلة إعطاء حق الاقتراع لكل الذين هم مستعدين لممارسته"[3]، أي منح المواطنة الفرنسية للنخبة الجزائرية دون النظر إلى الأحوال الشخصية التي تعتبر العائق الأساسي للتجنيس:" لماذا لم تقرر -الإدارة الاستعمارية- بأن كل أهلي جزائري اكتسب الحضارة الفرنسية يستفيد شخصيا وذاتيا من الإدماج، وبعده الحق بالمواطنة الفرنسية"[4].

وينهي فيوليت بالتحذير من عواقب إبعاد الجزائريين عن إدارة الجزائر: "لا أتخيل بأن أحدا يعجبه انتظار الحرب لإعطاء الأهالي الجزائريين بعجلة، المنافع التي أعطيت بعجلة لأهالي البلديات الأربعة السنغالية ... بلد كبير يستطيع أن يتفاجأ بالحوادث، لكن سيكون غير مسموح إذا لم يفهم حتمية وصول اليوم الذي يهدد بالكارثة"[5].

ب- ربط الجزائريين بفرنسا فكريا وروحيا

منذ وصوله إلى الجزائر، عمل فيوليت على كسب ود الجزائريين، حيث لم يغفل في كل سياساته عن هذا الجانب، وذلك من أجل جعلهم يحسون بالانتماء الوطني لفرنسا، رغم معرفته بصعوبة المهمة.

فأثناء دفاعه عن مرتبات المساعدة أمام النيابات المالية، اعتبر أن الجزء الأهم في هذه المساعدات يتمثل في الدور المعنوي لدى الأمهات: "ألا ترون إليها على أن لها دورا معنويا أكثر منه مادي، ألا ترون أن الأم عندما ترى بأن فرنسا تهتم بطفلها الصغير الذي تحمله في ذراعيها، وعندما يولد هذا الطفل تتحصل على مساعدة، ألا تعتقدون أنه سيكون له دور حساس عند هذه الأم ... هل تعتقدون بأن البلدان الأخرى التي تهتم بالحفاظ على قلوب شعوبها تتردد

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 451.
[2] **Ibid**. p 448.
[3] **Ibid**. p 451.
[4] **Ibid**. p 455.
[5] **Ibid**. p 465.

بإنفاق بعض الأموال ... هل تعتقدون أنه مال ضائع؟، إنها جزء من الدعاية التي أطلبها منكم"[1].

أما في مسألة المرأة الأهلية فيقول: "إذا استطعنا لمس قلب المرأة الأهلية، فإننا سنربح الشوط قطعيا -الاستقرار في الجزائر- لكننا لن نتوصل إلى ذلك إلا عن طريق الممرضات والمعلمات"[2]، وفي موضع آخر: "الشروط المادية والمعنوية للمرأة الأهلية في نظري هي من أولى الأولويات، يجب علينا الحصول على ثقتها"[3].

إن فكرة ربط المسلمين بفرنسا لم تكن فكرة خاصة بفيوليت وحسب، وإنما كانت فكرة أساسية لكل المدافعين عن الاستعمار بوعي سياسي، مثل جون ميليا، صاحب كتاب **المصير المحزن للأهالي المسلمين الجزائريين** (1935)، والذي كتب: "إذا قمنا بترك الأهالي زمنا طويلا على هامش وجودنا الوطني، سينتهون بالابتعاد عنا وعدم الاعتراف بنا مجددا لأنه قانون تاريخي، والذي يقول بأن أي جنس لم يتحد مع جنس آخر فإنه يبتعد عنه حتما، وهذا ما سيحصل في الجزائر..."[4]

لهذا السبب دعا فيوليت إلى تقريب العلاقات بين الجزائريين والمستوطنين، حيث اعتبر أن العلاقات بينهما حسنة حيث دعا من خلال كتابه إلى "إزالة سوء التفاهم بين الطائفتين".

ففيما يخص المثقفين بالثقافة الفرنسية، فإن فيوليت يعتبرهم مساوين للأوربيين: "يجب علي أن أشهد دائما للأهلي الذي ولج الحضارة الفرنسية، بأنني لا أميز بينه وبين الأوربي"[5]، ويدعوا فيوليت إلى وجوب فهمهم واحترامهم بسبب إخلاصهم لفرنسا، في حين أن تجاهلهم سيؤدي بهم إلى الابتعاد عنها: "اليوم، حتى لدى الذين يعانون من الاحتقار الذي نبديه لهم، مازالت لديهم ثقة في فرنسا، ليس فقط يقبلون بها (فرنسا)، وإنما يطالبون بها ... فرنسا تقوم

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 157.
[2] **Ibid**. p 260.
[3] **Ibid**. p 416.
[4] Jean MELIA, **op.cit**, p 315.
[5] **Ibid**. p 419.

بخطأ غير مسموح بعدم فهمهم وعدم الاستماع إليهم، سيكونون مجبرين للتوجه نحو وطنية بغيضة مثل ما حصل في الهند الصينية، حيث قام السوفيات باستغلال المنفعة"[1].

أما فيما يخص الجزائريين عامة، فيدعو فيوليت إلى الاتحاد بينهم وبين المستوطنين، حيث يرى عدم وجود خلاف بين الجزائريين والمستوطنين الصغار، "حيث أنهم يتعاونون في عدة مجالات"[2]، في حين أن الخلاف راجع إلى الاستعمار الكبير الذي "لا يرى الأهالي إلا من خلال أوراق تسديد الأجر" والذي "يمتلك سلطة فائقة داخل النيابات المالية التي تأثرت بكره الأهلي"[3].

وهكذا ينتقد فيوليت نظرة المعمرين الكبار للجزائريين حيث يعتبرهم سبب الهوة بين الجزائريين وفرنسا بسبب عملهم لفائدتهم الخاصة دون النظر للمصلحة العليا للاستعمار الفرنسي في الجزائر على المدى المتوسط والبعيد حيث أعطى بعض الأمثلة من خلال تجربته الجزائرية، فحينما اقترح تنظيم المساعدات للنساء المرضعات، "فمثلما اندهشت من المقاومة والتحفظ، قال لي أحد النواب :لكن سيدي الوالي، ألا تعلم أن عددا من زملائي لن يسمعوك، أنت ترى بأنه يجب مساعدة الولادة الأهلية، وهم يعتبرون أنها زائدة عن الحاجة"[4]، وفي رسالته إلى المحافظين سنة 1927 من أجل بحث مسألة زيادة أجر الأهالي، "أحد أهم الشخصيات لمحافظة قسنطينة كتب لي بأنه مندهش بهذه المبادرة، وأنه يجب بالعكس دراسة الأجر الحقيقي للأهلي، والذي يتمثل فيما هو ضروري من أجل العيش"[5].

لذلك يحذر فيوليت من عدم إدراك حقيقة المسألة الأهلية، ويدعو إلى التعامل معها بفطنة: "يجب علينا أن لا نفكر بأنه يمكننا فعل ما نريد بهذا الشعب"[6]، وذلك خاصة بعد التطور الذي حصل لدى الجزائريين، والذي يرجعه إلى عدة أسباب منها ولوج الأفكار الفرنسية إلى الجزائر: "جهود الأهالي في الحرب والرحلات إلى فرنسا، ووجود 170 ألف أهلي شمال

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 424.
[2] **Ibid**. p 387.
[3] **Ibid**. p 388.
[4] **Ibid**.
[5] **Ibid**. p 389.
[6] **Ibid**. p 400.

إفريقي في فرنسا، 5% منهم تأقلموا كليا في فرنسا متزوجون وأصحاب عائلات، عبور الأفكار الفرنسية عبر البحر المتوسط في كل رحلة إلى الجزائر حيث تختمر هذه الأفكار في الذهنية الأهلية"[1]، وكذلك "الحملات غير الحذرة والعنيفة ضد الوالي العام المشتبه فيه بالتعاطف مع الأهالي"، وهو ما أدى إلى نزاع عرقي "يكبر في الأوساط الأهلية"[2].

كما يعتبر فيوليت أن الاحتفالات المئوية قد أدت إلى سلبيات خطيرة ضد كسب ود الجزائريين من قبل فرنسا، حيث كانت هنالك وعود من قبل الحكومات لم يتم تطبيقها، وأكثر من ذلك، فقد أدت إلى ضرب الجزائريين معنويا، حيث أنه عوض تقديم الإصلاحات، فقد عمل المعمرون من خلال هذه الاحتفالات على تذكير الجزائريين بالمآسي التي عاشوها خلال قرن من الاحتلال[3].

ويرجع فيوليت سبب انتقاده لطريقة إدارة الجزائر إلى تصاعد الحركة الوطنية الجزائرية وتطور الجزائريين سياسيا، حيث استشهد بمقال لزناتي في **La voix indigène**: "الأهالي واعون بعدم تجريم القدر واستحضار المكتوب، فهم يحددون المسؤوليات ويأخذون احتياطات المستقبل ... القانون الاستثنائي الخاضعون له، ووضعهم في هامش المجتمع الجزائري، ورفض إدارتهم عن طريق الحق العام، يفرض عليهم التنظيم والنضال في إطار المساواة، ولا يعتمدون إلا على أنفسهم من أجل الحصول على الإصلاحات ... لن نطيل التأسف على الماضي، فلنعرف كيف نستفيد من الدروس القاسية في الحياة، ولننظم أنفسنا منهجيا..."[4].

كما أورد أيضا مقال من **الشهاب** 3 جوان 1926 تحت عنوان: "مظاهرة مضادة للمسلمين، مؤتمر عدم الإنصاف في القرن العشرين"، التي كتبت بعد قيام فيدرالية رؤساء بلديات محافظة الجزائر بمؤتمرها السنوي والمطالبة بعدم منح الجزائريين حق المشاركة في انتخاب رؤساء البلديات[5].

---

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 396.
[2] **Ibid**.
[3] **Ibid**.
[4] **Ibid**. p 397.
[5] **Ibid**. p 398.

وإذا قام فيوليت بانتقاد المعمرين وسياستهم تجاه الجزائريين، فقد انتقد كذلك الجزائريين بأنهم أساءوا الاعتبار للمستوطنين: "الأهلي قام بظلم مماثل عندما حاول رؤية المستوطن إلا كغازي بهدف النجاح، حيث يمكنه الإشارة إلى عدة أسماء، لكنها ليست حقيقة مطلقة، حيث أن كثيرا من المستوطنين، حتى من بين الأكثر صرامة على الأهالي، لا ينحرفون عن مبادئهم"[1].

لذلك يختم فيوليت: "في الحقيقة، لا الأوربيين ولا الأهالي هم كاملين، كلاهم يحتاج للتصحيح"[2]، وهذا التصحيح هو الذي يعتبره فيوليت وسيلة التقارب بين الطائفتين من أجل جعلهما مجتمعا واحدا تحت السيادة الفرنسية.

2- اقتراح مشروع قانون 3 جويلية 1931

لقد كانت نية فيوليت مع وصوله إلى الجزائر تتمثل في تهيئة الأجواء للاحتفال بمئوية الاحتلال الفرنسي في الجزائر، حيث أراد جعل هذا التاريخ بداية للانتقال إلى سياسة استعمارية أكثر إنسانية، غير أنه صدم بالطريقة التي تم فيها الاحتفال، والذي أظهر فيه المعمرون عداوتهم للجزائريين، كما رفضت النيابات المالية قبول الإعانات التي خصصتها فرنسا في فائدتهم.

تأسف موريس فيوليت على هذه "الأخطاء المرتكبة في تصور المئوية"، حيث قام بطلب في 8 جويلية 1930 من لجنة الاقتراع للجزائر في مجلس الشيوخ إذن القيام بتحقيق سياسي في الجزائر، غير أنه لم يتحصل إلا في 10 فيفري 1931 على حق الذهاب هو وبعض أعضاء مجلس الشيوخ إلى الجزائر للتحقيق حول الحالة الحقيقية للاستعمار وحول كل المشاكل المرتبطة بأوضاع الجزائريين، لكن بشرط عدم الخوض في مسألة التمثيل البرلماني للجزائريين[3].

ومع عودته، أودع فيوليت مشروع قانون جديد[4] في 3 جويلية 1931، قام فيه بعدة اقتراحات، حيث عرض فيه إدخال النخبة الجزائرية في المواطنة الفرنسية دون التخلي عن الأحوال

---

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 410.
[2] **Ibid**. p 410.
[3] Charles-Robert AGERON, **Histoire de l'Algérie contemporaine**, **op.cit**, p 399.
[4] قدم فيوليت مشروع أول في 8 نوفمبر 1928، متعلق "بالاحتفالات المئوية لتحرير الممالك البربرية": "بعدم الحديث عن الاحتلال، يجب تنظيم المئوية بطريقة تجعل الأوربيين والأهالي يتحدون أخويا في ظل فكرة الأمل المشترك"، وقد عرض فيه فيوليت إنشاء "مدارس المئوية" و "مستشفيات وأطباء المئوية"، وإلغاء قانون الأهالي، والمساواة في الخدمة العسكرية بين الفرنسيين والمسلمين، وفي موضوع الحقوق السياسية، المادة 11 من مشروعه

الشخصية عن طريق المادة 45 أهم مادة في مشروعه الذي يمنح الاستفادة من المواطنة الفردية لخمسة فئات من المسلمين، والتي جاءت كما يلي:

يتحصل قانونا على التجنيس الفردي مع كل منافعه، الأهالي الفرنسيون، المولودون في الجزائر أو في فرنسا الذين يصنفون ضمن الفئات التالية:

1- الأهالي المنتخبون باستمرار كمندوبين ماليين، مستشارين عامين، أعضاء الغرف التجارية أو الفلاحية، الأهالي الباشغاوات، الآغاوات، وقادة جوق الشرف؛

2- الشبان من الجنسين، الذين تحصلوا على شهادة البكالوريا، شهادة نهاية الدراسة الثانوية، أو الشهادة العليا أو الابتدائية أو شهادة المدارس العربية؛

3- الأهالي الذين خدموا تحت العلم الفرنسي برتبة ضابط أو ضابط صف لمدة 15 سنة؛

4- الأهالي الذين يتم انتخابهم بأغلبية الأصوات من طرف الغرف التجارية والغرف الفلاحية لكل محافظة، وهذا بمعدل خمسون عن كل محافظة فيما يخص الفلاحة، وخمسون للتجارة، في السنة الأولى سيرتفع هذا العدد إلى مائتين لكل محافظة وثلاثمائة لمحافظة الجزائر؛

5- علاوة عن التجار والفلاحين الأهالي المعينون من طرف الغرف التجارية والفلاحية، يستطيع الحاكم العام كل سنة منح عن طريق مرسوم، التجنيس الفردي لعشر تجار وعشر فلاحين لكل محافظة[1].

تمنح النواب الماليين الجزائريين حق المشاركة في انتخاب رئيس مجلسهم الذي كان قبل ذلك مرفوضا لهم، والمادة 12 التي تمنح حق التمثيل البرلماني للمسلمين بنسبة نائب عربي واحد لكل محافظة، ونائب واحد لبلاد القبائل، هؤلاء النواب سيتم انتخابهم من قبل القسم الثاني، بهيئة انتخابية من النواب المسلمين، مكون من النواب الماليون، المستشارون العامون والبلديون، وأعضاء اللجان البلدية و"الجماعات".
وإذا كان النواب المسلمون قد أقروا لائحة لتأييد هذا المشروع بعد اجتماع النيابات المالية العربية والقبائلية، وتم إرسالها إلى وزير الداخلية، كما أعلنت كل من فيدرالية المنتخبين، الرابطات الولائية للمتجنسين، جمعيات المحاربين المسلمين القدامى بأنهم في نفس الطريق، فإن المستوطنين قد عارضوا هذا المشروع بشدة، حيث قال مدير الشؤون الأهلية ميرانت (Mirante) "العرب هم أهالي، لا يجب منحهم أي شيء عندما لا يوجد أي شيء يلزمنا ذلك".
وقد فشل هذا المشروع، حيث أنه من بين 17 عضو من اللجنة المصوتة على هذا المشروع، 13 منهم قاموا برفضه، في حين لم يوجد إلا صوت واحد أقره، حيث أنه أثناء المناقشات في اللجنة، كان يتم تكرار حجة بأن "المستوطنون قالوا بأنه لم يبق لهم إلا الذهاب إذا تحصل الأهالي على نواب خاصين (AGERON, **Histoire de l'Algérie contemporaine**, **op.cit**, pp 396-398).

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, pp 488-489.

ويحتوي مشروع فيوليت هذا على ثمانية فصول وخمسون مادة، حيث أقر الفصل الأول المعنون "الاستعمار" القيام بالإصلاح الزراعي، من خلال "إعادة دراسة الحصص الاستيطانية وتوسيعها حتى تصل إلى مائة هكتار، وبإضافة عشرة هكتارات عن كل طفل" و "إنشاء بعثتين مخصصتين للبحث عن المياه"، كما "لا يمكن إنشاء أي مركز استيطاني دون أن يكون مربوطا بشبكة طرق"، وعدم بعده "أكثر من 50 كلم عن المستشفى الجواري ... و20 كلم عن المدرسة"[1].

أما الفصل الثاني المعنون "المدارس والمستشفيات"، فهو يهدف لتحسين مستوى التعليم والصحة من خلال "إنشاء عن طريق مصاريف الدولة الفرنسية مدرستين للمئوية -دون حساب المنشآت التي هي في طور الإنجاز-، وكذلك "إنشاء تحت مصاريف الدولة، مستشفى جواري للمئوية"[2].

هذا في حين نص الفصل الثالث المعنون "الإصلاحات الأهلية"، على أن "الأهالي الجزائريين رعايا فرنسيين، يخضعون لنفس الواجبات، ولهم نفس الحقوق لكل الفرنسيين باحتفاظهم بالأحكام الناتجة عن أحوالهم الشخصية، أو تلك التي أقرها القانون"، ويسمح لهم "بالمشاركة دون أي تحفظ لكل المنافسات للحصول على الوظائف العامة، المدنية والعسكرية، والمساواة في شروط التوظيف في الوظائف مهما كانت أحوالهم الشخصية"[3]، أما فيما يخص قانون الأهالي، فقد نص على "إلغائه، وكذلك تلك المتعلقة بالمحاكم الزجرية"[4].

ونص الفصل الرابع المعنون "الجيش والبحرية" على "المساواة في الخدمة العسكرية لكل الفرنسيين"، في حين أن "الأهالي الذين لا يحسنون اللغة الفرنسية، سيقومون في نفس الكتيبة بستة أشهر كتدريب عسكري إضافي"[5].

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, pp 475-478.
[2] **Ibid**. pp 479-480.
[3] **Ibid**. pp 480-481.
[4] **Ibid**. p 484.
[5] **Ibid**. p 486.

أما الفصل الخامس، المعنون "التمثيل الأهلي"، فقد نص على "مشاركة المستشارين البلديين الأهالي في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ"، وعلى "تشكيل في باريس لدى الوزير لجنة استشارية مسلمة جزائرية مشكلة من ثلاثة أعضاء من كل محافظة"[1]، بالإضافة إلى منح المواطنة الفرنسية للفئات المذكورة أعلاه.

كما نص الفصل السادس المعنون "التنظيم العام"، على إنشاء وزارة لآسيا والمحيط الهندي، ووزارة لإفريقيا، وأن الجزائر تابعة لوزارة إفريقيا.

ونص الفصل السابع تحت عنوان "المجالس الجزائرية"، على إنشاء مجلس عالي للحكومة من 72 عضوا - ربع منهم مسلمين منتخبين من الهيئة الانتخابية الموحدة-، وهو المجلس الذي يوازن سلطة النيابات المالية، وهذه الأخيرة يتم إصلاحها حيث ينص هذا المشروع على "إتمامها بمجلس رابع من أصحاب الأعمال الحرة والأجراء، مكون من 15 عضوا"، كما أن مجلس غير المستوطنين سيصبح تحت تسمية "مجلس التجارة والصناعة"، ورفع عدد أعضاء مجلس الأهالي من 21 عضوا إلى 29 عضوا، أما حول صلاحيات النيابات المالية، فإن هذا المشروع يقوم بتحديد مجالات تدخلها، حيث "لا تستطيع التدخل في إدارة المستوطنة"[2].

هذا في حين نص الفصل الثامن والأخير المعنون "أقاليم الجنوب" على "إعطاء بعض بلديات الجنوب الحالة المدنية"، و"تشكيلها في بلديات كاملة الصلاحية"[3].

لقد أحدث هذا المشروع احتجاجات شديدة من قبل فرنسيي الجزائر، الذين أعلنوا أنهم سيحاربون المشروع: "هذه القنبلة الموقوتة موضوعة تحت الصرح الفرنسي"، ومن حججهم أن "التجنيس مع الأحوال الشخصية يجعل الأهالي مواطنين استثنائيين، يصوتون على القوانين التي لا تطبق عليهم"، وقد كتب مورينو: "يجب منح مائة مرة الأهالي التمثيل في البرلمان على رؤية هذه الإصلاحات تتحقق، والتي تمثل مقبرة التفوق الفرنسي"[4].

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, pp 488-490.
[2] **Ibid**. pp 491-493.
[3] **Ibid**. p 495.
[4] AGERON, **Histoire de l'Algérie contemporaine**, **op.cit**, p 400.

أما المسلمين، أو على الأقل النواب، فقد أظهروا من جديد عرفانهم لموريس فيوليت، حيث قاموا ببعثة من الأعيان والنواب لحضور حفل التكريم على شرف المهام السياسية التي تقلدها فيوليت في بلدية درو (Dreux) في 1933[1].

إن دراسة هذا المشرع من قبل اللجنة البرلمانية قد بدأ بالفصل السابع، الذي يمثل إعادة تنظيم المجالس الجزائرية، حيث تم قبوله في النهاية وتحويله إلى مجلس الحكومة في 28 ديسمبر 1932، وقد انتظر وزير الداخلية تاريخ 25 مارس 1934 لمعارضة هذا المشروع، كما قامت النيابات المالية بعرض مشروع مضاد له، وحتى جانفي 1935، فلم تكن اللجنة البرلمانية قد بدأت بدراسته[2].

وبعد كل هذه المدة، وانتشار القلق في الجزائر نتيجة الأزمة الاقتصادية ومنشور ميشال[3]، وخوفا من انفلات ممكن للوضعية من يد فرنسا، قرر فيوليت من أجل إرجاع الحركة لمشروعه بمساءلة الحكومة الفرنسية حول نواياها فيما يخص المسألة الأهلية، حيث قام وزير الداخلية ريني بالسفر إلى الجزائر، وبعد عودته تمت المناقشة في البرلمان في 22/21 ماي 1935.

II- مساءلة وزير الداخلية ريني 22/21 مارس 1935 ومعارضة نواب المعمرين في البرلمان وقرار ريني

بسبب الإهمال في دراسة مشروعه الذي قدمه في 3 جويلية 1931، وتقدم الحركة الوطنية في أوساط الجزائريين، بالإضافة إلى سخط النواب والطبقة المثقفة على فرنسا، قرر فيوليت، لإعادة الحركة لمشروعه بطلب في 12 فيفري 1935 مساءلة الحكومة الفرنسية حول:

[1] VIOLLETTE, **op.cit**, p 401.
[2] **Ibid.** p 401.
[3] وقع ميشال الذي كان يشغل مهمة الشؤون الأهلية والكاتب العام للحكومة العامة في 16 و 18 فيفري 1933 على منشورين، و"هما عبارة عن تعليمات إدارية موجهة إلى رجال الأمن والإدارة الفرنسية بمراقبة العلماء والتضييق عليهم ومنعهم من أداء مهمتهم الدينية ومن تعليم اللغة العربية بدعوى أنهم يبثون المبادئ الوهابية والمذهب الشيوعي وأنهم يقومون بأعمال مضادة للوجود الفرنسي في قفاز الدول الأجنبية" (أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، طبعة خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2015، ص 21).

"الإجراءات التي تنوي اتخاذها من أجل تحقيق الوعود التي قدمت للجزائريين أثناء الاحتفال بالذكرى المئوية للاحتلال"[1].

وقبل إعلان تاريخ المناقشة، قرر وزير الداخلية مارسال ريني الذهاب للتحقيق ميدانيا رفقة مستشاره أغوسطين بيرنار، حيث جاب في أقل من 15 يوم أكثر من 3500 كلم، وقام -حسب قوله- بألف مقابلة منهم المنتخبين المسلمين الذين تم رفض استقبالهم بباريس في 1933، كما استمع أيضا، تحت التهديد لعدة بعثات من المستوطنين: "سيادة الوزير، أنتم لا تعلمون شيئا، احذروا لأن غضب الجزائريين (المستوطنين) سريع"[2].

وحسب مجلة **مسائل شمال إفريقيا**، فإن الغالبية العظمى من الشخصيات السياسية والفلاحية والتجارية، فرنسية وعربية وقبائلية تم استقبالها من قبل الوزير، حيث استطاعوا عرض تظلماتهم وشكاويهم[3].

غير أن بعثات المستوطنين قد استطاعت إقناعه بأن عليه القيام بالمناهج القمعية لإنقاذ الجزائر الفرنسية، كما أكد له الحاكم العام وجوب معاقبة أولئك الذين يفتعلون الاضطرابات، لذلك فقد اقتنع وعاد إلى فرنسا عازما على القيام بإسقاط عرض فيوليت[4].

بعد عودة وزير الداخلية ريني بدأ النقاش حول مساءلة فيوليت لوزير الداخلية على مستوى البرلمان، والذي دام طيلة يومي 21 و22 مارس لسنة 1935.

1- مداخلة موريس فيوليت

بدأ فيوليت مداخلته بتأسفه من جهل الحكومة الفرنسية بالأوضاع الحقيقية للجزائر إلا بعد حدوث الاضطرابات في الوسط الجزائري: "إنه شيء محزن وجوب حدوث كل هذه

[1] AGERON, **histoire de l'Algérie contemporaine**, **op.cit**, p 401.
[2] **Ibid.** p 430.
[3] **Questions Nord-Africaines**, RPSATM, 1ère année, juin, 1935, p 94.
[4] AGERON, **histoire de l'Algérie contemporaine**, **op.cit**, p 401.

السلسلة من الأحداث المقلقة من أجل المعرفة في فرنسا بوجود قلق عميق في شمال إفريقيا، وخاصة في الجزائر"، ناتج عن "أسباب اقتصادية وأسباب معنوية"[1].

بدأ فيوليت في تحليل ما يسمى "القلق الجزائري" (malaise algérien)، والذي "تشير إليه الجرائد كل يوم" بانتقاده إرجاع سبب هذا القلق للدعاية الخارجية وللمؤسسات الشيوعية أو الجامعة الإسلامية، حيث اعتبر مع عدم إنكاره لمحاولات هؤلاء أن "مثل هذه الدعاية، من أجل أن تصبح خطيرة، فيتوجب وجود سياسة مؤسفة قامت بجمع سوء التفاهم"[2].

معتبرا أن الوضع السيئ للجزائريين ما هو في الحقيقة إلا تهديدا لبقاء فرنسا في الجزائر، فإنه يدعو إلى "دراسة كيف يمكننا تحسين هذا المريض الذي تهمنا حالته المادية والمعنوية بشكل كبير جدا" باعتبار أن قوة فرنسا تكمن في مستعمراتها: "كيف سيكون أمننا وشرفنا لو لم يكن للميتروبول امتداد في الجانب الآخر للبحر المتوسط"[3].

بعد هذه المقدمة، يبدأ فيوليت في تحليل سبب هذا "القلق الجزائري" الذي يرجعه أساسا إلى خيبة أمل الجزائريين بعد الاحتفالات المئوية: "أثناء الاحتفالات المئوية ظهر أمل كبير لدى جميع المسلمين الجزائريين، لكنه خاب للأسف"[4]، مستشهدا بمقال إيدوارد سوليي في إحدى الجرائد والذي عبر عن "أمل كبير في الاحتفالات المئوية في حين لم يتم إعطاؤهم شيئا، ما أدى إلى ظهور خيبة الأمل و البؤس والحقد لدى الجزائريين والذي أدى إلى القلق الجزائري"[5].

وبعد شرحه لأسباب "القلق الجزائري"، انتقل فيوليت إلى عد وإحصاء التناقضات والأخطاء التي تم اقترافها في الجزائر، والتي أدت حسبه إلى إذكاء سوء التفاهم، منها رفض الإعانات للجزائريين أثناء المئوية التي كانت أكبر هذه الأخطاء حسب فيوليت "قامت الغرفة على خلفية طلبي، وبعد تفاهمي مع الحكومة، بالتصويت على مبلغ من 30 مليون لفائدة الأهالي، كما صادق مجلس الشيوخ على ذلك، في حين، شيء لا يصدق لكنه معبر للغاية،

[1] **Journal Officiel de La République Française**, débats parlementaires, Sénat, Séance du jeudi 21 mars 1935, p 344.
[2] **Ibid**.
[3] **Ibid**.
[4] **Ibid**.
[5] **Ibid**.

حيث قامت النيابات المالية الجزائرية بقبول الإعانات الموجهة للاحتفالات، لكنها رفضت الإعانات للأهالي"[1].

أما الخطأ الثاني، فيتمثل في منشور ميشال، حيث أن لجنة الشؤون الإسلامية التي أنشئت من أجل دراسة الشؤون الجزائرية وإعطاء آرائها حول السياسة الواجب إتباعها في الجزائر "تم تغطيتها بسرعة بالأشياء المضحكة غير المطاقة عندما وافقت على مشروع من قبل الإدارة يلغي كل الحريات الصغيرة للمسلمين الجزائريين"، ما أدى إلى " اجتماع عشرة آلاف أهلي في قسنطينة ..."[2].

كما انتقد فيوليت رفض وزير الداخلية شوطان استقبال المنتخبين الجزائريين أثناء زيارتهم إلى باريس[3].

إن الخطأ الرابع الذي ذكره فيوليت من الأخطاء الكثيرة في تسيير الجزائر هو تدخلات الإدارة في انتخابات الجزائريين، حيث "تم منع 2000 ناخب قبائلي في بجاية من الانتخاب بتعسف" ما أدى إلى انتشار السخط في أوساط الجزائريين، -يواصل فيوليت- "حتى الدين لم يتم احترامه في الجزائر، حيث قام المحافظ بتعيين موظف كاثوليكي في رئاسة الشعائر الإسلامية"[4].

لذلك، يعتبر فيوليت أن هذه الأخطاء وأخطاء أخرى يمكن "استخدامها من أجل دعاية مضرة" ضد مصلحة فرنسا، ويتساءل: "لكن لماذا نقوم بتزويد هذه الدعاية بمثل هذه الحجج"[5].

الحجج"[5].

وبعد هذا، انتقل فيوليت إلى المجال الاقتصادي، حيث انتقد فكرة أن سبب هذا "القلق الجزائري" هي الأزمة الاقتصادية، حيث قال بأنه "في الفترة الأكثر ازدهارا ... الأهلي لديه

[1] **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 344.
[2] **Ibid**.
[3] **Ibid**.
[4] **Ibid**.
[5] **Ibid**.

أمراض كثيرة وناقص تغذية"[1]، وبعد أن يستدل على ذلك بأعداد المعفيين من التجنيد بسبب الأمراض والعجز الجسدي، يتساءل: "هل أخطئ عندما أرى أن حصة المساعدات الطبية في ميزانية الجزائر لا تمثل إلا مبلغا شحيحا من 300 ألف فرنك، في حين 150 ألف فرنك في مدينة من 14 ألف في فرنسا، أيعتبر فرنسيا سيئا سيادة الوزير من يطلب منكم التفكير في هؤلاء البؤساء الذين ينتظرون من فرنسا بلا جدوى منحهم المساعدة والنجدة"[2].

كما قام فيوليت بالإضافة إلى ذلك بشرح الأوضاع الاقتصادية للجزائريين، والتي أوردها في كتابه **هل ستعيش الجزائر؟**، والتي تتمثل في القرض الفلاحي "الذي لا يوجد إلا على الورق بالنسبة للفلاح"[3]، ومسألة الغابات، ونزع الملكيات، بالإضافة إلى المناهج الإدارية: القمع السريع، ابتزاز بعض القياد ... الخ.

ورغم كل هذه المشاكل التي يعاني منها الجزائريون، والتي تعتبر مشاكل مادية، فإن فيوليت يعتبر أنه "أعمى من يعتقد بأنه لا يوجد في الجزائر إلا هذا الوجه من المشكل" حيث توجد في كل مكان من المدن الكبرى مثل القرى، "أزمة معنوية خطيرة جدا"، ففي "كل محاولة للحديث عن المسألة السياسية للأهالي الجزائريين، قسم من الرأي العام الجزائري يقف مباشرة، ويعلن أنه إذا كانت مطالب الفلاح مشروعة -رغم أنه لا يتم الانشغال بها إلا كما أوضحتها سابقا- فإن المسألة السياسية لا تتمثل إلا في بعض المثقفين المحتقرين"[4].

ويعتبر فيوليت أن المثقفين الجزائريين ثقافة فرنسية هم الحلقة الرابطة للجزائر بفرنسا، وهم الذين يمكن الاعتماد عليهم لنشر الأفكار وطريقة العيش الفرنسية في الجزائر، حيث انتقد أولئك الذين يقولون أن المثقفين الجزائريين لا يمكن الاعتماد عليهم، معتبرا أنها ما هي إلا حجة "من أجل إبعادهم"، ويضيف: "يقولون بأنهم معادين لفرنسا، تعرفون سيادة الوزير بأنهم ليسوا معادين

[1] **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 344.
[2] **Ibid**.
[3] **Ibid**. p 346.
[4] **Ibid**. p 347.

لفرنسا ... أعترف أنني لا أفهم سبب هذا الحذر تجاه المثقفين الأهالي، يجب علينا أن نكون فخورين بهذه النتائج الكاملة في بعض الأحيان للثقافة الفرنسية"[1].

كما انتقد فيوليت نظرة المستوطنين للجزائريين، حيث استشهد بما قاله جولي فيري: "من الصعب إقناع المعمر الأوربي بوجود حقوق أخرى في البلاد العربية غير حقوقه، وأن الأهلي ليس جنسا لا يصلح إلا للسخرة"[2].

وبعد محاولة فيوليت إقناع وزير الداخلية والنواب حول إمكانية الاعتماد على المثقفين الجزائريين وعلى إخلاصهم من أجل استقرار فرنسا في الجزائر، فقد انتقل إلى المسألة الأكثر حساسية، والمتمثلة في مشروعه حول منح المواطنة الفرنسية للنخبة الجزائرية مع احتفاظها بالأحوال الشخصية، حيث بدأ بأن فكرة التمثيل البرلماني للجزائريين ليست فكرة خاصة به وإنما هي فكرة قديمة، والتي "اشتركت فيها حكومات عديدة، وأحزاب سياسية قامت بقبولها"[3].

غير أن الحديث عن التمثيل البرلماني للجزائريين يبدأ دائما بالاختلاف حول الصيغة: "نحن أمام مفهومين: نواب أهالي يتم انتخابهم عن طريق الهيئة الانتخابية الأهلية، أو التوسع التدريجي للحقوق المدنية لكل الأهالي المتطورين دون تخليهم عن أحوالهم الشخصية"[4]. حيث انتقد فيوليت الصيغة الأولى، والتي تمثل "أخطارا كبيرة" ضد استقرار فرنسا في الجزائر، حيث يقول: "ألا تلاحظون بأن هؤلاء النواب الأهالي لن يكونوا بالضرورة رجالا يمثلون آراء اقتصادية وسياسية، وإنما هم مسلمون، منتخبون كمسلمين للدفاع عن المصالح الإسلامية باسم هيئة انتخابية مسلمة تماما، وهذا هو الأخطر، لأنكم تحصرون الجزائر الأهلية في ديانتها، وتجعلون الجزائر الإسلامية معارضة للجزائر المسيحية-اليهودية، وسيصبح التقارب بين الغرب والإسلام مستحيلا، حيث سيكون مصير البعض غير مرتبط بمصير البعض الآخر، ولن ينشأ أي تضامن بين مختلف العناصر في الجزائر"[5].

[1] **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 347.
[2] **Ibid**.
[3] **Ibid**. p 348.
[4] **Ibid**.
[5] **Ibid**.

لذلك، وبسبب التهديد الذي تمثله هذه الصيغة على فرنسا في الجزائر، فإن فيوليت يختار الصيغة الثانية، وهي التي يعتبرها الوسيلة المثلى للربط الكلي للجزائر بفرنسا من خلال جعل الجزائريين والمستوطنين يدافعون عن نفس الأفكار، ويتحالفون لمستقبل مشترك: "لا أريد أن يكون في فرنسا أقلية مسلمة، أريد نظاما ليس فيه أي تمييز، أريد نظاما من السلام، إذن، ما الذي يجب فعله؟، برأيي، يجب تطبيق القانون العام من خلال الإدماج التدريجي لكل أهالي الجزائر في الهيئة الانتخابية الفرنسية حسب تطورهم الذي يؤدي بهم إلى التفكير الفرنسي، من دون قلق على أحوالهم الشخصية"[1].

وحول خوف وقلق المستوطنين، يطمئنهم فيوليت: "لن يكون التوازن مهددا أبدا، والحصة الجديدة في كل سنة لن تستولي أبدا على تفوق العنصر الأوربي الذي سيكون واجبا عليه مشاركة العنصر الأهلي ... هذا النظام حذر ومعتدل، فهو يسير بشكل تدريجي ... ويقصي السلبيات الخطيرة التي أشرت إليها حول التمثيل بالهيئة الانتخابية الأهلية"[2].

وأمام الانتقاد الشائع حول التمثيل البرلماني للجزائريين "لماذا لا يتجنسون"، فإن فيوليت يرد بأن أولئك الذين يعرضون هذا السؤال "لا يعرفون ماذا يمثله القرآن بالنسبة للأهالي"، كما ينتقد الإدارة التي "تقبل التجنيس بصعوبة ... حتى أنها تدعي أن المتجنسين الجزائريين هم متجنسين من طبيعة خاصة، أسفل من المتجنسين المالطيين، وأنهم الأدنى في سلم الفرنسيين"[3].

كما عبر صراحة بأن فرنسا تعتمد الكيل بمكيالين حول الأفكار التي تنادي بها في العالم وسياستها المطبقة في الجزائر: "لا أطلب إلا ما طلبته فرنسا من البلدان الأخرى، أطلب بأن تكون فرنسا ليبرالية مثلما تطالب البلدان الأخرى أن تكون"[4]، حيث يستعرض ما قامت به رومانيا بعد دخول اليهود إليها، وقيام البلدان الأخرى منها فرنسا بالضغط عليها من أجل إدخالهم في المواطنة رغم أنهم غرباء عن البلد[5].

[1] **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 348.
[2] **Ibid**.
[3] **Ibid**. p 349.
[4] **Ibid**. p 350.
[5] **Ibid**.

وبعد أن يستدل فيوليت بولاء الجزائريين لفرنسا: "إن هؤلاء السكان أعطونا منذ قرن، أدلة لا مثيل لها حول الإخلاص والوفاء ... أثناء حرب الريف ... وعندما كانت كل الكتائب الجزائرية مسيرة باتجاه المغرب، وباتجاه جبهة أخرى، أعلنت بافتخار على منصة النيابات المالية الجزائرية بأنه من قسنطينة إلى وهران، لا يوجد لدي إلا وحدتين للمدفعية، ولكن لدي محبة الأهالي لفرنسا، كان الجزائريون هم من صفق أكثر"[1]، ينهي فيوليت بفكرته التي ناضل من أجلها طويلا: "إما أن تدمج فرنسا الجزائر وشمال إفريقيا ... أو ستخسر وضعها كقوة متوسطية"[2].

2- معارضة نواب الجزائر

1.2-بول كيطولي (Paul Cuttoli)

أول من أخذ الكلمة هو بول كيطولي، سيناتور قسنطينة، والذي بدأ بمحاولة تبييض "اللوحة السوداء التي رسمها فيوليت" فيما يخص تسيير المسلمين الجزائريين: "ضروري الإشارة إلى التضحيات الكبيرة التي قامت بها فرنسا في فائدة الأهالي ... صديقي فيوليت ... قام برسم لوحة سوداء بعض الشيء، المسلمون الفرنسيون للجزائر حسبه هم ضحية القلق الكبير"، وقد تعجب كيطولي حول الحل الذي قدمه فيوليت: "وللتخفيف من البؤس، فإنه -فيوليت- لا يعطينا إلا وسيلة واحدة وهي بطاقة الانتخاب لبعض الفئات، أعترف بأنه دواء فريد"[3].

وبعد هذه المقدمة، يبدأ كيطولي دراسة المسألة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعترض على أفكار فيوليت حول المسألة الاقتصادية للجزائريين: "بعض الأفكار المحزنة، تدعي بأن القرض الفلاحي للأهالي غير موجود، ليسمح لي بالقول بأن هذا التأكيد غير صحيح، الأهالي لديهم حق الانضمام للتعاونيات الفلاحية، وخزينات المساعدة مفتوحة لهم على نطاق واسع "[4].

[1] **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 351.
[2] **Ibid**. p 352.
[3] **Ibid**. p 353.
[4] **Ibid**.

كما يعتبر كيطولي أنه زائد عن الحاجة الكلام طويلا حول الفوائد المادية والمعنوية التي حملتها فرنسا إلى مستوطناتها منذ الاحتلال، حيث توجد حجة واحدة كافية للاستدلال على ذلك: "المجال الديمغرافي سيكون الشاهد الفصيح لمعروفنا ...ففي 1830، كان عدد الأهالي الجزائريين حسب أغلب التقديرات مليون ونصف مليون، وفي 1935، حسب آخر الإحصائيات، وصل العدد إلى 5.568.314 ساكن"، ويقول: " أثناء 105 سنوات، تضاعف السكان الأهالي أربعة مرات، لا أعرف إذا كان من بين الأمم التي تعتبر خيرة في مجال الاستعمار، بإمكانها التباهي بمثل هذه النتائج المشرفة"[1].

كما قام كيطولي باستعراض الإصلاحات المحققة منذ 1915، أي لمدة عشرين سنة، حيث اعتبر أن "أعظمها هي التي تمت فيما يخص المسألة الضريبية ... حيث تم إخضاع العرب لنفس النظام مع الأوربيين ... ما جعل المساهمين الفرنسيين يتحملون معظم تكاليف الميزانية الجزائرية حيث دفع 850 ألف أوربي سنة 1933 950 مليون من الضرائب، في حين لم يدفع 5 ملايين ونصف إلا 290 مليون"، ويعتبر كيطولي أن ذلك بفضل النيابات المالية التي قام بالاعتراف لها "بمهمتها الإنسانية": "هاهي سادتي إحدى الإصلاحات السخية التي تم التصويت

[1] **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 353.
لقد قام كيطولي بهذه الحجة من أجل الافتخار والتباهي بالاستعمار الفرنسي في الجزائر والفوائد التي حملها إليها، غير أن هذه الحجة كانت غير صحيحة، حيث كان عدد الجزائريين أثناء الاحتلال أكثر من الرقم الذي أعطاه= =فحسب حمدان بن عثمان خوجة الذي عاش الاحتلال، فيرجح عدد الجزائريين إلى عشرة ملايين نسمة (حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، منشورات ش.و.ن.إ، الجزائر 2005، ص 270)، أما المؤرخ جيلالي صاري، من خلال دراسته لإحصائيات وفيات الجزائريين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في كتابه **النكبة الديمغرافية**، فيقول بأن عدد الجزائريين أثناء الاحتلال هو خمسة ملايين على أقل تقدير: "من خلال دراسة تركيب المجتمع الجزائري التقليدي، ومن خلال النصوص الفرنسية مع نهاية الإمبراطورية الثانية، يمكننا تقدير المجتمع الجزائري بخمسة ملايين نسمة على أقل تقدير"، كما يقول أنه من 1830 حتى 1866، خارج الفترة القصيرة بين 1856 و1861، كل ملاحظي وكتاب هذه الفترة يعترفون بتراجع ديمغرافي عام في الجزائر (Djilali SARI, **le désastre démographique**, édition SNED, Alger 1982, pp 261-262).
وإذا أخذنا عدد الجزائريين بأقل تقدير وهو خمسة ملايين نسمة، ومقارنتها مع سنة 1935 تاريخ هذه المساءلة أي بعد قرن من الزمن، فإننا نجد أن المجتمع الجزائري لم يتكاثر وبقي على حاله، وهنا تظهر حقيقة الاستعمار الفرنسي في الجزائري، والتي اتسمت بالإبادة الجماعية، وعزل الجزائريين بعد سلب ممتلكاتهم وأراضيهم، حيث انتشرت الأوبئة والمجاعات، والتي وصلت أوجها بين 1866 و1871 بوفاة مليون جزائري تقريبا حسب دراسة جيلالي صاري (Djilali SARI, **op.cit**, p 11).

عليها عفويا من قبل النيابات المالية، والتي هي دائما مستعدة للمشاركة باندفاع في مهمة تحرير الأهالي"[1].

كما يصنف كيطولي الإصلاحات التي قام بها فيوليت أثناء ولايته ضمن الإصلاحات التي يفتخر بها رغم أن هذه الإصلاحات تم محاربتها من قبل النيابات المالية والمستوطنين وكذا هؤلاء النواب إلى درجة دفع فيوليت إلى الاستقالة، حيث يعترف بها كيطولي ويصنفها في خانة الانجازات الفرنسية في الجزائر، والتي تتمثل في "بعض القوانين الاجتماعية في الجزائر، وإصلاح الصحة في الدواوير والمساعدات الاستشفائية، وتطوير الصناعات الحرفية التي فتحت للأهالي إمكانية التعليم الفني والمهني"[2].

أما فيما يخص المطالب السياسية للجزائريين، فقد اعتبر كيطولي أن الهدف منها ليس تحسين أوضاعهم، وإنما "تحت غطاء ما يسمى المطالب السياسية، تختفي الصحوة المقلقة للتعصب وكره الأجانب"، وسيلتها هي "صحافة أهلية خاصة"، منها "بعض الصحف المحررة بالفرنسية التي تعبر بعنف وبدون حدود، في حين تقوم أخرى بنقد غادر لمؤسساتنا، وهذه الأخيرة المكتوبة باللغة العربية تسمح لإشعال بؤر الحرائق بسرية"[3].

---

[1] **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 354.
لقد تكررت حجة أن الأوربيين يدفعون ضرائب أكبر من الجزائريين منذ قرار 30 نوفمبر وأول ديسمبر 1918، والذي أقر حذف الضرائب العربية وتغييرها بالضرائب الأوربية، وقد رد رئيس القسم العربي للنيابات المالية سيسبان، في جلسة 19 ماي 1933 لمدير المصالح المالية ووكيل الحكومة آريس (Aris) على هذه الحجة بقوله: "أود جلب انتباهكم حول مسألة تمت إثارتها في عدة مرات في النيابات المالية من بعض زملائنا، يقولون بسهولة بأن الأهالي لا يدفعون ضرائبهم بكفاية، وأتساءل إذا كان مثل هذا التأكيد مطابق للحقيقة، منذ 1919، الأهالي خاضعون= =لنفس النظام الضريبي الذي للأوربيين، النظام يتم تطبيقه في نفس الشروط، أتساءل إذن، كيف يمكن أن يدفع الأهالي ضرائب أقل من المكلفين الآخرين؟، ثم أنا أدعي بأنهم ليس فقط لا يدفعون اقل وإنما بسبب جهلهم، فإنهم يدفعون ضرائب مباشرة أكثر من الأوربيين، أما فيما يخص الضرائب غير المباشرة، فإنها تسدد في معظمها من قبلهم لأنهم أكثر عددا، بدون شك، استهلاكهم بشكل عام أقل من استهلاك الأوربيين، لكن بسبب عددهم الكبير، يمكننا التأكيد أن جزء كبيرا من الضرائب غير المباشرة تسدد في معظمها من قبلهم، وبناءا عليه، أحتج باسم زملائي ضد هذا التصريح المجاني، فإذا سدد الفلاحون الأوربيون ضرائب كبيرة، فهذا راجع إلى امتلاكهم لاستثمارات واسعة، ومن العادل تسديدهم لمبالغ كبيرة (Melia, **Op.cit**, pp 128-129.).

[2] **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 354.

[3] **Ibid**. p 355.

لذلك فقد حاول كيطولي تنبيه فيوليت كونه غير حذر في سياسته: "في وقت، الأعصاب فيه مشدودة، والأنفس ساخنة، ونتائج التعصب المقلق متبوع بالأزمة الاقتصادية، وسيطرة الأنفس المريبة على الأهالي ...أنفس كريمة دون شك، لكنها غير حذرة، تطالب للسكان الأهالي الحقوق السياسية التي لا يهتم بها إلا بعض المثقفين"[1].

وهكذا يدعو كيطولي إلى التصرف بمرحلية ومنهجية في تقديم الإصلاحات: "الجزائريون تم إعلانهم فرنسيين في 1865، ومنذ ذلك الحين، تم التصويت والإمضاء على النصوص المتتالية المنظمة للحقوق الانتخابية للجزائريين: مرسوم 24 سبتمبر 1908 حول المستشارين العامين، 23 أوت 1918 وديسمبر 1922 للنيابات المالية، وقانون 4 فيفري 1919 دستور سياسي حقيقي لمسلمينا الفرنسيين"[2].

كما يرفض كيطولي فكرة فيوليت بتجنيس بعض الفئات من الجزائريين مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية بسبب اختلاف القانون الإسلامي مع القوانين الفرنسية، حيث يقول بأن "القانون الإسلامي مبني على الذكورة، سواء في نظام الزواج أو في نظام الوراثة، حيث يمكن للزوج عن طريق إجراء بسيط تطليق زوجته، ويمكنه الزواج بأربع زوجات"[3].

ويبدو من خلال خطاب كيطولي أن معارضته للإصلاحات في الجزائر معارضة مبدئية دون اعتبار للحقائق، فهو يحاول الإقناع بطرق ملتوية، حيث يقول تارة بأن "أصدقاءنا المسلمون لا يريدون تجنيسا إجباريا، فهم ليسوا ناضجين لذلك، ومنحهم الحقوق السياسية ... سيكون اقترافا لأخطاء لا يمكن إصلاحها"[4]، وتارة أخرى ينتقد المثقفين المسلمين: "هؤلاء المثقفون المسلمون الذين يمثلون الفئة التي يفكر فيها فيوليت يمكن القول عنها أنها من كل الأهالي، كانت الأقل محبة لنا ... فإذا تمكنا من فتح ذكاء هذه النخبة التي أنشأناها، فإننا لم نتمكن حاليا من فتح قلوبها ... إن المسلمين المثقفين هم المبتعدون عنا أكثر"[5].

[1] **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 355.
[2] **Ibid**.
[3] **Ibid**. p 356.
[4] **Ibid**.
[5] **Ibid**. p 357.

2.2-رو فريسنينق (Roux Freissineng)

في اليوم الموالي، أي 22 مارس 1935، تواصلت النقاشات، حيث كان أول من صعد المنصة هو سيناتور وهران، رو فريسنينق.

بدأ رو فريسنينق كلمته بشكر زميله كيطولي الذي "تكرم الليلة الماضية للإجابة فورا على لائحة الاتهامات التي قام بها زميلنا فيوليت سواء ضد المستوطنين الجزائريين، أو ضد الإدارة الجزائرية"، حيث أعاب على فيوليت "سلسلة الأخطاء المرتكبة في الجزائر التي تفوه بها في مجلس الشيوخ، والذي كان عليه إعطاء أهمية للمنصب الذي تقلده في الجزائر"[1].

ويتعجب فريسنينق من أقوال فيوليت حول الأخطاء المرتكبة من قبل الإدارة والتصرفات السيئة للمستوطنين ضد الجزائريين، حيث يستعرض ما قام به فيوليت أثناء ولايته، والتي اعتبرها إصلاحات مهمة: "أنا أفهم بصعوبة مثل هذه التصريحات من قبل السيد الحاكم العام السابق فيوليت، الذي ساهم بطريقة فعالة أثناء ولايته في الجزائر في محاربة الآفات بإحصائه لها واتخاذه لإجراءات مفيدة جدا لهذا الغرض ... قمنا بالإكثار من المستشفيات ... وتم إنشاء العيادات الجوارية بعدد كبير في الأرياف ... وقمنا بتعيين الممرضات الزائرات ... يقول فيوليت أن 800 ألف أهلي دون تعليم ... لقد قمنا بما استطعنا، وسنقوم بذلك أكثر، الجزائر تخصص مبالغ ضخمة من أجل تطوير التعليم "[2]، كما رد كيطولي على قول فيوليت بلسان جول فيري حول عداء المستوطنين للجزائريين بقوله: "كل الناس أصحاب النية الحسنة يعترفون أن الوضع ليس كذلك حاليا: هذا المستوطن يعيش في وئام مع عامله الأهلي، يمد له المساعدة المادية، ويقدم له النصيحة اللازمة"[3].

وبعد ذلك ينتقل فريسنينق إلى ما يسمى "الأزمة المعنوية" حيث بدأ بتحليل هذه المسألة بالتساؤل: "من أين جاء القلق الجزائري؟"، ويقول، "منذ بضع سنوات كل شيء كان يسير على ما يرام، ولكن واقعة جديدة حدثت، وهي صحوة الإسلام في جميع أنحاء العالم ... المؤتمر

[1] **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 364.
[2] **Ibid**.
[3] **Ibid**. p 366.

الإسلامي الكبير في القدس في ديسمبر 1931 جمع ممثلين لكل القوى الإسلامية ... وتم إنشاء لجنة تنفيذية دائمة ... كما تم إنشاء لجان أخرى خارج هذه اللجنة العامة: لجنة في سوريا بدمشق، لجنة في مصر بالقاهرة، لجنة في لوزان وجنيف، ولجنة، سادتي في برلين ... إنها أموال ألمانيا التي تقوم بنسبة كبيرة بتطوير دعاية الجامعة الإسلامية في شمالنا الإفريقي، في تونس والمغرب، وكذلك الجزائر"[1].

وبالإضافة إلى الجامعة الإسلامية، يشير فريسنينق إلى الحزب الشيوعي "الذي يتحرك في شمال إفريقيا وفي باريس من أجل جمع أكبر عدد من الأهالي ... وقام من أجل التأثير بتأسيس منظمة في باريس تسمى نجم شمال إفريقيا، هذه الأخيرة، مثل الشيوعيين لا تخفي برنامجها، هدفها ببساطة طر د الفرنسيين من شمال إفريقيا"[2].

أما الحركة الثالثة التي أدت إلى "القلق الجزائري" حسب فريسنينق فهي جمعية العلماء المسلمين، والتي قرر أعضاؤها "تجديد الإسلام، وإرجاعه إلى عاداته الأولى، حيث أنه بهذا الحدث فقط يبتعدون عن أفكارنا الحديثة ويبتعدو ن عنا"، لذلك يعتبر فريسنينق أن كل هذه الحركات تهدد الوجود الفرنسي: "العلماء يتصرفون من جانبهم، المتطورون من جانب آخر، المثقفون كذلك، والشيوعيون يقومون بحركتهم، وهكذا كل هذه الفئات تتحرك في الحقيقة ضد السيادة الفرنسية"[3].

وإذا كان فريسنينق يعتبر أن كل هذه الاتجاهات موجهة ضد فرنسا، فإن قبولها مشاريع فيوليت ما هو إلا من أجل تقويض السيادة الفرنسية: "إذن فإنه -فيوليت- قدم مشاريع، وعلى الفور تشكل حوله أناس رأوا فيه وسيلة لتقويض سيادتنا ... ومنذ تلك اللحظة، بدأت دعاية حية تتطور في الجزائر"[4]، حيث يرى أن عبارات الإخلاص والوفاء من الجزائريين لفرنسا ما هي إلا خدعة لأهداف أخرى: "عندما يتم النداء تحيا فرنسا، يتم نسيان نداءات أخرى ... يحيا هتلر، لتسقط فرنسا، والذي تم الصراخ به في تلمسان والجزائر وسطيف ... وفي كل مرة تظهر

[1] **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 366.
[2] **Ibid**.
[3] **Ibid**.p 367.
[4] **Ibid**.

صورة هتلر في السينما ... أيمثل ذلك إخلاصا؟ ... وبالتالي لا يجب أن نكون مخدوعين من بعض المواقف الفطنة"[1].

لقد حاول رو فريسنينقمن خلال هذا التقديم تصوير حركة مضادة لفرنسا في الجزائر من كل الاتجاهات، والتي يحمل فيوليت مسؤوليتها حيث أنه المدافع عن المحركين للفتنة: "سادتي، أنا لا أريد أن أذكركم بالتفصيل بسلسلة الأحداث التي وقعت تباعا في عنابة وتبسة والجزائر وغيرها ... لم يوجد يوم لم تحدث حركات مثيرة للفتنة ... وما يشجع هذه الحركات هو بالتحديد الدعاية من قبل المثقفين المسلمين الذين أخذوا المبادرة، والذين كان خلفهم ... لمساندة حركتهم شخصية زميلنا فيوليت"[2].

وفيما يخص مسألة الحقوق السياسية للجزائريين مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية التي كانت صلب مشروع فيوليت، فإن فريسنينق يعارضها بكل بساطة: "غير مقبول في فرنسا وجود فئتين من المواطنين، البعض واجب عليه احترام كل القوانين الفرنسية، وآخرون تمنح لهم نفس الحقوق ونفس الامتيازات لكنهم يحافظون على القانون الإسلامي الذي يسمح للأب ببيع ابنته تحت لون الزواج ... ويمنح الزوج حق تطليق امرأته عن طريق حركة ... وكذا قانون الوراثة الذي يمنح للمرأة نصف الرجل"[3].

كما ينتقد مشروع فيوليت بأنه "غير ديمقراطي، بما أنه ينشئ امتيازا في فائدة عدد صغير من المسلمين لديهم كل الحقوق، والآخرون مسلوبون"[4].

وينهي فريسنينق كلمته مخاطبا فيوليت، ومنبها إياه بخطورة العمل الذي يقوم به على فرنسا: "أقول بأسف كبير لفيوليت: ألم تر خطر هذه الدعاية التي تحدث تحت غطائك وتحت حمايتك الكاملة؟ ... ألم تفكر أنها تستعملك لتخفي انبعاثا آخرا للشيوعية من جهة، والجامعة الإسلامية من جهة أخرى، أي من كل أعداء السيادة الفرنسية في الجزائر ... يحق لي أن أقول لك سيد فيوليت، بأنك في أعين الغالبية العظمى من فرنسيي الجزائر بمن فيهم أنا ... تتحمل

[1] **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 367.
[2] **Ibid**. p 368.
[3] **Ibid**. p 369.
[4] **Ibid**.

جزءا كبيرا من المسؤولية في الأحداث التي جرت منذ ثلاث سنوات، وفي هذه الإثارة الخطيرة ضد فرنسا التي أدت خاصة إلى دسائس مضادة لفرنسا"[1]، وهكذا يدعو فريسنينق فيما يخص منح الجنسية مع الأحوال الشخصية للنخبة الجزائرية إلى "هدمها وإفراغها من محتواها، يجب علينا اقتلاع الجذور الأخيرة ... يجب أن ينتهي ذلك، ولن يتم الحديث عنها أبدا مرة أخرى"[2].

3.2- جاك ديرو (Jacques Duroux)

بدأ ديرو كلمته بالأمل الذي ينتظره من سفر وزير الداخلية إلى الجزائر: "إذا كنا من الجانب الاقتصادي مدينين لوزير الداخلية بالتخفيف من الأضرار، فإننا نأمل من جهة أخرى بأن يحمل سفره علاجا لما تم تسميته القلق الجزائري"[3].

لم يختلف رأي ديرو عن زميليه، حيث كانت فكرته هي عدم إخلاص الجزائريين لفرنسا، وذلك من خلال "تصريحات مهينة ومهددة في المقاهي ضد الحكومة وضد اليهود وضد الفرنسيين الذين جاؤوا للاستقرار في شمال إفريقيا ... وليس نادرا رؤية أصلبة نازية ضخمة على الجدران على طول الطرق الوطنية، وعندما يظهر هتلر على شاشات السينما، يظهر الأهالي فرحتهم بصخب"[4].

وحول "القلق الجزائري"، الذي يرجعه فيوليت إلى الوعود غير الحذرة بعد المئوية، فإن ديرو يعتبر هذا "الإدعاء" باطلا، في حين أنه "بالعكس، قمنا بعد الحرب بالتعويض على الإخلاص الكامل للأهالي بإشراكهم بطريقة أكثر فعالية في الحياة العامة"[5]، وكما زميليه فإن "القلق الذي يهيمن على الجزائر يمكن شرحه بدعاية الجامعة الإسلامية، وبالدعاية الهتلرية... وفيما يخص الشيوعية، فهي تحاول إثارة الحس الوطني لدى الأهالي"[6].

[1] **J.O.R.F**, Débat - Parl – sénat, séance du 21 mars 1935, p 369.
[2] **Ibid**. p 370.
[3] **Ibid**.p 371.
[4] **Ibid**.
[5] **Ibid**.
[6] **Ibid**. pp 371-372.

أما فيما يخص السياسة الفرنسية في الجزائر، فإن ديرو ينفي أي دور لفرنسا في هذا "القلق"، حيث قام بعد الأعمال التي قامت بها: "لقد قمنا بنشر الرفاهية أكثر من كل ما تم القيام به في البلدان الأخرى، أصبح عدد السكان الذي كان حوالي 2 مليون في 1830 ستة ملايين ... كيف لا يمكن الإشارة إلى الإجراءات المتخذة لضمان الصحة العامة خاصة لدى الأهالي ... وإمكانية امتلاك الأراضي، ففي بلاد القبائل خاصة، عدد كبير منهم أصبحوا ملاكا لعقارات في المراكز الأوربية، كما أن المهمة التعليمية ... توجد حوالي 2600 مدرسة قرآنية ... وفيما يخص التعليم الفرنسي للشبان الأهالي، يتم اتهامنا بترك 800 ألف طفل دون تعليم ابتدائي ... فيوليت يعترف في كتابه **هل ستعيش الجزائر؟** بعدم إمكانية إنشاء 22 ألف قسم، بالإضافة إلى نقص المعلمين"[1].

وبعد ذلك، ينتقل ديرو إلى مسألة المواطنة للنخبة مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية، وبعد أن يتساءل: "هل من المناسب منح تمثيل برلماني للأهالي الجزائريين، وفي أي شرط؟"، حيث يعرض كل من مشروع غرنوت (Henri Guernut)، ومشروع فيوليت: "نحن أمام مشروعين، واحد من النائب غرنوت، والآخر من زميلنا فيوليت ... السيد غرنوت عرض تمثيلا برلمانيا خاصا منتخبا من الأهالي دون تخليهم عن الأحوال الشخصية"، وقد انتقد ديرو هذا المشروع فيما يخص عدم تناسب الأحوال الشخصية الإسلامية مع القانون الفرنسي، حيث أعاد نفس الألفاظ التي نطق بها زميليه حول الزواج، الميراث، الطلاق[2].

أما فيما يخص مشروع فيوليت، فقد كانت انتقادات ديرو تتمثل في الخوف من تهديد التفوق الأوربي: "فيوليت يحدد بأنه يتمثل في البداية بعدد قليل من الناخبين، لكنه يشير من جهة أخرى أنه في كل سنة سيتكاثر العدد آليا ... هذا العدد من الأصوات المسلمة سيكون سدس (1/6) الأصوات ... وفي عدة سنوات، سيصبح المواطنون الفرنسيون محكومون من قبل عدد من الأصوات المتماسكة الخاضعة لتعصب ديني ... والدليل على ذلك هو الذل الذي

[1] **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 22 mars 1935, p 372.
[2] **Ibid**. p 373.

يعيشه كل المتجنسين، حيث أن المتجنس يعتبر حتى من قبل المثقفين خائنا، و يصلون إلى درجة منعهم من دخول مقابر المسلمين"[1].

ويضع ديرو كما زميله فريسنينق مسؤولية الأحداث المضادة لفرنسا من قبل الجزائريين على عاتق فيوليت: "يبدو أن فيوليت لا يشك بأن الحركات الوقحة ضدنا قد كثرت منذ أن جعل نفسه المدافع عن الأهالي، وهذا مؤلم للغاية"[2].

وفي الأخير يدعو ديرو فيوليت إلى الاتفاق من أجل عودة الهدوء في الجزائر، وذلك من خلال التصويت على جدول أعمال لوسيان سان (Lucien Saint)، ميسيمي (Messimy) والجنرال بورجوا (Général Bourgeois)، حيث "سيبين ذلك بأنه لا يوجد تعارض في نوايانا المتبادلة ... وأننا نبحث كلنا على تحقيق مهمة فرنسية وإنسانية، ويكفي معرفة ذلك في الجزائر لعودة لهدوء مباشرة في الأنفس من أجل إطفاء عداوة الأهالي ضدنا، وحقد المستوطنين الجزائريين ضدكم"[3].

3- رد وزير الداخلية مارسال ريني (Marcel Régnier)

لم يكن رد وزير الداخلية مارسال ريني مختلفا عن النواب الثلاثة، حيث ردد نفس أفكارهم في معظم عباراته.

بدأ مارسال ريني كلمته بالتعبير عن افتخاره بالنتائج المذهلة التي تم إنجازها في الجزائر، حيث قال بأنه جلب من الجزائر "إحساسا بالفخر الفرنسي، وذلك بملاحظة أنه في أقل من قرن، استطاع بلدنا الكبير إنشاء هذه الجزائر المذهلة، حيث انبثقت مدن ضخمة، وكثرت الطرق، وأنشئت السكك الحديدية، وكذلك تطورت الزراعة بسرعة خارقة، والتي تبدو في نظر العالم كجوهرة لا مثيل لها، تبين قوة بلدنا ومستوطنينا"[4].

[1] **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 22 mars 1935, p 373.
[2] **Ibid**. p 374.
[3] **Ibid**.
[4] **Ibid**. p 376.

كما شكر مارسال ريني المستوطنين، لكنه تمنى لو كانت هذه المساءلة فرصة للحديث عن دورهم في ازدهار الجزائر: "كنت أتمنى لو تم الإلحاح على دورهم، لأنه إذا قامت الإدارة الفرنسية بإتمام مهمتها في هذه البلاد، فإن الفضل الكبير لتطورها يرجع إلى هؤلاء الرواد الأوائل الذين ذهبوا إلى هذه البلاد الإفريقية، المدمرة والمقسمة، والتي شيئا فشيئا وباجتهاد مثابر، استطاعوا إنشاء الجزائر كما هي عليه الآن"، حيث استدل بما كتبه فيوليت في كتابه "**هل ستعيش الجزائر؟**" فيما يخص خصال المستوطنين الحميدة - في حين لم يشر إلى الانتقادات التي وجهها ضدهم-، وقال: "نعم، هكذا هم مستوطنونا، أنا مسرور بإعادتها، والقول برفعة مهمتهم"[1].

وبعد هذه المقدمة، انتقل ريني إلى الحديث عن سفره إلى الجزائر، واللقاءات التي جمعته مع مختلف الفئات من الجزائريين، حيث كانت الفكرة الموحدة والمشتركة بين الجميع -حسبه- هي الإخلاص لفرنسا: "يجب علي القول بأنني رأيت وسألت كل هؤلاء الرجال وتحدثت معهم طويلا، وكلهم دون أي استثناء أكدوا لي بحزم عال جدا بأنهم فرنسيون كاملون، وأنهم يبقون مرتبطين بفرنسا، ويريدون أن يظلوا مخلصين ... وأظهروا لي أنه لو ذهبت فرنسا، فإنهم لا يعرفون كيف سيكون بلدهم، ولهم تمام الحق في ذلك"[2].

وهكذا يبدو أن مارسال ريني لا يرى أي ضرورة لتغيير الأوضاع، أو تقديم إصلاحات، حيث اعتبر أن إنجازات فرنسا زائدة عن الحاجة، وأن المستوطنين قد قاموا بأفضل ما يمكنهم في فائدة الجزائر، في حين أن الجزائريين لا يتمنون إلا البقاء فرنسيين، لذلك، ففيما يخص الإصلاحات التي قدمها فيوليت، فإن ريني يقول باستحالة قبولها: "منذ 1919 قمنا بأقصى جهد، ولا يجب الطلب منا الذهاب أبعد من ذلك لأنه مستحيل"[3].

وفيما يخص منح الجنسية الفرنسية: "في 1919، قمنا بمنح الأهالي حق التجنيس، قلنا لهم: بتوفر أحد الشروط -واحد فقط من خمسة أو ستة- ليس لكم إلا طلب الجنسية الفرنسية من أجل منحها لكم"، لذلك فلا يمكن منح أي إصلاح سياسي آخر، والإصلاح الوحيد الذي

[1] **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 22 mars 1935, p 376
[2] **Ibid**. p 377.
[3] **Ibid**. p 378.

يمكن تطبيقه حسب الوزير هو جعل المتجنسين الجزائريين مساوين لكل المتجنسين بالجنسية الفرنسية: "المتجنسون الجزائريون لا يتم معاملتهم مثل المتجنسين الآخرين في البلدان الأخرى، ويبقون كإخوة من طبقة سفلى، وهذا سينتهي"[1].

أما حول منح الجنسية الفرنسية مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية، والتمثيل البرلماني للجزائريين، فإن ريني يرفض بكل صراحة هذا الطرح الذي قدمه فيوليت، حيث رد أنه "من غير الممكن الجمع في برلمان، نواب لديهم قوانين مختلفة، وأصول مختلفة، وأحوال شخصية مختلفة، لا يوجد إلا مواطن فرنسي واحد، وهو الذي يقبل الواجبات الفرنسية من أجل التمتع بحقوق المواطن الفرنسي، على هذه النقطة تقع إجابتي الواضحة تماما"[2].

وبما أن مساءلة ريني كانت بسبب الاضطرابات الجزائرية، فإن ريني عوض أن يبحث عن الحلول السياسية، فإنه اعتبر أن هذه المسألة هي مسألة أمن، وحلها يكمن في استعمال القوة ضد الجزائريين المطالبين بالإصلاحات: "نريد رؤيتها -المهمة الحضارية الفرنسية- تكبر يوما بعد يوم، لكن من أجل ذلك، يجب أن تكون السيادة محترمة، ستكون إنسانية وعادلة كما قلت منذ قليل، لكنها ستصبح شديدة، وإذا كان ضروريا لضمان أمن وحياة المستوطنين في الأرياف، فإنها ستستخدم القوة"[3].

وينهي ريني رده على مساءلة فيوليت بالقول: "بلد ... لا يزال علينا العمل أكثر له، لكن لا يجب نسيان أننا قمنا بشيء كبير لفائدته، عمل رائع لا مثيل له في بلدان أخرى، إنه أجمل عمل في العالم ما رأيته"[4].

[1] **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 22 mars 1935, p 378.
[2] **Ibid**. p 379.
[3] **Ibid**.
[4] **Ibid**.

4- توضيحات فيوليت

لقد قام فيوليت في مداخلته الثانية بمحاولة توضيح أفكاره التي قام بعرضها، منوها بأنه إذا قام بعرض مشروعه هذا، فإن ذلك لم يكن تحت أي هدف إلا المصلحة الفرنسية: أنا أتكلم كفرنسي صالح ... أؤكد لكم بأنني أتكلم من أجل سلامة بلادي"[1].

ومن أجل المصلحة الفرنسية في الجزائر، فإن فيوليت يبين لوزير الداخلية الطريقة التي يجب القيام بها من أجل تجنب الأخطاء "التي يمكن أن تنشئ ثائرين"[2]، والتي تتمثل بالابتعاد عن سياسة الصرامة والقمع، حيث يقول: "كلما أصبحت الدعاية التي تمقتونها حقيقة، وكلما أصبح نجم شمال إفريقيا أكثر خطرا، ودعاية الجامعة الإسلامية أكثر إقلاقا، كلما سيكون واجبا القيام، ليس بسياسة قمعية والتي تصبح تدريجيا عمياء واستبدادية، وإنما سياسة اتحاد وتقارب، وليس عن طريق هذا الحذر المنظم بين البعض والبعض الآخر، وإنما إتحاد وتقارب عن طريق الأخوة والرحمة والتفاهم، هذا ما أطلبه منكم إذا كنتم تريدون من هؤلاء الرجال، تحت كل هذه الإثارة والتهييج، أن لا يفقدوا الحب الذي يجب أن يكون لفرنسا"[3].

ويحذر فيوليت بعدم إمكانية بقاء فرنسا في شمال إفريقيا بالاعتماد على السياسة المتبعة: "لا يمكننا التفكير حقيقة بالإقامة في شمال إفريقيا لقرون دون موافقة ملايين المسلمين الذين يعيشون هذه البلاد"، لذلك، فمن الواجب "إيجاد وسيلة لتثبيت التضامن الحقيقي"[4].

وهكذا ينهي فيوليت كلمته بفكرته المشهورة بوجوب ربط الجزائريين بفرنسا، والذي يضمن بقاءها للأبد: "لا يمكننا ترك ستة ملايين من مسلمينا وقريبا عشرة ملايين، وإنما يجب ربطهم بنا، يجب أن نظهر لهم بأن الوطن الفرنسي هو وطنهم، وهو لهم كما هو لنا، هؤلاء الناس يقولون لنا: ليس لنا وطن، ونريد الوطن الفرنسي ونطلبه منكم، إذن فلنعطه لهم"[5].

[1] **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 22 mars 1935, p 381.
[2] **Ibid**.
[3] **Ibid**.
[4] **Ibid**. p 382.
[5] **Ibid**.

5- قرار ريني

في 30 مارس 1935، أصدر ريني قراره المشهور، والذي عوض منح الإصلاحات للجزائريين، فقد قام بتشديد الخناق ضد المطالبين بالإصلاحات، حيث يحتوي هذا القرار على ثلاث مواد:

المادة الأولى: كل شخص، سواء كان من المستعمرات، أو من المحميات، أو من الأجانب المقيمين في الجزائر، يثير الشغب في أي مكان، وبأي وسيلة، ضد السيادة الفرنسية بإحداث الفوضى أو المظاهرات، أو يقوم بمقاومة إيجابية أو سلبية ضد تطبيق القوانين والمراسيم والتنظيمات وأوامر السلطات العامة، تسلط عليه عقوبة تتراوح بين ثلاثة أشهر وعامين سجنا، وبين خمسمائة وخمسة آلاف فرنك غرامة.

المادة الثانية: إذا كان صاحب المخالفة موظفا، فإن العقوبة يمكن أن ترفع إلى الضعف، ويمكن إضافة المنع من ممارسة الوظائف العمومية لمدة خمسة إلى عشرة سنوات.

المادة الثالثة: وزير الداخلية مكلف بتنفيذ هذا المرسوم[1].

هكذا كانت إذن نتيجة مساءلة فيوليت لوزير الداخلية ريني، والتي كان يهدف فيوليت من خلالها لإصلاح أوضاع الجزائريين وتقريبهم من فرنسا، غير أن زيارة وزير الداخلية إلى الجزائر كانت عكس ذلك تماما حيث رجع منها مهددا متوعدا الجزائريين، معجبا مجاملا لإنجازات المعمرين، محافظا على الحالة الراهنة، متجاهلا كل الأصوات والحركات التي كانت تطالب بالإصلاحات ورفع الظلم، حيث وصف شارل أندري جوليان قرار ريني هذا بأنه "سلاح ممتاز بيد الولاة لم يترددوا في استعماله"[2].

هكذا أظهر المعمرون مرة أخرى تحكمهم في الإدارة الاستعمارية ورفضهم كل إصلاح في فائدة الجزائريين، كما فشل فيوليت في مساعيه مرة أخرى بعد فشله أثناء ولايته في الجزائر،

[1] André NOUSCHI, **La naissance du nationalisme algérien**, éditions de Minuit, Paris, 1962, p 77.

[2] شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 148.

وفشله في اعتماد مشروعه سنة 1931، حيث كان عليه انتظار وصول الجبهة الشعبية للحكم سنة 1936 من أجل إعطاء نفس جديد لمشروعه بعد مساندة الحكومة له من خلال شخصية رئيس الحكومة ليون بلوم، حيث سيصبح مشروعه تحت تسمية "مشروع بلوم-فيوليت".

الفصل الخامس

اهتمام حكومة الجبهة الشعبية بإصلاح الإدارة الاستعمارية وهيجان المعمرين ضدها، ومواقف الجزائريين (1936-1939)

I- تبني الجبهة الشعبية لمشروع فيوليت وبداية هيجان المعمرين.

II- المؤتمر الإسلامي الجزائري ومواقف الجزائريين من المشروع الحكومي بلوم-فيوليت.

III- إفشال المعمرين لمشروع بلوم-فيوليت وردود فعل الجزائريين

الفصل الخامس: اهتمام حكومة الجبهة الشعبية بإصلاح الإدارة الاستعمارية وهيجان المعمرين ضدها، ومواقف الجزائريين (1936-1939)

بعد إفشال المعمرين ومنتخبيهم في الإدارة الاستعمارية لكل الإصلاحات المقترحة من البرلمانيين والحكومات الفرنسية المتعاقبة، ظهرت ظروف جديدة مواتية لفرض الإصلاحات سنة 1936 وهي فوز أحزاب اليسار، والتي ما فتئت تدافع عن الإصلاح في المستعمرات وتحارب السياسة الاستعمارية التعسفية، وكذا انعقاد المؤتمر الإسلامي الذي جمع كل الأطياف الجزائرية باستثناء النجم -الذي كان ينشط خارج الوطن- على قبول مبدأ الإدماج السياسي للجزائر بفرنسا.

فمع فوز الأحزاب اليسارية في الانتخابات التشريعية، وتشكيل حكومة الجبهة الشعبية تحت رئاسة ليون بلوم، فقد كان عليها القيام بالإصلاحات، حيث أنها لطالما نددت بالجرائم الاستعمارية ونادت بالعدالة والكرامة لأهالي شمال إفريقيا، وبما أن رئيس الحكومة ليون بلوم لم يكن مختصا بالشؤون الأهلية، فقد قام بتعيين موريس فيوليت وزيرا للدولة مختصا بالشؤون الجزائرية[1] وذلك باعتباره الشخص الأكفأ والمختص بالشؤون الجزائرية من خلال أفكاره وماضيه في الولاية العامة للجزائر، وكذا عمله من أجل الإصلاح دون تهديد مستقبل الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

أما من جانب الجزائريين، فقد سافرت بعثة من المؤتمر الإسلامي الجزائري -الذي انعقد في 7 جون 1936 بحضور كل ممثلي الشعب الجزائري ما عدا نجم شمال إفريقيا- إلى فرنسا في 18 جويلية 1936 لإعلان مطالب المؤتمر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث طالبت البعثة بحق الاقتراع العام للجزائريين في الهيئة الانتخابية الموحدة مع الفرنسيين مع احتفاظهم بالأحوال الشخصية الإسلامية، تم استقبالها من قبل رئيس الحكومة ليون بلوم ووزير الدولة موريس فيوليت، والكاتب العام لوزارة الداخلية أوبو، ووزير الحربية دلادبي، حيث حذر ابن باديس رئيس الحكومة ليون بلوم من عواقب خيبة أمل الجزائريين، فأجابه رئيس الحكومة: "كيف

[1] بالإضافة إلى موريس فيوليت يوجد ماريوس موتي، المختص في الشؤون الاستعمارية وزيرا للمستعمرات، وكذلك شارل أندري جوليان، مهمته إرجاع الحركة للجنة العليا للبحر المتوسط، التي تعمل من أجل التنسيق بين مختلف الوزارات المنشغلة بمسائل المسلمين.

ترجعون بأيديكم فارغة وأنا أشتغل وصديقي فيوليت من الآن في مطالبكم"، وقال فيوليت: "قبل الأحد ينجز العمل"[1].

كان فوز أحزاب الجبهة الشعبية وعودة فيوليت وزيرا للدولة مختصا بالشؤون الجزائرية، وكذلك قبول الجزائريين لمبدأ الإدماج السياسي للجزائر بفرنسا -رغم مخالفته لصيغة مشروع فيوليت- إيذانا بإمكانية تطبيق الإصلاحات، لذلك فقد بدأ فيوليت بالعمل على إعادة مشروعه، والذي قام بإيداعه على مستوى البرلمان في نهاية سنة 1936.

I- تبني الجبهة الشعبية لمشروع فيوليت وبداية هيجان المعمرين

1- مشروع بلوم-فيوليت 1936

إن وعد فيوليت لوفد المؤتمر الإسلامي بتحقيق الإصلاحات، لم يكن يقصد به بدون شك مطالب المؤتمر الإسلامي، حيث كان فيوليت معارضا لمطلب حق الاقتراع العام للجزائريين، حيث كانت فكرته تتمثل في منح حق الانتخاب لبعض الفئات مع احتفاظها بأحوالها الشخصية، وذلك خوفا من تهديد تفوق المستوطنين، حيث كتب في كتابه **هل ستعيش الجزائر؟**: "من المستحيل سكب كل الأهالي في الهيئة الانتخابية الأوربية"[2]، وفي موضع آخر: "لا اقتراع عام للأهالي"[3].

يرتكز مشروع فيوليت الذي يمنح حق المواطنة والانتخاب لبعض الفئات من المسلمين الجزائريين على نقطتين: الأولى هي الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية، فبعدما لاحظ فيوليت أن سبب رفض الجزائريين للجنسية الفرنسية راجع أساسا إلى شرط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، فقد غير فيوليت مبدأ التجنيس بالتخلي عن الأحوال الشخصية، بمبدأ التجنيس بالاحتفاظ بها، لكن بشرط يتمثل في اختيار الفئات التي هي قريبة من فرنسا من خلال طريقة تفكيرها وعيشها، والتي دافعت عن فرنسا، أو تلقت تعليمها في مدارسها ...الخ.

[1] **الشهاب**، مجلد 12، ج7، أكتوبر 1936، ص 309.

[2] VIOLLETTE, **op.cit**, p 448.

[3] **Ibid.** p 442.

أما النقطة الثانية فتتمثل في الهيئة الانتخابية المشتركة، حيث يهدف من ذلك لجعل الجزائريين والفرنسيين يدافعون عن نفس الأفكار، ويتحالفون لمستقبل مشترك، حيث حذر فيوليت من الهيئة الانتخابية الخاصة بالجزائريين، باعتبار أن ذلك سيؤدى إلى التفريق بين الفرنسيين والجزائريين حسب ديانتهم، حيث أن أكثر ما يخشاه فيوليت هو تطور الجزائريين في دينهم ولغتهم، والذي سيكون نتيجته التباعد بين الجزائريين والفرنسيين الذي سينشئ التصادم في المستقبل.

لقد كانت صيغة مشروع فيوليت من خلال هاتين النقطتين ذات عدة أبعاد في فائدة الاستعمار الفرنسي في الجزائر بالدرجة الأولى، والتي تتمثل بالإضافة إلى ربط الجزائريين بفرنسا عن طريق إدماج مثقفيها، ومنح بعض الإصلاحات من أجل تهدئة الجزائريين، فقد كان لهذه الصيغة نتيجة أخرى تتمثل في فصل الفئة المثقفة عن عامة الشعب.

فإذا كانت المطالبة بالإصلاحات لا يمكن إلا عن طريق النخبة المثقفة، والتي تمرست على الحياة السياسية العصرية، فإن فيوليت قد لاحظ من خلال منحها المواطنة الفرنسية أن هذه الفئة ستقترب تدريجيا نحو الحياة الفرنسية، وهو ما يؤدي إلى نسيانها لمجتمعها الأصلي، لذلك فقد عبر فيوليت في كل مرة على إخلاصهم باعتبارهم الطبقة التي تقرب فرنسا من الجزائريين.

وبسبب هذه المزايا في مشروعه، فقد استطاع فيوليت إقناع رئيس الحكومة ليون بلوم بتبني هذا المشروع، لذلك فقد أصبح مشروع فيوليت مشروعا حكوميا تحت التسمية الجديدة "مشروع بلوم-فيوليت"، والذي تم إيداعه على مستوى البرلمان في 30 ديسمبر 1936.

2- تبني الجبهة الشعبية لمشروع فيوليت، وبداية هيجان المعمرين

لقد قرر مجلس الوزراء بعد استماعه لفيوليت في جلسة 15 أكتوبر 1936، إيداع مشروع قانون يوسع الحق الانتخابي لبعض الفئات الأهلية[1].

وقبل إيداع المشروع في البرلمان، أعطى فيوليت تصريحات لجريدة **ليكودالجي** من أجل تهيئة الأوضاع وإنارة الرأي العام بضرورة تطبيق هذا المشروع، وكذا التحذير من سلبيات رفض

[1] **L'Echo d'Alger**, 15 octobre 1936.

إدماج الجزائريين بفرنسا: "إذا لم يفهم المستوطنون الجزائريون أن من واجبهم بل من فائدتهم الانضمام إلى سياسة الإدماج، فإن عليهم أن يعلموا جيدا بأنهم يعملون من أجل إنشاء وطنية ذات شكل ثوري حتما"، وقد قدر فيوليت عدد الذي سيتحصلون على حق الانتخاب والمواطنة بموجب هذا المشروع بما بين 20 إلى 25 ألف جزائري، والذين اعتبرهم فيوليت "فرنسيين كاملين قلبا روحا"، كما حذر من عدم تطبيق هذا المشروع بقوله: "إننا سنقوم بارتكاب جريمة ضد بلادنا إذا أبعدناهم"[1].

ولم يتم إيداع المشروع على مستوى البرلمان إلا في 30 ديسمبر، حيث قام ليون بلوم باستدعاء البرلمانين الجزائريين المتواجدين في باريس للقيام بإعلامهم بقرار الحكومة بتبني مشروع فيوليت، حيث بدأت المعارضة منذ ذلك الحين.

فمباشرة بعد نهاية الاجتماع، قام سيناتور وهران رو فريسينينق، ونائبا وهران بول صوران (Saurin) وريني أنجليرت (Enjalbert) بتقديم نشرية للصحافة مبينين فيها معارضتهم للمشروع: "لقد قمنا مع معظم زملائنا بمعارضة شديدة ضد المشروع، والذي سيثير دون شك انفعالا عميقا في كل الجزائر، لا يمكن للسكان الفرنسيين في مدننا وأريافنا قبول فئتين من المنتخبين في نفس الهيئة الانتخابية لديهم نفس الحقوق السياسية، يخضع البعض للقانون المدني الفرنسي، والآخرون يمكنهم الاحتفاظ بالأحوال الدينية ... لا شك أن هذا الإصلاح سيحمل ضربة قاضية للسيادة الفرنسية في الجزائر"[2].

كما كان للبرلمانيين شكل آخر من المعارضة حيث قاموا بإيداع عدة مشاريع على مستوى البرلمان مضادة لمشروع فيوليت، والتي تمنح حق انتخاب ممثلين في البرلمان الفرنسي عن طريق هيئة انتخابية خاصة بالمسلمين، عكس مشروع فيوليت الذي يترقب هيئة انتخابية مشتركة. المشروع الأول من قبل بيير تيتانجر (Pierre Taitinger) نائب La Seine في

[1] **L'Echo d'Alger**, 25 octobre 1936.
[2] **Le Temps**, 1 janvier 1937.

8 ديسمبر 1936، والثاني من بول صوران نائب وهران في 31 ديسمبر 1936، والثالث من جاك ديرو نائب La Seine في 2 فيفري 1937[1].

أما معارضة رؤساء البلديات، فقد انطلقت بداية من 5 جانفي 1937، حيث اجتمع 122 رئيس بلدية من محافظة وهران استجابة لدعوة رئيس فيدرالية رؤساء بلديات وهران القس لامبيرت (l'Abbé Lambert)، حيث تبنوا بالإجماع قرار رفض المشروع باعتباره "سلاحا خطيرا في أيدي المحرضين المتطرفين" يسانده "الثوريون الذين يحاربون السيادة الفرنسية، والذين يحاولون إنشاء وطن جزائري منفصل عن فرنسا"[2].

كما اجتمع رؤساء بلديات قسنطينة ومساعديهم في 6 جانفي، حيث تبنوا كذلك قرار رفض المشروع بالإجماع حيث طالبوا من الحكومة والبرلمانيين طرح مشروع فيوليت لأنه سيؤدي إلى "إنهاء السيادة والروح الفرنسية في الجزائر"، وقد تم في هذا الاجتماع إعلان يوم 14 جانفي من أجل اجتماع كل رؤساء بلديات الجزائر[3].

وأمام هذا الوضع، ومحاولة منها لتهدئة المعمرين ومنتخبيهم، نشرت جريدة الجبهة الشعبية **le Populaire** تصريحات لفيوليت أعلن فيها أن منح المواطنة للجزائريين "لا يمكن أن يكون إلا تدريجيا" من أجل عدم تهديد التفوق الأوربي، أما الانتقادات حول الأحوال الشخصية، فقد رد فيوليت أن هذه الانتقادات "ما هي إلا حجة"[4].

مع ذلك فقد تم عقد مؤتمر فيدرالية رؤساء بلديات الجزائر بحضور 124 رئيس بلدية ممثلين لـ 300 رئيس بلدية حيث تم تفويض القس لامبيرت من قبل 131 رئيس بلدية من محافظة وهران، وقد كان هذا الاجتماع تحت رئاسة مكتب مكون من غابريال آبو (Gabriel Abbo) رئيس فيدرالية رؤساء بلديات الجزائر، والقس لامبيرت رئيس بلدية وهران، وكوزان (Cuzin)مساعد خاص في بلدية أو ريبو (Auribeau)[5]، وقد حضر بالإضافة إلى رؤساء

[1] Marie-Renée MOUTON, « l'Algérie devant le parlement français de 1935-1938 », in, **RFSP**, 12ème année, n° 1, 1962, p118.
[2] **Le Petit Parisien**, 6 janvier 1937.
[3] **L'Echo d'Alger**, 7 janvier 1937.
[4] **Le Populaire**, 7 janvier 1937.
[5] تسمى حاليا عين شرشار وهي تابعة لولاية سكيكدة.

البلديات نواب برلمانيون، جاؤوا ليظهروا معارضتهم للمشروع، ومساندتهم لقرارات فيدرالية رؤساء البلديات.

وقد انتقد جميع المتدخلين مشروع فيوليت، حيث قال رئيس الفيدرالية آبو: "زملائي وأنا نعتبر هذا المشروع خطيرا على الامتيازات الفرنسية"، أما مورينو نائب قسنطينة، فقد عبر أن مشروع فيوليت "سيؤدي إلى الفقدان السريع للجزائر والذي سيكون في الأخير جريمة ضد الوطن"، وقد انتقد دوفو (Devaud) نائب قسنطينة الفئات التي ارتقبها مشروع فيوليت: "ماذا تعني هذه الحصة من 20 ألف محظوظ ... ينتخبون بدلا من 2 مليون من المسلمين الفرنسيين، ألا يمثل هذا تشويها للمبادئ الفرنسية"، أما القس لامبيرت، رئيس بلدية وهران، فقد حذر الحكومة من أن "كل المعارضين للسيادة الفرنسية هم مساندين لمشروع فيوليت"[1].

كما كانت هناك عدة تدخلات من رؤساء البلديات والمساعدين والنواب البرلمانيين، حيث اتفق الجميع على رفض مشروع فيوليت، كما طالبوا "بالقيام بدراسة انعكاساته على كل بلدية قبل أي نقاش أمام البرلمان من أجل توضيح خطر هذا المشروع على السيادة الفرنسية في الجزائر"، وتم تعيين لجنة دائمة "بسبب الخطر العام الذي أثاره إيداع مشروع فيوليت، مكلفة بإيصال مطالبهم الشرعية"[2].

بعد تثبيت موقفهم بمعارضة مشروع فيوليت، بدأ رؤساء البلديات عملهم الميداني بهدف إسقاط المشروع، حيث قام القس لامبيرت بمحاضرة في قاعة المهندسين في 1 فيفري صرح فيها بأن "310 من 320 رئيس بلدية هم ضد المشروع، و60 من 70من المساعدين الخاصين كذلك ضده" كما قال بأن "التصويت على مشروع فيوليت يعني التصويت على الحرب الأهلية في الجزائر"، حيث استدل حول ذلك بأن هذا المشروع "قد جمع إليه أولئك الذين يتكلمون منذ مدة برمي الفرنسيين في البحر"[3].

وقامت فيدرالية رؤساء البلديات بإرسال وفد برئاسة آبو للالتقاء مع البرلمانيين الجزائريين، حيث تم استقبالهم من قبل مورينو، مالارمي، صوران، وأنجلبيرت، وبعد تبادل الآراء، أعلنت

[1] **L'Echo d'Alger**, 15 janvier 1937.
[2] **Ibid**.
[3] **L'Echo d'Alger**, 2 février 1937.

هذه المجموعة البرلمانية أنها ضد المشروع[1]، كما زار هذا الوفد وزير الداخلية دورموي (Dormoy)، غير أن الوزير أكد لهم الموقف المتخذ من قبل رئيس الحكومة ليون بلوم[2].

أمام هذه الحركات المتسارعة التي يقوم بها رؤساء البلديات وبرلمانيو الجزائر، فقد كان فيوليت يتابعها بانتباه، خوفا من سيطرتها على الرأي العام في فرنسا وفي الجزائر، حيث قام بتصريحات في الإذاعة بتاريخ 28 جانفي رد فيها على القول بأن أعداء فرنسا هم الذين يساندون مشروع فيوليت، حيث قال: "إن الذي كان له الشرف بكونه حاكما عاما للجزائر لمدة ثلاثة سنوات له ثقة كاملة فيهم بأنهم جديرين"[3]، وفي أول مارس قام بشرح ضرورة وفائدة تطبيق هذا المشروع من أجل تهدئة الأوضاع: أمام الوضعية الحالية للجزائر، كل يوم زيادة أنا مقتنع أكثر بأن نصي هذا يستطيع إرجاع السكينة الضرورية"[4].

إن هيجان المعمرين ضد مشروع فيوليت لم يكن فقط من رؤساء البلديات والبرلمانيين الذين عرف عنهم عداوتهم للجزائريين وكل إصلاح في فائدتهم، وإنما حتى أولئك الذين كانوا يظهرون عطفهم على الشعب الجزائري كالكاتب جان ميليا صاحب كتاب "**المصير المحزن للأهالي المسلمين**" الذي لطالما طالب بالإصلاحات للجزائريين، ففي تصريح له لجريدة **الصباح** (**Le Matin**)، عبر بأن مشروع فيوليت سيهدم كل فرنسة للجزائر، وأنه يقوم بمساعدة التعصب الإسلامي، كما عبر بأن الجزائريون يطالبون بالإبقاء على الأحوال الشخصية من أجل جعلها سلاحا حربيا ضد فرنسا[5].

لقد قام ميليا من أجل محاربة المشروع بسلسلة من المقالات نشرها في جريدة **ليكودالجي** بين 4 و 20 مارس 1937، انتقد فيها فيوليت ومشروعه انتقادا لاذعا، منها أنه قام بانتقاد الفئات التي يرتقب مشروع فيوليت حصولها على المواطنة الفرنسية، ووصفها بـ"جماعة من

[1] **L'Echo d'Alger**, 5 février 1937.
[2] **L'Echo d'Alger**, 7 février 1937.
[3] **Le Front Socialiste républicain-Français**, 4 février 1937.
[4] **L'Echo d'Alger**, 1 mars 1937.
[5] **L'Echo d'Alger**, 28 janvier 1937.

أصحاب الامتيازات"[1]، كما اعتبر أن هذا المشروع قد أتى في "أسوأ وقت"، حيث "لا يمكن منح الإصلاحات إلا بشرط وهو موافقة الإصلاحات مع النظام الاجتماعي والوطني لفرنسا"[2].

ومن أجل إضعاف مساندة وتأييد أحزاب الجبهة الشعبية للمشروع، عبر ميليا بأن مشروع فيوليت ليس له أي صلة مع الجبهة الشعبية، "وما هو في الحقيقة إلا فكرة شخصية ارتبط بها وزير دولة، وهي فكرة ليس لها أي علاقة ولا أي صلة مع برنامج الجبهة الشعبية"[3]؛ كما اتهم المشروع بأنه من أصل المعادات للسامية، وذلك لأن ميشلان وكلوزيريت اللذان أودعا مشروع منح الحقوق السياسية للجزائريين في نهاية القرن التاسع عشر كانا معاديين للسامية، حيث تساءل ميليا: "هل سيعود ليون بلوم وموريس فيوليت إلى مشروعهم الملطخ بهذا الأصل"[4].

وقد تواصلت مقالات ميليا، حيث اعتبر في مقال آخر بأن مشروع فيوليت "خطير لأنه سيؤدي إلى إيقاظ كل المسائل الطائفية والدينية"، حيث اعتبر أن الفئة التي ستتحصل على الحقوق السياسية بموجب مشروع فيوليت هم "مرتزقة سياسيون يمكن استغلالهم ضد منظمة أو شخص ما"[5].

وهكذا استنتج ميليا بعد كل هذه المقالات بأن "مشروع فيوليت هو مشروع يتم توجيهه ضد فرنسا"، لذلك فقد أمل بأن "لا يذهب السيد بلوم الذي يحمل مسؤولية فرنسا حتى النهاية في خطئه، ويترك مشروع فيوليت يستريح إلى الأبد في مقابره التي هي اللجنات البرلمانية"[6].

لقد رد فيوليت على مقالات ميليا في نفس الجريدة في أول أفريل، حيث عبر عن ألمه من تصريحات شخص "طالما تولى النضال عن قضية المسلمين ودافع عنها بشجاعة"، حيث اعتبر فيوليت أن ذلك راجع إلى "انضوائه تحت لواء دوريو والقس لامبيرت" من أجل القضاء على المشروع، في حين اعتبر فيوليت أن هذه المقالات "الغريبة" لن تلحق ضررا إلا بنفس كاتبها لا

[1] **L'Echo d'Alger**, 4 mars 1937.
[2] **L'Echo d'Alger**, 6 mars 1937.
[3] **L'Echo d'Alger**, 8 mars 1937.
[4] **L'Echo d'Alger**, 10 mars 1937.
[5] **L'Echo d'Alger**, 16 mars 1937.
[6] **L'Echo d'Alger**, 20 mars 1937.

غير، كما رد على معارضة المستوطنين من "طليان وإسبان تم منحهم المواطنة الفرنسية"، حيث شبههم فيوليت "بالضيف المتطفل الذي يمنع الضيوف المدعوين من المائدة"، لذلك فقد صرح أنه "ليس لهاته العناصر الجديدة حق الاعتراض على ما تمنحه فرنسا من حقوق للمسلمين"[1].

لكن مع ذلك، ورغم مساندة الحكومة الفرنسية لمشروع فيوليت، فقد تمكن المعمرون في الجزائر وحلفائهم في فرنسا من التأثير على الحكومة التي أصبحت صامتة ومكبلة، ولم يتم العودة للتفكير في المشروع إلا بعد سنة كاملة من تاريخ إيداعه، وذلك بعد ضغط الجزائريين والتهديد بالاستقالة.

II-المؤتمر الإسلامي الجزائري و مواقف الجزائريين من المشروع الحكومي بلوم-فيوليت

1- مساندة كتل المؤتمر الإسلامي: النواب والعلماء

حقيقة، لم يقبل المثقفون الجزائريون مشروع فيوليت إلا تحت ضغط الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن السياسة الاستعمارية وتحكم المعمرين في الإدارة الاستعمارية، حيث تغيرت مطالبهم بعد إعلان فوز أحزاب الجبهة الشعبية التي اعتبرها الجزائريون كنوع من الانتصار لقضيتهم، حيث طالبوا بإصلاحات أكبر من مشروع فيوليت الذي لا يمثل إلا جزءا صغيرا منها.

فبعد الإعلان عن نتيجة الانتخابات التشريعية في 3 ماي 1936، عمت الفرحة والآمال في أوساط الجزائريين[2] "فارتفع صوت الأمة بالمطالبة من جديد"[3]، حيث كتبت **الشهاب** عشية فوز الجبهة الشعبية بالانتخابات: "إن سائر الطبقات العاملة في فرنسا، وسائر سكان المستعمرات وبلاد الحماية والوصاية قد تفاءلت بمصير الحكم إلى رجال الواجهة الشعبية، وعلقت على هذا الحكم الآمال الجسيمة، فرجال الشعب الذين سيؤلفون الوزارة في أوائل شهر جوان المقبل طالما خطبوا كثيرا وكتبوا ووعدوا وأكدوا أنهم سيجعلون كل همهم تحسين حالة العمال والقضاء على البطالة، وتوزيع الثروات توزيعا عادلا، وتحسين حالة المستعمرات وإجابة

[1] **L'Echo d'Alger**, 1 avril 1937.

[2] فرحات عباس،**حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار**، ترجمة أبو بكر رحال، منشورات ش.و.ن.إ،الجزائر، 2005، ص 153.

[3] الإبراهيمي، **الشهاب**، مجلد 12، ج5، جويلية 1936، ص 197.

رغائب أهلها، فالطبقات العاملة وأهالي المستعمرات الذين يئسوا من عدالة أحزاب اليمين ... قد عادت إليهم الآمال الفسيحة بانتصار الواجهة الشعبية"[1].

ومن أجل محاولة استغلال هذه الفرصة، اعتبر الجزائريون أن من فائدتهم الاجتماع في مؤتمر من أجل دراسة وتحديد مطالبهم لعرضها على حكومة الجبهة الشعبية، حيث تم عقد اجتماع في قسنطينة في 15 ماي -بعد أقل من أسبوعين من إعلان فوز أحزاب الجبهة الشعبية- بتنظيم مشترك لجمعية العلماء وفيدرالية المنتخبين المسلمين لمحافظة قسنطينة، وهكذا زكيت فكرة المؤتمر الإسلامي، حيث تم نشر تصريح مزدوج اللغة موجه للمسلمين الجزائريين تحت توقيع "اللجنة القسنطينية لتحضير المؤتمر الإسلامي الجزائري" دعت فيه فروع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وفيديراليات المنتخبين المسلمين إلى تنظيم أنفسهم استعدادا للمؤتمر الذي يزمع إقامته في أقرب الآجال[2].

انعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري بقاعة الماجستيك بحي باب الواد يوم الأحد 7 جوان 1936، تحت رئاسة مُحَمَّد الصالح بن جلول، وبعد المداخلات والنقاشات، صادق المؤتمر على عدة لوائح تم تسجيلها في البرنامج الذي تبناه المؤتمر الإسلامي في ميثاق مطالب الشعب الجزائري، حيث تم تجاوز مشروع فيوليت والمشاريع الأخرى "لأنها وضعت في ظروف ضيقة، وبنيت على اعتبارات فردية، وفي بعضها ما لا يتفق مع الرغائب الجزائرية الإسلامية، وفي بعضها

---

[1] **الشهاب**، مجلد 12، ج3، جوان 1936، ص 159.

[2] علي مراد، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925 إلى 1940، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي**، ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص 229.

يعود عقد هذا المؤتمر إلى نداء الشيخ عبد الحميد ابن باديس من خلال جريدة **لاديفانص (la Défense)** في 3 جانفي 1936: "إن تحديد الوضع السياسي للمسلم الجزائري مسألة حيوية يجب أن تناقش وتحدد نهائيا، ليس من طرف شخص واحد مهما كانت قيمته وسلطته، ولا من طرف مجموعة واحدة مهما كان تأثيرها ونفوذها على الجماهير، بل من طرف كل ممثلي وكل قادة الرأي العام الإسلامي، رجال سياسيين، علماء، منتخبين، قضاة مسلمين، معلمين، أساتذة ... الخ"، لذلك فقد دعا ابن باديس إلى تنظيم مؤتمر لدراسة المسألة الجزائرية والخروج بالقرارات التي سترسم مصير مستقبل الجزائريين: "إنه من الضروري عقد مؤتمر باستعجال تام في العاصمة أو مكان آخر، وأن ينظم نقاش واسع يختم بصيغة تحدد من وجهة نظر سياسية مصير الستة ملايين من البشر، والذين يعتبرون أحيانا فرنسيين دون أن يتمتعوا بالحقوق المتعلقة بهذه الصفة، ويعاملون أحيانا كأجانب في بلادهم" (COLLOT et HENRY, **op.cit**, p 65).

ما يتصادم مع الذاتية الجزائرية"[1]، حيث طالب المؤتمرون حق الاقتراع العام للجزائريين في الهيئة الانتخابية الموحدة مع الفرنسيين مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية[2].

في مقارنة بين مطالب المؤتمر الإسلامي ومشروع فيوليت، يظهر الاختلاف واضحا بينهما، حيث أن المؤتمر الإسلامي يطالب بحق كل الجزائريين بالانتخاب والترشح عكس مشروع فيوليت الذي يحد هذا الحق لبعض الفئات من حوالي 25 ألف ناخب، حيث سيؤدي مطلب المؤتمر الإسلامي إلى تحكم الجزائريين في زمام الأمور في الجزائر، حيث يصبح عدد المنتخبين الجزائريين حوالي مليوني ناخب، ضد 200 ألف ناخب أوربي، وهو الشيء الذي لم يكن ممكنا قبوله من قبل الحكومة الفرنسية ولا من قبل فيوليت، ورغم ذلك فقد حاول الجزائريون استغلال فرصة حكم الجبهة الشعبية لمحاولة تمرير الإصلاحات.

سافر وفد المؤتمر الإسلامي إلى فرنسا في 18 جويلية، حيث تم استقباله من قبل رئيس الحكومة ليون بلوم ووزير الدولة موريس فيوليت، والكاتب العام لوزارة الداخلية أوبو، ووزير

[1] الإبراهيمي، **البصائر**، العدد 23، 12 جوان 1936، ص 182.

[2] صادق المؤتمر على ميثاق مطالب الشعب الجزائري، حيث جاءت صياغته على النحو التالي:

1- إلغاء سائر القوانين الاستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين.
2- إلحاق الجزائر بفرنسا، وإلغاء الولاية العامة الجزائرية ومجلس النيابات المالية ونظام البلديات المختلطة.
3- المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية ومطابقة لروح القانون الإسلامي، وتحرير هذا القانون: - فصل الدين عن الدولة بصفة تامة، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه،-إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيسا صحيحا - إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها، - إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية، وإلغاء اعتبارها لغة أجنبية، - الحرية التامة في تعلم اللغة العربية، وحرية القول للصحافة العربية.
4- الإصلاحات الاجتماعية: - التعليم الإجباري للبنين والبنات، - الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري، - جعل التعليم مشتركا بين المسلمين والأوربيين، - الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات ومستوصفات، وفي معاهد الإغاثة كالمطاعم الشعبية، وإنشاء خزينة خاصة للعاطلين من العمل.
5- الإصلاحات الاقتصادية: - تساوي الأجر إذا تساوى العمل، - تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة، - توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة والاحتراف على الجميع وعلى مقتضى الاحتياج دون ميز بين الأجناس، - تكوين جمعيات تعاونية فلاحية، ومراكز لتعليم الفلاحين، - الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض، - توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال الفلاحين، - إلغاء قانون الغاب.
6- المطالب السياسية: - إعلان العفو السياسي العمومي، - توحيد هيأة الناخبين في سائر الانتخابات، - إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه، - النيابة في مجلس الأمة. (**الشهاب**، مجلد 12، ج5، جويلية 1936، ص ص 236-237).

الحرب دلادبي، حيث قام كل من بلوم وفيوليت بوعد الوفد بالقيام بالإصلاحات قبل عودة الوفد إلى الجزائر.

وبعد عودة وفد المؤتمر الإسلامي إلى الجزائر فقد طال انتظار تطبيق هذه الإصلاحات، حيث ضعف موقف المؤتمر جراء عدة أحداث تتمثل في مكيدة مقتل الإمام كحول بن دالي يوم التجمع في 2 أوت 1936 واتهام الطيب العقبي، وكذا تراجع موقف رئيس المؤتمر ابن جلول بسبب مناهضته للشيوعية وخوفه من الوطنية[1]، حيث تم تنحيته من الرئاسة، وهو ما أدى إلى فقدان المؤتمر الإسلامي لوحدته والتي كانت أساس قوته، فلم يستطع الجزائريون الضغط على الحكومة من أجل تطبيق المطالب التي تم تبنيها في 7 جوان، ولم يتمكنوا حتى البقاء كتلة واحدة أمام الصعوبات التي تعترضهم.

فباستثناء تحذير ابن باديس عبر **الشهاب** من خيبة أمل الجزائريين جراء عدم تطبيق الإصلاحات[2]، وبرقية ابن جلول إلى رئيس الحكومة حذر فيها من "خيبة أمل خطيرة ونتائج غير متوقعة جراء عدم تطبيق الإصلاحات"، وطالب بتحقيقها عن طريق المراسيم[3]، فإن كتل المؤتمر الإسلامي قد أحست بضعفها في الضغط على الحكومة، حيث شل عملها، ولم يعد إليها النشاط إلا بعد إيداع مشروع فيوليت، خاصة بعدما أصبح مشروعا حكوميا.

فبعد أقل من أسبوعين من إيداع مشروع بلوم-فيوليت، اجتمع النواب المسلمون الجزائريون بعدد 2000 نائب: نواب ماليون، مستشارون عامون، مستشارون بلديون، رؤساء وأعضاء الجماعة، وأعضاء غرف التجارة في القاعة الكبرى للماجستيك يوم 12 جانفي 1937 من أجل النقاش حول الموقف الذي سيتخذونه فيما يخص المشروع الحكومي حيث "كان هذا الاجتماع من أجل دراسة مسألة واحدة فقط: الموافقة أو رفض مشروع فيوليت".

وبعد التدخلات والنقاشات، اختتم الاجتماع بالتصويت على قرار فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين حيث تم صياغته في مدونة تم نشرها في جريدة **ليكودالجي**.

---

[1] AGERON, **De l'Algérie Française à l'Algérie algérienne**, éd Bouchen, Paris, 2005, p 405.

[2] **الشهاب**، مجلد 12، ج7، أكتوبر 1936، ص ص 334-335.

[3] **L'Echo d'Alger**, 14 octobre 1936.

فبعد التعبير بالشكر لليون بلوم وفيوليت وكل أعضاء الحكومة على تبني إيداع مشروع فوليت، وإظهار أسباب ارتباط النواب المسلمين بهذا المشروع، فقد أقر المؤتمرون بالإجماع على "الانخراط المتحمس وبدون تحفظات للمشروع الحكومي" حيث "يعتبرون أنه الوحيد الذي يحافظ على السيادة الفرنسية"، لذلك فهم "يطالبون من الحكومة وضع كل قوتها من أجل ضمان التصويت السريع على المشروع" كما "يتوجهون بامتنانهم واحتراماتهم للحكومة الفرنسية"، و"يهنئون السادة النواب ريجي (Régis) وديبوا (Dubois) اللذان كانت لهما الشجاعة لمنح موافقتهما للمشروع الحكومي"[1].

أما موقف المؤتمر الإسلامي الذي يضم بالإضافة إلى النواب العلماء فقد كان عليه تثبيت وإعلان موقفه من هذه المسألة، لذلك فقد دعت لجنة المؤتمر الإسلامي في محافظة الجزائر للاجتماع يوم 25 جانفي 1937 من أجل إظهار موقفهم من هذا المشروع، حيث جمع هذا الاجتماع حوالي عشرة آلاف من سكان محافظة الجزائر وضواحيها[2].

ومع بداية الاجتماع، ظهرت جماعة من أنصار نجم شمال إفريقيا -حوالي 100 شخص- جاءت لمعارضة هذا الاجتماع، حيث تم طردهم من الاجتماع، وبعد عودة الهدوء تكلم الطيب العقبي، حيث عبر عن إنكاره لأعضاء النجم على "تخريب هذا التجمع التاريخي"، وقال:" إذا كانوا ضد فرنسا، فليقوموا بطردها إذا اعتقدوا أن لهم القوة للقيام بذلك"، أما العمودي فقد دافع عن مطالب المؤتمر الإسلامي: "إننا لم نطلب التجنيس، لكن فقط حق الانتخاب بالاحتفاظ بأحوالنا الشخصية"[3].

وبعد نهاية الاجتماع، تم إرسال برقية إلى رئيس الحكومة ليون بلوم ووزير الدولة فيوليت باسم لجنة المؤتمر الإسلامي وسكان محافظة الجزائر وضواحيها، أعلنوا فيها أنهم "يرحبون بابتهاج بمبادرة حكومة الجبهة الشعبية ويجددون ثقتهم الكاملة بها، ويؤكدون لها المساندة الكاملة،

[1] **L'Echo d'Alger**, 13 janvier 1937.
[2] **L'Echo d'Alger**, 25 janvier 1937.
[3] **L'Echo d'Alger**, 25 janvier 1937.

ويعتبرون المشروع الحكومي كخطوة أولى نحو تحقيق مطالب المؤتمر الإسلامي"، كما تم إرسال برقية إلى النائبين ريجي وديبوا عبروا فيها عن شكرهما باعتبارهما الديمقراطيين الفرنسيين الحقيقيين[1].

في مقارنة بين موقف النواب المسلمين وموقف لجنة المؤتمر الإسلامي لمحافظة الجزائر يظهر الاختلاف واضحا بين قرارات كل جانب، حيث كان قرار النواب هو الانخراط المتحمس وبدون تحفظات للمشروع الحكومي لأنه الوحيد الذي يحافظ على السيادة الفرنسية، في حين أن موقف لجنة المؤتمر الإسلامي هو اعتبار مشروع فيوليت خطوة أولى نحو تحقيق مطالب المؤتمر الإسلامي، وهنا يظهر الاختلاف بين النواب والعلماء.

فإذا كان النواب قد طالبوا لمدة طويلة إدماج الجزائر بفرنسا، حيث لطالما تمنوا أن يكونوا فرنسيين مسلمين، فإن العلماء عكس ذلك قد دافعوا دائما عن الأمة الجزائرية التي "لا تريد أن تصير فرنسا، ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت، بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقها وفي عنصرها وفي دينها ولا تريد أن تندمج"[2]، وهنا يظهر التساؤل: ماهو الموقف الحقيقي للعلماء من مشروع فيوليت؟.

لقد أظهر العلماء في عدة مرات عدم تحمسهم لمشروع فيوليت، حيث كتبت **الشهاب** بعد طلب فيوليت مساءلة وزير الداخلية مارسال ريني (12 فيفري 1935): "ليس برنامج فيوليت بالغاية في نفسه، وليس هو من البرامج الكاملة التي تغير حالة المسلمين من التعاسة الحاضرة إلى السعادة المنشودة"[3]، أما أثناء التحضير للمؤتمر الإسلامي، يروي الإبراهيمي أن أنظار النواب كانت في معظمها متجهة نحو مشروع فيوليت لتحرير المطالب على أساسه لتأثرهم باسم صاحبه "أكثر مما هو آت من التحقق بصلاحيته في العاجل أو في الآجل" لذلك فقد كان رأي الإبراهيمي إلغاء كل البرامج لأنها وضعت في ظروف خاصة وذهبت تلك الظروف مع وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم، فاقتنعوا بسداد بهذا الرأي[4].

[1] **L'Echo d'Alger**, 25 janvier 1937.
[2] ابن باديس، **الشهاب**، مجلد 12، ج1، أفريل 1936، ص ص 47-48.
[3] **الشهاب**، مجلد 11، ج1، أفريل 1935، ص 44.
[4] **الشهاب**، مجلد 12، ج5، جويلية 1936، ص ص 205-206.

وبعد إيداع مشروع بلوم-فيوليت، عبر ابن باديس عن رأي العلماء في المشروع وسبب قبوله: "لا ننكر أننا لسنا من أكبر المعجبين بمشروع الوالي الحبوب م.فيوليت، ولا ننكر أننا إن كنا من أنصار ذلك البرنامج فنحن من أنصاره الفاترين، لأنه برنامج لا يعطي الأمة الجزائرية النيابة التي تستحقها، ويدع الفئات الكثيرة من رجال الأمة خارج هيئة التمثيل، فنحن نراه برنامجا قليلا ضئيلا وإن رآه غيرنا جسيما سمينا"، وقد كان سبب قبوله هو "إجماع الأمة" التي "اعتبرته خطوة أولى للسير في مضمار الترقي ضمن الدائرة الفرنسية، وأجمعت على السير مع هذه التجربة إلى النهاية "[1].

لا شك أن قبول العلماء لمشروع فيوليت راجع إلى ضعف موقف المؤتمر الإسلامي بسبب الانقسامات، حيث لم يكن قبولهم له إلا كخطوة أولى نحو تحقيق مطالب المؤتمر الإسلامي، ونستشف ذلك من محاضرة ابن باديس بتونس تحت إشراف جمعية الطلبة الجزائريين بتونس والجمعية الودادية الجزائرية الإسلامية بتونس، حيث عبر ابن باديس بأن مطالب المؤتمر الإسلامي "لا تزال في حيز الانتظار إلى الآن"، في حين اعتبر أن "مشروع فيوليت هو شيء واحد من المطالب التي قدمناها"[2].

ومن خلال جريدة **الشهاب** يشرح ابن باديس موقفه في مسألة الإدماج، حيث يقبل بالإدماج السياسي للجزائر بفرنسا، وذلك "بالمحافظة التامة على المميزات الشخصية والمطالبة بجميع الحقوق السياسية"[3]، حيث فرق ابن باديس بين نوعين من التجنيس، فهو يقبل الجنسية السياسية في حين يرفض الجنسية القومية، وقد كانت عباراته صريحة: "الأمة الجزائرية ترضى بالارتباط بفرنسا في حقوقها وواجباتها -وهي الجنسية السياسية- مادامت محترمة في جنسيتها القومية، وهي تلك المقومات والمميزات بشرط لا بد منه: وهو أن يكون التساوي تاما في جميع تلك الحقوق دون تخصيص لحق دون حق، ولا تمييز بطبقة عن طبقة"[4].

[1] **الشهاب**، مجلد 12، ج12، فيفري 1937، ص 526.
[2] **الشهاب**، مجلد 13، ج5، 10 جويلية 1937، ص 235.
[3] **الشهاب**، مجلد 12، ج12، فيفري 1937، ص 505.
[4] **الشهاب**، مجلد 12، ج12، فيفري 1937، ص 506.

وهكذا تظهر فكرة ابن باديس في المسألة الجزائرية، حيث يرى أن المهمة الكبرى تتمثل في الحفاظ على القومية الجزائرية التي لا يجب أن تنصهر في القومية الفرنسية، ومن ثم العمل بخطى ثابتة تدريجية من خلال إصلاح الوضع المادي والمعوي للجزائريين، ونشر التعليم ومحاربة الخرافات وغرس روح العمل والإبداع، وحب الوطن... الخ.

أما رأيه فيما يخص نجم شمال إفريقيا الذي يرفض هذه الإصلاحات ويطالب بالاستقلال، فقد عبر ابن باديس عن احترامه لرأيها: "نحن نحترم رأي هذه الأقلية، ونأمل بقاءها على رأيها، وهي تطالب بالاستقلال، وأي إنسان يا سادة لا يحب الاستقلال، إن البهيمة تحن إلى الاستقلال الذي هو أمر طبيعي في وضعية الأمم"[1].

وهكذا نرى بأن العلماء، رغم أنهم كانوا أقرب من موقف نجم شمال إفريقيا من خلال تمني الاستقلال وإنشاء الوطن الجزائري المسلم، إلا أنهم انظموا إلى النواب في قبول مشروع فيوليت من أجل استغلال بعض منافعه في التغيير التدريجي للحالة الجزائرية، مع الحفاظ على القومية الجزائرية منفصلة عن القومية الفرنسية، والذي يعني تطور المجتمع الجزائري لينافس المعمرين في تسيير الجزائر، وفرض منطقهم عندما تحين الفرصة.

2- معارضة نجم شمال إفريقيا

لقد كان الوحيد الذي عارض مشروع فيوليت من الكتل الجزائرية هو نجم شمال إفريقيا، وذلك راجع إلى مخالفة هذا المشروع لمطالبه الداعية إلى الاستقلال التي رفعها منذ مؤتمر برو كسل سنة 1927.

لقد قام النجم، والذي أصبح تحت تسمية حزب الشعب الجزائري بداية من مارس 1937 بتحديد موقفه وسبب معارضته للمشروع في مقال تحت عنوان "لماذا يرفض حزب الشعب الجزائري مشروع فيوليت"، حيث انتقد فيه مشروع فيوليت في عدة نقاط، منها أنه يسعى إلى إدماج الجزائريين بالفرنسيين وإعطائهم هوية جديدة: "ألا يعلمون أننا شعب لنا ديننا،

[1] **الشهاب**، مجلد 13، ج5، 10 جويلية 1937، ص 236.

ولغتنا، وأدبنا، وتاريخنا، وأن من حقنا وواجبنا أن نكون فخورين بأصلنا وديننا وأدبنا وماضينا، وأننا لا نحتاج مطلقا لهوية أخرى"[1].

كما انتقد النجم منح الحقوق السياسية لبعض الفئات وترك باقي السكان الجزائريين، حيث اعتبر أن "7 ملايين من البؤساء جديرين بإثارة الاهتمام أكثر من 25 ألف رجل من المحظوظين" حيث يتساءل: "لماذا كل فئة من هذه الفئات تحتاج لهذا القدر من العناية من الحكومة، بينما غالبية الشعب الجزائري الحقيقي تموت جوعا في أكواخهم الحقيرة"، حيث اعتبر هذه الفئات التي يرتقبها المشروع، والذين وافقوا على الاندماج أنهم "مستعدون لبيع إخوانهم من أجل امتيازات بئيسة"[2].

في الحقيقة فإن معارضة النجم لمشروع فيوليت لم تكن معارضة لهذا المشروع في حد ذاته وإنما كانت معارضة ضد كل إدماج للجزائر بفرنسا، حيث انتقد مصالي قبل ذلك مطالب المؤتمر الإسلامي خلال اجتماع الملعب البلدي للعاصمة في 2 أوت 1936، حيث قال: "نقول بصراحة وبشكل لا يقبل التراجع بأننا نتبرأ من ميثاق المطالب بخصوص إلحاق بلادنا بفرنسا وبالتمثيل البرلماني"[3].

وإذا انتقد النجم مشروع فيوليت، فقد انتقد كذلك مسانديه خاصة النواب، حيث اعتبر أنهم لا يمثلون إلا أنفسهم في مطالبهم بالإدماج، حيث دعاهم إلى طلب المواطنة الفرنسية لأنفسهم وترك الجزائريين في جنسيتهم: "إن كنتم تريدون حقا أن تصبحوا فرنسيين فإن باب المواطنة مفتوح أمامكم، وهذا منذ زمن طويل ...لكن لا أرى لماذا تريدون أن تدخلوا شعبا برمته في هذا المسار ... سياسة الإدماج التي تنادون بها لا يرغب فيها سواكم"[4].

---

[1] **العمل التونسي**، 26 فيفري 1938، في، محفوظ قداش ومحمد قنانش، **حزب الشعب الجزائري 1937-1939، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، ترجمة أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2013، ص 54.

[2] **نفسه**.

[3] COLLOT et HENRY, **op.cit**, pp, 82-85.
أنظر أيضا محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1939-1951**، ج2، ترجمة أحمد بن البار، شركة دار الأمة للطباعة، الجزائر 2011، ص ص 1253-1258.

[4] **العمل التونسي**، 11 ديسمبر 1937، في محفوظ قداش ومحمد قنانش، **المرجع السابق**، ص ص 51-53.

أما فيما يخص العلماء، فقد قام مصالي بتحرير رسالة مفتوحة إلى جمعية العلماء يدعوهم لتحديد رأيهم من مشروع فيوليت: "العلماء الذين يتمتعون بتقديرنا يجب أن يقولوا رأيهم في مشروع فيوليت، ويأخذوا مسؤوليتهم أمام الشعب الجزائري وأمام الإسلام، إننا نعرف بأن جمعية العلماء هي ضد كل إدماج للشعب الجزائري، لهذا نريد أن يفصحوا عن رأيهم، وهذا قبل فوات الأوان"، كما يحثهم على رفض المشروع باعتباره مخالفا لمطالب المؤتمر الإسلامي، حيث لا يمنح حق الانتخاب إلا لفئة محدودة، لذلك فقد دعا مصالي إلى المطالبة بإصلاحات حقيقية ومناسبة للمطامح الوطنية، وترك مشروع فيوليت الذي وصفه بـ "عظم نتلهى به"[1].

ورغم مطالبة النجم من كتل المؤتمر الإسلامي برفض مشروع فيوليت، وإصرار النواب على مواصلة طريقهم في المطالبة بتطبيقه، في حين اعتبار العلماء أن "هذه هي المرة الأولى والأخيرة التي أراد فيها المسلمون الاندماج سياسيا مع الفرنسيين على شرط المحافظة التامة على دينهم" حيث أن "هذا الاجتماع له مغزاه العظيم وله إن خاب رد فعله الجسيم"[2]، فإن مشروع فيوليت لم يكن ليطبق بسبب قبول أو رفض الجزائريين وإنما كان الحراك يدور بين الحكومة الفرنسية من جهة والمستوطنين ومسانديهم من جهة أخرى.

III- إفشال المعمرين لمشروع بلوم-فيوليت وردود فعل الجزائريين.

لما كانت الحكومة الفرنسية عاجزة عن اتخاذ القرار النهائي حول تبني المشروع عن طريق مرسوم حكومي أو إيداعه في البرلمان للتصويت عليه جراء معارضة المعمرين، فقد بدأ العمل بالإجراءات البطيئة، حيث بدأ الخلاف حول أهلية دراسة المشروع بين لجنة الاقتراع العام ولجنة الجزائر والمستعمرات، حيث تم التحكيم للجنة الاقتراع العام من قبل البرلمان، كما كان القرار هو انتظار نتائج لجنة تحقيق تم إرسالها للجزائر تحت رئاسة النائب لاغروزيلييز[3].

[1] محمد قنانش و محفوظ قداش، **نجم شمال إفريقيا، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، بن عكنون، الجزائر، 1994، ص ص 65-66.

[2] **الشهاب**، مجلد 12، ج12، فيفري 1937، ص 336.

[3] AGERON, **Histoire de l'Algérie contemporaine, op.cit**, p 495.

1- لجنة التحقيق لاغروزيلييز

غادرت لجنة التحقيق البرلمانية باريس باتجاه الجزائر في 1 مارس 1937، حيث أقامت بها حوالي شهرين، استقرت في أهم المدن لمحافظات الجزائر، قسنطينة، ووهران، حيث استقبلت بمعدل عشرة وفود في اليوم الواحد[1]، و"استمعت لكل من أراد أن يتقدم أمامها ... وشاهدت البؤس والمجاعة الضاربة أطنابها في كل نواحي البلد"[2].

غير أن إرسال هذه اللجنة كان في الحقيقة انتصارا للمستوطنين، وذلك لأن الهدف منها كان من أجل المماطلة في دراسة المشروع في البرلمان أكثر من العمل على معرفة الوضعية الدقيقة للجزائريين خاصة بعد لجنة تحقيق فيوليت 1931، و زيارة وزير الداخلية ريني في 1935، لذلك فقد عبر ابن باديس عن ذلك بقوله: "نستطيع أن نؤكد بأن هذه اللجنة لم تستفد شيئا جديدا كان من قبل مجهولا عند الحكومة أو الإدارات أو الهيئات المختصة بدراسة الحالة في القطر الجزائري"[3].

وأثناء تحقيقات لجنة لاغروزيلييز، حل وكيل وزير الداخلية أوبو بالجزائر لإجراء بحث إداري اكتفى فيه بزيارة المراكز الكبرى بالشمال والجنوب، وقبل امتطائه باخرة العودة، قام بتصريحات للصحافة، شبهتها **الشهاب** بتصريحات وزير الداخلية السابق ريني[4] حيث قال: "إذا كنا نريد الحفاظ على مكانتنا، يجب القيام في المستعمرة بسياسة القوة، دعايات كثيرة منتشرة هنا ضد فرنسا، ضروري القيام بإجراءات استثنائية صارمة من أجل إيقاف حركة المحرضين"[5].

عادت لجنة لاغروزيلييز إلى باريس في 27 أفريل، ولم يقم رئيسها لاغروزيلييز بعرض تقريره إلا في 6 جويلية حول مهمته في الجزائر والذي أنهاه بوجوب التصويت على مشروع فيوليت،

[1] Rapport de O. de PIGNOL sur la Commission d'enquête Parlementaire en Algérie, **Le Front Socialiste Républicain-Français**, 25 septembre 1937.
[2] **الشهاب**، مجلد 13، ج2، أفريل 1937، ص 101.
[3] **الشهاب**، مجلد 13، ج2، أفريل 1937،ص 101.
[4] **الشهاب**، مجلد 13، ج2، أفريل 1937،ص 105.
[5] **Le Matin**, 10 avril 1937.

غير أن الحكومة بقت صامتة ومكبلة، في حين لم تتحدث لجنة الاقتراع العام عن هذا التقرير إلا في 30 نوفمبر 1937[1].

2- ضغط الجزائريين من أجل تطبيق المشروع

أمام هذه المماطلة والتلاعبات، فقد بدأت ردود فعل الجزائريين، حيث عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري دورته الثانية بين 9 و11 جويلية 1937 في نادي الترقي، أعاد التذكير "بوجوب الإسراع بتحقيق المطالب التي قدمت يوم 7جوان 1936"، كما طالب من النواب إيداع استقالاتهم في حال ما إذا لم يتقرر العمل ببرنامج بلوم-فيوليت قبل انتخابات المجالس المالية[2].

وفي هذه الأثناء، وصلت أنباء عن تحضير لجنة تحقيق جديدة تحت رئاسة هنري غرنوت (Henri Guernut)، لدراسة المسألة الجزائرية لمدة 18 شهر، لذلك فقد ثار الجزائريون حيث حذر ابن باديس من هذا "العبث" الذي تقوم به فرنسا: "إن أمتنا ذات حلم وأناة، وهي أمة تعرف كيف تصبر، وكيف ترجو، لكنها أمة تعرف أيضا إذا نفذ صبرها وخاب رجاؤها كيف تغضب وكيف تزجر ... إن احتقرنا إلى هذه الدرجة، وإن وقع اللعب بعواطفنا بمثل هذه الصفة، وإن قوبلت آمالنا بمثل هذه الزراية، فإننا لن نتأخر عن وقوف المواقف التي تجبرنا هذه الحالة الجديدة على وقوفها"[3].

قام ابن باديس بنداء إلى رئيس المؤتمر الإسلامي وإلى اللجنة التنفيذية للاجتماع لدراسة هذه المسألة التي اعتبر أنها بالإضافة إلى عملها على "التسويف والمماطلة"، "دليل قطعي على أن مطالب المؤتمر لا عبرة بها"[4].

لقد لبت اللجنة التنفيذية للمؤتمر لنداء ابن باديس، حيث قررت عقد اجتماعها يوم 29 أوت 1937 للنظر في الحالة الجديدة التي هي نتيجة "جمود حكومة باريس عن مباشرة أي

[1] Ahmed KOULAKSSIS, « Maurice viollette ministre du front populaire », in, **De Dreux à Alger Maurice Viollette, 1870-1960**, **op.cit**, p 124.
[2] **الشهاب**، مجلد 13، ج6، أوت 1937، ص 291.
[3] **الشهاب**، مجلد 13، ج6، أوت 1937، ص ص 292-293.
[4] **الشهاب**، مجلد 13، ج6، أوت 1937، ص 295.

إصلاح أو قبول أي مطلب، ووليدة العبث الجديد وهو تشكيل لجنة غرنوت، وجعل القضية الجزائرية وأبحاث لجنة لاغروزيلبير من جملة أعمالها، وتحديد مدة اشتغالها بعام ونصف"[1].

لقد أقرت اللجنة التنفيذية بعد تفاوض أعضائها، وبناءا على مقررات المؤتمر الإسلامي الثاني، وتأثرا بالحالة المزعجة التي لا تزداد إلا سوءا مع مرور الأيام: "استقالة سائر النواب المسلمين"، و"عدم مشاركة النواب المسلمين في المجالس المنتخبة ابتداء من يوم 29 أوت"، وأن "الأجل النهائي لتقديم هذه الاستقالات هو يوم 30 سبتمبر"، ويتم "إقصاء كل نائب لم يمتثل لهذه المقررات"، ولا يتم رفع الاستقالات إلا بعد إجابة الحكومة للمطالب المستعجلة التي تتمثل بالإضافة إلى تطبيق القوانين الاجتماعية وإلغاء القوانين الاستثنائية، وحرية تعليم اللغة العربية وحرية الصحافة والسفر، وضمان الحد الأدنى لأجور العمال، ومساعدة الفلاحين، "مصادقة مجلس الأمة على مشروع قانون بلوم-فيوليت بصفة موسعة كخطوة أولى في طريق الاقتراع العام"[2].

لقد تمكن الجزائريون عن طريق هذه الاستقالات من جعل الحكومة تتحرك في فائدة مشروع فيوليت، وذلك خوفا من اتساع الهوة بين الجزائريين وفرنسا، حيث بدأ ألبير صارو الذي تم تعيينه وزيرا للدولة مكلفا بالمراقبة والتنسيق لإدارات شمال إفريقيا في 19 اكتوبر 1937، بمفاوضات مع ممثلي النواب الجزائريين برئاسة ابن جلول وفرحات عباس، حيث اجتمع بهم في 29 نوفمبر، وقام بوعدهم بمساندة حكومة شوطان بفعالية لمشروع فيوليت، وتحقيق برنامج اجتماعي واقتصادي متكامل في فائدة الجزائريين[3].

وفي 31 ديسمبر، أرسلت فيدرالية النواب بعثة أخرى إلى باريس لعرض أسباب استقالة أعضائها أمام صارو، حيث أعلنوا استعدادهم لسحب استقالاتهم لعدة أسباب متمثلة في: القرار المتخذ من قبل حكومة شوطان حول مساندة مشروع فيوليت، والقيام بالتحقيقات الاقتصادية

[1] **الشهاب**، مجلد 13، ج7، سبتمبر 1937، ص 324.
[2] **الشهاب**، مجلد 13، ج7، سبتمبر 1937، ص ص 226-229.
[3] Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine,** op.cit, p 461.

والمعنوية في فائدة الجزائريين، بالإضافة إلى وعد الحاكم العام لهم بإتمام مهامهم في كل حرية وكرامة كسائر زملائهم الأوربيين[1].

وفي 18 جانفي، أصبح ألبير صارو (Albert Sarraut) وزيرا للداخلية في حكومة شوطان الثانية، والذي كانت له إرادة حقيقية لحل المسألة بسبب تصاعد الأخطار في أوربا، ووجوب إيجاد حل للمسألة الجزائرية، لذلك فقد عادت المساندة الفعلية للحكومة لمشروع فيوليت، وهو ما أدى إلى إعلان النواب الجزائريين سحب استقالاتهم في 21 جانفي 1938[2].

3- إفشال المعمرين للمشروع

لقد أثمرت ضغوطات الجزائريين وجهود ألبير صارو بتحريك المشروع من جديد، حيث انطلقت أعمال لجنة الاقتراع العام التي كان هدفها دراسة المشروع والتصويت عليه من قبل أعضاء اللجنة قبل إخضاعه لتصويت البرلمان إذا تحصل على أغلبية الأصوات.

وقبل إخضاع المشروع للتصويت، قامت لجنة الاقتراع العام بالاستماع لكل من وزير الداخلية ألبير صارو والبرلمانيين الجزائريين[3].

لقد دافع صارو أمام لجنة الاقتراع العام على مشروع فيوليت باعتباره مشروعا في فائدة فرنسا قبل كل شيء، وذلك أن أول ميزة له هو إدماج الجزائريين الذي فشل بالتجنيس الفردي، كما حذر من رفضه والذي سيؤدي إلى تشجيع الدعاية المعادية لفرنسا، وقد تعجب صارو أمام اللجنة من معارضة الفرنسيين لهذه الدرجة لمشروع يحد منح الحقوق المدنية لفئات قليلة العدد من 22 أو 25 ألف تقريبا[4].

كما استمعت اللجنة للبرلمانيين الجزائريين في 3 و4 فيفري، والذين أعلنوا معارضتهم للمشروع باستثناء ريجي، حيث استمعت لمورينو الذي حارب المشروع بشدة، معتبرا أن المزج بين

---

[1] **L'Echo d'Alger**, 1 janvier 1938.

[2] Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine, op.cit**, p 461.

[3] استمعت اللجنة لطرح فيوليت في 3 مارس 1937، والذي أوضح أمامها بعدم وجود تناقض في منح الحقوق السياسية للجزائريين بالإبقاء على أحوالهم الشخصية، كما أكد أنه إذا لم يكن ممكنا نداء كل الجزائريين للمشاركة في الحقوق السياسية، فإنه ظلم رفضه للمثقفين بالثقافة الفرنسية، أو للذين لديهم ضمانات أكيدة لإخلاصهم تجاه فرنسا (**L'Echo d'Alger**, 4 mars 1937).

[4] **L'Echo d'Alger**, 2 février 1938.

الإسلام والمدنية خرافة حقيقية[1]، أما فيوري فقد ألح بوجوب منح حق الانتخاب أولا للمحاربين القدامى حيث هدف بذلك لإغراق المشروع، وقد عبر غوستافينو (Gaustavino) بأن مشروع فيوليت لن يحل مسألة تقريب الجزائريين من الحضارة الفرنسية، وإنما سيتم ذلك عن طريق تطوير التعليم خاصة لدى الإناث، كما سار النواب الآخرين أنجليرت (Enjalbert) ودوفو (Devaud) المعادين للمشروع نفس المسار، والوحيد الذي دافع عن المشروع أمام اللجنة هو ريجي الذي اعتبر أن تبني المشروع يمثل سلبا للدعاية الخارجية من سلاحها[2].

وبالموازاة مع قيام لجنة الاقتراع العام بمهامها، كان المعمرون يستجمعون قواهم من أجل القضاء على المشروع حيث دعت **L'Oranie populaire**[3] التي يديرها جاك دوريو، رئيس الحزب الشعبي الفرنسي إلى العمل على إعاقة مشروع فيوليت في مقال تحت عنوان: "يجب الإتحاد لإعاقة انتخاب المشروع المعادي لفرنسا"، حيث عرضت باسم الحزب الشعبي الفرنسي: "بتأسيس منظمة تجمع كل معارضي هذا المشروع ... والذي سيكون الهدف الوحيد منها هو إفشال مشروع فيوليت بمباشرة الدعاية عن طريق الصحافة، والقيام بالتجمعات، وتحريك البعثات، وتحذير البرلمانيين، ولا يتم إهمال أي شيء لضمان النجاح"، كما أعلنت أن الحزب الشعبي الفرنسي "مهيأ للانطلاق في هذه العملية"[4].

كما نظمت فيدرالية رؤساء البلديات اجتماعا بحضور 300 رئيس بلدية، بالإضافة إلى النواب الماليين والمستشارين العامين للاحتجاج ضد المشروع، والبحث عن الإجراءات التي تعيق تبنيه من قبل البرلمان، حيث قال رئيس النيابات المالية روبيرت بأن دراسة هذا المشروع "لا يمثل نقاشا سياسيا، وإنما حياتنا في خطر"، أما فروجر (Froger)، رئيس المجلس العام للجزائر، فقد عبر عن مدى خطر هذا المشروع:"...غدا، مشروع فيوليت سيتم التصويت عليه، ستكون نهاية

[1] **Le Figaro**, 4 février 1938.
[2] **Le Figaro**, 5 février 1938.
[3] هي جريدة تابعة لرئيس الحزب الشعبي الفرنسي جاك دوريو، والتي حاربت مشروع فيوليت منذ تبنيه من قبل الحكومة، كتبت في 19 جوان 1937:" ...مشروع فيوليت ما هو إلا حجة للشيوعيين للإبقاء على الاضطراب السياسي للمسلمين ... لكن الشيوعيين يعلمون بوجوب الخبز من أجل تخفيف جوع الفلاحين البؤساء، لكن ضروري إضافة بطاقة الانتخاب لهذا الخبز، لأن الخبز بدون بطاقة الانتخاب ليس غداءا كاملا". كما كتبت في 17 أوت 1937: "حقيقة 6 ملايين أهلي، بطونهم فارغة، ومن أجل تخفيف بؤسهم وجوعهم، مسيرونا يطالبون لهم بالتمثيل في البرلمان، وهذا بهيئة انتخابية مشتركة".
[4] **L'Oranie Populaire**, 5 février 1938.

السيادة الفرنسية"، وقد أنهى المنتخبون الفرنسيون نقاشاتهم بطلب "الاستماع إليهم من قبل لجنة الاقتراع العام قبل أخذ أي قرار من قبلها"، كما أعلنوا عن حسرتهم جراء تصريحات ألبير صارو أمام اللجنة دون أي اعتبار للمعارضة[1].

بعد استماع لجنة الاقتراع العام لوزير الداخلية وللبرلمانيين الجزائريين، اجتمعت يوم 11 فيفري من أجل التصويت على المشروع.

وقبل القيام بالتصويت، استمعت اللجنة لتقرير ليون باريتي، مقرر المشروع[2]، الذي اختتم تقريره بعد ذكر الظروف التي واصل فيها استقصاء الوقائع وجمع المعلومات في الجزائر، والإيجابيات التي قامت بها فرنسا في الجزائر، بعدم إمكانية منح المواطنة لأهالي خاضعين للأحوال الشخصية التي تتناقض مع القوانين الفرنسية، غير أنه عرض تعديلا على المشروع بمنح المواطنة الفرنسية للفئات الأهلية التي أقرها المشروع، لكن دون حفاظها على أحوالها الشخصية[3].

وبعد سماع تقرير باريتي، ونقاش أعضاء اللجنة فيما بينهم، تم التصويت على المشروع، حيث كانت النتيجة متعادلة 18 صوتا ضد 18[4]، لذلك فلم يتم الفصل في المشروع، فقررت اللجنة الاستماع إلى الأطراف الخارجية من النواب الفرنسيين والمسلمين.

ذهبت بعثة المستوطنين إلى باريس من أجل خطف القرار النهائي، وكانت أهم بعثة من خلال مسؤوليات أعضائها، حيث احتوت على رئيس فيدرالية رؤساء البلديات آبو، ورئيس فيدرالية وهران لامبيرت، ورئيس النيابات المالية روبيرت، ورؤساء المجالس العامة لمحافظات الجزائر، وهران ، قسنطينة، على التوالي فروجر، صوران و دايرون...الخ، حيث استقبلهم صارو في 16 فيفري قبل ذهابها لطرح انشغالها أمام لجنة الاقتراع العام، حيث قاموا بعرض الانفعال الذي أثاره مشروع فيوليت لدى السكان الفرنسيين، وطالبوا منه استبداله بمشروع صوران الذي يترقب هيئة انتخابية خاصة بالأهالي[5]، كما تم استقبالهم من قبل البرلمانيين الجزائريين في مجلس الشيوخ

[1] **L'Echo d'Alger**, 9 février 1938.
[2] تم تعيينه من قبل لجنة الاقتراع العام مقررا للمشروع عن طريق 13 صوت ضد 6 في 28 فيفري 1937، وهو من أكثر المحافظين للحزب الاستعماري، والذي أظهر عداوته للمشروع.
[3] **Le Temps**, 12 février 1938.
[4] **Le Temps**, 12 février 1938.
[5] **Le Figaro**, 16 février 1938.

باستثناء ريجيوديبوا المساندين للمشروع، وسيردا الغائب عن باريس، والذي أعلنوا بصراحة أنهم موافقين لمطالب للبعثة[1].

وأمام لجنة الاقتراع العام، عمل المتدخلون من أعضاء البعثة على إظهار الأخطار التي يمثلها مشروع فيوليت إذا تم تبنيه في شكله الأولي، كما ألحوا على وجوب الإبقاء على التفوق الفرنسي في المجالس المنتخبة من أجل رؤية المجالس تتداول تحت هيمنة الروح الفرنسية[2].

ومن الجهة المقابلة، ذهبت عدة وفود من النواب المسلمين للمطالبة من جهتهم بتطبيق المشروع، حيث كان وفد النواب لمحافظة قسنطينة تحت رئاسة فرحات عباس، ووفد محافظة الجزائر برئاسة الدكتور بشير عبد الوهاب، ووفد محافظة وهران برئاسة باشطارزي، كما ذهبت وفود أخرى من النواب الذين لم يكونوا منخرطين في هذه الجمعيات منهم عبد النور تامزالي، والمحامي الشريف سيسبان، والسيد الزروق محي الدين، وعندما وصل الجميع إلى باريس، اجتمعت هذه الوفود، وتوحدت الأعمال، ثم توزعت المهام بين أفرادها حيث قام فريق بمقابلة الهيئات السياسية المختلقة، وفريق قابل الوزراء ورجال السياسة، والفريق الآخر تقدم أمام لجنة الاقتراع العام[3] في 23 فيفري، حيث قام بشرح سبب دفاع النواب المسلمين عن المشروع، كما أوضحوا الانعكاسات التي ستنتج في الجزائر جراء القرار الذي سيتخذه البرلمان[4].

وبعد سماع لجنة الاقتراع العام لكلا الطرفين، اجتمعت في 3 مارس للنظر في الأمر، واستعملت أكثر ما يمكن من الاحتياط للاحتفاظ باستقلالها وسلامة قراراتها من المؤثرات الخارجية، فبدأت عملها بالمطالبة من النواب الفرنسيين الذين ليسوا أعضاء فيها بالانسحاب من الجلسة لأنها لا تريد أن تقرر بحضور فريق دون فريق، كما رفض رئيس اللجنة قبول تصويت أحد الأعضاء بالنيابة قائلا: "إن تصويتنا الآن إنما هو نتيجة درس وتحليل واقتناع، فلا أسمح لمن لم يحضر اجتماعاتنا بأن يشارك في التصويت، سواء كان محبذا أو معارضا"[5].

---

[1] **Le Temps**, 17 février 1938.
[2] **Le Temps**, 18 février 1938.
[3] **الشهاب**، مجلد 13، ج12، فيفري 1938، ص ص 547-548.
[4] **Les Annales Africaines**, 28 février 1938.
[5] **الشهاب**، مجلد 13، ج12، فيفري 1938، ص 548.

وهكذا تم التصويت حيث تم تبني الفقرة الأولى من المادة الأولى بـ 13 صوت مقابل 10، والمتمثلة في: "يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسيين بالعمالات الثلاثة بالقطر الجزائري، الذي تتوفر فيهم الشروط المبينة بالفقرات الآتية التمتع بالحقوق السياسية التي للفرنسيين دون أن ينتج عن ذلك أي تغيير في حالتهم الشخصية أو في حقوقهم المدنية، وهذا بصورة نهائية ما عدا تطبيق التشريع الفرنسي الخاص بزوال الحقوق السياسية"[1].

وأمام تبني اللجنة للمشروع، فقد عمد معارضو المشروع إلى طريقة أخرى وهي إغراق المشروع بعدد كبير من المستفيدين، وذلك بزيادة عدد كبير من الطبقات الأهلية التي تستفيد من المشروع، حتى يصبح عددها كبيرا يكاد يجاوز عدد الناخبين الفرنسيين، وعندئذ يحجم الجميع عن قبوله والتصويت له في مجلسي البرلمان والسينا[2].

ومن أجل تطبيق هذه الحيلة، عرض فيوري تعديلا يمنح الحق للاستفادة من هذا المشروع لقدماء المحاربين، حيث تبنت اللجنة هذا الاقتراح بـ 11 صوت ضد 1، وامتناع 14[3]، وهكذا انتقل عدد المستفيدين من 25 ألف إلى 150 ألف[4]، وهو ما أدى إلى اختلال توازن المشروع، لذلك فقد طلب مندل (Mandel) رفع الجلسة وتأجيلها إلى الأسبوع المقبل لسماع وزير الداخلية صارو حول هذا التعديل[5].

بالإضافة إلى هذه الخدعة، فقد عمد المنتخبون الفرنسيون بإيداع استقالاتهم بهدف الضغط على صارو واللجنة البرلمانية، حيث دعا آبو إلى الاستقالة الجماعية في 6 مارس، وفي 11 مارس وصل عدد المستقيلين إلى 321 رئيس بلدية حسب جريدة **le Temps**[6]، وقد وقد رد صارو على ذلك بمواصلة اللجنة البرلمانية عملها في إطارها القانوني: "إن قرار بعثة رؤساء البلديات الجزائرية أدى بي إلى إحساس مزدوج متمثل في التفاجؤ والحزن ... إن اللجنة البرلمانية

[1] **L'Elan républicain**, 13 avril 1938.
[2] **الشهاب**، مجلد 13، ج12، فيفري 1938، ص 549.
[3] **Les Annales Africaines**, 7 mars 1938.
[4] AGERON, **Histoire de l'Algérie contemporaine, op.cit**, p 462.
[5] **الشهاب**، مجلد 13، ج12، فيفري 1938، ص 549.
[6] AGERON, **Histoire de l'Algérie contemporaine, op.cit**, p 463.

ستتداول في إطارها القانوني ... وإذا كان البرلمان، مع كل مشروع يناقض بعض التصورات، سيجد نفسه في تهديدات للاستقالة الجماعية، فإن ذلك يعني إلغاء حرية السلطة التشريعية[1].

كما ساند النواب البرلمانيون قرارات رؤساء البلديات ضد مشروع فيوليت وضد الحكومة، حيث أعطى مالارمي تصريحات للصحافية جاء فيها: "أعلن بأن فيوليت كان حاكما عاما مشؤوما، وأتهمه بأنه لم ينشئ مسألة التمثيل الأهلي إلا من أجل الثأر من فشله كإداري" كما صرح مورينو:"... كيف يمكن منح المساواة أمام القانون لأناس لا يقبلون الخضوع لهذا القانون"[2].

وفي 9 مارس، وهو اليوم الذي كان مقررا أن تستمع فيه لجنة الاقتراع العام لصارو، قامت بتأجيل اجتماعها إلى أجل غير مسمى[3]، والذي لم يتم أبدا.

وفي 10 مارس سقطت حكومة شوطان الرابعة، حيث تراجع رؤساء البلديات عن الاستقالة، وعاد ليون بلوم بحكومته الثانية في 13 مارس، غير أنها سقطت في 8 أفريل بعد 26 يوم، ومع ذلك، فإن بلوم لم يكن يفكر في القيام بأي شيء للمشروع، حيث كان مهتما في هذه الأثناء بالشؤون الخارجية، وتشكلت بعده حكومة دلاديي (Edouard Daladier) الذي طلب من سكان شمال إفريقيا المحاربة من أجل فرنسا مقابل تقديم سلسلة من الإصلاحات بعد انتهاء الحرب[4]، حيث انتهى بذلك مشروع فيوليت.

لقد تحسر فيوليت من هذه النهاية لمشروعه، حيث بقي معتبرا إياه الوسيلة الوحيدة الممكنة التي تضمن بقاء فرنسا في الجزائر، حيث رد على مالارمي في 1 افريل 1938: "السيد مالارمي يعتبر أن هذا المشروع يمثل جنونا، وما يمثل الجنون هو عدم فهم أن الدفاع الوطني لفرنسا لا يمكن أن يكون مضمونا إلا بمساعدة كافة الأهالي ... السيد مالارمي يريد في فائدة

[1] **L'Echo d'Alger**, 8 mars 1938.
[2] **Le Figaro**, 8 mars 1938.
[3] **L'Echo d'Alger**, 10 mars 1938.
[4] KOULAKSSIS, **op.cit**, p 124.

المعمرين الكبار خلق انقسام بين الأوربيين والأهالي، أما أنا فأريد تعاون الجميع في الكرامة والمساواة في الحقوق الخاصة بكل طائفة"[1].

وفي 9 جوان، حاول النائبين ريجي وديبوا إعادة الروح للمشروع، حيث قاما بإيداع طلب مساءلة "حول السياسة التي تنوي الحكومة القيام بها في الجزائر، وحول نيتها الحقيقية فيما يخص مشروع قانون بلوم- فيوليت"، غير أن تاريخ المساءلة لم يتم تحديده أبدا[2].

4- خيبة أمل الجزائريين وردود أفعالهم

لقد أدى فشل مشروع فيوليت إلى خيبة أمل شديدة لدى الجزائريين، وذلك بسبب بساطته أمام آمالهم حيث لم يقبل به المؤتمر الإسلامي إلا كخطوة أولى نحو الاقتراع العام، وكذلك بسبب ثقتهم بحكومة الجبهة الشعبية التي لم تف بوعودها التي قطعتها منذ سنتين، وبذلك ظهرت ردود فعل مختلفة لدى الجزائريين، حيث نشر العلماء فتوى لابن باديس في البصائر يوم 14 جانفي 1938، يعلن فيها بأن قبول جنسية غير إسلامية تفرض التخلي عن أمر من القرآن يمثل كفرا وارتداد عن الدين[3].

أما النواب، فقد ظهر انقسام بين ابن جلول وفرحات عباس، فبينما اعتبر ابن جلول أن الإصلاحات لا يمكن أن تنجح إلا بالتوافق بين الفرنسيين والجزائريين حيث قام بإنشاء "التجمع الفرنسي الإسلامي" في جويلية 1938 مهمته مواصلة انجاز رغبات المؤتمر الإسلامي[4]، فقد انشق فرحات عباس عنه بسبب تجاوز ابن جلول لحدود الليونة[5]، والذي اعتبر أن التوجه نحو الشعب هو الحل، لذلك فقد كتب عدة مقالات في جريدة **لانتانت** (**l'entente**) بين 16 و23 ديسمبر 1937، يدعوا فيها إلى إنشاء حزب سياسي جزائري أساسه الشعب: "من أجل الانتصار على نظام قوي كالنظام الاستعماري، وتحويله وهدمه، يجب وجود حركة شعبية من كل الطبقات، لذلك فإن رمز حزبنا هو: من الشعب ومن أجل الشعب، وشعاره "نحو الشعب"[6].

---

[1] **L'Echo de la presse musulmane**, 1 avril 1938.
[2] Marie-Renée MOUTON, **op.cit**, p 123.
[3] COLLOT et HENRY, **op.cit**, p 126.
[4] جوليان، المرجع السابق ، ص 152.
[5] نفسه.
[6] COLLOT et HENRY, **op.cit**, p 124.

وقد تم تأسيس هذا الحزب في جويلية 1938 تحت تسمية "الإتحاد الشعبي الجزائري لتحقيق حقوق الإنسان والمواطن"، والذي يهدف حسب فرحات عباس إلى تربية الجماهير وتكوينهم سياسيا وتحريرهم اقتصاديا من أجل استفادة الحزب من الإطارات وقوة الشعب وعدده[1]، حيث قام بجولات عديدة خلال سنتي 1938 - 1939 من أجل تأسيس خلايا وقسمات لحزبه الجديد غير أنه لم يتمكن إلا من تأسيس 14 قسمة، بمجموع 700 مؤيد[2].

أما نجم شمال إفريقيا، والذي عارض مشروع فيوليت بشدة، فقد حاول الاستفادة من خيبة أمل مساندي المشروع، حيث اقترح تجمع كل التوجهات الجزائرية في "تجمع إسلامي"، يهدف إلى "الكفاح ضد فاشية الأحزاب السياسية التي وقفت دائما ضد المطالب الجزائرية"، حيث يدعوا إلى وفاق جميع المسلمين الذين يعملون بإخلاص حول برنامج مشترك للكفاح ضد الاستعمار[3].

ورغم فشل تطبيق مشروع فيوليت، فلم يستسلم النواب، حيث سافر كل من فرحات عباس وابن جلول وبعض النواب إلى باريس في 11 ماي 1939، لمطالبة الحكومة بتنفيذه بواسطة قرار حكومي، وقد رد رجال السياسة في فرنسا، وعلى الأخص صارو وشوطان ودلاديي على فرحات عباس وابن جلول أنه لا يمكن مطلقا التفكير في إحياء مشروع أثار مثل تلك الضجة الهائلة لدى الفرنسيين في الجزائر وتجديد حوادث عام 1936، حيث طلبوا منهم بالمفاوضة والاتفاق مع ممثلي المعمرين، وخاصة رو فريسينينق وملارمي، عسى يمكن إيجاد حل وسط يرضي الطرفين لأن الحكومة الفرنسية لا تريد إلا أمرا واحدا، وهو أن يسود الهدوء بالقطر الجزائري، لذلك فإنها ستقبل بكل إصلاح مطلوب بشرط أن لا يحدث اضطرابا[4].

[1] COLLOT et HENRY, **op.cit**, p 138.

[2] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق ، ص ص 490-491.

[3] COLLOT et HENRY, **op.cit**, p 133.

[4] **الشهاب**، مجلد 15، ج4، ماي 1939، ص ص 191-192.

خلاصة

لقد استطاع المعمرون عن طريق ما أسمته **الشهاب** "الهيجان الفرنسي" إفشال المشروع الحكومي بلوم-فيوليت بضغطهم على حكومة الجبهة الشعبية عن طريق التهديد بالاستقالة وترك الجزائر والعودة إلى فرنسا.

كان هذا "الهيجان" على جميع الأصعدة من خلال كل المجالس الجزائرية -النيابات المالية، والمجالس البلدية، والبرلمان-، كما تم استعمال الصحافة للدعاية ضد المشروع، وهو ما جعل أحد الكتاب المعاصرين للأحداث وهو روبيرت مونتاني (Robert Montagne) يقول: "إن التهييج الذي يتم ممارسته على السكان يؤدي -كما رأينا أثناء النقاشات الانفعالية لمشروع فيوليت- إلى مواقف والتي لم يتم استلهامها لا من العقل ولا من الفائدة. في هذه الظروف من المستحيل البحث عن دراسة لحل طبيعي لمشكل تطور الشعب الجزائري بدون ترك الأرض الإفريقية على الأقل حاليا"[1].

غير أنه بالإضافة إلى ضغط المعمرين لإفشال للمشروع، فتوجد عدة أسباب ثانوية أدت إلى فشله، منها سياسة الجبهة الشعبية التي كانت مستعدة لتقديم بعض الإصلاحات لأهالي المستعمرات والنظر بعطف لآمالهم، غير أنها لم تكن مستعدة لتحمل مسؤولية انتهاء الإمبراطورية الفرنسية على يدها حيث وضعها المعمرون أمام خيارين: إما طرح مشروع فيوليت، وإما ترك الجزائر والعودة إلى فرنسا، وهو ما أدى بها إلى اختيار الخيار الأول.

كما أن قصر مدة حكم الجبهة الشعبية، وبداية الحرب العالمية الثانية كانا عاملين سلبيين ضد مشروع فيوليت، حيث أن قصر مدة حكمها (1936-1939) لم تكف لوضع البرامج وسن القوانين والتعرف على كل مشاكل السلطة، وأن بداية الحرب العالمية الثانية أدى بالجبهة الشعبية إلى تجميد المشاريع الداخلية، حيث قامت بإصدار قوانين جديدة لاضطهاد حرية الفكر والتعليم في الجزائر وحرية السفر في مارس 1938، كما أصدرت في 28 أوت 1939 قانون

[1] Robert MONTAGNE, « Comment organiser politiquement l'Empire français », in, **Politique étrangère,** 3ème année, n°2, 1938, p 174.

يعطي الإدارة الفرنسية بالجزائر الحق في مراقبة جميع المطبوعات، ويمنحها حق وقف أو منع جميع المطبوعات[1]، وهو ما كرس فشل مشروع فيوليت.

لقد عادت الحكومة الفرنسية إلى مشروع فيوليت بأمر 7 مارس 1944 من اللجنة الوطنية للتحرير الفرنسي، والذي يمنح المواطنة الفرنسية دون لتخلي عن الأحوال الإسلامية لبعض الفئات[2] غير أن هذا المشروع كان قد فقد أهميته لدى الجزائريين بسبب فوات أوانه، حيث تغيرت مطالب الجزائريين بعد الحرب العالمية الثانية، جراء سقوط فرنسا أمام ألمانيا في جوان 1940 والذي أدى إلى إسقاط الجدار الذي لطالما أحاطت به فرنسا نفسها بأنها لا تهزم، وكذلك الدعاية التي كانت الجزائر مسرحا لها سواء من المحور أو الحلفاء.

وهكذا أصبح مشروع فيوليت من دون قيمة لدى الجزائريين بعد الحرب العالمية، حيث لم يكن مقبولا من الجزائريين إلا ظرفيا، وبمرور ظروف الثلاثينات فقد تغيرت مطالبهم باستمرار إلى أن وصلت إلى مطلب الاستقلال الكامل عن طريق الثورة.

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، المرجع السابق، ص 33.

[2] Guy PERVILLE, « L'élite intellectuelle, l'avant-garde militante et le peuple algérien », **Vingtième Siècle. Revue d'histoire**, n°12, octobre-décembre 1986, pp 51-52

الخاتمة

الخاتمة:

حاولت من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الإدارة الاستعمارية ومراكز القرار المتحكمة في سياستها في إدارة الجزائر والجزائريين، وتكوينها وسيرها في مختلف المراحل الاستعمارية خاصة بعد انتهاج النظام المدني سنة 1870، وبداية التنافس بين المعمرين في الجزائر و السياسيين الاشتراكيين الفرنسيين.

كان إنشاء الإدارة الاستعمارية في الفترات الأولى للاستعمار بشكل مؤقت واستثنائي جراء الأوضاع السياسية في فرنسا وكذا العدد الضئيل من المستوطنين ومقاومة الجزائريين، حيث تم وضع إدارة المناطق المحتلة تحت إدارة القيادة العسكرية.

بعد إتمام احتلال الجزائر، وانتشار الاستيطان في مختلف مناطق شمال الجزائر، بدأت انتقادات المعمرين ضد الإدارة العسكرية، أدت إلى إلغاء النظام العسكري وانتهاج النظام المدني، حيث أصبحت معظم مناطق الجزائر الشمالية تحت إدارة المعمرين، والذين عملوا على استغلال الإدارة لصالحهم، إذ عرفت هذه الفترة انتشارا واسعا للاستيطان عن طريق مصادرة الأراضي، وعزل الجزائريين ومحاصرتهم باستعمال سلسلة من القوانين الاستثنائية التي تم منحها للإداريين تسمح لهم بفرض عقوبات بالسجن والغرامات الفردية والجماعية على الجزائريين على أعمال غير محددة في القانون العام.

أدت هذه الأوضاع في إدارة الجزائر وحالة الجزائريين إلى مطالبة عديد من فاعلين فرنسيين –سياسيين، كتاب، صحافيين، مفكرين– بإلغاء الوضع الاستثنائي في سير الإدارة الاستعمارية، وإعادة تكوينها وإصلاحها تبعا للوضعية الجديدة بعد إخماد الثورات، والمطالبة بإلغاء ممارسات القمع والاستبداد والاستغلال، ومنح الجزائريين حصة مناسبة في التمثيل السياسي.

أثارت هذه المطالب حفيظة المعمرين، الذين اعتبروا أن منح أي حق للجزائريين في الإدارة، أو إلغاء أي قانون استثنائي يمثل إنقاصا لسيطرتهم على الإدارة الاستعمارية، حيث انتشرت لديهم نزعة محاربة أي تغيير مهما كان ضئيلا، ما أدى إلى ظهور صراع بين بعض السياسيين الفرنسيين في فرنسا والمعمرين في الجزائر حول أهداف واستراتيجيات الإدارة الاستعمارية، حيث يعتبر الأوائل بوجوب الربط بين الاستعمار وحقوق الأهالي، عن طريق منح

صفة شرعية وإنسانية للاستعمار، وبالعكس، يعتبر المعمرون أن الهدف الأساسي للاستعمار هو حق المستعمر باستغلال المستعمر، أو ما يعرف بـ "الويل للمهزومين (Vea Victis)" وهي العبارة التي تلفظ بها قائد بلاد الغال برينوس(Brennos) بعد هزمه لروما سنة 390 قبل الميلاد.

أصبحت الإدارة الاستعمارية بعد منح الجزائر الاستقلال المالي والشخصية المعنوية سنة 1900 تحت السيطرة الكاملة للمعمرين، وأمام عدم وجود حركة وطنية جزائرية منظمة خلال الربع الأول من القرن العشرين -إلا بعض الشخصيات أبرزهم الأمير خالد، والذين عملوا على فضح أساليب الإدارة الاستعمارية والمطالبة بالإصلاحات- فقد تمكن المعمرون من إعاقة كل فرص التطور الاقتصادي والمعنوي للجزائريين، والتي كان يقترحها بعض الأحرار الفرنسيين خاصة مسائل التعليم والعمل وحرية التنقل والهجرة. كما عملوا على مواصلة مصادرة الأراضي واستغلال العامل الجزائري. والمطالبة بمراقبة الجزائريين وتنفيذ أقصى العقوبات الجماعية والفردية مثلما جرى بعد انتفاضة عين التركي سنة 1901.

ظهرت ظروف جديدة بعد الحرب العالمية الأولى، أدت لتكوين رأي عام في فرنسا يطالب بإصلاح الإدارة الاستعمارية وأوضاع الجزائريين وانتقاد سيطرة المعمرين عليها وأساليبهم المناهضة لكل القيم الإنسانية والشعارات الفرنسية، وذلك بعد فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين وإشراكهم في الحرب العالمية الأولى، حيث طالبت عدة شخصيات فرنسية تطبيق وتنفيذ الوعود التي قدمت للجزائريين مقابل الدفاع عن فرنسا حسب مبدأ "نفس الواجبات يقابله نفس الحقوق"، وكان هدفها تبييض صورة فرنسا الاستعمارية وإعاقة تكوين حركة وطنية جزائرية ضد الوجود الفرنسي، منهم رؤساء حكومات، ووزراء وبرلمانيين وحكام عامين، وصحفيين وكتاب. وبالمقابل، استغل المعمرون سيطرتهم على الإدارة الاستعمارية للإبقاء على هذا الوضع وإعاقة الإصلاح من خلال بعض الحكام العامين المنصاعين لهم مثل شارل ليطو (1911-1918) وبيار بورد (1927-1930)، وكذا الفيدرالية القوية لرؤساء البلديات، والنيابات المالية والمجالس العامة، و ممثليهم في البرلمان وكذا الصحافة التي يملكها كبار المعمرين.

كان من أهم هذه الشخصيات المطالبة بالإصلاحات الحاكم العام موريس فيوليت، الذي تم تعيينه حاكما عاما في الجزائر 1925، حيث كرس كل حياته السياسية حتى بداية الحرب العالمية الثانية في المسألة الجزائرية، منتقدا الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالحكومة الفرنسية ودور المعمرين فيها، حيث استشرف نهاية الاستعمار الفرنسي في الجزائر في حال بقاء هذا الوضع. وبذلك فقد أصبح فيوليت مرجعا لكل المطالبين بالإصلاح، كما استطاع كسب ود الجزائريين.

لقد اعتبر فيوليت أن "قوة فرنسا هي من قوة مستعمراتها"، وأن "الجزائر هي أساس المستعمرات الفرنسية"، لذلكفقد كرس كل جهده في المسألة الجزائرية، من خلال منصبه على رأس الحكومة العامة (1925-1927)، وكتابه "**هل ستعيش الجزائر؟**"سنة1931، ومشروعه الذي قام بإيداعه لدى البرلمان في نفس السنة، إعادة إيداعه سنة 1936 بعد تبني حكومة الجبهة الشعبية له، حيث عمل على تطبيق سياسة فرنسية حرة في الجزائر وترقية الجزائريين وتقريبهم من فرنسا، كان يهدف من خلالها إلى تهيئة الجزائر وجعلها امتدادا حيويا وطبيعيا لفرنسا، وإعاقة نشأة وتطور الحركة الوطنية الجزائرية ، إذ أسس نظرية متكاملة ذات سلسلة من الإجراءات لتحقيق هذا الهدف متمثلة في:

أولا: ربط المعمرين بالأرض الجزائرية، حيث عمل على جعل المعمرين جزائريين، يرتبطون بالأرض الجزائرية ويدافعون عنها، إذ عرض عدة مشاريع لتشجيع منتجاتهم الزراعية، وتوفير المياه ومنحهم القروض الفلاحية، ... الخ، أي ضمان كل شروط الحياة الناجحة؛

ثانيا: ربط الجزائريين بفرنسا، وذلك بالعمل على تطبيق إصلاحات الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى الربط المعنوي للجزائريين بفرنسا، و ربط الجزائر وإدماجها بفرنسا، من خلال مشروع يحمل اسمه "مشروع فيوليت" والذي تحكم في الحياة السياسية للجزائر طيلة الثلاثينات.

يهدف مشروع فيوليت الذي عرضه سنة 1931، والذي أصبح تحت تسمية مشروع بلوم-فيوليت سنة 1936 بعد تبنيه من قبل حكومة الجبهة الشعبية برئاسة ليون بلوم، إلى إلحاق الجزائر وإدماجها بفرنسا عن طريق إدماج النخبة المثقفة بالثقافة الفرنسية، والتي كان

عددها سنة 1931 ما بين 20 إلى 25 ألف، حيث يترقب هذا المشروع تحضير باقي الجزائريين للحصول على المواطنة الفرنسية، حسب درجة اقترابهم من الثقافة الفرنسية، والذي يهدف على المدى الطويل إلى جعل الجزائر بلدا فرنسيا مختلف الثقافات بين مسلمين، مسيحيين ويهود، لا يحق لأي طائفة المطالبة بالجزائر لها، وكلها تنتمي للوطن الفرنسي.

ورغم عدم إمكانية الجزم في نجاح أو عدم نجاح خطة فيوليت في الإبقاء على الجزائر بلدا فرنسيا، وذلك بسبب عدم تطبيق مشروعه بعدما تم طرحه من قبل المعمرين، إلا أنه يمكننا القول بأنها كانت الوسيلة الوحيدة الممكنة، خاصة مع هبوب رياح التحرر ما بعد الحرب العالمية الثانية.

***

وإذا كان هدف السياسيين الفرنسيين المطالبين بالإصلاح هو إدماج الجزائر وغلق الطريق أمام الحركة الوطنية، فإن الإشكالية الأساسية هي سبب قبول النخبة الجزائرية لهذه المشاريع الإصلاحية.

إن تحليل هذه المسألة لا يمكن إلا بالعودة إلى طبيعة الاستعمار الفرنسي للجزائر منذ الاحتلال، فمنذ دخول فرنسا إلى الجزائر، قاوم الجزائريون بكل قواهم ضد الاحتلال من خلال عدة ثورات، والتي انتهت بدون نتيجة حقيقية إذ لم تتمكن من طرد الاستعمار، لذلك فقد فهم الجزائريون مع بدايات القرن العشرين أن التنظيم السياسي ونشر التعليم، وإيقاظ الجماهير كانت أفضل بديل للنشاط العسكري في مفهومه القديم.

فمع انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأمام الجهل والفقر الذي كان مخيما على الجزائريين، وكذلك استحالة الاستقلال جراء عدم تنظيم الجزائريين، وأمام الوضع العالمي الذي كان يطغى عليه الاستعمار ولا مجال لدولة ضعيفة، فقد فهم الجزائريون هذه المسألة، وبدأت نداءات الجزائريين بطلب مساعدة فرنسا من أجل تحرير الجزائريين تحت سيادتها، حيث بدأ الجزائريون من أجل بلوغ هذا الهدف بالتعبير من خلال جرائدهم، وكل اجتماعاتهم بأسمى عبارات الود تجاه فرنسا.

وقد كانت سياسة الجزائريين هذه تهدف لتحسين حالة الجزائري ماديا ومعنويا، وجعله مساويا للفرنسي، ومن ثم ندا له في المجال السياسي والاقتصادي، والذي سيؤدي إلى التفوق الجزائري في الحياة العامة في الجزائر جراء التفوق العددي.

ومن أجل هذا الهدف، ظهر لدى الجزائريين سواء العلماء أو النواب – حيث لم يدخل النجم للجزائر إلا سنة 1936– خطابا ازدواجيا، تجاه الحكومة الفرنسية في فرنسا، وتجاه الإدارة الاستعمارية في الجزائر، حيث كان الجزائريون يلينون في القول تجاه الأولى بالتعبير عن سماحة فرنسا وقيم الثورة الفرنسية، وبالمقابل يهاجمون الإدارة الاستعمارية وتعسف المعمرين والذي يسميه سعد الله في تقديمه لكتاب فرحات عباس، **الشاب الجزائري**: "الاحتماء بفرنسا الديمقراطية ضد فرنسا الاستعمارية".

كان الجزائريون فيما ما بين الحربين أمام خيارين، إما طلب المساواة وقبول أي إصلاح مهما كان صغيرا يتم الاستفادة منه من أجل تحسين الوضع المادي والمعنوي للجزائريين، ومن ثم التفكير في المستقبل، وإما رفض أي تغيير على المجتمع الجزائري حتى لا تخدش هويته الحضارية، وهكذا اختار النواب والعلماء من خلال المؤتمر الإسلامي وقبول مشروع بلوم–فيوليت الخيار الأول، والذي كان نتيجته نشأة رأي عام وطني منظم وهادف، في حين اختار النجم الخيار الثاني برفض كل الإصلاحات، وطلب الاستقلال، والذي ظهرت نجاعته بداية من انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبدايات الحركات التحررية في العام.

حقيقة، لقد أصبح النجم الذي تغير إسمه إلى حزب الشعب الجزائري بعد سنة 1937 الحركة الوطنية الأولى في الجزائر خاصة بعد فشل المؤتمر الإسلامي ومشروع فيوليت، ومجازر الثامن ماي 1945، والذي لم يترك أي سبيل في تطور الجزائر تحت السيادة الفرنسية، لذلك فقد انتقلت كل الكتل الجزائرية إلى هذه القناعة وهي الاستقلال، حيث استفاد النضال السياسي الجزائري ما بعد الحرب العالمية الثانية من العمل الذي كان جاريا فيما بين الحربين من توعية وتربية الجماهير وتنظيمهم منذ الأمير خالد، مرورا بالنواب فرحات عباس وابن جلول والذين طالبوا برفع الظلم عن الجزائريين والمساواة أمام القانون، إلى العلماء تحت قيادة الشيخ ابن باديس، الذي قام بنشر التعليم العربي والدين الإسلامي، ومحاربة الخرافات والآفات الاجتماعية.

ورغم فشل معظم المشاريع والمطالب الإصلاحية، فقد استفادت الحركة الوطنية الجزائرية من العمل السياسي الذي جرى فيما بين الحربين، والحراك الذي جرى أثناء الجبهة الشعبية، والأحداث التي جرت أثناء مناقشات مشروع بلوم–فيوليت، التي أثبتت بالإضافة إلى عداوة المعمرين للجزائريين، عدم إمكانية الاعتماد على الحكومة الفرنسية في القيام بالإصلاحات إلا التي يقبلها المعمرون، لذلك فقد بدا الجزائريون مقتنعين بأن الحقوق تؤخذ ولا تعطى.

***

إن النتيجة الأساسية التي أثبتها فشل مشروع بلوم–فيوليت هي قوة المعمرين وتحكمهم الكامل في تسيير الجزائر، فإذا استطاعت الأقلية الأوربية إفشال معظم الإصلاحات من قبل، فقد كانت في معظمها إصلاحات من قبل الحكام العامين والبرلمانيين الفرنسيين، غير أن إفشالهم لمشروع حكومي ذات الغالبية في البرلمان، تبناه رئيس الحكومة ليون بلوم، ودافع عنه وزير الداخلية ألبير صارو، فإن ذلك لم يكن في الحسبان لا من قبل الحكومة الفرنسية ولا من الأقلية الأوربية نفسها.

لقد كانت فرنسا تعتمد على المعمرين من أجل الإبقاء على الاستعمار، حيث عملت على تحقيق كل مطالبهم، وعدم إزعاجهم بأي شكل من الأشكال، وحتى الجبهة الشعبية التي تكونت من الأحزاب اليسارية والتي قامت بالوعود، فقد كانت مستعدة لتقديم بعض التسهيلات لمختلف الاتجاهات الوطنية الناشئة، والنظر بعطف على آمال الشعوب التي تنشد الحرية وتحاول الخلاص من نير الاستعمار، إلا أنها لم تكن مستعدة للتخلص نهائيا من روح الهيمنة، ولم تكن مستعدة لتحمل مسؤولية نهاية الإمبراطورية على يديها.

إن قيام الاستعمار منذ الاحتلال بمنح كل الامتيازات للمعمرين أدى بهم إلى التحكم بكل الحياة العامة للجزائر من خلال البرلمان، المجالس البلدية، النيابات المالية، المجالس العامة، لذلك فقد كانت الجزائر في يد هذه الأقلية، والتي، من دون قبولها بأي إصلاح، فإن الحكومة كانت ترضخ لضغوطاتهم حيث كانت لهم أساليبهم الناجعة للضغط على الحكومة مثل التهديد بالاستقالة، والتهديد بترك الجزائر والعودة إلى فرنسا، وكذا التهديد بالاستقلال عن فرنسا –

حيث تحصلوا على الاستقلال الاقتصادي سنة 1900-، لذلك فقد كانت الحكومة تقبل كل مطالبهم وشروطهم.

وبسبب هذه الامتيازات وهذه القوة، فإن الجزائر والإدارة الاستعمارية لم تكن بالنسبة للمعمرين إلا وسيلة للثراء واستمرارية النفوذ والاستيلاء على الثروات، حيث لم يكونوا يفكرون إلا في مصلحتهم دون النظر إلى مصلحة الاستعمار الفرنسي في المدى البعيد، وهو ما حاول عدة سياسيين فرنسيين تحذيرهم، بأن مصالحهم تتمثل في الإصلاح في فائدة الجزائريين وإدماجهم، وجعلهم فرنسيين، حيث صرح فيوليت في جريدة **ليكو دالجي** بتاريخ 25 أكتوبر 1936: "إذا لم يفهم المستوطنون الجزائريون أن من واجبهم بل من فائدتهم الانضمام إلى سياسة الإدماج، فإن عليهم أن يعرفوا جيدا بأنهم يعملون من أجل إنشاء وطنية ذات شكل ثوري حتما".

وهكذا يمكن اعتبار أن سيطرة المعمرين على الإدارة الاستعمارية، وأساليبهم في إدارة الجزائريين، ومقاومتهم لكل المشاريع الإصلاحية التي تكون في فائدة الجزائريين كانت من الأسباب التي أدت إلى اندلاع ثورة التحرير الوطني، وذلك أولا بسبب فقدان أمل الجزائريين في الحكومة الفرنسية بإمكانيتها في القيام بالإصلاحات، حيث فشلت في تطبيق مشروع فيوليت رغم وضع ثقلها من أجل تطبيقه من خلال رئيس الحكومة ووزير الداخلية، وثانيا، فقد أدى فشل مشروع فيوليت إلى اقتراب الكتل الوطنية الجزائرية من بعضها البعض على مبدأ "ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة".

ملاحق

ملاحق

ملحق رقم 1

قائمة المخالفات الاستثنائية التي يعاقب عليها الجزائريون تبعا للسياسة الأهلية[1]

1- أقوال ضد فرنسا والحكومة
2- رفض خدمة الحراسة والمراقبة أو عدم القيام بهما.
3- رفض الأعوان المساعدين توفير مقابل استرجاع فوري الأغذية، والنقل للموظفين.
4- عدم تطبيق الأوامر الواردة في نص قوانين 26 جويلية 1873و 28 أفريل 1887 و28 مارس 1882.
5- الإخلال بالمقررات الإدارية الخاصة بإسناد الأراضي الجماعية.
6- التأخر في رفع الضرائب.
7- رفض دعوة القابض.
8- عدم التصريح بالمواد الموظفة.
9- حجز الحيوانات الضائعة أكثر من أربع وعشرين ساعة.
10- حق اللجوء لكل شخص أجنبي بدون رخصة تجول.
11- الأخطاء في تسجيل الأسلحة النارية.
12- المساكن المنعزلة خارج الدوار بدون ترخيص والإقامة على الأماكن المحرمة.
13- الخروج من منطقة البلدية بدون إعلان والخروج من الإقامة بدون جواز سفر.
14- التغافل عن التوقيع في رخصة الخروج في الأماكن التي تتجاوز فيها الإقامة أكثر من 24 ساعة .
15- التعرض للقانون لكل من لا يحمل ترخيصا في استعمال الحيوان.
16- الخصومات والشكايات وأعمال العنف.
17- الرفض أو التهاون في الأشغال والخدمات وفي تقديم النجدة في الحوادث والضجيج أو

[1] إيف لاكوست وآخرون، **المرجع السابق**، ص 374.

الاضرار وكذلك في حالة الانتفاضة.

18- الاجتماع بدون ترخيص لأكثر من 20 شخص في مناسبات الزردة أو الزيارة (الحج والأكل).

19- فتح المدارس الدينية أو التعليمية بدون رخصة.

20- امتهان حرفة التعليم الابتدائي دون إذن.

21- رفض المثول أمام الشرطة العدلية.

ملحق رقم 2

خريطة تبين أقاليم الجنوب (TDS) التي تم إنشاؤها بموجب قانون 24 ديسمبر 1902

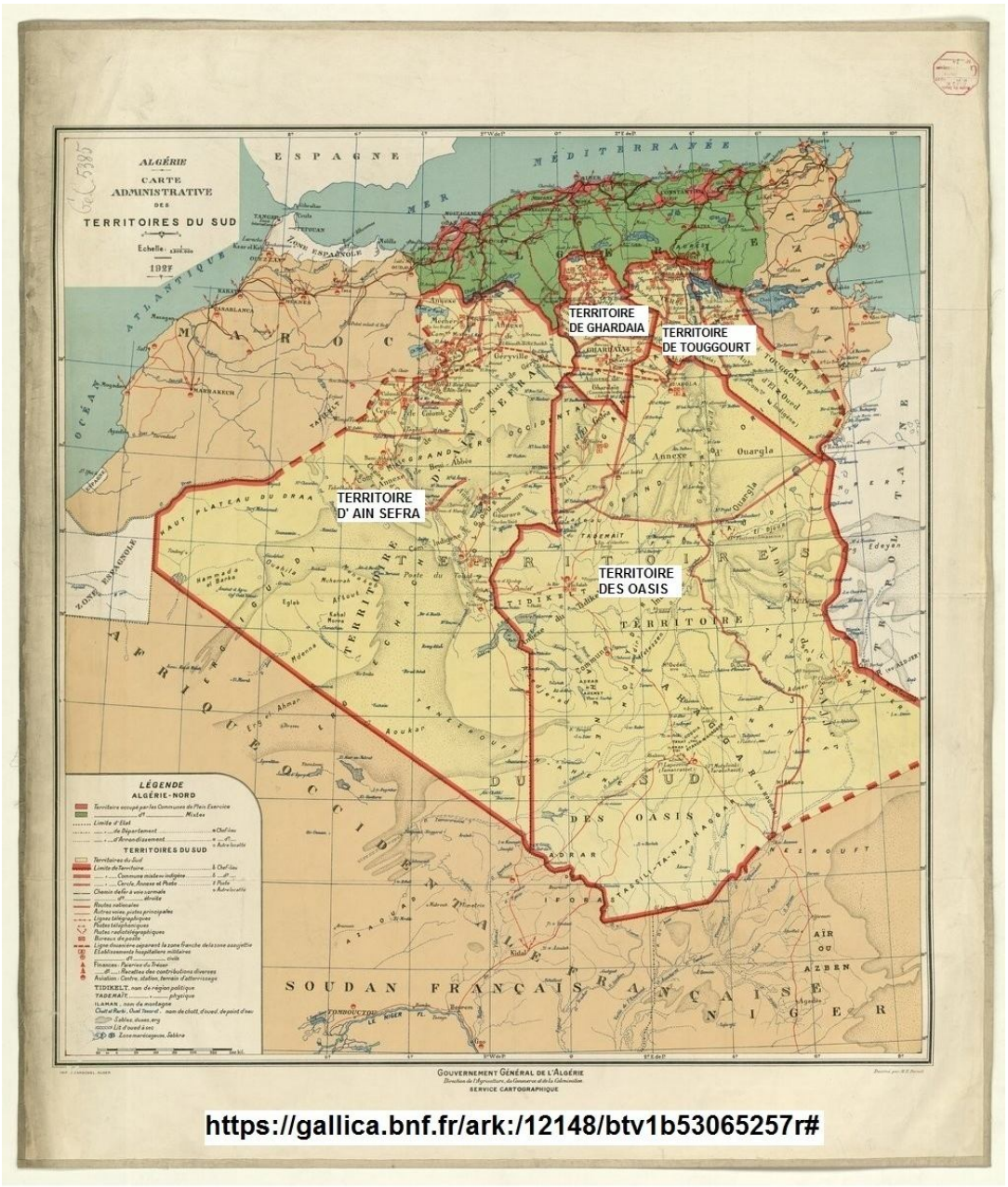

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

ملحق رقم 3

م. فيوليت

و"عصبة" الغلاة من المستعمرين[1]

كانت هذه الصحيفة قد نوهت بأن م. فيوليت من خيرة الرجال الذين انتخبتهم كتلة الشمال بالبرلمان الفرنسوي أيام أخذها لزمام الحكم لتنفيذ ديمقراطية فرنسا في البلدان المرتبطة بها، وكانت خطبه التي كنا قد علقنا على بعضها ولاحظنا أنها تؤيد ما نوهنا به، وكانت تلك الخطب كلها ترمي إلى لزوم تحسين حالة الأهالي تدريجيا ولزوم منحهم ما يملك عواطفهم ويبرهن لهم على التفات فرنسا نحوهم. وعلى أن إخلاصهم لها وموتهم في ميادين القتال كجميع أبنائها لم يذهبا سدى. كما يوسوس لهم به المهيجون والمشوشون، وهم عنهم معرضون.

ولو كان لـ "عصبة" الغلاة شيء من الإنصاف والتدبر، أو شيء من احترام المبادئ الفرنسوية ومراعاة مصلحة فرنسا نفسها –التي هي مصلحة الجميع– لكانوا يلاقون تلك الخطب بالتصفيق الشديد، ويكونون مع م. فيوليت في تنفيذها بالتعاون والتأييد، ولكن أنى يكون لهذه العصبة إنصاف وهي لا ترى الجزائري إلا كالحيوان الأعجم لا يصلح إلا للعمل؟.

وأنى يكون لها تدبر وهي تحسب الجزائري قد قضي عليه ضغطها الطويل فلا إحساس ولا شعور لديه ولا تنبه ولا أمل؟.

وأنى يكون لها احترام لمبادئ فرنسا الحقة وهي لا ترى الحرية إلا لها في تنفيذ أغراضها ولا ترى المساواة إلا بين أفرادها ولا ترى الأخوة إلا للقوي الذي يشاكلها في طرائقها.

أم كيف تحترم هذه المبادئ وهي لو احترمتها لغلت يدها عن الظلم والإرهاق ولأوقفتها عند حد من الاستعمار معقول، وهذا ما لا تطيقه تلك العصبة ولا يحسنه أفرادها.

وأنى يكون لها احترام مصلحة فرنسا وهي لا ترى شيئا قبل مصلحتها؟

[1] **الشهاب**، السنة الثانية، العدد 61، 11 أكتوبر 1926، ص ص 404-407.

كانت خطب م. فيوليت تقابل – لما فيها من ذكرها – بالاشمئزاز والاحتساب وكانت المعارضة واقفة عند هذا الحد قبل أن يشرع م. فيوليت في تنفيذ بعض إصلاحاته، ولما شرع في ذلك الفعل وابتدأ بمسألة الاعتناء بالحوامل والمراضع، قامت قيامة القوم في المجلس المالي ولاقى سمو الوالي العام معارضتهم، وسمعنا – نحن الجزائريين– من قوارص كلامهم ما لم يكن مثله في الحسبان، ولولا اتفاق النواب الجزائريين –الأفردين– والجماعة العاقلة المنصفة من إخوانهم الفرنسويين– لكان طلب سمو الوالي العام يبوء بالطرح والخذلان.

كنا – في هذه الصحيفة– نشرنا خطبة الوالي العام في المسألة ثم نشرنا مقالا في التعليق عليها والتنديد بالمعارضين لها وأفهمناهم إذ ذاك أن الاعتناء بالحوامل والمراضع من الجزائريين الفرنسويين يكون نشأ قويا يشتد به ساعد الجيش الفرنسوي، ونسلا صحيحا كثيرا يزداد به عدد أبناء فرنسا التي لا تزال تشكو من قلة النسل بينما نسل أعدائها في ازدياد مطرد، وكنا نحسب أن هذا كلام جلي مقنع لكل من له أدنى مسكة من عقل، وأقل اهتمام بفرنسا ومصلحتها.

لكن القوم كانوا عن ذلك بمراحل فلم ينفكوا من يوم ذاك من دس دسائسهم ضد الوالي العام، والعمل مع أحزابهم وجمعياتهم في أم الوطن على حمل الحكومة الباريسية على نقله من منصبه في القطر الجزائري، حتى علموا أنه لا تجدد له ولايته بعد ستة أشهر فأظهرت صحفهم ابتهاجا وأعلنت عليه حربا قلمية مغرضة، وحملت عليه حملة عدائية نكراء، لا تزال توالي كراته إلى الآن. وإذا بحث المنصف الخالي من الغرض الذي يثير تلك الحملات – من الإشاعات والانتقادات والتحاملات الحزبية– لا يجد للرجل إلا ذنبا واحدا، وهو ذنب عظيم في نظر "العصبة" وهو ذنب لا يطاق، وهو ذنب لا يغتفر، وهو "عزم الرجل على تحسين حالة الجزائريين الفرنسويين تدريجيا مجازاة لهم على إخلاصهم، واحتفاظا بقلوبهم !"

ها نحن عرفناك أيها الجزائري خطر هذه العصبة عليك، ووقوفها حاجزا قويا بينك وبين فرنسا، فلا تدع صوتك يصل إليها ولا خيرها يصل إليك، فماذا فعلت أمامها؟ وماذا عساك تفعل؟ ما دمت خائر القوى ضعيف العزيمة، مشتت الرأي، مختلف الأهواء، ليس لك حزب "جزائري فرنسوي" يخدم فرنسا ويخدمك، وليس لك جمعية من نوابك تنطق بلسانك وتدفع

عنك من يصدمك، ولا نواب لك في البرلمان الفرنسوي يسمعون صوتك ذلك الوسط الراقي الذي يسهر على مصلحة فرنسا ويقدر قدر أبنائها المخلصين !

نعم قد قام بعض نوابك بواجبهم، وقد وافتنا جريدة "صدى تلمسان" الفرنسوية تحمل برقيات من نواب ماليين وعماليين وبلديين من أهل تلمسان ودائرتها لرئيس الوزارة ووزير الداخلية يحتجون لدى حضرته على الحملات العدائية الخالية من كل لطف وأدب الموجهة ضد رجل الخير الذي مثل عظمة فرنسا وشرفها وحريتها وحنوها الوالدي على أبنائها بالقطر الجزائري حتى اكتسب ثقتهم واحترامهم وحسن عواطفهم نحوه كما هو مكتسب لثقة الجمهورية وفرنسا جمعاء، ويؤكدون رغبتهم في تمديد ولايته لصالح فرنسا والجزائر، وأرسلوا برقية لجناب الوالي العام يعربون له عن تشكراتهم له واحترامهم وتعلقهم بفرنسا وإخلاصهم ويعلنون له تأسفهم واستنكارهم للحملة العدائية الموجهة نحوه والتي ما أثارها عليه إلا حسن قصده وسياسته نحو الجزائريين الفرنسويين.

نحن نشكر هؤلاء النواب ونرجوا أن يقوم جميع النواب بمثل عملهم إذا كانوا يشعرون. وجريدة "الشهاب" بلسان الأمة ترفع صوتها عاليا لدى الأمة والحكومة الفرنسوية ضد هذا العداء الناشئ عن فساد في السياسة وأغراض مستولية على النفس، معلنة أن م. فيوليت هو الذي ينبغي اعتماده في تنفيذ سياسة فرنسا الحقة وخدمة مصلحتها وجمع القلوب عليها، مكررة احتجاجها بصادق لهجة ونقاوة ضمير على ما تكرر إتيانه "عصبة" الغلاة مما يجرح العواطف ويعرقل الأعمال ويسيء في وقت واحد إلى فرنسا العظيمة، الجزائر المخلصة.

ولهذه "العصبة" نقول: إننا مع تقديرنا لأعمال م. فيوليت التي ساءتكم، وشكرنا له على مقاصده التي أخافتكم —فإننا لا نراها إلا نزرا يسيرا مما نستحقه من فر نسا العظيمة بخدمتنا وإخلاصنا.

وليكن معلوما دائما عندكم أيتها "العصبة" أن الجزائريين الفرنسويين الذين قدموا مثلكم الدم والمال للراية الفرنسوية وجميع الواجبات –لا يفتئون يعملون بجد وإخلاص ورفق وسلام حتى ينالوا من فرنسا العظيمة – رغم الأنوف– جميع الحقوق، ويقتلموكم تحت رايتها ثمرات الحياة، كما شاطروكم تحت تلك الراية كاسات الموت، ويفوز يومئذ دعاة الإخاء الفرنسوي الجزائري وأنتم كارهون.

وقد اعتدتم –أيها العصبة– أن ترموا كل من يتكلم على مصالح الجزائريين وينافح عنهم ويطالب لحقوقهم من فرنسا وباسم عدالة فرنسا وإنسانيتها، اعتدتم أن ترموه بـ "آنتيفرانسي" لتجدوا من هذا الوصف حجة لكم في معاكسته والضغط عليه وتشويه سمعة كل من اتصل عند الأمة الفرنسوية بدعاية مدهشة غريبة وإن كان بريئا من كل ما تقولون.

فهل أنتهم مقدمون اليوم أيضا على رمي م. فيوليت الفرنسوي الصميم بهذه الفرية المضحكة؟ لا لا؟ دعوا هذه الأنشوطة للجزائريين الفرنسويين، ولكن تيقنوا أنكم لا تكونوا بها دائما ناجحين.

ملحق رقم 4

La fédération des maires de Constantine repousse à l'unanimité le projet Viollette[1]

(فيدرالية رؤساء البلديات ترفض بالإجماع مشروع فيوليت)

Constantine, 6 janvier (de notre correspondant particulier). — La Fédération des maires et adjoints spéciaux des communes rurales du département de Constantine s'est réunie ce matin à 10 heures à la maison de l'Agriculture sous la présidence de M. Cusin, conseiller général. M. Abbo, délégué financier, président de la Fédération des maires d'Algérie, assistait à la réunion ainsi qu'un grand nombre de membres de la Fédération. La question à l'ordre du jour était l'étude du projet de loi sur la réforme électorale indigène en Algérie déposée par M. Viollette, ministre d'Etat et ses répercussions sur l'avenir de l'Algérie française. Après l'exposé de M. Cusin, l'intervention de M. Abbo et une large discussion à laquelle prirent part MM. Dussaix, délégué financier, Vallet, Meyer, Gassiot-Talabot, conseillers généraux et de nombreux assistants, la Fédération a repoussé à l'unanimité le projet de loi Viollette sur la réforme électorale indigène et adopté les motions suivantes **:**

Première motion

Les maires et adjoints spéciaux élus des communes du département, réunis le 6 janvier 1937 à Constantine, se faisant les interprètes des populations françaises qui ont créé l'Algérie nouvelle et dont ils constituent la représentation municipale; unis dans une même pensée nationale et patriotique et en dehors de toute considération de partis politiques; Examinant le projet présenté par M. Viollette au Parlement dans le but d'inscrire 20.000 électeurs indigènes conservant leur statut personnel sur les listes électorales françaises de l'Algérie.

Affirmant leur sympathie à la grande masse de la population indigène laborieuse qui ne demande qu'à rester à l'écart des manifestations grandiloquentes de meneurs cherchant à la détourner de ses occupations et de ses devoirs.

[1] **L'écho d'Alger**, 7 janvier 1937

Réservant les projets présentés concurremment au projet gouvernemental.

Adressent un vibre et énergique appel au gouvernement de la République et aux parlementaires pour leur demander de rejeter la proposition Viollette qui est de nature :

1° A jeter un trouble grave et profond, dans les relations jusqu'ici correctes et amicales existant en Algérie entre Français d'origine et Français d'adoption.

2° A attiser les haines contre la France que cherchent à généraliser dans la masse les oulémas ou professeurs d'islamisme intégral.

3°A porter le plus grave préjudice aux indigènes eux-mêmes en les jetant dans les querelles de çofs locales et générales.

4° A créer dans un même collège électoral deux catégories d'électeurs ayant des droits et des devoirs différents et opposés devant fatalement créer dans l'avenir des situations inextricables.

5° A provoquer chaque année sur les listes électorales des inscriptions de plus en plus nombreuses devant noyer rapidement le collège électoral français.

6° A mettre dans une situation fâcheuse autant qu'imméritée les nombreux indigènes qui, librement, ont consenti à abandonner leur statut personnel pour devenir citoyens intégralement français.

7° A aboutir très prochainement à la suppression de l'autorité et de l'esprit français dans toute l'étendue du territoire algérien, puis, par voie de conséquence, de l'Afrique du Nord au détriment de l'ordre et de la paix publique.

C'est forts de l'œuvre accomplie au sud de la Méditerranée et des services journaliers rendus aux indigènes des villes et des campagnes pour assurer leur instruction, leur assistance et leurs besoins matériels et moraux que les maires français d'Algérie mettent en garde les Français de la métropole contre toute mesure législative improvisée ou inadaptable qui

aurait pour résultat fatal de séparer l'Afrique du Nord dans un proche avenir de la mère patrie au grand préjudice de notre puissance nationale.

Deuxième motion

Les maires et adjoints spéciaux du département de Constantine, en présence du danger public provoquer par le dépôt au Parlement de la proposition Viollette sur la modification des listes électorales françaises en Algérie, Désignent un comité permanent chargé de faire entendre partout où besoin sera leurs légitimes revendications.

M. Cusin adressa un appel à tous les membres présents pour assister à la réunion de la Fédération des maires d'Algérie que le président Abbo réunira à Alger le 14 janvier.

ملحق رقم 5

Un ordre du jour de 122 maires d'Oranie[1]

بدعوة رئيس بلدية وهران القس لامبيرت (l'Abbé Lambert)، رئيس فيدرالية رؤساء محافظ وهران، اجتمع 122 رئيس بلدية لمحافظة وهران يوم 5 جانفي 1937، حيث تم التصويت بالإجماع على عرض لابي لامبيرت، ومن أهم بنوده:

"المؤتمر يطرح مشروع فيوليت لأن تطبيق هذا المشروع سيؤدي إلى اضطرابات خطيرة في الجزائر، ويؤدي إلى إثارة الحقد بين الأجناس"

"ومن جهة أخرى، فإن تبني مشروع فيوليت يمكن أن يكون سلاحا خطيرا في أيدي المحرضين المتطرفين"

Oran, 5 janvier (de notre correspondant particulier). — A l'appel du maire d'Oran, président de la Fédération des maires d'Oranie, 122 maires d'Oranie se sont réunis mardi, à 10 heures du matin, à l'hôtel de ville d'Oran.

Après avoir entendu un exposé de l'Abbé Lambert qui a insisté sur les sentiments de sympathie des maires envers la population musulmane et qui s'est élevé contre les fauteurs de désordres et les révolutionnaires, cet exposé a été adopté à l'unanimité des maires présents.

En voici quelques articles :

« Le congrès repousser le projet Viollette parce que la mise en application de ce projet est susceptible d'entraîner des troubles graves en Algérie et de provoquer ou d'attiser des haines de races**,** l'expérience prouvant que dans ce pays, les minorités ethniques fout bloc au moment des élections dans un intérêt racial et risquent de perpétuer ainsi, par la suite, l'atmosphère des batailles politiques. « Constate d'autre part que l'adoption du projet Viollette pourrait être une arme très dangereuse aux mains des agitateurs extrémistes, surtout non électeurs dont les sentiments antifrançais sont de notoriété publique et que les dispositions de ce projet, se prêtant aux surenchères démagogiques, celui-ci peut constituer très vite un péril mortel pour la souveraineté française en Algérie**.** « Loin de nourrir des sentiments

[1] **L'écho d'Alger**, 7 janvier 1937

d'inimitié envers la masse indigène, mais saisissant au contraire avec joie l'heure de donner à nos frères musulmans une place dans la vie politique de la nation, serait heureux de voir ceux qui ont atteint un certain degré d'instruction ou qui, soit dans l'armée, soit dans la vie civile, ont servi la patrie française d'une manière spéciale, élevés au titre, que créerait le Parlement, d'indigène citoyen français. Indigène, pour marquer qu'ils gardent leur statut personnel, citoyen français pour indiquer qu'ils sont définitivement incorporés à la nation française. « Réaffirmant une fois de plus la position prise par la très grande majorité des maires d'Oranie bien avant le dépôt du projet Viollette et désireux de prouver aux indigènes qu'il entend les faire participer efficacement à la vie politique française dans un sentiment de collaboration étroite et de vraie fraternité, approuve publiquement le projet Saurin qui demande une représentation directe des indigènes au Parlement français, représentation élue par un collège électoral indigène à raison de trois députés par département algérien.

Ces députés, dès leur élection, deviendront automatiquement citoyens français.

« Fait appel Instamment à tous les parlementaires, à quelque parti politique qu'ils appartiennent, pour que, conscients des conséquences très graves qui pourraient résulter d'une décision hâtive ou de parti pris, ils fassent triompher le projet Saurin susceptible, tout en assurant la représentation des indigènes et la défense de leurs intérêts dans la communauté française, de sauvegarder la paix intérieure en Afrique du Nord et le maintien intégral de l'unité française.

ملحق رقم 6

الهيجان الفرنسي في الجزائر[1]

لا ننكر أننا لسنا من أكبر المعجبين ببرنامج الوالي الأسبق المحبوب م فيوليت؛ ولا ننكر أننا إن كنا من أنصار ذلك البرنامج، فنحن من أنصاره الفاترين، لأنه برنامج لا يعطي الأمة الجزائرية النيابة التي تستحقها، ويدع الفئات الكثيرة من رجال الأمة خارج هيئة التمثيل، فنحن نراه برنامجا قليلا ضئيلا، وان رءاه غيرنا جسيما سمينا.

لكن الأمة قد اجتمعت اجتماعا تاما على قبول هذا المشروع، واعتبرته خطوة أولى للسير في مضمار الترقي ضمن الدائرة الفرنسية، وأجمعت على السير مع هذه التجربة إلى النهاية. ونحن على كل حال مع هذا الإجماع.

لكن الفرنسيين المستقرين بأرض الجزائر، هالهم أن يروا طائفة قليلة من المسلمين تنال معهم حق الانتخاب، وراعهم أن تتساوى بهم طبقة من المسلمين كانت ولا تزال إلى هذا اليوم خادمة ركابهم، فكاد إجماعهم يكون تماما على رفض هذا المشروع، وتهيجوا وأسرفوا في التهييج، واجتمعوا وخطبوا، وأرسلوا الوفد إلى باريس، ونصرهم إخوانهم هنالك من رجال التفوق ومن أصحاب الصحف الكبرى، فكانت الحملة عنيفة على المشروع وعلى المسلمين، ثم كانت حملة قاسية قليلة الأدب فاقدة الاحتشام ضد الدين الإسلامي نفسه، وضد تعاليمه المتعلقة بالحالة الشخصية. فلم يتورع بعض الأنذال ممن أعمتهم المصالح الشخصية وران على قلوبهم حب التفوق والاستعباد عن مهاجمة الدين وتعاليمه بألفاظ إن دلت على شيء فهي تدل على فساد أخلاق قائلها وترعرعه بين أحضان السفالة واحتقاره للمسلمين الذي عاش من خيراتهم وفوق أرضهم وبين جدران بلادهم.

لقد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر. فهذه الحملة العنيفة ضد المسلمين لها ما وراءها. وسنرى في المستقبل القريب كيف تتطور الأمور. لأن برنامج خصومنا الرجعيين وبرنامج أنصارهم الباريسيين؛ وهم قوة وكثرة يقتضي تأخير النظر في هذا المشروع إلى

[1] **الشهاب**، مجلد 12، ج12، فيفري 1937، ص ص 526-529

أقصى حد؛ أو تعيين لجنة لبحثه وفحصه، والقيام برحلة استطلاعية في شأنه؛ وقد علمتنا التجارب العديدة التي أن اللجان التي من هذا القبيل إنما هي قبور؛ ليس من ورائها بعث ولا نشور. وكأين من لجنة برلمانية تشكلت وجاءت وبحثت وفحصت وذرت أكياسا من الرماد في العيون، ثم رجعت ولم نر لأعمالها من نتيجة ولم سمع لها لأقوالها من صدى.

فجهود الأضداد متوهجة اليوم إلى هذه الناحية. ولعلهم ينجحون. لأننا رأينا في الأيام الأخيرة فتورا غريبا قد استولى على رجال الحزب الراديكالي إثر أعمال التهييج التي قام بها الفرنسيون هنا؛ بل لقد نشرت الصحف المنتمي إلى ذلك الحزب بيانا عن خطاب ألقاه النائب قوستافينو، نائب مقاطعة الجزائر، أمام الهيئة البرلمانية الراديكالية، وهو خطاب ضد المشروع؛ فاقتنع النواب بصحة أقوال زميلهم، وعزموا على طلب تنقيح المشروع بصفة ترضي الفرنسيين والمسلمين معا.

أظهرت الحكومة بأنها لم تأبه لهذا الطلب ، وصرح وزير الداخلية بأن المشروع سيعرض برمته على مجلس النواب. ولهذا المجلس وحده القول الفصل في الموضوع؛ لكن الخصوم لم يفل لهم سلاح بذلك. وخطتهم المرسومة لمقاومة تتلخص في واجهتين:

الواجهة الأولى: مقاومة المشروع والحيلولة بينه وبين مجلس الأمة، ومحاولة إقباره في لجنة بحث. إلى أن يتم لهم ما يريدون. أو تتغير هذه الحكومة فيسقط البرنامج من نفسه.

الواجهة الثانية: إذا أخفق هذا التدبير. يقع تأليب مجلس الأمة ضد المشروع فأحزاب اليمين كلها ضده أصالة؛ وأغلبية الحزب الراديكالي إن تركت لشأنها كانت ضده كذلك فيمكن إذا إسقاط هذا المشروع أثناء المناقشة. إن لم تعرض الحكومة مسألة الثقة في شأنه

وخصومنا الأقوياء الأغنياء يوالون جهودهم في باريس. وهم يقفون اليوم في الخط الأول من الواجهة. ويهاجمون مهاجمة المستميت.

ولقد أظهر المسلمون كما قلنا إجماعهم حول هذا المشروع. وعلمت فرنسا وعلمت كل دوائرها السياسية والحكومية أن هذا الإجماع له مغزاه العظيم، وله – إن خاب– رد فعله الجسيم.

فهذه هي المرة الأولى، وهذه هي المرة الأخيرة التي أراد فيها المسلمون الاندماج – سياسيا– مع الفرنسيين، على شرط المحافظة التامة على دينهم بصفة عملية تطبيقية، لا قولية فحسب.

وأن المسلمون لينتظرون النتيجة بدون تهييج وبدون إثارة ما يثيره خصومهم من قلاقل، وبدون أن يفقدوا حاسة الأدب كما فقدها خصومهم.

فإن تمت آمالهم وانتصرت الحكومة وفازوا بهذا البرنامج القليل، أمكنهم السير ضمن هذه الدائرة الفرنسية.

وإن خابت آمالهم، وأخفق المشروع الحكومي، فإنهم يعملون يومئذ علم اليقين أنه لا خير يرجى لهم من فرنسا، ولا عدل ولا إنصاف ينتظرونه منهم. وعندئذ يدخلون جموعا في الأبواب التي يفتحها في وجوههم يأسهم من عدل فرنسا وتكون تلك نتيجة منطقية معقولة لا يلومهم أحد عليها.

الملحق 7

Contre le projet Blum-Viollette
IL FAUT AGIR !

(ضد مشروع فيوليت، يجب التصرف)

(حزب الشعب الفرنسي يدعو معارضي مشروع فيوليت للإتحاد والعمل المتناسق لإفشال المشروع)

"يجب الإتحاد لإعاقة المشروع المعادي لفرنسا المهيأ من قبل الجبهة الشعبية. ندعو لتأسيس منظمة في كل الجزائر وبكل سرعة تجمع كل معارضي هذا المشروع – وهم الغالبية العظمى– للقيام بحركة متناسقة حتى النصر".

"نعرض أن تكون هذه المنظمة، والذي سيكون الهدف الوحيد منها هو إفشال مشروع فيوليت بمباشرة الدعاية ليس فقط هنا وإنما أيضا في فرنسا بمساعدة الصحافة، والقيام بالتجمعات، تحريك البعثات، تحذير البرلمانيين، وعدم إهمال أي شيء لضمان النجاح".

"نحن الحزب الشيوعي الفرنسي مهيئين للانطلاق".

M. Viollette, toujours discret, a disparu sans faire de bruit. Il n'a pas cru devoir nous informer des motifs de son éloignement du pouvoir. Quelques méchantes langues chuchotent que l'Illuminé de Dreux nous reviendra dans la prochaine combinaison d'« unanimité nationale », ce qui est conforme aux principes de l'unanimité et contraire aux principes nationaux.

Le coup de pied infligé à M. Viollette a douloureusement marqué le postière de ses amis Algériens. Mais ceux-ci se consolent à la pensée que M. Sarraut, récemment converti, défendra le Projet, le Grand Projet, avec une autorité accrue.

[1] **L'Oranie populaire**, 5 février 1938

Le danger, loin de s'éloigner, grandit.

Nous sommes d'autant plus inquiets que l'opinion métropolitaine, toujours mal informée de ce qui se passe dans l'Empire, n'attache aucune importance au vote du projet Blum-Viollette.

En Algérie, il n'en va heureusement pas de même. Mais trop de bons Français s'imaginent que leurs vœux se transformeront en réalités grâce à la bonne volonté de l'action des autres. On à tendance, dans nos milieux nationaux, à saisir avec empressement la moindre amélioration momentanée de la situation politique, pour chausser les pantoufles, dodeliner du chef et sommeiller au coin du feu.

S'agit-il de la menace d'un gouvernement Blum-Thorez ! Tout le monde s'agite, on s'encourage mutuellement, on est décidé à lutter. Vienne Chautemps, tout « s'arrange », on se frotte les mains, on « a gagné! ».

Nous avons le mauvais goût de ne pas partager cette philosophie.

Notre Parti voit clairement le danger. Il faut s'unir pour empêcher le vote du projet antifrançais préparé par le Front Populaire.

Nous préconisons la constitution rapide, dans toute l'Algérie, d'une organisation qui rassemblera tous les adversaires du projet - ils sont l'immense majorité ! - pour mener une action cohérente jusqu'à la victoire.

Nous proposons que cette organisation, dont l'unique objet sera de faire échec au projet Blum-Viollette, entreprenne la propagande, non seulement ici, mais dans la Métropole, sollicite l'appui de la Presse, tienne des meetings, mobilise des délégations, alerte les parlementaires, ne néglige rien pour s'assurer du succès.

Il ne manque pas d'hommes en Algérie pour prendre la tête d'un tel mouvement.

Qu'ils aient le courage de se lever !

Nous, du Parti Populaire Français, nous sommes prêts à marcher.

VICTOR ARRIGHI.

ملحق رقم 8

أهم المشاريع الفرنسية المودعة في البرلمان والسينا في مسألة منح المواطنة والحقوق السياسية للجزائريين، والتي جمعتهم جريدة (L'Elan républicain, 13 avril 1938 تحت عنوان "المشاكل الجزائرية"

Les problèmes algériens

Le problème d'actualité de la représentation des Indigènes au Parlement ou de leurs droits politiques nous fait un devoir, avant la réunion du Congrès du 15 Mai, de reproduire ci-dessous, sans commentaires, les divers projets déposés à la Chambre ou au Sénat.

* **

PROPOSITIONDE
LOI GUERNUT
(13 avril 1930)

Article unique: — Indépendamment de la présentation assurée par les citoyens français dans les conditions prévues par la loi du 28 juillet 1881, le corps électoral indigène d'Algérie, tel qu'il est constitué par la loi du 4 février 1919, élira à la Chambre des députés un représentant par département.

Ce représentant devra remplir les conditions d'éligibilité prévues par la loi du 30 novembre 1875 sur L'élection des députés.

* **

PROPOSITION DE LOI VIOLLETTE
(3 Juillet 1931)
(J. O. du 26 Janvier 1932)
REPRESENTATION DES INDIGENES

Article 44. — Les conseillers généraux indigènes sont membres de droit du collège sénatorial. Les conseillers municipaux indigènes participent au vote pour l'élection des délégués sénatoriaux, de la même façon qu'ils participent au vote pour l'élection de la municipalité.

Article 45. — Acquièrent de plein droit le bénéfice de la naturalisation individuelle avec tous les avantages qu'eue confère les indigènes sujets français nés en Algérie ou en France qui rentrent dans les catégories suivantes :

1" Les indigènes régulièrement élus délégués financiers, conseillers généraux, membres des chambres de commerce ou d'agriculture, les indigènes bachagas, aghas et les commandeurs de la Légion d'Honneur ;

2" Les jeunes gens des deux sexes qui obtiennent des diplômes de baccalauréat, de certificat de fin d'études secondaire ou le brevet supérieur ou élémentaire ou de diplômes de médersas ;

3" Les indigènes qui ont servi sous les drapeaux avec le grade d'officier ou de sous-officier, ces derniers après 15 ans de service ;

4" Ceux qui sont désignés chaque année à la majorité des suffrages par les chambres de commerce et les chambres d'agriculture de chaque département réunies en assemblée plénière et ce, à raison de cinquante par département pour l'agriculture et cinquante pour le commerce. La première année ce chiffre sera porté à deux cents par département et trois cents pour le département d'Alger :

5" Indépendamment des commerçants et des agriculteurs indigènes désignés par les chambres de commerce ou d'agriculture, le gouverneur général pourra conférer chaque année, par arrêté, la naturalisation individuelle à dix commerçants et à dix agriculteurs par département.

Article 46. — La naturalisation individuelle confère la pleine cité française, elle ne produit d'effets civils qu'au regard des mariages que les indigènes contractent dans la forme française après leur naturalisation.

S'il n'y a pas de mariage contracté en la forme français, et sauf dispositions testamentaires contraires, la dévolution des biens se fait conformément aux règles du statut personnel qu'avait cet indigène avant sa naturalisation.

Article 47. — Il est constitué à Paris, près du ministre, un comité consultatif musulman algérien composé de trois membres par département.

Ils sont nommés au scrutin de liste pour quatre ans par un collège électoral composé de tous les conseillers municipaux indigènes, de tous les membres des djemaas et de tous les indigènes justifiant qu'ils ont obtenu le certificat d'études primaires.

Le vote a lieu au chef-lieu de chaque commune, sou - la présidence du maire ou de l'administrateur, ayant comme assesseurs un représentant de chacune des listes en présence.

Le comité consultatif musulman siège à Paris, au ministère. Il est présidé par le ministre, mais élit son vice-président et son secrétaire. Il a deux

sessions obligatoires par an de trois semaines chacune, elles commencent le premier lundi de mai et le premier lundi de novembre. En dehors de ces deux sessions, le comité ne peut se réunir que sur convocation du ministre.

Le comité est consulté par le ministre ou les commissions compétentes de la Chambre et du Sénat sur les projets intéressant les musulmans d'Algérie. Il peut lui-même formuler tous les vœux qui lui paraîtront convenables.

Pendant la cession, les membres du comité, reçoivent une indemnité égale à l'indemnité parlementaire mensuelle, avec en plus les frais de transport. Ces traitements et ce- indemnités sont inscrits au budget du ministère compétent.

***

PROPOSITION DE LOI CUTTOLI
(13 Juin 1935)
(J. O. du 14 Novembre 1935)

Article premier.— Sont déclarés citoyen français les indigènes musulmans d'Algérie monogames ou célibataires :

a) Titulaires des diplômes d'agrégé, de docteur ou de licencié délivrés par les facultés de droit, de lettres, de sciences, de médecine et du diplôme de pharmacien, ou du diplôme de bachelier de l'enseignement secondaire;

b) Appartenant au personnel des enseignements primaire et primaire supérieur et qui, dans l'année qui suit la date de la délivrance des diplômes consacrant leurs litre; universitaires, n'ont pas déclaré renoncer expressément aux droits et prérogatives attachés à la qualité de citoyen français.

Article 2. — A titre transitoire et pour les indigènes remplissant actuellement les conditions prévue; à l'article 1er le délai d'un an ci-dessus fixé, courra du jour de la promulgation de la présente loi.

Article 3. — La renonciation prévue a l'article 1er résultera d'une simple déclaration enregistrée au greffe de la justice de paix du canton ou de la résidence de l'intéressé.

Article 4. - Les indigènes bénéficiaires des dispositions de la présente loi devront lorsqu'ils demanderont pour la première fois leur inscription sur les listes électorales, présenter au secrétariat de la mairie de leur résidence l'original, ou à défaut une copie certifiée conforme, de leur diplôme dont mention sera enregistrée sur un registre ad hoc. Il leur sera délivré de cette formalité un récépissé extrait d'un registre à souche.

Article 5 — Un décret fixera les modalités d'application de la présente loi, dont les dispositions s'étendent à tout le territoire civil de l'Algérie.

***

PROJET DE LOI GOUVERNEMENTAL (30 Décembre 1936)

Article premier. — Sont admis à l'exercice de droits politiques des citoyens français sans qu'il en résulte aucune modification de leur statut ou de leurs droits civils, et à ce titre définitif sauf application de la législation française sur la déchéance des droits politiques les indigènes algériens français des trois départements d'Algérie remplissant les conditions énumérées aux paragraphes suivants :

1" Les indigènes algériens français ayant quitté l'armée avec le grade d'officier ;

2" Les indigènes algériens français sous-officiers ayant quitté l'armée avec le grade de sergent chef ou un grade supérieur après y avoir servi pendant quinze ans et en être sortis avec le certificat de bonne conduite ;

3" Les indigènes algériens français ayant accompli leur service militaire et ayant obtenu tout ensemble la médaille militaire et la croix de guerre ;

4" Les indigènes algériens français titulaires de l'un des diplômes suivants : diplôme de l'enseignement supérieur, baccalauréat de l'enseignement secondaire, brevet supérieur, brevet élémentaire, diplôme de fin d'études secondaires, diplôme des médersas, diplôme de sortie d'une grande école nationale ou d'une école nationale d'enseignement professionnel, industriel, agricole ou commercial ainsi que les fonctionnaires recrutés au concours;

5" Les indigènes algériens français élus aux Chambres de commerce et d'agriculture ou désignés par le Conseil d'administration de la région économique et par es Chambres d'agriculture d'Algérie dans les conditions prévues à l'article 2;

6" Les indigènes algériens français délégués financiers, conseillers généraux, conseillers municipaux des communes de plein exercice et présidents de djemââs ayant exercé leurs fonctions pendait la durée d'un mandat ;

7" Les indigènes algériens français bachaghas, aghas, caïds ayant exercé leurs fonctions pendant au moins quatre ans ;

8" Les indigènes algériens français commandeurs de l'Ordre national de la Légion d'honneur ou nommés dans cet ordre à titre militaire ;

9" Les ouvriers indigènes titulaires de la médaille du travail et les secrétaires de syndicats ouvriers régulièrement constitués après dix ans d'exercice de leur fonction ;

Article 2. — Le Conseil d'administration de la région économique d'Algérie désignera à celle do ses sessions qui suivra la mise en application de la présente loi deux cents commerçants, industriels ou artisans par département algérien qui seront dès lors investis des droits politiques accordés par l'article 1er de la présente loi, par arrêté du Gouverneur général. Les trois Chambres d'agriculture d'Algérie désigneront chacune dans les mêmes conditions et dans le même but, deux cents agriculteurs à leur première session de chacune des années qui suivront celle de la mise en application de la présente loi. Le Conseil d'administration de la région économique de l'Algérie désignera, dans le' mêmes conditions que précédemment cinquante commerçants industriels ou artisans par département algérien, et les trois Chambres d'agriculture d'Algérie désigneront chacune dans les mêmes conditions et dans le même but, cinquante agriculteurs.

Article 3. — Les condamnations prévues par la loi du 2 février 1852 en ses articles 15 et 13, ainsi que toute révocation intervenue à l'égard des titulaires de fonctions énumérées a l'article 1er n" 6 et 7, ainsi que la radiation des cadres de la Légion d'honneur et de la médaille militaire entraîneront de plein droit la radiation des listes électorales.

Article 4. — Tout indigène algérien français bénéficiaire des dispositions de la présente ici pourra se voir retirer le bénéfice des dispositions précédentes par application des dispositions de J'article 9. Paragraphe 5, de la loi du 10 août 1927.

Article 5. — Les dispositions de la présente loi n'ont aucun effet rétroactif et s'appliquent seulement aux indigènes algériens français qui remplissent actuellement ou rempliront à l'avenir les conditions qu'elles énumèrent. La représentation de l'Algérie à la Chambre des députés est assurée à raison d'un député par 20.000 électeurs inscrits ou fraction de 20.000.

Article 6. — Le ministre de l'Intérieur est chargé de l'application de la présente loi.

***

CONTRE PROJET SAURIN
(Distribué aux députés le 22 janvier 1937)

Article premier. — Les indigènes musulmans d'Algérie non citoyens français désignent, conformément à la loi électorale française, des députés qui possèdent les mêmes droits que leurs collègues de la métropole de l'Algérie et des colonies, et qui sont élus par un collège électoral spécial à raison de trois par département.

Article 2 — Ce collège spécial est constitué par tous les indigènes inscrits sur les listes électorales au titre indigène par application de la loi du 4 février 1919 et du décret du 6 février 1919.

Article 3. — Est éligible par ce collège spécial tout citoyen français ou tout électeur inscrit sur les listes électorales au titre indigène et âgé d'au moins 25 ans.

Article 4. — Les Limites des circonscriptions électorales seront fixées par décret pris en Conseil des Ministres.

Article 5. — Le ministre de l'Intérieur est chargé de l'exécution de la présente loi.

***

CONTRE PROJET DORIOT

D'après les renseignements de la Presse et la motion du Congrès du Parti Populaire français :

A. — Création d'un collège électoral musulman pour tous les Français qui désirent conserver le bénéfice du statut particulier aux musulmans.

B. — Droit de vote accordé aux électeurs musulmans dans les mêmes conditions qu'aux citoyens français.

C. — Election au suffrage universel d'un nombre de parlementaires musulmans égal à celui de la représentation actuelle.

D. — Eligibilité de tous les électeurs du collège musulmans.

L'Elan républicain, 13 avril 1938.

LES PROBLÈMES ALGERIENS

Le problème d'actualité de la représentation des Indigènes au Parlement ou de leurs droits politiques nous fait un devoir, avant la réunion du Congrès du 15 Mai, de reproduire ci-dessous, sans commentaires, les divers projets déposés à la Chambre ou au Sénat.

PROPOSITION DE LOI GUERNUT

(13 avril 1930)

Article unique. — Indépendamment de la présentation assurée par les citoyens français dans les conditions prévues par la loi du 28 juillet 1881, le corps électoral indigène d'Algérie, tel qu'il est constitué par la loi du 4 février 1919, élira à la Chambre des députés un représentant par département.

Ce représentant devra remplir les conditions d'éligibilité prévues par la loi du 30 novembre 1875 sur l'élection des députés.

⁂

PROPOSITION DE LOI VIOLLETTE

(3 Juillet 1931)

(*J. O. du 26 Janvier 1932*)

REPRESENTATION DES INDIGENES

Article 44. — Les conseillers généraux indigènes sont membres de droit du collège sénatorial.

Les conseillers municipaux indigènes participent au vote pour l'élection des délégués sénatoriaux, de la même façon qu'ils participent au vote pour l'élection de la municipalité.

Article 45. — Acquièrent de plein droit le bénéfice de la naturalisation individuelle avec tous les avantages qu'elle confère les indigènes sujets français nés en Algérie ou en France qui rentrent dans les catégories suivantes :

2° Les indigènes régulièrement élus délégués financiers, conseillers généraux, membres des chambres du commerce ou d'agriculture, les indigènes bachagas, aghas et les commandeurs de la Légion d'Honneur ;

2° Les jeunes gens des deux sexes qui obtiennent des diplômes de baccalauréat, de certificat de fin d'études secondaire ou le brevet supérieur ou élémentaire ou de diplômes de médersas ;

3° Les indigènes qui ont servi sous les drapeaux avec le grade d'officier ou de sous-officier, ces derniers après 15 ans de service ;

4° Ceux qui sont désignés chaque année à la majorité des suffrages par les chambres de commerce et les chambres d'agriculture de chaque département réunies en assemblée plénière et ce, à raison de cinquant par département pour l'agriculture et cinquante pour le commerce. La première année ce chiffre sera porté à deux cents par département et trois cents pour le département d'Alger ;

5° Indépendamment des commerçants et des agriculteurs indigènes désignés par les chambres de commerce ou d'agriculture, le gouverneur général pourra conférer chaque année, par arrêté, la naturalisation individuelle à dix commerçants et à dix agriculteurs par département.

Article 46. — La naturalisation individuelle confère la pleine cité française, elle ne produit d'effet: civils qu'au regard des mariages que les indigènes contractent dans la forme française après leur naturalisation S'il n'y a pas de mariage contracté en la forme français, et sauf dispositions testamentaires contraires, la dévolution des biens se fait conformément aux règles du statut personnel qu'avait cet indigène avant sa naturalisation.

Article 47. — Il est constitué à Paris, près du ministre, un comité consultatif musulman algérien composé de trois membres par département.

Ils sont nommés au scrutin de liste pour quatre ans par un collège électoral composé de tous les conseillers municipaux indigènes, de tous les membres des djemaas et de tous les indigènes justifiant qu'ils ont obtenu le certificat d'études primaires.

Le vote a lieu au chef-lieu de chaque commune, sous la présidence du maire ou de l'administrateur, ayant comme assesseurs un représentant de chacune des listes en présence.

Le comité consultatif musulman siège à Paris, au ministère. Il est présidé par le ministre, mais élit son vice-président et son secrétaire. Il a deux sessions obligatoires par an de trois semaines chacunes, elles commenceront le premier lundi de mai et le premier lundi de novembre. En dehors de ces deux sessions, le comité ne peut se réunir que sur convocation du ministre.

Le comité est consulté par le ministre ou les commissions compétentes de la Chambre et du Sénat sur les projets intéressant les musulmans d'Algérie. Il peut lui-même formuler tous les vœux qui lui paraîtront convenables.

Pendant la session, les membres du comité, reçoivent une indemnité égale à l'indemnité parlementaire mensuelle, avec en plus les frais de transport. Ces traitements et ces indemnités sont inscrits au budget du ministère compétent.

⁂

PROPOSITION DE LOI CUTTOLI

(13 Juin 1935)

(*J. O. du 14 Novembre 1935*)

Article premier. — Sont déclarés citoyens français les indigènes musulmans d'Algérie monogames ou célibataires :

a) Titulaires des diplômes d'agrégé, de docteur ou de licencié délivrés par les facultés de droit, de lettres, de sciences, de médecine et du diplôme de pharmacien, ou du diplôme de bachelier de l'enseignement secondaire ;

b) Appartenant au personnel des enseignements primaire et primaire supérieur et qui, dans l'année qui suit la date de la délivrance des diplômes consacrant leurs titres universitaires, n'ont pas déclaré renoncer expressément aux droits et prérogatives attachés à la qualité de citoyen français.

Article 2. — A titre transitoire et pour les indigènes remplissant actuellement les conditions prévues à l'article 1er le délai d'un an ci-dessus fixé, courra du jour de la promulgation de la présente loi.

Article 3. — La renonciation prévue à l'article 1er résultera d'une simple déclaration enregistrée au greffe de la justice de paix du canton ou de la résidence de l'intéressé.

Article 4. — Les indigènes bénéficiaires des dispositions de la présente loi devront lorsqu'ils demanderont pour la première fois leur inscription sur les listes électorales, présenter au secrétariat de la mairie de leur résidence l'original, ou à défaut une copie certifiée conforme, de leur diplôme dont mention sera enregistrée sur un registre ad hoc. Il leur sera délivré de cette formalité un récépissé extrait d'un régistre à souche.

Article 5. — Un décret fixera les modalités d'application de la présente loi, dont les dispositions s'étendent à tout le territoire civil de l'Algérie.

⁂

PROJET DE LOI GOUVERNEMENTAL

(30 Décembre 1936)

Article premier. — Sont admis à l'exercice de droits politiques des citoyens français sans qu'il en résulte aucune modification de leur statut ou de leurs droits civils, et à ce titre définitif sauf application de la législation française sur la déchéance des droits politiques les indigènes algériens français des trois départements d'Algérie remplissant les conditions énumérées aux paragraphes suivants :

1° Les indigènes algériens français ayant quitté l'armée avec le grade d'officier ;

2° Les indigènes algériens français sous-officiers ayant quitté l'armée avec le grade de sergent chef ou un grade supérieur après y avoir servi pendant quinze ans et en être sortis avec le certificat de bonne conduite ;

3° Les indigènes algériens français ayant accompli leur service militaire et ayant obtenu tout ensemble la médaille militaire et la croix de guerre ;

4° Les indigènes algériens français titulaires de l'un des diplômes suivants : diplôme de l'enseignement supérieur, baccalauréat de l'enseignement secondaire, brevet supérieur, brevet élémentaire, diplôme de fin d'études secondaires, diplôme des médersas, diplôme de sortie d'une grande école nationale ou d'une école nationale d'enseignement professionnel, industriel, agricole ou commercial ainsi que les fonctionnaires recrutés au concours ;

5° Les indigènes algériens français élus aux Chambres de commerce et d'agriculture ou désignés par le Conseil d'administration de la région économique et par les Chambres d'agriculture d'Algérie dans les conditions prévues à l'article 2 ;

6° Les indigènes algériens français délégués financiers, conseillers généraux, conseillers municipaux des communes de plein exercice et présidents de djemaas ayant exercé leurs fonctions pendant la durée d'un mandat ;

7° Les indigènes algériens français bachaghas, aghas, caids ayant exercé leurs fonctions pendant au moins quatre ans ;

8° Les indigènes algériens français commandeurs de l'Ordre national de la Légion d'honneur ou nommés dan cet Ordre à titre militaire ;

9° Les ouvriers indigènes titulaires de la médaille du travail et les secrétaires de syndicats ouvriers régulièrement constitués après dix ans d'exercice de leur fonction ;

Article 2. — Le Conseil d'administration de la région économique d'Algérie désignera à celle de ses sessions qui suivra la mise en application de la présente loi deux cents commerçants, industriels ou artisans par département algérien qui seront dès lors investis des droits politiques accordés pa l'article 1er de la présente loi, par arrêté du Gouverneur général. Les trois Chambres d'agriculture d'Algérie désigneront chacune dans les même conditions et dans le même but, deux cents agriculteurs à leur première session de chacune des années qui suivront celle de la mise en application de la présente loi. Le Conseil d'administration de la région économique de l'Algérie désignera, dans les mêmes conditions que précédemment cinquante commerçants industriels ou artisans par département algérien, et les trois Chambres d'agriculture d'Algérie désigneront chacune dans les mêmes conditions et dans le même but, cinquante agriculteurs.

Article 3. — Les condamnations prévues par la loi du 2 février 1852 en ses articles 15 et 16, ainsi que toute révocation intervenue à l'égard des titulaires de fonctions énumérées à l'article 1er n° 6 et 7, ainsi que la radiation des cadres de la Légion d'honneur et de la médaille militaire entraîneront de plein droit la radiation des listes électorales.

Article 4. — Tout indigène algérien français bénéficiaire des dispositions de la présente loi pourra se voir retirer le bénéfice des dispositions précédentes par application des dispositions de l'article 9, paragraphe 3, de la loi du 10 août 1927.

Article 5. — Les dispositions de la présente loi n'ont aucun effet rétroactif et s'appliquent seulement aux indigènes algériens français qui remplissent actuellement ou rempliront à l'avenir les conditions qu'elles énumèrent. La représentation de l'Algérie à la Chambre des députés est assurée à raison d'un député par 20.000 électeurs inscrits ou fraction de 20.000

Article 6. — Le ministre de l'Intérieur est chargé de l'application de la présente loi.

⁂

CONTRE PROJET SAURIN

(*Distribué aux députés le 22 janvier 1937*)

Article premier. — Les indigènes musulmans d'Algérie non citoyens français désignent, conformément à la loi électorale française, des députés qui possèdent les mêmes droits que leurs collègues de la métropole, de l'Algérie et des colonies, et qui sont élus par un collège électoral spécial à raison de trois par département.

Article 2 — Ce collège spécal est constitué par tous les indigènes inscrits sur les listes électorales au titre indigène par application de la loi du 4 février 1919 et du décret du 6 février 1919.

Article 3. — Est éligible par ce collège spécial tout citoyen français ou tout électeur inscrit sur les listes électorales au titre indigène et âgé d'au moins 25 ans.

Article 4. — Les limites des circonscriptions électorales seront fixées par décret pris en Conseil des Ministres.

Article 5. — Le ministre de l'Intérieur est chargé de l'execution de la présente loi.

⁂

CONTRE PROJET DORIOT

D'après les renseignements de la Presse et la motion du Congrès du Parti Populaire français :

A. — Création d'un collège électoral musulman pour tous les Français qui désirent conserver le bénéfice du statut particulier aux musulmans.

B. — Droit de vote accordé aux électeurs musulmans dans les mêmes conditions qu'aux citoyens français.

C. — Election au suffrage universel d'un nombre de parlementaires musulmans égal à celui de la représentation actuelle.

D. — Eligibilité de tous les électeurs du collège musulmans.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

I- بالعربية

أ- الجرائد

1-**البصائر**، العدد 23، 12 جوان 1936.

2-**الشهاب**: السنة الأولى، العدد 11، نوفمبر 1925.

السنة الأولى، العدد 5، 14 جويلية 1925.

السنة الثانية، العدد 37، 12 جويلية 1926.

السنة الثانية، العدد 61، 11 أكتوبر 1926.

السنة الثالثة، العدد 121، 10 نوفمبر 1927.

السنة الثالثة، العدد 123، 24 نوفمبر 1927.

السنة الثالثة، العدد 125، 8 ديسمبر 1927.

مجلد 11، ج 1،أفريل 1935.

مجلد 12، ج 1،أفريل 1936.

مجلد 12، ج 3، جوان 1936.

مجلد 12، ج 5،جويلية 1936.

مجلد 12، ج 7،أكتوبر 1936.

مجلد 12، ج 12، فيفري 1937.

مجلد 13، ج 2،أفريل 1937.

مجلد 13، ج 5، 10 جويلية 1937.

مجلد 13، ج 6، أوت 1937.

مجلد 13، ج 7،سبتمبر 1937.

مجلد 13، ج 12، فيفري 1938.

مجلد 15، ج 4، ماي 1939.

ب- الكتب

1- جوليان شارل أندري ،**إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

2- عباس فرحات، **الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة الشاب الجزائري 1930**، ترجمة أحمد منور، منشورات الجزائر للكتب، 2015.

3- عباس فرحات،**حرب الجزائر وثورتها ،ليل الاستعمار**، ترجمة أبو بكر رحال، منشورات ش.و.ن.إ،الجزائر، 2005.

II- بالفرنسية

أ- المطبوعات الرسمية:

1- **Bulletin Municipal Officiel de la ville d'Alger**, 15ème année, n° 361, 20 février 1912.

2- Comité de Protection et de la Défense des Indigènes, **la conscription des indigènes**, imprimerie Edmond Dubois, paris, 25 juillet 1912.

3- **Délégations financières algériennes** :

- délégation indigène, 23 mars 1908.
-délégation des non colons,7 avril 1908.
-assemblée plénière, 14 avril 1908.
-délégation des colons, 19 mai 1911.
-délégation des non colons, 29 octobre 1919.
-délégation des non colons,16 mai 1920.
-délégation indigène, 26 mai 1920.
-délégation indigène, 28 mai 1920.
-délégation des non colons, 29 mai 1920.
-délégation des non colons, 15 juin 1922.
-séance plénière, 22 juin 1922.

4- **Journal Officiel de La République Française,** débats parlementaires, Chambre des députes :

- 14-15 juin 1901.
- 24-25 mai 1901.

- 14-15 juin 1901
- 6 février 1913.
- 23 décembre 1913.
- 24 décembre 1913
- 26 décembre 1913.
- 27 janvier 1914.

5- **Journal Officiel de La République Française**, débats parlementaires, Sénat :
- 21 mars 1935.
- 22 mars 1935.

6- Ligue des droits de l'homme, **Le congres national de 1931, compte-rendu sténographique 23-25 mai 1931**, paris, 1931.

ب- الجرائد والمجلات

1- **L'Action Française**, 5 juillet 1924.

2- **L'Afrique Française :**
- 11ème année, N° 05, mai 1901, p 143.
- 11ème année, N° 07, juillet 1901, p 230.
- 13ème année, N° 03, mars 1903, p 105.
- 25 juin 1919, p 282

3- **L'Avenir de l'Est Gazette Algérienne**, 29 janvier 1927.

4- **L'Echo d'Alger** :
- 11 septembre 1926.
- 19 septembre 1926.
- 25 septembre 1926.
- 29 septembre 1926.
- 30 Octobre 1926.
- 14 octobre 1936.
- 15 octobre 1936.
- 25 octobre 1936.
- 1 janvier 1938.
- 7 janvier 1937.
- 13 janvier 1937.
- 15 janvier 1937.

- 25 janvier 1937.
- 28 janvier 1937.
- 2 février 1937.
- 5 février 1937.
- 7 février 1937.
- 1 mars 1937.
- 4 mars 1937.
- 6 mars 1937.
- 8 mars 1937.
- 10 mars 1937.
- 16 mars 1937.
- 20 mars 1937.
- 1 avril 1937.
- 9 février 1938.
- 8 mars 1938.
- 10 mars 1938.

5- **L'Echo de la presse musulmane**, 1 avril 1938.

6- **La Dépêche Algérienne**, 29 avril 1901.

7- **Le Figaro** :

- 28 avril 1901.
- 26 janvier 1902.
- 15 décembre 1902.
- 9 janvier 1903.
- 4 février 1938.
- 5 février 1938.
- 16 février 1938.
- 8 mars 1938.

8- **Le Front Socialiste Républicain-Français** :

- 25 septembre 1937.
- 4 février 1937.

9- **Le Matin**, 10 avril 1937.

10- **Le Petit Parisien**, 6 janvier 1937.

11- **Le Populaire**, 7 janvier 1937.

12- **Le Temps :**

- 14 décembre 1902, supplément du journal.
- 23 décembre 1902.

- 24 janvier 1903.
- 10 octobre 1903.
- 1 janvier 1937.
- 12 février 1938.
- 17 février 1938.
- 18 février 1938.

13- **L'Elan républicain**, 13 avril 1938.

14- **Les Annales Africaines :**
- 22 mai 1925.
- 3 septembre 1926.
- 17 septembre 1926.
- 24 septembre 1926.
- 28 février 1938.
- 7 mars 1938.

15- **L'Oranie Populaire**, 5 février 1938.

16- **Questions Nord-Africaines**, RPSATM, 1ère année, juin, 1935.

17- **Revue africaine, bulletin des travaux de la société historique algérienne**, quarante-sixième année, numéros 244-245. — 1 et 2ème trimestres 1902, Adolphe Jourdan, libraire-éditeur, imprimerie-librairie de l'académie, Alger, 1902.

ج- الكتب

1- ABBAS Ferhat, **De la colonie vers la Province, le jeune algérien**, ANEP, Alger, 2006.

2- ALFRED Franque, **Lois de l'Algérie, du 5 juillet 1830 (occupation d'Alger) au 1er janvier 1841**, éditions CORREARD, 1844.

3- AYNARD Raymond**, l'œuvre française en Algérie**, préface de M. C. Jonnart, Ancien Gouverneur général Je l'Algérie, - Hachette & CIE, Paris, 1912.

4- BERNARD Augustin, **L'organisation communale des indigènes de l'Algérie**, Emile Larose. Libraire-éditeur, Paris, 1918.

5- BOUDOT Joseph, **le régime financier en Algérie**, thèse doctorat, ès-sciences politiques et économiques, Imprimerie Berger-Levrault et Cie, NANCY, 1900.

6- CAMBON Jules, **le gouvernement général de l'Algérie**, 1891-1997, Librairie ad. Jourdan, Jules carbonël, Alger, 1918.

7- DE PEYRE Alexandre, **Les communes mixtes et le gouvernement des indigènes en Algérie**, Paris, A. Challamel, 1897.

8- DONOP Général, **Lettres sur l'Algérie 1907-1908**, librairie Plon, Paris, 1908.

9- FOUCHER Victor, **Les bureaux arabes en Algérie**, librairie internationale de l'agriculture et de la colonisation, Paris, 1858.

10- LARCHER Emile, RECTENWALD Georges, **Traité élémentaire de législation algérienne**, **l'Algérie: organisation politique et administrative**, tome 1, 3ème édition, librairie Arthur Rousseau, Paris, 1923.

11- MESSIMY Adolphe, **le statut des indigènes musulmans**, Henri Charles-Lavauzelle, Paris 1913.

12- MAURICE Colin, **quelques questions algériennes, études judiciaires, administratives, économiques et sociales**, librairie de la société du recueil général des lois et des arrêts, Paris 1899.

13- MELIA Jean, **Le triste sort des indigènes musulmans**, 5ème éd, Mercure de France, Paris, 1935.

14- MILLIOT Louis, **le gouvernement de l'Algérie**, cahiers du centenaire de l'Algérie, publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, 1930.

15- PIQUET Victor, **la colonisation française dans l'Afrique du nord, Algérie – Tunisie – Maroc**, Librairie Armond Colin, Paris, 1914.

16- VIGNON Louis, **un programme de politique coloniale, les questions indigènes**, 4ème édition, librairie Plon, Paris, 1919.

17- VIOLLETTE Maurice, **l'Algérie vivra-t-elle ?,note d'un ancien gouverneur général**, Librairie Felix Alcan, Paris, 1931.

18- WAHL Maurice, **l'Algérie**, Librairie Germer Bailliere et Cie, Paris, 1882.

19- RAMBAUD Alfred, **Jules Ferry**, librairie Plon, Paris, 1903.

20- TILLOY René, **Le Régime municipal en Algérie, étude sur l'organisation actuelle 1° des communes de plein exercice,2° des communes mixtes de territoire civil et de territoire militaire, 3° des communes indigènes**, extrait du répertoire de jurisprudence, de doctrine et de législation algérienne et tunisienne, Imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1897.

د– المقالات

1- FERRY Jules, « *le gouvernement de l'algérie* », in, Jules CAMBON,**le gouvernement général de l'Algérie**, 1891-1997, Librairie ad. Jourdan, Jules carbonël, Alger, 1918.

2- MONTAGNE Robert, « *Comment organiser politiquement l'Empire français* », in, **Politique étrangère,** 3ème année, n°2, 1938.

المراجع:

I– بالعربية

أ– الكتب

1- أجيرون شارل روبير، **المسلمون الجزائريون وفرنسا**، ترجمة م. حاج مسعود و ع. بلعربي، ج 2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

2- أجيرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919**، ج1، ترجمة م.حاج مسعود وأ. بكلي، دار الرائد للكتاب،الجزائر، 2007.

3- أجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيرون، 1982.

4- زوزو عبد الحميد، **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية**، ج1، دار هومه، الجزائر، 2012.

5- زوزو عبد الحميد، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919–1939)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

6- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، طبعة خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2015.

7- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، عالم المعرفة، الجزائر، 2015.

8- فيلين كريستيان، **انتفاضة مرغريت (عين التركي) 26 أفريل 1901**، ترجمة أحمد بن مُحَّد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

9- قداش محفوظ وقنانش مُحَّد، **حزب الشعب الجزائري 1937–1939، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، ترجمة أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2013.

10- قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1939–1951**، ج2، ترجمة أمُحَّد بن البار، شركة دار الأمة للطباعة، الجزائر 2011.

11- قنانش مُحَّد وقداش محفوظ، **نجم شمال إفريقيا، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، بن عكنون، الجزائر، 1994.

12- قنانش مُحَّد، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919–1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

13- لاكوست إيف وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

14- مراد علي، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925 إلى 1940، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي**، ترجمة مُحَمَّد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007.

II- بالفرنسية

أ- الكتب

1- AGERON Charles Robert, **De l'Algérie française à l'Algérie algérienne**, édition bouchene, Paris, 2005.

2- AGERON Charles-Robert, **Histoire de l'Algérie contemporain, de l'insurrection de 1971 au déclenchement de la guerre de libération 1954**, T2, PUF, Paris, 1979.

3- COLLOT Claude et Jean-Robert HENRY, **le mouvement national algérien, textes 1912-1954**, 2ème éd, OPU, Alger, 1977.

4- COLLOT Claude**, les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962)**, OPU, Alger, 1987.

5- KEDDACHE Mahfoud, **l'Algérie des algériens, de la préhistoire à 1954**, EDIF, Alger, 2000.

6- LEMONNIER Henry, **l'Algérie**, librairie centrale des publications populaires, Paris, 1981.

7- MEMMI Albert, **portrait du colonisé**, ANEP, Alger, 2012.

8- MEYNIER Gilbert, **l'Algérie révélée**, Librairie Droz, Paris 1981.

9- NOUSCHI André, **La naissance du nationalisme algérien**, éditions de Minuit, Paris, 1962.

10- SARI Djilali, **le désastre démographique**, édition SNED, Alger 1982.

11- Tulard Jean et Tulard Marie-José, **napoléon et 40 millions de sujets, la centralisation et le Premier Empire**, Editeur Tallandier, Paris, 2014.

ب- المقالات:

1- AGERON Charles-Robert, *« Jules Ferry et la question algérienne en 1892 (d'après quelques inédits)* » in, Charles-Robert Ageron**, de l'Algérie «française» à l'Algérie algérienne,** les éditions Bouchène, Paris, 2005.

2- AGERON Charles Robert, « *une politique algérienne libérale sous la Troisième République (1912-1919)*», **De l'Algérie «française» à l'Algérie algérienne,** éditions BOUCHÈNE, Paris, 2005.

3- CANTIER Jacques, « *les gouverneurs Viollette et Bordes et la politique algérienne de la France à la fin des années vingt* », in, **Revue Française d'Histoire d'Outre-mer**, Tome 84, n° 314, 1er trimestre 1997.

4- COMBES André, « *Maurice Viollette, Franc-maçon* », in,**De Dreux à Alger,Maurice Viollette 1870-1960**,l'Harmattan, Paris, 1991.

5- DELARUE Jacques, « *Quelle Algérie française* ? » In: **Matériaux pour l'histoire de notre temps**, n°26, 1992.

6- GASPARD Françoise, « *Maurice Viollette, patron de presse et éditorialiste* », in,**De Dreux à Alger ,Maurice Viollette 1870-1960**, l'Harmattan, Paris, 1991.

7- GASPARD Françoise, « *un homme trois républiques* », in **De Dreux à Alger, Maurice Viollette 1870-1960**, l'Harmattan, Paris, 1991.

8- KOULAKSSIS Ahmed, « *Maurice Viollette ministre du front populaire* », in, **De Dreux à Alger, Maurice Viollette 1870-1960**, l'Harmattan, Paris, 1991.

9- MODORE Françoise, « *Viollette l'arabe, le gouverneur général* », in **De Dreux à Alger ,Maurice Viollette 1870-1960**,l'Harmattan, Paris, 1991.

10- MOUTET Marius, *« Maurice Viollette* », **Bulletin des amis de Léon Blum,** n°10, décembre 1961-avril 1962.

11- MOUTON Marie-Renée, *« l'Algérie devant le parlement français de 1935-1938 »*, in, **RFSP**, 12ème année, n° 1, 1962.

12- PERVILLE Guy, « *L'élite intellectuelle, l'avant-garde militante et le peuple algérien* »,**Vingtième Siècle. Revue d'histoire**, n°12, octobre-décembre 1986.

13- PHELINE Christian, « *Deux cas locaux de résistance paysanne à l'extension des terres de colonisation : la révolte de Margueritte (1901) et l'affaire des Beni-Dergoun (1895-1923*) », in, Didier GUIGNARD, **Propriété et société en Algérie contemporaine. Quelles approches ?**, Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman, Aix-en-Provence, 2017.

مر جع إلكتروني

1- www.assemblee-nationale.fr .

الفهارس

فهرس الأسماء:

أبل, 96، 147
ابن التهامي بلقاسم، **83**، 142، 145
ابن باديس عبد الحميد، 12، 142، 143، 146، 148، 189، 198، 200، 202، 203، 204، 207، 208، 225
ابن جلول مُحَمَّد الصالح، 148، 200، 209، 216
آبو غابريال،96، 193، 194، 214
أجيرون شارل روبير، 13، 21، 22، 23، 25، 35، 36، 37، 38، 39، 41، 42، 57، 68، 86، 257، 258
الأمير عبد القادر، 37، 41
أناستاز، 66
أنتونيلي، 156
أنجلبيرت ريني، 192، 194، 210
أوبو، 189، 199، 207
أوجين إيتيان، 25
إيتيان، 29
أيماس، 94
إيميل بوري، 107
باريتي ليون، 212
باسيريو، 93، 95، 99
باشطارزي، 213
بانلوفي، 101، 106، 107، 147
بروسي، 88، 89
بشير عبد الوهاب، 213

بلوم ليون، 10، 187، 189، 190، 191،192،195، 196، 197،199، 200، 201، 203، 206، 208، 209، 215، 216، 217، 223، 225، 226، 212
بوانكاري، 83، 84
بورجوا، 183
بورد بول، 91، 86، 111، 147، 148، 222
بوردراس، 124، 125
بوركيزة، 75
بورليبي، 26
بوليا، 25
بونيفاص، 98
بيجو، 36، 37
بيرنار أوغسطين، 12، 23، 52، 54، 168
بيشون، 68
بيليسيي، 19، 20، 42، 99
بيهيك، 22
تيتانجر بيير، 192
تيرمان، 24
جاك، 26، 137، 181، 193، 211
جولي، 87، 172
جوليان شارل أندري، 13، 187، 189، 216
جونار شارل، 64، 65، 70، 73، 91، 92، 147
جيد شارل، 86
جيرود، 122
جينودي مارك، 62، 63، 65، 66، 69

دروميني، 93
دلادي، 189، 200، 215
دو فيلبوا ماروي، 87
دوبياف، 123
دورموي، 195
دوريو، 196، 211
دوسي، 99
دوفو، 194
دومونبيزات، 104
ديبون، 83
ديد، 25
ديرانتل، 103
ديرو جاك، 107، 137، 138، 140، 141، 181، 182، 193، 211
راسباييل، 77
رافي، 106، 137
راندون، 22
روبيرت، 211، 212، 218
روزي ألبان، 87، 89، 97
ريبو، 103
ر يتشارد، 41
ريجي، 201، 202، 210، 212، 216
ريديي، 81
ريني مارسال، 10، 11، 1، 167، 168، 183، 184، 185، 186، 187، 202، 207، 211، 212
الزروق محي الدين، 213

ستيق ثيودور، 86، 101، 106، 113
سوليي إيدوارد، 169
شكيكن، 151
شوطان، 170، 209، 215
صاباتيي، 23
صارو ألبير، 209، 210، 211، 212، 214، 217، 226
صاري جيلالي، 175
صوران بول، 192، 193،194، 212
طالبي الحاج، 75
طالبي ميلود، 75
طومسون، 24، 115
عباس فرحات، 13، 58، 97، 98، 100، 101، 135، 138، 144، 148، 197، 209، 213، 216، 217، 225، 252
عبد الرحمان مُحَمَّد ولد أحمد، 80
عبد الله الهيرتسي، 75
العقبي الطيب، 200، 201
غاستو، 42
غال، 98
غرنوت، 182، 208
غوتيي، 64
غوستافينو، 137، 210
فالي، 39
مودوري، فرانسواز 141
فروجر، 211، 212
فريسنينق رو، 177 178، 179، 180، 182،192، 211، 217

فلوري رافارين، 27
فيري جول، 24، 25، 26، 27، 53، 172، 178، 207
فينا، 95
فينيون، 54، 70
فيوري، 107، 115، 137، 210، 214
فيوليت، 9، 10، 11، 12، 61، 101، 1، 101، 102، 103، 104، 105،
106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116،
117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127،
128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138،
139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 1، 147، 148، 149،
150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160،
161، 162، 163، 165، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173،
174، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185،
186، 187، 1، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197،
198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208،
209، 210، 211، 212، 213، 215، 216، 217، 218، 219، 223،
224، 225، 226، 227، 229، 230، 231، 232، 233، 236، 238،
241، 208، 209، 210، 211، 212
قاسطون دوميرق، 106
كارافانج، 94
كامبون جول، 25، 27، 29
كليمانصو، 82، 91، 92، 147
كولو كلود، 13، 41
كونستانس، 25
كيطولي بول، 88، 89، 174، 175، 176، 177، 178، 211

لادميرال، 74
لارشي، 12، 16
لاسال، 154
لاغروزيلبير، 206، 207، 208، 212
لافرون، 125
لافريار، 155
لافون، 74
لافيجري، 74
لامبيرت القس، 193، 194، 196، 212، 236
لامير، 94
لوسياني، 63، 91، 94
لوهون، 20
ليسبون، 78، 79، 88
ليطو شارل، 65، 86، 87، 91، 147، 222
مارشال، 71
مارل، 63، 64، 68
مالارمي، 137، 194، 215
مصالي الحاج، 148، 205، 206
مكماهون، 22، 42، 51
مندل، 214
مورو، 115
مورينو إيميل، 70، 71، 72، 78، 79، 99، 166، 194، 215
موسوليني، 112
مونبوليي، 74
مونتاني، 218

ميرانت، 98، 164
ميرسيي، 93
ميسيمي أدولف، 12، 57، 77، 79، 86، 182
ميشال شارل، 85
ميشال، 167، 170
ميشلان، 196
ميليا جون، 97، 160، 195، 196
مينيي جيلبار، 13، 29، 58، 77، 89
نابليون، 5، 19، 42، 50، 51
هيجوني، 38
هيريو، 100، 106
وارني، 67
والداك روسو، 63، 64، 67، 102
يعقوب، 62، 63، 65، 66، 67، 73، 75

فهرس الأماكن:

أفلو، 60، 134
الأغواط، 28، 47
البليدة، 1، 81
الشبلي، 94
الشلف، 54
الصومام، 135
المدية، 46
أنام، 104
أومال، 81
باتنة، 134
بجاية، 134، 170
بريكة، 134
بوردو، 48
بوسعادة، 58، 134
بوعيا، 62
بوقرة، 81
تابلاط، 81، 134
تقرت، 28، 47
تلمسان، 81، 179، 231
تيزي أوشير، 63
تيقزيرت، 134
جامع صهاريج، 134
جندل، 74
جيجل، 134

درو، 102، 103، 104، 167
دلس، 47، 85
ذراع الميزان، 135
رمشي، 135
ريغة، 63، 64، 66، 67، 68، 69
سبدو، 81
عدلية، 62، 67، 68
عزازقة، 134
سطيف، 129
سكيكدة، 193
سور الغزلان، 81
سيباو، 134، 135
عنابة، 39، 46، 47، 179
عين الصفراء، 28، 47
غرداية، 28
فرقوق، 113
فورناسيونال، 134
قالمة، 134
قسنطينة، 39، 46، 47، 54، 91، 113، 118، 161، 170، 174، 193، 194، 198، 207، 212، 213
مرغريت، 63، 64، 65، 67، 69، 70، 72، 73، 80، 85، 258
مستغانم، 46، 122
معسكر، 47، 87، 113، 134
مغنية، 58، 135
مكيرة، 129

مليانة، 1، 63
ورقلة، 28، 47
وهران، 32، 37، 39، 46، 47، 48، 51، 68، 73، 81، 91، 107، 117، 118، 119، 174، 177، 192، 193، 194، 212، 213، 236
الميناء، 135
بير خادم، 81
روفيقو، 81
هيرو، 74

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة:	**14 – 4**
الفصل الأول: الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، مؤسساتها وممارساتها (1830– 1900)	**59 –15**
I– الحكومة العامة في الجزائر وتطورها	**15**
1– الحكومة العامة مع بدايات التنظيم الاستعماري	**15**
2– بدايات إدماج الجزائر في الإدارة الفرنسية	**17**
3– الحكومة العامة بعد انتهاج النظام المدني سنة 1870	**20**
1.3- إحلال النظام المدني	**20**
2.3- انعكاسات تطبيق النظام المدني على الجزائريين	**22**
4– الحكومة العامة بعد "مراسيم الإلحاق" 1881	**24**
5– محاولات إصلاح الإدارة وصلاحيات الحاكم العام	**25**
1.5- لجنة جول فيري ومحاولات الإصلاح	**25**
2.5- المراسيم الصادرة بين 1896- 1900	**27**
II– المجالس الجزائرية والميزانية الخاصة	**29**
1– المجلس العالي قبل سنة 1898	**29**
2– إنشاء النيابات المالية وإعادة تنظيم المجلس العالي بعد 1898	**30**
3– الاستقلال المالي والميزانية الخاصة للجزائر	**32**
III– الإدارة الإقليمية	**34**
1– الإدارة العسكرية وبدايات إنشاء الإدارة المدنية (1830-1848)	**34**
1.1-لإدارة العسكرية	**34**
2.1-بدايات الإدارة المدنية	**38**

2– الإدارة الإقليمية المزدوجة (العسكرية والمدنية) بين 1848-1870	**39**
1.2-الإدارة العسكرية والمكاتب العربية	**40**
2.2-الإدارة المدنية	**42**
أ- المحافظ ومساعدوه	**42**
ب- المجلس العام	**43**
ج- المكاتب العربية في المحافظات	**43**
3– المحافظات بعد إحلال النظام المدني 1870 وإنشاء أقاليم الجنوب 1902	**44**
IV– التنظيم البلدي	**48**
1– التنظيم البلدي في فترة النظام العسكري (1830-1870)	**48**
2– التنظيم البلدي في فترة النظام المدني (بعد 1870)	**51**
1.2-التنظيم البلدي في المناطق المدنية	**51**
أ- البلديات كاملة الصلاحيات	**51**
ب-البلديات المختلطة المدنية	**54**
2.2-التنظيم البلدي في المناطق العسكرية	**56**
أ- البلديات المختلطة العسكرية	**56**
ب-البلديات الأهلية	**57**
خلاصة	**58**
الفصل الثاني: القضايا الأهلية لدى الإدارة الاستعمارية بين 1898–1925 (من إنشاء النيابات المالية إلى تعيين موريس فيوليت حاكما عاما على الجزائر)	**99–60**
I– قضية انتفاضة عين التركي 26 أفريل 1901	**62**
1– أحداث الانتفاضة	**62**
2– التحقيقات حول الانتفاضة	**64**
3– أسباب الانتفاضة	**66**

4– موقف غلاة الاستعمار من الانتفاضة	**69**
5– اعتقال الثوار ومحاكمتهم	**73**
II– فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين والإصلاحات المقابلة	**75**
1– من التطوع إلى التجنيد الإجباري	**75**
2– حملة المعمرين ضد مشروع التجنيد الإجباري	**77**
3– موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري	**79**
4– مرسوم التجنيد الإجباري 3 فيفري 1912 وردود الفعل	**81**
5– مطالب للإصلاحات المقابلة للتجنيد وحملة المعمرين ضدها	**84**
1.5- مطالب للإصلاحات المقابلة للتجنيد	**84**
2.5- حملة المعمرين ضد الإصلاحات وإفشالها	**87**
III– الإصلاحات الطفيفة في فائدة الجزائريين	**89**
IV– مسألة هجرة اليد العاملة الجزائرية نحو فرنسا	**95**
خلاصة	**99**
الفصل الثالث: محاولات الحاكم العام موريس فيوليت الإصلاحية ، تكتل الإدارة الاستعمارية والمعمرين لإعاقتها (1925–1927)	**145–101**
I– تعيين موريس فيوليت حاكما عاما للجزائر ومعارضة المعمرين	**101**
1– موريس فيوليت وسيرته السياسية والإعلامية	**101**
2– تعيين فيوليت حاكما عاما ومعارضة المعمرين	**106**
II– برنامج فيوليت في الجزائر وعوائق الإدارة الاستعمارية	**108**
1– برنامج فيوليت في فائدة الاستيطان	**108**
2– برنامج فيوليت في المسألة الأهلية	**116**
1.2-المسألة الاقتصادية للجزائريين	**118**
2.2-المسألة الاجتماعية	**120**
III– حملة المعمرين لتنحية فيوليت ، مواقف الجزائريين	**134**

1– حملة المعمرين لتنحية فيوليت	**134**
2– موقف الجزائريين من فيوليت وسياسته	**141**
الفصل الرابع: مواجهة نواب الإدارة الاستعمارية في البرلمان الفرنسي لنشاط فيوليت في المسألة الأهلية وعمله لإعادة تنظيم الإدارة الاستعمارية (1927–1935)	**188–146**
I– نشاط فيوليت لإعادة تنظيم الإدارة الاستعمارية وإصلاح السياسة الأهلية (1931)	**149**
1– كشف أساليب الإدارة الاستعمارية وطلب إعادة تنظيمها من خلال كتابه **"هل ستعيش الجزائر؟" (L'Algérie vivra–t–elle?)**	**149**
1.1- إصلاح الإدارة الاستعمارية	**153**
2.1- ربط الجزائريين بفرنسا	**158**
2– اقتراح مشروع قانون 3 جويلية 1931	**164**
II– مساءلة وزير الداخلية ريني 22/21 مارس 1935 ومعارضة نواب المعمرين في البرلمان وقرار ريني	**168**
1– مداخلة موريس فيوليت	**169**
2– معارضة نواب الجزائر	**175**
3– رد وزير الداخلية مارسال ريني (Marcel Régnier)	**184**
4– توضيحات فيوليت	**186**
5– قرار ريني 30 مارس 1935	**187**
الفصل الخامس: اهتمام حكومة الجبهة الشعبية بإصلاح الإدارة الاستعمارية وهيجان المعمرين ضدها، ومواقف الجزائريين (1936–1939)	**219–189**
I– تبني الجبهة الشعبية لمشروع فيوليت وبداية هيجان المعمرين في الجزائر	**190**
1– مشروع بلوم–فيوليت 1936	**190**

2–تبني الجبهة الشعبية لمشروع فيوليت، وبداية هيجان المعمرين	**191**
II– لمؤتمر الإسلامي الجزائري و مواقف الجزائريين من المشروع الحكومي بلوم–فيوليت	**197**
1– مساندة كتل المؤتمر الإسلامي: النواب والعلماء	**197**
2– معارضة نجم شمال إفريقيا	**204**
III– إفشال المعمرين لمشروع بلوم–فيوليت وردود فعل الجزائريين.	**206**
1– لجنة التحقيق لاغروزيلليير	**207**
2– ضغط الجزائريين من أجل تطبيق المشروع	**208**
3– إفشال المعمرين للمشروع	**210**
4– خيبة أمل الجزائريين وردود أفعالهم	**216**
خلاصة	**218**
الخاتمة	**220**
الملاحق	**228**
قائمة المصادر والمراجع	**253**
الفهارس	**265**
فهرس المحتو يات	**276**